

العلاقات البريطانية اليمانية بين الحربين العالميتين (١٩١٩ - ١٩٣٩)

للدكتور

فاروق عثمان أباطة

كلية الآداب — جامعة الاسكندرية



دار المعارف

1

2

3

4

5

مقدمة

يهدف هذا البحث الى تتبع مسار العلاقات البريطانية اليمنية فى فترة ما بين الحربين العالميتين ، وهى الفترة الممتدة بين عامى ١٩١٩ و ١٩٣٩ ، والتي تميزت بأهميتها من ناحية التغيرات الاستراتيجية والسياسية التى طرأت على منطقة الشرق الأوسط بوجه عام ، وعلى الجزيرة العربية - ومن بينها اليمن - بوجه خاص .

وسوف نتتبع هذه العلاقات البريطانية اليمنية بين الحربين العالميتين من الناحية المنهجية وفقا لطبيعة مركز بريطانيا المتغير ازاء مناطق اليمن المختلفة فى المجالين الاستراتيجى والسياسى . فقد أخذ مركز بريطانيا من ناحية أولى صفة الوجود الفعلى والقوة المحتلة بالنسبة لمدينة عدن والمنطقة القريبة المحيطة بها ، فضلا عن الجزر اليمنية التى كانت تتبع الادارة البريطانية فى عدن بشكل مباشر . كما أخذ مركز بريطانيا من ناحية ثانية صفة الدولة المتعاهدية بالنسبة للنواحي التسع المتاخمة لعدن والواقعة فى الشطر الجنوبى من اليمن وفقا للمعاهدات التى عقدها معها وتمثلت فى « معاهدات الصداقة والولاء » التى بدأت عقب احتلالها لعدن فى سنة ١٨٣٩ والتى تحولت الى « معاهدات حماية » فى أعقاب عودة الاتراك العثمانيين الى اليمن فى سنة ١٨٧٢ . كذلك أخذ مركز بريطانيا من ناحية ثالثة صفة الدولة التى تتعامل مع دولة أخرى ذات سيادة بالنسبة للملكة اليمنية المتوكلية التى أعلن الامام يحيى بن محمد ابن يحيى حميد الدين ملكا عليها فى الشطر الشمالى من اليمن عقب جلاء العثمانيين عنه فى مطلع سنة ١٩١٩ تنفيذا لهدنة « مودروس Mudrus » المعقودة فى اليوم الثلاثين من أكتوبر سنة ١٩١٨ (١) ، والتي نصت على انسحاب القوات العسكرية والادارة المدنية العثمانية من شبه الجزيرة العربية (٢) .

وكان مركز الامام يحيى فى الشطر الشمالى من اليمن قد اختلف عما كان عليه من قبل أثناء خضوع اليمن للحكم العثمانى حتى مطلع سنة ١٩١٩ . حيث كان يمارس فى نطاق مكانى محدود - فيما حول مدينة صنعاء بشمالى اليمن منذ توليه الامامة فى سنة ١٩٠٤ - سلطنة ذات طابع دينى على اتباعه

-
- (١) Reilly, B. : Aden and the Yemen, P. 16.
(٢) Bremond, E. : Yemen et Saoudia, P. 84.
Bremord.

الزيديين . ثم أصبح يمارس بعد جلاء العثمانيين عن بلاده في مطلع سنة ١٩١٩ - الى جانب سلطاته الدينية - سلطاته كملك لدولة ذات سيادة .
على أن بريطانيا لم تعط لهذا الاعتبار وزنه الحقيقي الا في أعقاب عقد معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل بينها وبين المملكة اليمنية المتوكلية في اليوم الحادي عشر من فبراير سنة ١٩٣٤ (١) . وتعتبر هذه المعاهدة أول اعتراف رسمي من جانب بريطانيا باستقلال اليمن - في شطره الشمالي - تحت حكم الامام يحيى . ولم تبرم هذه المعاهدة بين بريطانيا والامام يحيى الا بعد أن أنفذ الامام المطالب البريطانية التي انحصرت في الافراج عن الاسرى الذين كان قد قبض عليهم من أهالي النواحي التسع المتاخمة لحدود في الشطر الجنوبي من اليمن والمرتبطة مع بريطانيا بمعاهدات حماية ، وأيضا بعد اجلاء قواته عن بعض المناطق التي سبق أن احتلها من تلك النواحي قبل عقد المعاهدة (٢) ، على النحو الذي سنوضحه في ثنايا البحث .

وقد سبق التوصل الى عقد تلك المعاهدة بين بريطانيا والامام يحيى حدوث كثير من التطورات التي حددت مسار العلاقات البريطانية اليمنية منذ جلاء العثمانيين عن اليمن في مطلع سنة ١٩١٩ وحتى تاريخ عقد هذه المعاهدة في الحادي عشر من فبراير سنة ١٩٣٤ ، كما أن هذه المعاهدة حددت مسار العلاقات البريطانية اليمنية فيما بعد عقدها وحتى الفترة التي ينتهي عندها هذا البحث عند قيام الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٣٩ .

ومن هنا فإن هذا البحث يستهدف تتبع مسار العلاقات البريطانية اليمنية فيما بين الحربين العالميتين ، وذلك وفقا لطبيعة مركز بريطانيا المنغبر ازاء مناطق اليمن المختلفة على النحو الذي أشرنا اليه . وقد انتهجنا هذا المنهج ايماننا منا بوحدة التراب اليمني ، ووحدة شعب اليمن في شطريه الشمالي والجنوبي ، الأمر الذي يتفق والواقع التاريخي .

وقد حرصنا على أن تكون معالجتنا للعلاقات البريطانية اليمنية فيما بين الحربين العالميتين غير منفصلة عن الاطار العام لسياسة بريطانيا في شبه الجزيرة العربية ، التي أرادت بريطانيا أن تفرض عليها مجداً شبيهاً « بمبدأ

Treaty of Friendship and Mutual Co-operation between (١)
his Majesty in respect of the United Kingdom and of
India and the King of Yemen, white Paper, Cmd. 4752,
1934.

Reilly, B. : Op. Cit., PP. 17, 18

(٢)

مونرو The Monroe Doctrine (١) ، بحيث تكون لها اليد الطولى في شئون الجزيرة . وكانت تهدف من وراء ذلك الى استبعاد تدخل أية قوى أجنبية أخرى غيرها هناك من جهة ، كما كانت تهدف أيضا الى محاصرة حركة النمو الذاتي لسكان الجزيرة العربية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، الا اذا كان ذلك النمو بالقدر الذى لا يتعارض مع مصالحها على أكبر تقدير ، من جهة أخرى .

على أن معالجة مسار العلاقات البريطانية اليمنية فيما بين الحربين العالميتين قد استلزمت منا مراجعة ما أمكننا التوصل اليه من المصادر الأصلية لهذا الموضوع في سجلات دار الإقامة البريطانية فى عدن Aden Residency Records وأرشيف وزارة الهند المحفوظ بمكتبة وزارة الهند ضمن أرشيف الكومنولث بلندن. Foreign and Commonwealth Office India Office Library and India Office Records " ومحفوظات دار المحفوظات العامة بلندن : " Public Record Office " للتعرف على ما يتصل بالموضوع من وثائق وزارات الخارجية . Foreign Office " والحربية War office والمستعمرات Colonial Office " وبعض مجموعات الأوراق الخاصة ، فضلا عن مضابط البرلمان البريطانى بمجلسيه العموم واللوردات " Hansard's Parliamentary Debates " والتي تعود الى الفترة التي يتناولها البحث ، هذا بالاضافة الى المؤلفات اليمنية المعاصرة من جهة ثانية ، والرسائل والبحوث العلمية المتصلة بالموضوع من جهة ثالثة ، فضلا عن العديد من مؤلفات بعض الشخصيات التي أدارت دفة السياسة البريطانية فى الجزيرة العربية ، كمؤلفات المقيمين السياسيين البريطانيين ومساعدتهم فى عدن من جهة رابعة ، الى جانب ما أمكننا الاطلاع عليه من دوريات باللغة العربية واللغات الأجنبية ويتصل بالموضوع . من جهة خامسة .

ولا شك أن تواجدى فى اليمن أثناء اشتغالى بتدريس التاريخ الحديث بجامعة عدن فيما بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٦ ، قد ساعدنى كثيرا فى التعرف على معلومات تتعلق بهذا الموضوع ، كان يتعذر على معرفتها اذا لم تتح لى فرصة التواجد فى المنطقة ذاتها .

Pratt, J. W. : A. History of United States Foreign Policy, (١)
PP. 79, 89.

— صدر مبدأ مونرو — الذى تبنته الولايات المتحدة الأمريكية — فى سنة ١٨٢٣ ، ليحول دون تدخل القوى الأوروبية فى العالم الجديد .

وأرجو أن أكون بهذا البحث قد وفقت فى معالجة موضوع : « العلاقات
البريطانية اليمنية بين الحربين العالميتين » ، بما يشكل حافزا لى لاستكمال
دراسة مسار هذه العلاقات البريطانية اليمنية فى بحث آخر ، أصل به -
بعد أن يماط اللثام عن الجزء الأكبر من وثائقه المعاصرة - حتى جلاء
البريطانيين عن عدن فى الثلاثين من نوفمبر سنة ١٩٦٧ بمشيئة الله تعالى .

والله ولى التوفيق -

د. فاروق عثمان أباطه

أولا

مركز بريطانيا الاستراتيجي والسياسي في عدن والجزر اليمنية بين الحربين العالميتين

ظلت عدن منذ بداية الاحتلال البريطاني لها في اليوم التاسع عشر من يناير ١٨٣٩ وحتى جلاء البريطانيين عنها في اليوم الثلاثين من نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، الركيزة الأساسية للوجود البريطاني الفعلي في اليمن خاصة . وفي الجزيرة العربية ومنطقة البحر الأحمر بوجه عام . فهي أول نقطة في هذا النطاق الاقليمي الكبير سيطر عليها البريطانيون واستقروا فيها ، وتشبثوا بوجودهم هناك ، حتى كانت آخر نقطة اضطروا للتخلي عنها في التاريخ المشار اليه (١) ، مما يوضح مدى أهميتها للمصالح البريطانية في القرنين التاسع عشر والعشرين .

ومع بداية احتلال البريطانيين لعدن في التاسع عشر من يناير سنة ١٨٣٩ بدأت تبعيتها من الناحية الادارية « لرئاسة بومباي Bombay » Residency . التي كانت تتبع بدورها « حكومة الهند البريطانية » Government of India . وكانت توجه هذه الحكومة « شركة الهند الشرقية البريطانية The East India Company » عن طريق « مجلس شئون الهند في لندن India Board » وقد ظل هذا المجلس يمثل السلطة العليا للشركة المذكورة منذ انشائها في الحادي والثلاثين من ديسمبر سنة ١٦٠٠ ، وحتى انشاء « وزارة الهند البريطانية India Office » التي حلت محل الشركة في سنة ١٨٥٨ بعد أن تضخمت أجهزتها ومسئولياتها ، واستمرت تؤدي هذه الوزارة مهمتها حتى سنة ١٩٣٧ . وقد انتقلت تبعية عدن الى وزارة الهند عقب انشائها في سنة ١٨٥٨ ، وذلك عن طريق تبعيتها الى « حكومة بومباي Government of Bombay » التي كانت تتبع بدورها « حكومة الهند » والتي كانت توجهها « وزارة الهند البريطانية » في لندن برئاسة وزير الدولة لشؤون الهند Secretary of State for India « (٢) »

(١) فاروق عثمان أباطة « دكتور » : عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨ ، ص ٦٦٦ .
(٢) Marston, T.E. : Britain's Imperial Role in the Red Sea Area 1800 -- 1878, P. XII.

وقد قررت الحكومة البريطانية فى لندن نزع اشراف حكومة بومباى على عدن - نتيجة لتزايد أهميتها للمصالح البريطانية - دون أن تفصلها نهائيا عن فلك حكومة الهند ، وذلك فى أول أبريل سنة ١٩٣٢ . وبذلك أصبحت لعدن ادارة متميزة وضعت تحت الاشراف المباشر لنائب ملك بريطانيا فى الهند (١) ، الذى كانت له صلاحيات تعيين « المقيم السياسى البريطانى فى عدن Political Resident in Aden. الذى أصبح يعرف منذ هذا التاريخ (١٩٣٢ - ١٩٣٧) بلقب « المندوب الرئيسى » Chief Commissioner . فى عدن ، ثم عرف فى الفترة الممتدة بين عامى (١٩٣٧ - ١٩٦٣) بلقب « حاكم عدن Governor of Aden. وأخيرا أصبح يعرف بلقب « المندوب السامى High Commissioner. منذ عام ١٩٦٣ وحتى جلاء البريطانيين عن عدن سنة ١٩٦٧ (٢) وكان يساعد المقيم السياسى البريطانى فى عدن موظف مدنى كبير تعينه الدائرة السياسية للشئون الخارجية فى حكومة الهند ، ثم زاد عدد المساعدين مع تضخم مسئوليات المقيم ، فضلا عما يضمه جهاز المقيم من الموظفين المدنيين والعسكريين .

وقد أشار « سيرتوم هيكنبوتام Sir Tom Hickinbotam. الذى عمل مساعدا للمقيم السياسى البريطانى فى عدن ، ثم سكرتيرا عاما ، رئيسا لأمانة ميناء عدن ، وأخيرا حاكما لعدن والمحميات فى الفترة الممتدة بين عامى ١٩٥١ و ١٩٦٦ - الى أن كلا من حكومتى الهند وبومباى عاملتا عدن على أنها مدينة صغيرة تابعة لبومباى ، ولهذا لم تعطيا الاهتمام الكافى لتحسين الاوضاع الادارية والصحية والتعليمية والاقتصادية بالنسبة لسكان عدن ذاتها ، وانما كان الاتجاه الرئيسى موجهها لزيادة التبادل التجارى فى هذا الميناء الحيوى الهام (٣) .

King, Gillian : Imperial Outpost — Aden. Its Place in British (١)
Strategic Policy, P. 53.

« جيليان كينج » من أبرز الباحثات فى الشئون السياسية فى بريطانيا على الصعيد الدولى ، فقد كانت عضوا فى المعهد الملكى للشئون الخارجية ، الذى يتولى عن طريق مؤسسة النشر التابعة له « شاشام هاوس Chatham House. نشر جميع الدراسات العلمية للمشاكل الدولية ، حتى لو اختلفت هذه الدراسات مع وجهة نظرى بريطانيا الرسمية ، وقد تولت (جيليان كينج) فى عامى ١٩٥٨ و ١٩٥٩ الاشراف على اعداد منشورات المعهد المعروفة باسم (وثائق فى الشئون الدولية » .
أنظر : تعريب الكاتب - لغوى حماد ، الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة ، ص ٨ .

Gavin, R. J. : Aden Under British Rule 1839 — 1967, P. 444. (٢)
Heekinbotham, T. : Aden, PP. 1, 3. (٣)

وفى أول أبريل سنة ١٩٣٧ غيرت بريطانيا الوضع الإدارى والسياسى لعدن من مقيمة تابعة لحكومة الهند البريطانية (١) الى « مستعمرة تاج Crown Colony. أى أنها انتقلت من مرتبة « المقاطعة القاصرة » الى مرتبة « المقاطعة الراشدة » (٢) ، وأصبحت منذ هذا التاريخ تحت الادارة المباشرة « لوزارة المستعمرات البريطانية Colonial Office. مع ضمان استمرارها ميناء حرا " Free Port " للتجارة البريطانية والدولية (٣) . كما أصبح « حاكم عدن » يعين مباشرة من قبل « وزارة المستعمرات البريطانية » فى لندن . وقد ظلت عدن من الناحية الادارية على هذا الحال حتى قيام الحرب العالمية الثانية فى سنة ١٩٣٩ (٤) ، وهى السنة التى تنتهى عندها الفترة التى يعالجها هذا البحث .

وقد سار التطور الدستورى فى عدن على غرار الصورة المعهودة التى الفتها « وزارة المستعمرات البريطانية » فى نقل مستعمراتها الى الحكم الذاتى . ونص مرسوم « مستعمرة عدن » الصادر فى سنة ١٩٣٧ على تعيين « حاكم لها » يتولى فى الوقت نفسه القيادة العليا للقوات البريطانية فى المستعمرة ، ورئاسة مجلس تنفيذى يضم السكرتير السياسى للحكومة ، والسكرتير المدنى ، وعددا من الأشخاص الذين يختارهم ملك بريطانيا . كما نص المرسوم على انشاء محكمة عليا ذات صلاحيات لا محدودة فى القضايا المدنية والجزائية . على أنه يمكن استئناف أحكام هذه المحكمة أمام المحكمة العليا فى بومباى ، ومن ثم الى مجلس الملك فى لندن وعندما نالت الهند استقلالها فى سنة ١٩٤٧ ، نقلت صلاحيات الاستئناف الى محكمة الاستئناف فى افريقيا الشرقية (٥) .

واذا تساءلنا عن الاسباب التى أدت الى احداث هذه التغيرات الهامة التى نقلت تبعية عدن من الناحية الادارية من « وزارة الهند » الى « وزارة المستعمرات » لتصبح « مستعمرة تاج » على النحو الذى أشرنا اليه ، فاننا سنجد أن هذه الاسباب تتعلق بالتغيرات الدولية التى أثرت على وضع بريطانيا العالمى من جهة ، وللمتغيرات المحلية التى طرأت على مختلف مناطق الامبراطورية

-
- (١) قحطان محمد الشعبى : الاستعمار البريطانى وممركتنا العربية فى جنوب اليمن « عدن والامارات » ص ٤٢ .
(٢) محمد عمر الحبشى - دكتور - : اليمن الجنوبي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا منذ ١٩٣٧ وحتى قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ، ص ٢٠ .
(٣) King, G. : Op. Cit., PP. 46, 47.
(٤) The Middle East, a political and economic survey Oxford University Press, London, 1958, P. 35.
(٥) King, Gillian . Op. Cit., PP. 47, 48.

البريطانية من جهة ثانية ، والتي نتجت عن التأثيرات التي خلفتها الحرب العالمية الأولى . ففيما يتعلق بالمتغيرات الدولية التي أثرت على وضع بريطانيا العالمي في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وأحدثت ما يمكن أن نسميه « بأزمة بريطانيا الاستعمارية » على نحو ما أشار اليه الكاتب البريطاني « بالم دات Palm Date » في كتابه الذي يحمل هذا العنوان ، والذي أصدره في سنة ١٩٤٩ وأثار به اهتماما عظيما داخل بريطانيا وخارجها وأعيد طبعه عدة مرات ، وترجم الى أكثر من أثنى عشرة من اللغات من بينها اللغة العربية . فقد قال « بالم دات » عن هذه الأزمة : « ان الولايات المتحدة الأمريكية انتزعت - قبيل الحرب العالمية الأولى - من بريطانيا تفوقها الصناعي . ولكن بريطانيا ظلت مع ذلك محتفظة بتفوقها في التجارة العالمية ، والبحرية التجارية ، والمعاملات المالية الدولية ، والاستثمار الخارجى ، والتسلح البحرى ، والقوى الاستعمارية .. ثم قامت الحرب العالمية الأولى فاذا ببريطانيا تنشق عن أول تغيير كبير يحتاج الموقف . فان الاختكاريين الأمريكيين ، الذين احتفظوا بالحياد الى المراحل الأخيرة من تلك الحرب ، قد امتصوا أرباحا طائلة من المحاربين ، ولم يتدخلوا الا قرب نهايتها متحملين أقل ما يمكن من الخسارة .. فاصبح لهم بالتالى الصوت المسموع فى كل تسوية يدخلون فيها .

وتقدمت الولايات المتحدة الى مركز الدولة الدائنة ، وباتباعها مشروع داوس . Dawes (البذرة الأولى لمشروع مارشال) اتجهت بدرجة كبرى الى الاستثمار الاجنبى . أما بريطانيا فكانت تجتاز دورا يقرب من الاحتضار وأحاق بها كساد مزمن ، طال أمده من شتاء عام ١٩٢٠ حتى الحرب العالمية الثانية » (١) . وكان ذلك مؤشرا على بدء الدور الذى قامت به الولايات المتحدة فى تولى الزمام من الامبراطورية البريطانية على نحو ما أكد « لودول دنى Ludwell Denny » فى كتابه « أمريكا تقهر بريطانيا » (٢) .

ومن هنا فقد فرض واقع بريطانيا عليها ضرورة التمسك بالمرتكز الحيوية التى كان يعتمد عليها نشاطها التجارى وخاصة على الطريق المؤدى للمحيط الهندي والشرق الأقصى . وكانت عدن مركزا حيويا هاما على هذا الطريق ، طالما استفادت منه بريطانيا اقتصاديا واستراتيجيا وسياسيا منذ احتلالها له فى سنة ١٨٣٩ . وعندما جدت الظروف التى أشرنا اليها على

(١) بالم دات : أزمة بريطانيا الاستعمارية ، ترجمة وتقديم عادل أحمد ثابت ، ص ٥٦ - ٥٨ .
(٢) Denny, L. : America conquers Britain, P. 7.

واقع بريطانيا الدولي في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، فقد كان طبيعيا أن يزداد اهتمامها وتمسكها بهذا المركز الحيوى الهام . وقد جعلها ذلك تحرص على الارتقاء بوضع عدن ، وعلى نقل تبعيتها من وزارة الهند الى وزارة المستعمرات لتصبح « مستعمرة تاج » فى سنة ١٩٣٧ . وقد عزز هذا الاتجاه لدى بريطانيا ادراكها أن حكمها فى الهند ذاتها آنذاك كان على وشك الانتهاء ، وأن الهند كانت على أبواب الاستقلال . ومن ثم كان لا بد من هذا التحويل لوضع عدن ، حتى تستمر بريطانيا مهيمنة على هذه النقطة الاستراتيجية الحاكمة بين الشرق والغرب ، والتي زادت أهميتها بالنسبة لواقع بريطانيا الذى تأثر بالمتغيرات الدولية فى فترة ما بين الحربين العالميتين . لقد أصبحت بريطانيا قاعدة للنشاط التجارى البريطانى فى المحيط الهندى ، وثانيها أن تكون قاعدة تعتمد عليها العمليات العسكرية اللازمة لحماية امارات الخليج ومواردها البترولية ، بحيث تؤلف جزءا من اسهام بريطانيا فى النظام العالمى الشامل للدفاع الغربى الذى أصبحت تنزعه الولايات المتحدة ، وثالثها أن تكون عدن مقرا للحماية العسكرية التى تضمن استمرار الأمن والنظام فى المستعمرة نفسها وفى المنطقة المحيطة المتاخمة لها (١) ، حتى تؤدي دورها فى خدمة الاهداف الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية لبريطانيا فى فترة ما بين الحربين العالميتين فى ضوء المتغيرات الدولية .

اما بالنسبة للمتغيرات المحلية التى أدت الى زيادة اهتمام بريطانيا بعدن وتحويل تبعيتها الادارية من وزارة الهند الى وزارة المستعمرات فى أول ابريل سنة ١٩٣٧ فهى تتمثل فى الدور الذى كان على بريطانيا أن تلعبه فى الجزيرة العربية منذ جلاء العثمانيين عنها فى مطلع عام ١٩١٩ كنتيجة من نتائج الحرب العالمية الأولى . وكان خبراء بريطانيا يدركون فى السنوات الأولى من تلك الحرب حقيقة الفوران الذى سيحدث فى الجزيرة العربية من قبل الكيانات المتعددة التى وجدت قبيل وفى أثناء العهد العثمانى ، وستعمل على تنمية ذاتها ونيل حقوقها عقب نهاية تلك الحرب . وقد أشار الى ذلك « هارولد جاكوب » المساعد الأول للمقيم السياسى البريطانى فى عدن فى مذكرته المؤرخة فى العاشر من مايو سنة ١٩١٦ - والتى رفعها الى حكومة الهند « البريجادير جنرال والتون » المقيم السياسى فى عدن حينذاك - عن توقعاتهم لما سوف يتحقق فى اليمن عقب نهاية تلك الحرب فقال : « وعندما يخرج الأتراك (من الجزيرة العربية) سيكون للحدود (بين منطقتى النفوذ العثمانى والبريطانى فى اليمن وفقا لاتفاقية عام

(١٩١٤) ظل من الماضى ، وستعم الفوضى . فالأترك فى الوقت الحاضر (١٠ مايو ١٩١٦) ، مثل سداة زجاجة البيرة ، فعندما تنزع السداة (بخروج الأتراك من هناك يتصاعد زبد البيرة » (١) . وإذا كانت بريطانيا قد اهتمت بعدن فى مقدمة اهتمامها بقواعدها المطللة على طرقها التجارية حول العالم قبيل الحرب العالمية الأولى وأثناءها ، فإن اهتمامنا بعدن قد زاد عقب نهاية تلك الحرب بما يمكنها من مواجهة ما رمز اليه « جاكوب » - بتصاعد زبد البيرة - ويقصد به المشاكل التى كان على بريطانيا أن تواجهها من قبل الكيانات المحلية التى ستسمى لاثبات وجودها ونيل حقوقها بعد جلاء العثمانيين عن الجزيرة العربية ، ولمواجهة هذه الظروف المتوقعة كان على بريطانيا أن تقوم بتحسين قاعدة عدن حتى تتمكن من الصمود ضد أية محاولات عدائية من قبل هذه الكيانات من جهة ، أو من قبل ما قد تستعين به هذه الكيانات من قوى أخرى دخيلة من جهة أخرى ، ولهذا فقد استبدلت بريطانيا الأسلحة القديمة التى كانت تحرس الميناء فى « رأس مربط » و « طارشين » و « حجيف » بأسلحة جديدة ضخمة ومتطورة . كما جددت وأصلحت جميع وسائل الميناء الدفاعية . وقد أصبحت عدن تعرف فى تلك الفترة بين المسؤولين البريطانيين وفى الوثائق البريطانية بأنها « القلعة العسكرية » حتى أنه أصبح يعطى لسياسة الأمن العسكرى الأفضلية والأولوية على الاعتبارات الاقتصادية والتجارية رغم زيادة الاهتمام بها أيضا (٢) .

ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل ان عدة دراسات قد أجريت فى لندن فيما بين عامى ١٩٢٧ - ١٩٢٩ لتوضيح أهمية عدن ليس فقط كميناء بحرى حيوى هام محصن عسكريا كما هو حالها من قبل ، بل أيضا كقاعدة جوية وخاصة مع زيادة استخدام الطائرات فى الأعمال الحربية والمدنية ، بل وبعد استخدامها فى ضرب تجمعات قوات الامام يحيى التى زحفت الى بعض مناطق النواحي التسع المحمية المتاخمة لعدن منذ بداية العقد الثالث من القرن

I.O. L., Secret, The Aden Protectorate, Letter from the General Officer Commanding, Aden, to the Government of India Foreign Department, dated 13 th May 1916

Enclosure No. 2., A Political Policy in our Hinterland. Not by Lieutenant - Colonel H.F. Jacob, First Assistant Resident, Aden, dated 10 th May 1916.

Gavin, R. J. : Op. Cit., PP. 174, 176

(٢)

المشرين على النحو الذى سنتناوله بالبحث فيما بعد . وكان على هذه الدراسات أن تمالج الترتيبات المالية والادارية والحربية والقضائية التى يمكن أن تتحول عدن بموجبها الى قاعدة جوية فى الأساس الى جانب أهميتها كقاعدة بحرية ومركز هام للتجارة البريطانية .

ويمكننا التعرف على وضعية عدن فى نهاية العقد الثالث من القرن الحالى من وجهة النظر البريطانية من خلال التقرير الذى رفعه « سير ستيوارت سايمز Sir Stewart Symes. المقيم السياسى البريطانى فى عدن (١٩٢٨ - ١٩٣٠) (١) الى حكومة الهند البريطانية فى اليوم الثالث والعشرين من ديسمبر سنة ١٩٢٩ والذى حدد فيه الأهداف البريطانية للوجود البريطانى فى عدن حينذاك بأنها تنحصر فى ثلاثة أهداف رئيسية . اولها أن تكون عدن ميناء مجهزا لتقديم الوقود والاحتياجات الاخرى للأسطول البحرى وللقوات الجوية البريطانية ، وكذلك المحافظة على خطوط المواصلات والاتصالات الخاصة بالامبراطورية . وثانى هذه الأهداف أن تكون عدن قاعدة لممارسة النفوذ السياسى فى الجزء الجنوبى الغربى للجزيرة العربية وبخاصة فى المنطقة الساحلية للحيلولة دون قيام حكام المنطقة بعقد أية اتفاقات مع قوى أجنبية أخرى غير بريطانيا . اما ثالث هذه الأهداف البريطانية فينحصر فى أن تكون عدن مركزا لتجارة بريطانيا فى الجزيرة العربية والمحيط الهندى (٢) ، وهو ما كانت تحرص عليه بريطانيا منذ بداية احتلالها لعدن وحتى جلائها عنها ما بين عامى ١٨٣٩ و ١٩٦٧ (٣) .

كما أوضح « سايمز » فى تقريره أنه قد أمكن ضمان ولاء حكام المنطقة المتاخمة لعدن عن طريق منحهم مشاهرات تافهة وتقديم بعض المساعدات اليهم تمثلت فى تزويدهم بالأسلحة والذخائر بالقدر الذى يمكنهم به أن يحافظوا على الأمن والاستقرار فى مناطقهم . هذا بالإضافة الى استقبال مستشفيات عدن للمرضى من جميع أنحاء المنطقة ، وأن طلبات العلاج كانت فى زيادة مستمرة .

Reilly, B. : Op. Cit., P. 7.

(١)

Gavin, R.J. : Op. Cit., P. 444

Graham, G.S. : Great Britain in the Indian Ocean 1810 -- (٢)
1850, PP. 282, 285.

Gavin, R. J. : Op. Cit., P. 293.

(٣)

أما بالنسبة للخدمات التعليمية فإنها لم تتضح بعد نظرا لأن التعليم باللغة العربية كان قائما على الدراسات الدينية ، وإن كان هناك بعض الأمل فى إمكانية تقديم تعليم أحسن وخدمات علاجية أفضل فى المستقبل (١) .

وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن كل ما تحقق فى عدن والمنطقة المتاخمة لها فى جنوب اليمن فى مجال التعليم والشئون الصحية أثناء الوجود البريطانى وحتى الاستقلال (١٨٣٩ - ١٩٦٧) لم يتعد انشاء مدرسة ثانوية واحدة لليمن وأخرى للبنات وبعض المدارس الابتدائية فى مدينة عدن نفسها ، بالإضافة الى المدرسة التى خصصت لآبناء الشيوخ والسلاطين والتى استهدفت بريطانيا منها ضمان تنشئتهم على الولاء لها . أما فى المناطق الحمية المجاورة لعدن فلم توجد بها سوى الكتاتيب التى تعلم القراءة والكتابة وتقوم بتحفيظ القرآن الكريم .

وفىما يتعلق بالنواحي الصحية فلم تكن توجد فى عدن أثناء الحكم البريطانى لها سوى « مستشفى الملكة اليزابيث » وهى المعروفة حاليا ومنذ نيل الاستقلال « بمستشفى الجمهورية » ، الى جانب مستشفى القوات المسلحة فى « التواهى » ، ومستشفى « الارشالية الاسكتلندية » فى « الشيخ عثمان » . وفىما عدا هذه المستشفيات الثلاثة فى عدن وضواحيها ، فلم تكن توجد سوى أربع مستشفيات صغيرة فى لحج ، وأبين ، وفى مدينة المكلا عاصمة السلطنة القعيطية ، وفى سيئون عاصمة سلطنة الكثرى فى حضر موت فى شرقى عدن (٢) .

كما أوضح « سير ستيفارت سايمز » المقيم السيامى البريطانى فى عدن فى تقريره المشار اليه ، أن تكوين عدن البشرى - فى العقد الثالث من القرن الميلادى الحالى - رغم واقعه العربى الصرف ، غير قادر على القيام بحركة وطنية تهدد الوجود البريطانى آنذاك . ذلك لأن هذا التكوين البشرى شديد التخلف

I.O. L., Political and Secret Department, Middle East, No. 22. (١)
Confidential.

Papers relating to the new arrangements for the Government of Aden, and relating with the Aden Protectorate. Part 3.

Correspondence (March 1927 — Feb. 1930). C. 69330/29.

(No. 3) Bombay, Aden, 23 th. December 1929, G. S.

Symes Resident and Commander in Chief, Aden.

(٢) قحطان محمد الشعبى : الاستعمار البريطانى ومعركتنا العربية فى جنوب اليمن ، (عدن والامارات) ، ص ٦٩ - ٨٣ .

من الناحيتين الثقافية والسياسية . ولهذا فقد حيد في تقريره « تهديد »
عدن طالما ظلت « الهند البريطانية » قائمة . ذلك لأن الهنود في عدن ليست
لديهم روح وطنية محلية ، أو اتجاهات سياسية معارضة . بل انهم يقفون بالتحديد
- وبحكم وضميتهم الدخيلة والمرتبطة بالوجود البريطانى - الى جانب
البريطانيين هناك .

وفيما يتعلق بالادارة المدنية فى عدن - فى نهاية العقد الثالث من
القرن العشرين - فقد أوضح « سايمز » فى نفس التقرير أنها انتقلت من
دور الأعراف والتقاليد الى الأحكام القانونية . وعلى الرغم من ذلك فان مدينة
عدن كانت صغيرة جدا بالنسبة لاقامة حكومة ذات طابع استعمارى كامل .
كما أن عدن كانت تحظى ببعض الامتيازات نتيجة لارتباطها « بالهند
البريطانية » . فعلى الرغم من أنها كانت تابعة منذ البداية « لحكومة بومباي »
فانها كانت فى نفس الوقت تابعة لعدة ادارات مركزية فى « حكومة الهند » .
وكان المقيم السياسى البريطانى فى عدن يرى حينذاك أنه من الأفضل أن
تعامل عدن كولاية ملحقه بالهند ، وبذلك يمكن تجميع الانفاق المالى المتعلق
بالجانب السياسى فى « المحمية » فى خزانة واحدة ، تتم موازنتها باسهام
من الخزانتين الهندية من جهة ، والبريطانية من جهة أخرى ، وفقا لمستلزمات
الاتفاق المدنى والسياسى . هذا مع الاخذ فى الاعتبار أن الاهداف الاستعمارية
التي يعتبر تحقيقها مسئولية مشتركة بين الحكومتين البريطانية والهندية ،
قد يعنازها ظهور تقدم ادارى فى عدن كوحدة ملحقه « برئاسة حكومة الهند » .
وكذلك فانه من الضروري لتحقيق هذا التقدم الادارى رفع مستوى خدمات
الادارة المحلية وخصوصا الشرطة والشئون التعليمية والصحية فى عدن
نفسها . بل ان العلاقات السياسية والاجتماعية القائمة بين « بلدية عدن »
والنواحى المحمية المتاخمة لها يجب أن تظل باقية بعد أن أصبحت أكثر استقرارا
عن ذى قبل ، خاصة اذا عزز هذه الرابطة التقدم الاقتصادى فى المنطقة الذى
يمكن أن يجعل عدن عاصمة ادارية لمنطقة جنوبى اليمن بأكملها .

هذا فيما يتعلق بتقدير « سير ستيفوار سايمز » المقيم السياسى البريطانى
فى عدن لواقع الأوضاع القائمة فيها فى نهاية العقد الثالث من القرن
العشرين . أما بالنسبة لتحويل عدن الى قاعدة جوية أيضا الى جانب كونها
قاعدة بحرية ، فقد قدم فى تقريره المشار اليه تصوره عن الفوائد المالية
التي يمكن أن تنجم عن هذا التحويل . فأشار الى أن نفقات حامية عدن حينذاك
كانت - بصفة رسمية - تبلغ ٣٠٠٠٠٠ ثلاثمائة ألف جنيه فقط . وأن

هذا التحويل سينطلى هذه النفقات ، ويحقق فضلا عن ذلك عوائد مالية
مائلة (١) .

على أن ثمة ترتيبات عسكرية وإدارية ومالية وقضائية ، فضلا عن
ترتيبات أخرى تتعلق بشئون المخابرات ، قد صاحبت عملية تحويل عدن إلى
قاعدة جوية ، في نهاية العقد الثالث من القرن العشرين (٢) . فمن الناحية
العسكرية اقتضى تحول عدن إلى قاعدة جوية ، انتقال تبعيتها عسكرياً من
« وزارة الحرب » إلى « وزارة الطيران » ، وتعيين ضابط من قبل « القيادة
العامة للقوات الجوية الملكية البريطانية » ليتولى مهام قيادة « قوات الحامية
البريطانية » في عدن ، في أول أبريل سنة ١٩٢٨ (٣) . وقد أدى هذا التغيير
الاستراتيجي في تبعية عدن العسكرية « لوزارة الطيران » إلى أحداث تغييرات
كبيرة في واقع عدن الإداري والمالي ، مما جعل « المجلس الدائم » في عدن
المعاون « للمقيم السياسي البريطاني » يقوم بدراسة كافة الترتيبات المطلوبة
بالنسبة للإدارة ومرتبات القوات المقترح تعديلها في عدن . فمن الناحية
الإدارية وافقت وزارة الطيران على وجهات نظر وزارة المستعمرات بالنسبة
لقنوات الاتصال بين عدن والسلطات البريطانية في لندن في الأمور الخاصة
« بإدارة العسكرية للقوات البريطانية » العسكرية في عدن . ونظراً لأن
هذه القوات ستكون تحت رئاسة « وزارة المستعمرات » فإن كل المراسلات
الخاصة بها ستكون مباشرة بين المقيم السياسي البريطاني في عدن « ووزارة
المستعمرات البريطانية » . ومن ناحية أخرى اقترحت « وزارة الطيران »
في الأمور الخاصة بالقوات الجوية في عدن (٤) . كما وافقت « وزارة

I.O. L., Political and Secret Department. Middle East, (١)
No. 22. Op. Cit., No. 27.

(٢) جاد طه « دكتور » : أسس تحول عدن إلى قاعدة جوية « ١٩٢٧ -
١٩٢٩ » ، مجلة دار الملك عبد العزيز بالرياض ، العدد الثاني ، السنة
السادسة ، ربيع أول ١٤٠١ « يناير ١٩٨١ » ، ص ١٧٤ - ١٨٩ .

(٣) I.O. L., Political and Secret Department, Middle East,
No. 22, Op. Cit., C. 59264/28. (No. 3).

No. 28, Draft announcement for communication to the
Press. Reserved in Colonial Office, 12 th January 1928.

I.O.L. Political and Secret Department. Middle East, (٤)
No. 22. Op. Cit., C. 59282/28 (No. 13)

No. 31. Air Ministry to Colonial Office. London. W. C. 2.
13 th. March 1928.

الطيران « على الترتيبات المالية التي اقترحتها « وزارة المستعمرات » بشأن الوفاء بالتزامات القاعدة الجوية في عدن . أما بالنسبة للتسمية التي أطلقت على القوات الجوية البريطانية التي سترابط في عدن بعد تحقيق هذه الترتيبات ، فقد وجهت « وزارة المستعمرات » بعض الاعتراضات على إطلاق اسم « قوات اليمن » عليها . وقد اقترحت « وزارة الطيران » أن تعرف القوات الجوية في عدن باسم « قوات محمية عدن » . ثم رأى اختصار هذه التسمية لتكون « قوات المحمية » وهو ما تمت الموافقة عليه من قبل « وزارة المستعمرات » وذلك في اليوم السادس عشر من أبريل سنة ١٩٢٨ (١) .

ومع التحول الاستراتيجي لعدن الى قاعدة جوية في نهاية العقد الثالث من القرن العشرين ، فقد توفرت بعض الأراضي والمباني الزائدة في عدن عن حاجة القوات المسلحة فيها ، نتيجة لانقاص عدد أفرادها ، وللتغيير الذي طرأ على نظام الحامية البريطانية هناك . وقد رأت « حكومة الهند » أن هذه الأراضي والمباني الزائدة ينبغي أن تؤول للسلطات البلدية في عدن لاستخدامها كمرافق عامة . وقد قامت « وزارة الطيران » بإبلاغ ذلك الى « وزارة المستعمرات » في اليوم الثاني عشر من ديسمبر سنة ١٩٢٨ (٢) .

والى جانب هذه الترتيبات العسكرية التي صاحبت تحول عدن الى قاعدة جوية في نهاية العقد الثالث من القرن العشرين ، فقد تمت أيضاً بعض الترتيبات الادارية . إذ أن بعض المصالح والادارات في «محمية عدن » لم تكن تحت رئاسة المقيم السياسي البريطاني في عدن من قبل ، بل كانت تحت الاشراف المباشر لادارات مركزية في الهند كالمواضلات والبريد . وقد رأى وزير الدولة للمستعمرات وجوب اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتطبيق قرار مجلس الوزراء البريطاني يجعل كل أعمال الخدمات في عدن تحت الاشراف المباشر للمقيم السياسي البريطاني هناك . كما رأى أن تعيين المقيم ينبغي أن يصدر به قرار من ملك بريطانيا بنسب على توصية من قبل وزير الدولة للمستعمرات . كما أشار وزير الدولة للمستعمرات الى أنه قد فهم من زميله وزير الدولة لشئون الهند « إيرل أوف بيركنهيد Earl of Birkenhead.

I.O. L., Political and Secret Department, Middle East, (١)
No. 22., Op. Cit., C. 59282/28 (No. 20) No. 35., Colonial Office to Air
Ministry, Downing Street, 16 th. April 1928

I.O.L., Political and Secret Department. Middle East, (٢)
No. 22., Op. Cit., C. 59259/28. No. 36., Air Ministry to Colonial
Office. Air Ministry, Kingsway, W.C.2., 12 th December 1928.

أنه يفضل أن يختار المقيم السياسى بالتناوب دوريا من خدمة المستعمرات وخدمة الهند . إلا أن وزير الدولة للمستعمرات لم يفضل هذا الاتجاه ،
وفضل أن يكون الاختيار حرا ولاكثر الضباط ملاءمة للتميين فى هذا
المصعب (١) .

أما بالنسبة للترتيبات المالية التى صاحبت تحول عدن الى قاعدة جوية
فان مستشارى هيئة الخزنة البريطانية قد وافقوا على التنظيم المقترح
بالنسبة لتحويل عدن الى قاعدة جوية بشرط ألا تتخطى المشاركة البريطانية
المالية للمخصصات المحددة لذلك ، خاصة اذا ما طرعت الواجبات الادارية
والسياسية بين المساعدين الثلاثة للمقيم السياسى البريطانى فى عدن . وقد
أرسلت « وزارة المستعمرات » الى « هيئة الخزنة البريطانية » تقريراً يوضح
حصة كل من الاعتمادات البريطانية والهندية فى الانفاق على عدن فى السنة
المالية ١٩٢٧/١٩٢٨ وحصة نفس الانفاق فى سنوات تالية . وقد وافقت
« وزارة المستعمرات » على المقترحات التى قدمتها « حكومة الهند » بهذا
الخصوص (٢) . كما أن « وزارة المستعمرات » أوضحت « لهيئة الخزنة
البريطانية » أنه « ما دام مستشارو الخزنة البريطانية يعلمون أنه قد
تقرر مؤخرا أن الواجبات التى يتفرغ لها المساعد الاول للمقيم السياسى
فى عدن هى كلها مدنية ، وأن المساعد الثانى للمقيم وسكرتير المحمية سوف
يخصص للاعمال السياسية فقط ، وأن مرتب المساعد الاول هو من مسئولية
حكومة الهند ، ومرتب المساعد الثانى كله هو من مسئولية الحكومة البريطانية ،
فان حكومة الهند تطلب اعتمادا ماليا خاصا نتيجة لهذا القرار للسنوات
القادمة » . واستفسر وزير الدولة للمستعمرات عن وجهات نظر
مستشارى الخزنة البريطانية بالنسبة لهذه المسائل ، مع الأخذ فى الاعتبار
أن هذا الترتيب سوف يستمر لفترة ثلاث سنوات تبدأ اعتبارا من أول ابريل
سنة ١٩٢٨ ، وأنه يمكن فقط اجراء تعديلات فى نهاية الفترة المذكورة .

كما طلب وزير الدولة للمستعمرات أيضا موافقة مستشارى هيئة
الخزنة البريطانية على أن حكومة الهند هى السلطة الوحيدة التى يقع على
كاهلها الانفاق فى الفترة المشار اليها . وقد وافقت هيئة الخزنة البريطانية
على مقترحات وزير الدولة للمستعمرات السابق ببيانها ، ولكن على أساس

I.O.L., Political and Secret Department. Middle East, (١)
No. 22., Op. Cit., C. 48041/27. (No. S. 31 and 32)

I.O.L., Political and Secret Department, Middle East., (٢)
No. 22, Op. cit., C. 59270/28. (No. 66) 40. Treasury to Colonial Office,
7th March, 1928.

التقسيم المقترح للأذناق من قبل الحكومتين الهندية والبريطانية - وبعض
اجراء اتصالات عديدة بين وزارة المستعمرات وهيئة الخزانة البريطانية ووزارة
الهند وحكومة الهند ، فقد وافق وزير الدولة لشئون الهند على أن بدلات
السفر والهبات والهدايا لسلطان وحكام النواحي المحمية المتاخمة لعدن
تؤدى للمقيم . على أن تشترك فيها مناصفة الحكومتان الهندية والبريطانية ،
وأن تتحمل كل حكومة مسؤوليتها فى الانفساق على الضباط التابعين لها فى
عدن (١) .

هذا فيما يتعلق بالترتيبات العسكرية والادارية والمالية التى صاحبت
تحول عدن الى قاعدة جوية فى نهاية العقد الثالث من القرن العشرين . أما
بالنسبة للترتيبات القضائية فقد كانت السلطة القضائية التى مارستها
محمية عدن مستمدة من سلطة الحاكم العام للهند . وهذه السلطة انحصرت فى
عدن فقط ودون أن تتخذ شكلا محددا . ذلك لأن حكومة الهند لم تكن ترغب فى
اقدام نفسها بأى شكل من الأشكال فى تحمل مسئوليات التدخل فى شئون شيوخ
القبائل لايقاف ممارستهم فى معاقبة رجالهم الذين يقتربون الجرائم . وعلى الرغم
من ذلك فان حكومة الهند رأت أنه من المستحسن أن يقوم ضباط سياسيون فى
محمية عدن بدور السلطة القضائية باعتبارهم ممثلين للسلطة القضائية لحكومة
الهند ، وقد بدت خبرة الضباط السياسيين فى عدن واضحة عندما كانوا
يستخدمون ما يتمتعون به من سلطة قضائية - على ضوء الاعتبارات المشار إليها -
بكل تحفظ (٢) .

وتجدر الإشارة الى أن قواعد الممارسة القضائية فى عدن قد تحددت فى
الدليل الذى أصدره الحاكم العام للهند فى أول فبراير سنة ١٩٠٧ . وقد
جاء فى مقدمة الجزء الثانى من هذا الدليل أن مساعد المقيم السياسى فى
عدن يمارس كل السلطات المخولة للمستشارين الاقليميين وقضاة المحاكم على
نحو ما سبق أن ورد فى الدليل السابق إصداره فى سنة ١٨٩٨ . كما يمارس
المقيم السياسى ومساعدوه سلطات نواب المستشارين وقضاة المحاكم طبقا
للقانون الخاص بجرائم القتل على الحدود الصادر فى سنة ١٩٠١ ، وعلى ذلك
فان المقيم السياسى ومساعديه فى عدن كانوا يمارسون صلاحيات القضاة

I.O.L., Political and Secret Department, Middle East. (1)
No. 22. Op. Cit., C. 69274/29. (No. 48) No. 75 India Office to
Colonial, 11th Sept. 1929.
I.O.L., Political and Secret Department. Middle East. No. 22. (2)
Op. Cit., C. 59288 / 28. (No.6.) No. 60. The Secretary of State —
Colonial Office to the Acting Resident, Aden, 29 th September 1928.

غير أن هذا الدليل قد أوضح أيضا أنه في حالة ما إذا كان المتهم أو المتهمين ليسوا رعايا بريطانيين فإن المحكمة يمكنها لأسباب سياسية رفض ممارسة سلطاتها إلا إذا كان الأمر لا يمكن حسمه وفقا للتقاليد القبلية أو المحلية . ومن الواضح أن بريطانيا حاولت عدم إقحام نفسها في مشاكل مع القبائل اليمنية في النواحي التسع المحمية المتاخمة لعدن . وقد بدا ذلك في المعاهدات التي عقدها بريطانيا مع حكام تلك النواحي ، على نحو ما أشارت إليه المادة الثالثة من المعاهدة التي عقدت مع سلطان لحج في سنة ١٨٤٩ ، والتي توضح أن القضايا الخاصة بالرعاية البريطانيين يجرى الحكم فيها في عدن نفسها (١) .

وبالإضافة إلى الترتيبات العسكرية والإدارية والمالية والقضائية التي صاحبت تحول عدن إلى قاعدة جوية في نهاية العقد الثالث من القرن العشرين ، فقد كانت هناك أيضا ترتيبات أخرى تتعلق بالمخابرات البريطانية في عدن حينذاك . إذ تم تعيين الملازم طيار « ريكاردز Rickards » ضابط المخابرات البريطاني ، ممثلا لمخابرات القوات الجوية البريطانية في عدن في سنة ١٩٢٨ . وقد خوله هذا المنصب صلاحيات الإطلاع على كل تقارير المخابرات . وإبلاغ المقيم السياسي البريطاني في عدن مباشرة بكل المناطق التي تطلب قيادة القوات الجوية في عدن معلومات خاصة عنها . وقد أبدى المقيم السياسي البريطاني في عدن أنه إذا أرادت القوات الجوية أن تبدأ في أي وقت إقامة تنظيم للمخابرات خاص بها فإنها تستطيع أن تفعل ذلك فوراً ، وإن كان ارتباط عمل ضابط المخابرات في عدن بالمقيم السياسي هناك يشكل عاملا هاما لانجاح المهام الاستخبارية (٢) . ذلك لأن المقيم السياسي كان على اتصال دائم مع حكام النواحي المحمية الذين كانوا يمدونه هم أيضا بمعلومات مساعدة ، أما قيادة القوات الجوية في عدن حينذاك فلم يكن لها عملاء محليين يمدونها بمعلومات منتظمة ودقيقة .

ومن هنا اتجهت الآراء إلى عدم ضرورة تشكيل هيئة مخبرات محلية منفصلة وخاصة بالقوات الجوية حتى لا تكون هناك ازدواجية لا مبرر لها وحتى لا تثار منافسة غير مجدية بين الممثلين السياسيين والعسكريين . بل إن المقيم السياسي في عدن رأى أنه يمكن أن يقوم بمساعدته الأول بالإشراف على

Aitchison, C.U.: A Collection of Treaties, Engagements and (1)
Sanads Relating to India and Neighbouring Countries, Vol. XI.
P. 131.
I.O.L., Political and Secret Department, Middle East, (٢)
No. 22., Op. Cit., C. 59330/28 (No. 1).
No. 62. The Acting Political Resident to the Secretary of State,
Aden, 12 th June 1928.

المخابرات العسكرية والسياسية فى أن واحد ، وإن رئاسة القوات الجوية فى عدن يمكن أن تكون ممثلة فى هذا العمل ببعض الضباط الذين ينحصر عملهم فى معاونة المساعد الأول للمقيم السياسى فى عدن فى النواحي العسكرية على وجه الخصوص (١) .

وعلى أية حال فقد أدى هذا التنسيق - بين مختلف الترتيبات العسكرية والإدارية والمالية والقضائية ، فضلا عن الترتيبات الأخرى المتعلقة بشئون المخابرات ، والتي صاحبت تحول عدن إلى قاعدة جوية (٢) - إلى زيادة أحكام قبضة البريطانيين على عدن فى منتصف الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين ، بل وعلى النواحي المحمية المتاخمة لها ، فضلا عن تمكنهم من ممارسة كافة الضغوط الممكنة على الامام يحيى . مما حول علاقاته العدائية معهم إلى علاقات تنظمها معاهدة « الصداقة والتعاون المتبادل » بين الجانبين فى الحادى عشر من فبراير سنة ١٩٣٤ ، على النحو الذى سنوضحه فى هذا البحث .

(١) I.O.L., Political and Secret Department, Middle East, No. 22.. (١)
Op. Cit., C. 59330 / 28. (No. 1). Enclosure in (No. 62).
Memorandum regarding Local Intelligence. T. C. W. Fowle Acting
Political Resident, Aden, to the Air staff Officer. Headquarters
British Forces, Aden, Residency Office, Aden, 31 st. May 1928
(٢) جاد طه « دكتور » : أسس تحول عدن إلى قاعدة جوية . ص ١٨٩ .

بريطانيا والجزر اليمنية بين الحربين العالميتين :

وتجدر الإشارة هنا أيضا الى الجزر اليمنية التي كانت تتبع بشكل مباشر الادارة البريطانية في عدن في فترة ما بين الحربين العالميتين . وتمثل هذه الجزر في « بريم Berim » أو « ميون » كما يسميها العرب والتي تقع في مضيق باب المندب (١) ، وأيضا في جزيرة (سقطرى Socotra الواقعة في بحر العرب وفي مواجهة القرن الأفريقي ، وكذلك في جزيرة « قمران Kamaran » الواقعة في مواجهة الساحل اليمنى المطل على البحر الأحمر شمالي ميناء الحديدة (٢) . وجزيرة بريم هي أولى الجزر اليمنية التي سيطر عليها البريطانيون في نهاية القرن الثامن عشر تحسبا من المخاطر التي بدت من جانب الفرنسيين عقب احتلال بونايرت لمصر . وكانت حكومة بومباي البريطانية قد قامت بنشاط واسع النطاق مستعينة بقواتها الهندية للسيطرة على المراكز الاستراتيجية في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر للوقوف في وجه أية محاولات فرنسية للوثوب الى الهند . كما أنها أبدت استعدادها للقيام بأية أعمال حربية تكلف بها ضد الفرنسيين أثناء وجودهم في مصر حينذاك . ففي شهر أبريل سنة ١٧٩٩ تقدمت قوة بحرية قوامها ثلاثمائة أوربي وهندي يقودها « اللفتنانت كولونل جون موري Lieutenant Colonel John Murray » تجاه المدخل الجنوبي للبحر الأحمر (٣) ، وقامت باحتلال جزيرة بريم الواقعة في أضيق نقطة ببوغاز باب المندب (٤) الذي يصل البحر الأحمر بخليج عدن ، وذلك في اليوم الثالث من شهر مايو من السنة المذكورة . غير أن البريطانيين تبينوا أن المضائق في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر لايمكن السيطرة عليها من جزيرة بريم بواسطة المدفعية الساحلية (٥) . كما أن مناخ الجزيرة رديء للغاية (٦) . وليست بها مياه

(١) Ingrams, H. : Arabia and the Jsles, P.7.

(٢) Reilly, B. : Op. Cit., P. 68.

(٣) Graham, G.S. : Op. Cit., P. 287

(٤) George, H.B. : A. Historical Geography of the British Empire, Seventh Edition, P. 124.

(٥) Play fair, R.L. : A. History of Arabia Felix or Jemen, PP. 122, 123.

(٦) صلاح الدين البكري اليافعي : في جنوب الجزيرة العربية . ص ١٥ .

صالحة للشرب (١) ولهذا سحب « موارى » قواته من جزيرة بريم فى اليوم الحادى والعشرين من سبتمبر سنة ١٧٩٩ . وكان هذا الانسحاب من الجزيرة نتيجة أيضا لنجاح الاسطول البريطانى فى تدمير القوة البحرية الفرنسية فى مصر فى موقعة « أبى قير البحريه » مما أدى الى تحول هذه القوة من موقع الهجوم الى موقع الدفاع ، وهو الموقف الذى أصبحت معه فى حالة لا تمكنها من تشكيل أى تهديد جدى لمناطق البحر الأحمر الجنوبية وللطريق البحرى المؤدى الى الهند (٢) .

وبعد أن احتل البريطانيون عدن فى التاسع عشر من يناير سنة ١٨٣٩ ، فإنهم قد اتجهوا الى إعادة بسط سيطرتهم على جزيرة بريم من جسيدين ، نظرا لأنهم تنبهوا الى أهمية تلك الجزيرة . فقد رفع « البريجادير وليم كوجلان Brigadier William M. Coghlan المقيم السياسى البريطانى فى عدن (١٨٥٤ - ١٨٦٣) » تقريراً الى حكومة بومباى فى سنة ١٨٥٦ أوضح فيه أهمية السيطرة على جزيرة بريم ، مؤكداً أن ذلك يدعم النفوذ البريطانى فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر (٣) ، خاصة وأنها أصبحت تقع على مقربة من القساعة البريطانية فى عدن مما يضمن تأمينها على عكس ما كان عليه الحال عندما احتلها البريطانيون فى سنة ١٧٩٩ حيث كانت أقرب قاعدة لهم حينذاك فى بومباى مما كان يجعل الجزيرة غير آمنة الا اذا توفرت فيها قوة كبيرة لحراستها . وتبعد جزيرة بريم عن عدن بمسافة مائة ميل تقريبا من ناحية الغرب ، كما تبعد عن الساحل اليمنى لمضيق باب المندب بمسافة ميل واحد ونصف الميل ، بينما تبعد عن الساحل الافريقى بمسافة أحد عشر ميلا (٤) . وجدير بالذكر أن الحكومة الفرنسية كانت تتطلع فى نفس الوقت للسيطرة على جزيرة بريم ، حتى أن بعض المسئولين فى تلك الحكومة أوصوا بضرورة احتلالها ، غير أنه لم يحدث أن احتل الفرنسيون هذه الجزيرة على الاطلاق .

وقد أوضح « كوجلان » لحكومته الأهمية البالغة لجزيرة بريم من الناحية الاستراتيجية من جهة ، ومن الناحية التجارية من جهة أخرى . فهى ستتيح للبريطانيين فرصة التحكم فى موانئ الساحل الافريقى المواجه مثل : زيلع وتاجورة وزنجبار ، فضلا عن موانئ البحر الأحمر الأخرى . كما أنها ستتمكن

(١) The Middle East, a Political and Economic Survey, 1958. P. 103.

(٢) Graham, G.S. : Op. Cit., PP. 286, 287.

(٣) I.O., B.S.C., 1856, Bombay to Coghlan 5/30/56.

(٤) Marston, T.E. : Op. Cit., PP. 221, 222. Reilly, B. : Cp. Cit., P. 70.

البريطانيين من وقف تجارة الرقيق التي كانت تنتقل بين زيلع وتاجورة وساحل زنجبار على الساحل الشرقي لأفريقيا وبين موانئ الجزيرة العربية ، مؤكداً « أن وضع قوة بحرية صغيرة في تلك الجزيرة سوف يكون كافياً لمراقبة المضائق وتفتيش أى سفينة تمر بها (١) » . وكانت بريطانيا تستفيد من وراء حركة منع تجارة الرقيق نفوذاً سياسياً ناتجاً عن طريق قيامها بتفتيش السفن المتنقلة بين سواحل المنطقة والتي تشكل في قيامها بنقل تلك التجارة . ولم ينس « كوجلان » أن يشير في تقريره إلى مسألة السيادة على جزيرة بريم عندما أوضح أن « القوات البريطانية كانت قد احتلتها في سنة ١٧٩٩ ، غير أنه من المحتمل إذا سئل الباب العالي عن أية حقوق له فيها فإنه سوف يجيب بالإيجاب لأنه يطالب باليمن كله رغم أنه لم يمارس أى سلطة على جزء كبير منه » (٢) .

وعلى أية حال فقد قام البريطانيون - بناءً على التوصيات التي وردت بالتقرير الذي رفعه « كوجلان » المقيم السياسى البريطانى فى عدن - باحتلال جزيرة بريم للمرة الثانية بقوة قادها الملازم « جراى . Gray » فى اليوم السادس والعشرين من يناير سنة ١٨٥٧ (٣) . وقد فعلوا ذلك بدعوة حاجتهم لبناء فئار فى تلك الجزيرة لارشاد السفن البريطانية (٤) . غير أنهم واجهوا مشكلة توفير المياه العذبة التى افتقرت إليها الجزيرة ، خاصة وأن غايتهم لم تكن قاصرة على توفير المياه للاستهلاك اليومي ، بل لتخزين كميات منها لمواجهة الطوارئ فى حالة ما إذا حطمت الرياح الشديدة القوارب التى تنقل المياه العذبة إلى الجزيرة من عدن . وعلى الرغم من أن البريطانيين أقاموا فيها فئاراً فى سنة ١٨٦٢ ، وبعض الأبنية الملائمة للسكنى ، كمسا للمصالح البريطانية . خاصة بعد أن أغلقت شركة الفحم فيها أبوابها ، كما

(١) F.O. 78/1333, J.B. to F.O. 11/27/56, Encl. Coghlan to Bombay 10/27/58; also in B.S.C. 1856.

(٢) I.O., B.S.C. 1857, Coghlan to Bombay 6/9. 57.

(٣) Reilly, B. : Op. Cit. P. 70. Simonin,

M.L. : La Presqu'île d'Aden et la Politique anglaise dans les Mers Arabiques. P. 24.

(٤) F.O. 78/1333, I.B. to F.O. 2/18/27 Encl. Resolution 1/13/57; also in B.S.C. 1857.

(٥) I.O., S.D., S.L.B., No. 12, 1858 Perim, Island, Lieutenant J.M. Greig, Assistant Executive Engineer to Lieutenant, N. Wilkens, August 1., 1857.

أغلق ميناؤها في سنة ١٩٣٦ (١) . ويرجح أن البريطانيين حافظوا على سيطرتهم على جزيرة بريم لخوفهم من قيام أية قوى منافسة لهم بالسيطرة عليها الأمر الذي كان من شأنه أن يؤدي إلى تهديد المصالح البريطانية في البحر الأحمر (٢) . وقد ظلت جزيرة بريم تابعة للإدارة البريطانية في عدن حتى جلاء البريطانيين عنها في الثلاثين من نوفمبر سنة ١٩٦٧ فألت بطبيعة الحال إلى جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية .

وقد استمر البريطانيون ينفذون سياسة استعمارية تهدف إلى الاستيلاء على الجزر اليمنية الأخرى مما جعلهم يواجهون أنظارهم إلى جزيرة سقطرى (٣) . وكانت هذه الجزيرة تابعة لسلطان قبائل المهرة الذي كان يقيم في عاصمته « قشن » الواقعة في وسط الساحل الجنوبي للجزيرة العربية . غير أنها أصبحت موضع اهتمام البريطانيين منذ منتصف العقد الرابع من القرن التاسع عشر في الوقت الذي استخدم فيه البحر الأحمر كطريق ملاحي للسفن التجارية . واتجه البريطانيون إلى شراء جزيرة سقطرى لتكون محطة لتموين السفن التجارية البريطانية بكميات الفحم اللازمة لها . وقد قام « كابتن دانييل روس Captain Daniel Ross, I.N. » أحد رجال البحرية الهندية بالتفاوض مع

Reilly, B. : Op. Cit. P. 70. (١)

Marston, T.E. : Op. Cit., PP. 223 — 226. (٢)

(٣) اتفق الهمداني صاحب « صفة جزيرة العرب » ، وياقوت الحموي صاحب « معجم البلدان » ، على كتابة اسم هذه الجزيرة « سقطرى » . وهو اسم مشتق من كلمتين عربيتين هما « سوق القطرة » ، والقطرة ههنا هي السوائل التي تنساب من الأشجار الكثيرة المتناثرة على جبال الجزيرة . وتبعد سقطرى عن عدن حوالي ٥٩٠ ميلا وعن المكلا ٣٢٧ ميلا على وجه التقريب . وتتميز الجزيرة بأنها بيضاوية الشكل تقريبا ، ويبلغ طولها ٨٠ ميلا ، وعرضها عند الأطراف خمسة أميال ، وهي تتسع في الوسط حتى تصل إلى ٢٢ ميلا ، وتبلغ مساحتها حوالي ١٢٠٠ ميل مربع . وهي تنقسم إلى قسمين : البادية والساحل . وتكمن البادية في وسط الجزيرة بين الجبال الشاهقة التي ترتفع حوالي ٥٠٠٠ قدم فوق سطح البحر . ولا تترك هذه الجبال متسعا كبيرا للساحل في أغلب الأجزاء الشمالية من الجزيرة . وعند مصب أودية الجبال عند الساحل الضيق توجد بعض القسرى أكبرها « حديبو » العاصمة التي تقع في شمال الجزيرة . والمتوارد من الأخبار من الجزيرة منذ العصور القديمة أنها كانت تشتهر بالبخور واللبان والمسك ، وكانت من المنتجات المرغوبة للمعابد والتطبيب ، كما كانت تشتهر بالصمغ والتوابل وغيرها من النباتات الطبية المطلوبة سواء للطعام أو للدواء . عبد الرازق حسن « دكتور » : لمحات عن سقطرى ، مجلة الثقافة الجديدة ، مايو ١٩٧٤ ، عدن ، ص ٥١ .

سلطان المهرة حتى سمح للبريطانيين باستخدام الجزيرة لهذا الغرض في أوائل
العقد الرابع من القرن التاسع عشر (١) .

وفي سنة ١٨٣٤ توجه القبطان « ستافورد بيتزويرت هينز :
Commander Stafford Bettesworth Hainez » الذي تم على يديه فيما بعد
احتلال عدن - على ظهر السفينة البريطانية « بالينورس » الى جزيرة سقطرى ،
وحاول شراء هذه الجزيرة مقابل عشرة آلاف ريال ، يدفعها لسلطان قبائل المهرة
الذي رفض هذا المرض بشدة (٢) .

على أن حكومة الهند البريطانية أرسلت بعد ذلك بعض قواتها لتقوم
باحتلال الجزيرة وعينت « كابتن باجلي » Captain Bagley ليكون حاكما
عليها . وعندما وطئت أقدام الجنود البريطانيين أرض الجزيرة حلت بهم
النكبات من كل جانب . اذ انقلب أحد الزوارق المحمل بالجنود أثناء عملية
انزالهم الى البر وغرق كل من كانوا فيه . ثم تفشت الحمى بين الجنود فهلك
الكثيرون منهم حتى وصف واحد منهم حالتهم بقوله أنه : « أصبح من الصعب
المشور على من بقي به رمق ليحفر قبراً لنفسه أو لزملائه » . ولم ينتج من
الوباء الا القليل الذين رووا للآخرين مأساتهم في سقطرى « بينما أشارت
الوثائق البريطانية الى أن مناسخ الجزيرة كان رديئاً للغاية مما اضطر
البريطانيين الى مغادرتها في سنة ١٨٣٥ (٣) . وكان الضابط البريطاني
الملازم ويلستد Lieutenant J. R. Wellsted الذي سبق أن رافق القبطان
« هينز » على السفينة (بالينورس) عند زيارته لجزيرة سقطرى قد ألف
كتاباً تحت عنوان « رحلات الى مدينة الخلفاء » (٤) أورد فيه وصفاً تفصيلياً
للجزيرة ، كما استعرض المفاوضات التي دارت بشأنها بين البريطانيين وسلطان
المهرة . ورغم أن حكومة الهند البريطانية صرفت النظر عن البقاء في جزيرة
سقطرى ، وبدأت تتجه نحو محاولة السيطرة على عدن لاتخاذها محطة لتزويد
سفنها التجارية بالفحم ، فضلاً عن اعتبارات أخرى كثيرة (٥) ، فقد عرض
بعض أعراب قشن القيام بزراعة بعض أراضي الجزيرة لسد احتياجات

(١) Marston, T.E. : Op. Cit., P. 475.

(٢) I.O., B.S.C. 1835, Bombay to Bagley 12/24/34.

(٣) Waterfield, G. : Suitanz of Aden, PP. 22, 23.

(٤) Wel'sted, J.R. : Travels to the City of the Caliphs Vol. (٤)

I.P. 60

(٥) فاروق عثمان أباطة « دكتور » : عدن والسياسة البريطانية في
البحر الأحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨ ، ص ١٣٣ - ١٥٥ .

البريطانيين فى سنة ١٨٣٧ (١) ، بما يعود فى نفس الوقت على أهالى الجزيرة بالفائدة والنفع . غير أن البريطانيين لم يتقبلوا هذا العرض نتيجة لخبرتهم السابقة ومعرفتهم بإمكانات الجزيرة (٢) .

وقد أثرت شائعات كثيرة حول رغبة الفرنسيين فى السيطرة على جزيرة سقطرى جعلت « كابتن هنز » المقيم السياسى البريطانى فى عدن (١٨٣٩ - ١٨٥٤) يرسل مساعده « كروتندن » Cruttenden. ليتبين حقيقة الاوضاع فى الجزيرة فى سنة ١٨٤٧ أثناء قيامه برحلته على الساحل الصومالى (٣) . وقد وجد « كروتندن » أن جزيرة سقطرى تكاد تكون خالية تماما من السكان نتيجة لانتشار الحمى فيها قرابة ثلاث سنوات متصلة ، كما عمتها المجاعة وأصبح لا يوجد بها صممتها أية مبان . غير أن « كروتندن » عثر بالجزيرة على كمية من الفحم تقدر بمائة طن تقريبا ، كانت متروكة هناك منذ عام ١٨٣٥ (٤) .

بل ان لجنة تحريم تجارة الرقيق فى لندن المعروفة باسم " The Slave Trade Committee " قد اقترحت فى سنة ١٨٦٠ الاستفادة من جزيرة سقطرى لمراقبة تحريم هذه التجارة وتحرير الرقيق المختطف من الساحل الصومالى المواجه لها ، غير أن هذا الاقتراح لم يوضع موضع التنفيذ .

وقد ظلت أحوال جزيرة سقطرى على ما هى عليه حتى فتحت قناة السويس فى سنة ١٨٦٩ وبدأت أهمية الجزيرة تزداد ، كما أثرت تكهنتات حول رغبة بعض القوى الأوربية فى السيطرة عليها . فقد قيل أن النمسا كانت ترغب فى السيطرة على هذه الجزيرة لىكى تستخدمها شركة البواخر النمساوية المعروفة باسم "Theliyod Trestrine Steamship Line" وتجعلها محطة لسفنها فى سنة ١٨٧٠ بعد فتح قناة السويس بعام واحد .

وقد حاول الايطاليون فى مطلع العقد الثامن من القرن التاسع عشر أن يسيطروا على جزيرة سقطرى ذات الموقع الاستراتيجى الممتاز عند مدخل خليج عدن فى مواجهة رأس جوزد قوى على الساحل الشرقى لأفريقيا . وقد حدث ذلك بالتحديد فى شهر يونيو سنة ١٨٧١ وهو الوقت الذى وصل فيه الى مصر

- (١) I.O., B.S.C. 1838. Sheikh Ali Ibn Saad Ibn Wazir to Bombay Government 12/8/37.
- (٢) Marston, T.E. : Op. Cit., P. 476.
- (٣) I.O., B.S.C. 1847, Haines to Bombay 2/9/47.
- (٤) I.O., B. S. C. 1847, Cruttenden to Haines 4/20/47.

« الجنرال دى فيكى » مبعوث الحكومة الايطالية للتفاوض مع اسماعيل باشا والى مصر فى مسألة السيادة على الساحل الغربى للبحر الاحمر . اذ أرسلت حكومة روما السفينة الحربية الايطالية « فيتور بيزانى » Vitor Pisani. الى البحر الاحمر لمحاولة الاستيلاء على جزيرة سقطرى وضمها الى الاملاك الايطالية فى شرق أفريقيا . وقد بنت الحكومة الايطالية آمالا عريضة على نجاح هذه السفينة فى الاستيلاء على سقطرى ، حيث أنها أرادت أن تكون هذه الجزيرة قاعدة لبسط نفوذها على سواحل افريقيا الشرقية . غير أن السلطات البريطانية فى عدن سرعان ما كشفت النقاب عن المهمة التى جاءت من أجلها السفينة الحربية الايطالية الى مياه خليج عدن . وقد أعلن المقيم السياسى البريطانى فى عدن حينذاك وهو « الجنرال تشارلز تريمهير » (١٨٧٠ - ١٨٧٢) أن احتلال ايطاليا لجزيرة سقطرى أمر مرفوض تماما (١) .

وقد بدأ هذا الرفض بوضوح عندما طلبت الحكومة الايطالية من حكومة الهند البريطانية أن تسمح لها بشراء الجزيرة ، على نحو ما ورد فى مذكرة « فريير » فى ٢٧ يونيو ١٨٧٤ "Frere's Memorandum of June 27, 1874" غير أن حكومة الهند امتنعت عن السماح لها بذلك (٢) ، مما يؤكد حرص البريطانيين على عدم وقوع الجزيرة تحت سيطرة أية قوى أخرى يمكن أن تهدد طرق مواصلاتها الى الهند وخاصة الطريق الحيوى عبر البحر الاحمر بعد فتح قناة السويس .

على أن وزارة الهند البريطانية وجدت لزاما عليها أن تتفاوض مع سلطان المهرة بشأن جزيرة سقطرى (٣) وخاصة فى ضوء توسع الخديوى اسماعيل تجاء رأس جوردي قوى وبدء تنفيذه لسياسته الافريقية . وعلى الرغم من أن الجزيرة لم يكن لها حينذاك أية قيمة ايجابية لبريطانيا . فان قيام أية قوى أخرى منافسة باحتلالها كان من شأنه أن يشكل تهديدا خطيرا للمصالح البريطانية فى البحار الشرقية وفى القاعدة البريطانية فى عدن على وجه الخصوص . ولهذا فقد رأى البريطانيون أن احتلالهم لسقطرى من شأنه

Douin, G. : Histoire du Regne du Khedive Ismail, tome

3, 2 eme partie, PP. 254. 255.

Marston, T.E., : Op. Cit., P. 477.

(٢)

(٣) عبد الرحمن أبو طالب : الجنوب اليمنى المحتل من النواحي التاريخية والطبيعية والسياسية ونصوص الاتفاقات والمعاهدات البريطانية مع امارات الجنوب ، تقرير قدمه للإدارة السياسية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة فى ٥ أغسطس ١٩٥٩ ، ولم ينشر بعد ، ص ٦٠ .

حماية عدن والمصالح البريطانية في البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي ، وذلك ضمن خطة الاستعمار السلبي The Passive Imperialism. التي اتبعتها بريطانيا في ذلك الحين . وكانت تهدف من وراء هذه السياسة الى الحيلولة دون وقوع المناطق الهامة في أيدي قوى استعمارية ولو لم يكن لدى بريطانيا أى غرض لاستغلال هذه المناطق لمصلحة الامبراطورية البريطانية بصفة مباشرة . وقد اتبع هذه السياسة «سالمزورى» فى المعاهدة التى عقدها مع شيخ الكويت فى سنة ١٨٩٩ وما نتج عنها من حماية للمصالح البريطانية فى الخليج العربى ، عندما كانت ألمانيا مندفعة لانشاء خط سكة حديد برلين - بغداد .

وعلى أية حال فقد استؤنفت المفاوضات الخاصة بجزيرة سقطرى من جديد فى اليوم الثالث والعشرين من يناير سنة ١٨٧٦ حتى تم عقد معاهدة بين البريطانيين وسلطان المهرة (١) ، وافق بموجبها السلطان على ألا يبيع الجزيرة أو يتنازل عنها لأية قوة أجنبية وذلك مقابل استلامه منحة سنوية من حكومة الهند البريطانية . وقد تم دفع مبلغ ثلاثة آلاف ريال لسلطان المهرة مقابل توقيع المعاهدة ، على أن يتلقى مبلغ ٣٦٠ ريالاً شهرياً كمنحة من بريطانيا . وحتى يتجنب البريطانيون إثارة أية مشاكل إذا ما توفى السلطان ، فقد وقع على المعاهدة المذكورة كل من يرثونه من بعده من أبنائه وذويه (٢) .

وهكذا أمنت بريطانيا مصالحها بمقد هذه المعاهدة (٣) حتى تضمن عدم سيطرة أى قوة استعمارية منافسة على جزيرة سقطرى ذات الموقع الاستراتيجى الهام ، بما يدعم الوجود البريطانى فى عدن ومنطقة البحر الأحمر حينذاك وخاصة فى أعقاب فتح قناة السويس . وقد ظلت جزيرة سقطرى تحت الاشراف المباشر للإدارة البريطانية فى عدن (٤) حتى جلاء البريطانيين عنها فى سنة ١٩٦٧ ، فالت بطبيعة الحال الى جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية .

Aitchison, C.M. : Op. Cit, Vol. XI., P. 118. Reilly, (١)

B. : Op. Cit., P. 71.

I.O., Pol. 2136/07, Secret and Political Department, (٢)
Secret Memorandum, British Protectorate over the Arabian Coast from Sheikh Said to Oman (Muscat) 1st November 1887. P. 3.

F.O. 78/3189, I.O. 2/24/76, Admiralty to F.O. 3/7/76, (٣)
and I.O. to F.O. 4/8/76.

Reilly, B. : Op. Cit., P. 71. (٤)

أما بالنسبة لجزيرة قمران • Kamaran وهي ثالث هذه الجزر اليمنية التي كان البريطانيون يسيطرون عليها في فترة ما بين الحربين العالميتين ، وأقلها شهرة ، فإنها تقع على بعد قرابة مائتي ميل شمالى بريم ومضيق باب المندب ، وخمسة عشر ميلا جنوبى ميناء اللحية اليمنى ، وبضعة أميال شمالى الحديدة ، وتواجه شبه جزيرة الصليف الواقعة على الساحل اليمنى المطل على البحر الأحمر من ناحيته الشمالية • وقد سيطر عليها الأتراك العثمانيون عقب عودتهم الى تهامة اليمن فى سنة ١٨٤٩ وأقاموا فيها محجرا صحيا لسفن الحجاج الآتية من الجنوب والمتجهة الى جدة وللسفن العائدة من هناك أيضا (١) •

وتشير الوثائق البريطانية الى أن التواجد البريطانى فى قمران قد تم مع بروز أهميتها بالنسبة للاستراتيجية البريطانية فى بداية الحرب العالمية الأولى • ونظرا لأن الأحداث الجسام لهذه الحرب كانت تأخذ بتلابيت منطقة البحر الأحمر ، بل والعالم أجمع حينذاك ، فإنه لم يكن لاحتلال البريطانيين لجزيرة صغيرة قاحلة مثل قمران (٢) ليثير انتباه أحد فى مثل هذا الجو الملبد بسحب الحرب الداكنة • بل والأكثر من ذلك أن تلك الجزيرة ما لبثت بعد سنوات قليلة من انتهاء الحرب ، ونتيجة لأنها استمرت عبئا ماليا على الجهة المسئولة عن إدارتها أن أخذت هذه الجهة ، وهى حكومة الهند البريطانية ، فى محاولة التخلص من هذه الإدارة والقضاء تيميتها على عاتق وزارة المستعمرات •

وقد قام البريطانيون بإرسال حملة عسكرية من عدن تمكنت من احتلال جزيرة قمران وجزيرتين أخريين قريبتين منها فى اليوم العاشر من يونية سنة ١٩١٥ (٣) • أما عن الأسباب التى أدت الى ذلك فيمكننا التعرف عليها من خلال تتبع شكلين من أشكال الصراع الذى اجتاحت العالم آنذاك (٤) ، وانعكست آثارها على منطقة البحر الأحمر ذات الأهمية البالغة لبريطانيا ولدول أخرى

Reilly, B. : Op. Cit., P. 68

(١)

Reilly, B. : Ibid., P. 68.

(٢) يبلغ طول جزيرة قمران أربعة عشر ميلا ، كما يبلغ أقصى عرض لها ستة أميال • ويقال ان اسم قمران أطلق على هذه الجزيرة نتيجة للاعتقاد السائد بين أهلها بأنه يمكن - فى ظروف جغرافية معينة - رؤية انعكاس القمر على سطح الماء على جانبى الجزيرة فى وقت واحد •

Reilly, B. : Ibid., PP. 68, 69.

(٣)

(٤) يونان ليبب رزق « دكتور » : جزيرة قمران بين الاحتلال العسكرى وتعدد التبعية السياسية « ١٩١٥ - ١٩٢٩ » ، ص ٦ •

غيرها (١) - وكان أول شكل من أشكال هذا الصراع يتصل بانتمكاس عداوات الحرب العالمية الأولى على المنطقة والتي تمثلت بشكل واضح في الدولة العثمانية التي انحازت الى جانب دول الوسط ، وبريطانيا التي كانت في مقدمة دول الوفاق - وكانت بريطانيا قد اتخذت الاحتياطات اللازمة لمواجهة هذا الموقف مما دفعها الى عقد اتفاق مع الدولة العثمانية أقيم بموجبه خط للحدود بين منطقتي نفوذ الدولتين في اليمن ، وتم التصديق على هذا الاتفاق في لندن في اليوم الثالث من يونيه سنة ١٩١٤ (٢) -

وكانت خطة العثمانيين في منطقة البحر الأحمر أثناء الحرب العالمية الأولى قائمة على اساس الامساك بخناق بريطانيا في المناطق الحاكمة في هذا البحر ، في الشمال بالاستيلاء على قناة السويس ، وفي الجنوب بطرد البريطانيين - اذا أمكنهم ذلك - من عدن - ولا شك أن هذا المخطط لو قدر له النجاح لكان قد أصاب الامبراطورية البريطانية في مقتل (٣) - غير أن الدولة العثمانية أخفقت تماما في اتجاه قناة السويس ، في الوقت الذي احرزت فيه بعض النجاح في اتجاه عدن وذلك عن طريق احتلال العثمانيين لسلطنة لحج ودخولهم عاصمتها « الحوطة » (٤) في شهر يوليو سنة ١٩١٥ (٥) - ورغم المناوشات التي قام بها الاتراك تجاه عدن فانهم كانوا على معرفة بقدراتهم التي كانت اضعف من تحقيق هذه الغاية ، مما جعلهم يقتنعون بما توصلوا اليه مع ترك عدن تحت السيطرة البريطانية ، خاصة بعد نجاح البريطانيين في ضرب المحاولة العثمانية لاحتلال « الشيخ سعيد » ، وقيام بريطانيا باحتلال هذا المنفذ البحري المطل على مضيق باب المندب من الناحية الشرقية في اليوم العشرين من يولييه سنة ١٩١٥ - وكان على بريطانيا أن تقوم بعد ذلك بفرض سيطرتها على المراكز البحرية التي كانت في أصلها

(١) I.O.L., 48076/27/2, Encl. 1, in No. 297, Report on the recent development of the Kamaran Civil Administration, July 15 th, 1927.

(٢) فاروق عثمان أباطة « دكتور » : الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢ - ١٩١٨ ، ص ٤٧٥ - ٤٧٨ .
(٣) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١٠ ، ص ٣٦٦ - ٣٦٧ .
(٤) أحمد فضل المبدلي : هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن ، ص ٢١٦ - ٢١٧ .
(٥) عاروق عثمان أباطة « دكتور » : عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨ ، ص ٥٩٥ .

جزءاً من الممتلكات العثمانية قبل الحرب ، وكانت جزيرة قمران النموذج
الأمثل لهذا الجانب من الخطة البريطانية (١) .

وتجدر الإشارة الى أن الامام يحيى - الذى كان قد عقد « صلح دعان »
مع الأتراك العثمانيين فى سنة ١٩١١ ، والذى اتخذ موقفاً محايداً ازاء الصراع
الناشئ بين العثمانيين والبريطانيين أثناء الحرب العالمية الأولى ، وإن بدا تعاطفه
وأضحاً مع الجانب العثمانى - قد احتج على قيام بريطانيا بضرب ميناء الشيخ
سميد ، ومن المرجح أن الأتراك العثمانيين هم الذين حرضوا الامام يحيى
على اتخاذ هذا الاجراء نكاية بالبريطانيين ودرءاً لخطرهم . وقد أدى ذلك
الى قيام « الكولونيل جاكوب » المساعد الاول للمقيم السياسى البريطانى فى
عبدن بالكتابة للامام يحيى موضحاً له « أن الضرورة الحربية هى التى حملت
البريطانيين على ضرب (الشيخ سميد) دون أن يكون لهم قصد خفى أو سياسى ،
وأن جلاهم عن الناحية فى أقرب فرصة سيوف يؤكد ذلك (٢) . وكان
البريطانيون يحرصون على بقاء الامام يحيى ملتزماً بالحياد ازاء هذا الصراع
رغم ما بدا منه من تعاطف مع الجانب العثمانى . وعلى أية حال فإن العمليات
الحربية التى قام بها الأتراك العثمانيين فى اليمن أثناء الحرب العالمية الأولى
لم يكن لها تأثير بالغ على مسار تلك الحرب على المستوى العالمى حتى أن « لينوفسكى »
يقلل من قيمة هذه العمليات الحربية التى دارت فى اليمن لعدم تناسقها مع
العمليات الحربية الرئيسية للخطط العسكرية التى وضعتها الدولة العثمانية
وحليفاتها ألمانيا فقال : « ان التحركات التركية فى اليمن لم تكن متناسقة مع
العمليات الحربية الرئيسية للخطط العسكرية التى وضعتها الدولة
العثمانية وحليفاتها ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى ، ولذلك كانت غير ذات
تأثير على سير الحرب بصفة عامة » (٣) . أما بالنسبة للنشاط البريطانى
المعاكس للأتراك العثمانيين فى اليمن أثناء الحرب العالمية الأولى فقد بدا مؤثراً
على مركزهم فى الجزيرة العربية . وخاصة عندما قامت بريطانيا باستقطاب
الادريس للوقوف الى جانبها ومساعدته لضرب العثمانيين فى عسير ، وفصل
القوات العثمانية بالحجاز عن نظيرتها فى اليمن مما مهد السبيل لقيام الشريف
حسين بثورته على الأتراك فى الحجاز فى سنة ١٩١٦ . وقد استلزم ذلك ضرورة
سيطرة البريطانيين على جزيرة قمران ، للتحكم فى عملية فتح موانئ الادارة
لتلقى المساعدات البريطانية من أسلحة وذخائر ومؤن مختلفة (٤) ، فى الوقت

Reilly, B. : Op. Cit., P. 69.

(١)

Jacob, H. F. : Op. Cit., P. 159.

(٢)

Lenczowski, G. : The Middle East in world Affairs, P. 60.

(٣)

(٤) فاروق عثمان أباطة « دكتور » : سياسة بريطانيا فى عسير أثناء
الحرب العالمية الأولى ، ص ٤٩ .

الذى فرض فيه حصار بحرى محكم على الموانئ التابعة للعثمانيين بواسطة قطع الاسطول البحرى البريطانى التى كانت تعمل وفق خطة محكمة أدت الى تحقيق تلك الغاية (١) .

أما بالنسبة للشكل الثانى من أشكال الصراع - الذى اجتتاح العالم أثناء الحرب العالمية الأولى وانعكست آثارها على منطقة البحر الأحمر ذات الأهمية البالغة لبريطانيا ولدول أخرى غيرها ، وتسببت فى قيام البريطانيين باحتلال جزيرة قمران فى اليوم العاشر من يونيو سنة ١٩١٥ - فقد تمثل فى المنافسة التقليدية بين القوى الاستعمارية آنذاك ، والتى بدت بوضوح وأخذت تتزايد تدريجيا بين بريطانيا وإيطاليا . وتوضح ذلك تلك الرسالة السرية الصادرة من وزارة الهند الى وزارة المستعمرات البريطانية والمؤرخة فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٧ والتى جاء فيها : « كان الهدف الرئيسى من احتلال جزيرة قمران مع جزيرتين أخريين فى ١٠ يونيو سنة ١٩١٥ هو احباط المشروعات التى كانت تضعها الحكومة الإيطالية وقتذاك لاحتلالها » (٢) . وكان تحول الإيطاليين من حلفاء لبريطانيا - يعاونونها فى تنفيذ بعض خططها الاستعمارية على الساحل الأفريقى وعند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر (٣) - الى منافسين لها تتحوط منهم وتحاول أن تسبقهم الى بعض المراكز الاستراتيجية فيه مثل جزيرة قمران ، انما يعود الى النمو المتزايد للوجود الإيطالى فى الجزء الجنوبى من البحر الأحمر . وقد بدا ذلك النمو بوضوح قبيل عقد الوفاق الودى بين بريطانيا وفرنسا فى أبريل سنة ١٩٠٤ وما ترتب عليه من تحسن فى العلاقات البريطانية الفرنسية ، اذ كانت إيطاليا تلعب الدور الذى ظلت تلعبه منذ عام ١٨٨٥ (٤) ، ومثلت فيه « كلب حراسة » للمصالح البريطانية ، واحتلت أثناء قيامها بهذا الدور ميناء مصوع وتمكنت من بناء مستعمراتها الشهيرة فى ارتيريا فى شهر مارس سنة ١٨٩٠ (٥) . كما أن العمليات الحربية التى قام بها

(١) I.O.L., No. 87. Policy for His Majesty's Ships in the Southern Red Sea Patrol, Memoranda by C.H.U. Price, Brigadier - General, Political Resident, Aden, 27 January, 1916.

(٢) I.O.L. 48076/27/2, No. 296., India Office to Colonial Office Oct. 21, 1927.

(٣) شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : سياسة مصر فى البحر الأحمر (١٨٦٣ - ١٨٧٩) ، ص ١٧٧ .
(٤) يونان لبيب رزق (دكتور) : السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول (١٨٩٩ - ١٩٢٤) ، ص ١٤ .
(٥) السيد محمد رجب حراز (دكتور) : التوسع الإيطالى فى شرق أفريقيا ، ص ٢٧٤ .

الايطاليون خلال الحرب الإيطالية التركية المعروفة بالحرب الطرابلسية في عامي ١٩١١ / ١٩١٢ ، وضرب اسطولهم آنذاك للموانئ اليمنية التي كانت واقعة تحت الحكم العثماني ، والتي كانت جزيرة « قمران » تعتبر جزءا منها ، قد أثارت المخاوف البريطانية . بل ان هذه العمليات أكدت قدرة إيطاليا على إثارة الاضطراب في المياه الجنوبية للبحر الأحمر وعلى استعدادها لتحقيق أطماعها هناك .

وقد زاد من نمو الوجود الإيطالي في البحر الأحمر عقد معاهدة لنسبدن السرية في اليوم السادس والعشرين من أبريل سنة ١٩١٥ والتي دخلت بموجبها الحرب في صف دول الوفاق . وقد بدت الاطماع الاستعمارية الإيطالية بوضوح في تلك المعاهدة سواء على صعيد الممتلكات العثمانية أو على الصعيد الأفريقي ، وهي الاطماع التي اضطر الحلفاء أن يظهرها موافقتهم عليها في المعاهدة المذكورة . فقد جاء في المادة السادسة منها التسليم بالمطلب الإيطالي بمنطقة نفوذ في « تركيا الآسيوية » ، كما تضمنت المادة السابعة الموافقة على توسيع مستعمراتها الأفريقية اذا ضمت كل من فرنسا وانجلترا المستعمرات الألمانية (١) . ولا شك أنه في ضوء هاتين المادتين كانت السواحل اليمنية أو بعض المناطق المتاخمة لها مرشحة للسيطرة الإيطالية ، فهي من ناحية أراضي تابعة للدولة العثمانية ، وهي من ناحية أخرى مواجهة للمستعمرات الإيطالية في افريقيا التي تنوق حكومة روما الى توسيعها . ومن ثم فلا غرابة أن تتخوف بريطانيا من تلك الاطماع الإيطالية وتبادر باحتلال جزيرة قمران والجزيرتين الملاصقتين لها في اليوم العاشر من يونيو سنة ١٩١٥ ، أي بعد خمسة وأربعين يوما فقط من التوقيع على معاهدة لندن المشار اليها (٢) .

وتجدر الإشارة الى أن الحكم البريطاني لجزيرة قمران في أعقاب احتلالها في اليوم العاشر من يونيو سنة ١٩١٥ ، واستمر على ما هو عليه خلال فترة ما بين الحربين العالميتين ، قد اتسم بالطابع العسكري الذي فرضته ظروف الحرب العالمية الأولى . وتوضح ذلك القرارات التي أصدرتها السلطات البريطانية في عدن بعد يومين فقط من احتلال الجزيرة . اذ اشتملت هذه القرارات على أربعة تنظيمات أشار اليها التقرير الذي أعدته حكومة الهند البريطانية في شهر يولية سنة ١٩٢٧ لتنظيم الادارة المدنية بجزيرة قمران (٣) . وقد

(١) Roder, W.S. : Dictionary of European History, P. 169.

(٢) يونان لبيب رزق (دكتور) : جزيرة قمران ، ص ١٢ .

(٣) I.O.L. 49076/27/2, Encl. 2. in No. 295 Supplement Report
on the Development of the Kamaran Civil Administration, P. 1.
Captain Cadell

اختص « التنظيم الأول » بالتميينات التي تقررت من جانب حاكم عدن لخمسة موظفين من العسكريين البريطانيين تولوا مسئولية ادارة الجزيرة بالاضافة الى موظف مدنى بريطانى . وأول هؤلاء أسماء التقرير « بضابط من ذوى الرتب الكبيرة » يتولى مسئوليته عن مختلف الشؤون المدنية والسياسية . أما الموظف الثانى فهو الموظف المدنى الذى تولى وظيفة مساعداً لحاكم للشؤون السياسية ، وتركزت اختصاصاته فى الأمن الداخلى بالاضافة الى الشؤون المالية والجمارك . وكان أول من شغل هذه الوظيفة « مستر ريتشاردسون Richardson, G. A. » الذى كان يعمل من قبل نائباً للوكيل البريطانى فى الحديدة عند دخول الدولة العثمانية الحرب الى جانب دول الوسط . أما الموظف الثالث فكان برتبة « كابتن » وتولى مسئولية مختلف الشؤون العمرانية فى الجزيرة حتى عرف « برئيس البلدية » ، وقد شغل هذه الوظيفة : « كابتن واطسون Captain Watson, R. G. A. » وكان على هذا الموظف أيضاً مسئولية توفير المياه العذبة وتخزينها لتفى بحاجات سكان الجزيرة والحامية البريطانية المعسكرة فيها فى جميع الاوقات . وكانت الوظيفة الرابعة لضابط برتبة « كابتن » أيضاً يتولى الرقابة على شئون البريد والبرق، كما أسندت اليه أعمال المخابرات ، وقد شغل هذه الوظيفة لأول مرة « كابتن كادل Captain Cadell » بينما كانت الوظيفة الخامسة برتبة « ملازم » ، وقد شغلها للمرة الأولى الملازم هيوز Lieutenant Hughes, R. N. R. وقد اختصت هذه الوظيفة لشئون الميناء والتفتيش البحرى ثم وكانت الوظيفة الأخيرة لطبيب مسئول عن الشؤون الصحية فى الميناء بالاضافة الى عمله جراحاً . وقد شغل هذه الوظيفة للمرة الأولى « كابتن هاردنج Captain Harding R. A. C. » الذى ارتبطت وظيفته بالدور الذى تلعبه قمران كمقر لمحجر صحى يختص برعاية ألوف العجاج المسلمين القادمين من الهند والشرق الأقصى ، والذى كانت تشرف عليه من قبل اللجنة الصحية العثمانية أثناء تبعية الجزيرة لولاية اليمن العثمانية (١٨٧٢ - ١٩١٨)

أما بالنسبة « للتنظيم الثانى » - الذى اشتملت عليه القرارات التى أصدرتها السلطات البريطانية فى عدن بعد يومين من احتلال البريطانيين لجزيرة قمران فى اليوم العاشر من يونية سنة ١٩١٥ - فقد اختص باعلان الأحكام العسكرية فى الجزيرة . على أنه قد تقرر فى نفس الوقت عدم تطبيق هذه الأحكام الا فى الأحوال التى يرى حاكم الجزيرة ضرورة تطبيقها . أما فيما يتعلق بأحكام الاعدام فقد منع تنفيذها دون تصديق من قبل الحاكم العام فى عدن . على أنه فى الحالات التى يرى حاكم الجزيرة أنه ليس من داع لتطبيق الأحكام العسكرية فقد رأى وضع القانون الانجليزى العام والقانون الهندى موضع التطبيق . وحتى يمكن تنفيذ كل ذلك فقد تم تخويل حاكم الجزيرة بصلاحيات قضائية من الدرجة الثانية ، أما استئناف المحكوم عليهم

من أبناء الجزيرة فقد تقرر رفعه من جانب الحاكم العام الى المحكمة العليا
فى عدن (١) .

وفيما يتعلق « بالتنظيم الثالث » - الذى اشتملت عليه القرارات التى
أصدرتها السلطات البريطانية فى عدن عقب احتلال البريطانيين لجزيرة
قمران - فقد اختص بقوة الأمن فى الجزيرة ، والتى تشكلت من اثنين من
الضباط و ٢٦ من رجال الشرطة . بينما اختص آخر هذه التنظيمات بميناء
جزيرة قمران الذى كان يمثل حجر الزاوية بالنسبة للمصالح البريطانية، اذ ورد
« بالتنظيم الرابع » تشكيل لجنة لإدارة الميناء برئاسة حاكم الجزيرة وعضوية
مساعدته ومسئول الحجر الصحى ، بالإضافة الى أحد أهالى الجزيرة ممن يقع
عليهم اختيار الحاكم العام .

كما أن التقرير - الذى أعدته حكومة الهند البريطانية فى شهر يوليو
سنة ١٩٢٧ لتنظيم الادارة المدنية بجزيرة قمران ، والذى تضمن القرارات
التي أصدرتها السلطات البريطانية فى عدن بعد يومين من احتلال الجزيرة
فى العاشر من يونية سنة ١٥ ، واشتملت على التنظيمات الأربعة المشار اليها
- قد أشار أيضا الى أنه قد تمت اقامة فرع للشئون المالية المتعلقة بالجزيرة
فى نفس السنة التى تم فيها احتلالها . وقد استمر هذا الفرع يزاوئ مهمته
حتى سنة ١٩٢٣ ، حين أوكلت الشئون المالية الخاصة بالجزيرة للإدارة
البريطانية فى عدن بعد أن تم الفصل بين كل من الميزانية المدنية للجزيرة من
جهة ، وميزانية الحجر الصحى بها من جهة أخرى (٢) .

وتجدر الإشارة الى أن طبيعة الحكم البريطانى لجزيرة قمران قد تحولت
من الحكم العسكرى الى الحكم المدنى التابع أيضا للسلطات البريطانية فى
عدن ، وذلك فى أعقاب عقد معاهدة لوزان بين الترك ودول الوفاق فى اليوم
الرابع والعشرين من يولييه سنة ١٩٢٣ ، أثناء الدورة الثانية لمؤتمر الصلح
الذى عقد بمدينة لوزان (٣) اذ نصت المادة السادسة عشرة من معاهدة لوزان
التي أصبحت سارية المفعول اعتبارا من اليوم السادس من شهر أغسطس سنة
١٩٢٤ على « تنازل تركيا عن جميع حقوقها فى الأراضي الواقعة خارج الحدود
التي عينتها المعاهدة » (٤) ، وكانت منطقة البحر الأحمر بما فيها عدن وقمران

- (١) يونان لبيب رزق « دكتور » : جزيرة قمران ، ص ٢٧ .
(٢) I.O.L., 48076/27/2. Encl. 2 in No. 296.
(٣) على حسون « دكتور » : تاريخ الدولة العثمانية ، ص ٢٨٨ .
(٤) فاضل حسين « دكتور » : محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره فى
البلاد العربية ، ص ١٥ - ١٩ .

Reilly, B. : Op. Cit., P. 68.

خارج نطاق تلك الحدود (١) . ولهذا فقد خلق بعد هذه المعاهدة وضعاً جديداً لجزيرة قمران (٢) سجله « مستر آتشيسون Aitchison, J. G. ممثل حكومة الهند في لندن في مذكرة سرية أعدها في التاسع والعشرين من مارس سنة ١٩٢٨ وأشار فيها إلى أن جزيرة قمران » كانت من أملاك تركيا قبل عام ١٩١٤ ، واحتلتها القوات البريطانية في ظروف الحرب ولا تزال تحتلها (مارس ١٩٢٨) . ولما لم يرد ذكر لها في معاهدة لوزان فقد تم اعتبارها ضمن الجزر التي تنازلت تركيا عن سيادتها عليها بمقتضى المادة السادسة عشرة المشار إليها . غير أن هذا التنازل لم يتم للبريطانيين أو لأية حكومة بعينها ، إذ أن تلك المادة أشارت إلى مستقبل تلك الأراضي الواقعة خارج الحدود التي عينتها المعاهدة بأنه « سوف يتم إقراره بالاتفاق بين الأطراف المعنية » . كما حدد « مستر آتشيسون » في مذكرته طبيعة الوضع الجديد لجزيرة قمران مؤكداً تبعيتها لحكومة الهند بقوله : « ولما كانت قمران تقع في نطاق الممتلكات البريطانية ، ولما كان يقوم بإدارتها جهاز تابع لحكومة الهند ، فإنها تشكل قسماً منها طالما بقيت تحت إدارة هذه الحكومة » (٣) .

وهكذا تؤكد هذه المذكرة السرية التي أعدها « مستر آتشيسون » ممثل حكومة الهند في لندن إصرار البريطانيين على إبقاء جزيرة قمران في حوزتهم بعد أن استفادوا من موقعها الاستراتيجي أثناء الحرب العالمية الأولى مع محاولة التعرف على الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الجزيرة في الاستراتيجية البريطانية فيما بعد تلك الحرب - أي في فترة ما بين الحربين العالميتين . وقد تناولت هذا الموضوع مذكرة « مستر ستيوارت سايمز Stewart Symes. المقيم السياسي البريطاني في عدن (١٩٢٨ - ١٩٣١) وحددت الأسس التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية على النحو التالي :

أولاً - منع وقوع جزيرة قمران تحت سيطرة أية قوة أجنبية أو أية دولة غير صديقة ، وهذا ما دفع بريطانيا إلى احتلال الجزيرة في سنة ١٩١٥ كعمل من أعمال الحرب .

-
- (١) فاروق عثمان أباطة « دكتور » : عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨ ، ص ٦٦٦ .
(٢) يونان لبيب رزق « دكتور » جزيرة قمران ، ص ٢٠ - ٢١ .
(٣) I.O.L. 59285/28/15. Encl. 1. in No. 302.
The Deputy Secretary to the Government of India in the Foreign and Political Department to the Mnder Secretary of State for India, March 29, 1928.

ثانياً - العمل على تأمين مركز الحجر الصحي الذى يقوم أساساً بخدمة الحجاج المسلمين من الهند ومن أبناء جزيرة جاوه مما أدى الى وضع الجزيرة تحت ادارة حاكم بريطانى يمارس نوعاً من الحكم الفردى تدعمه فى ذلك الراية البريطانية والزيارات المنتظمة التى تقوم بها الى الجزيرة الطائرات الحربية البريطانية المراقبة فى عدن .

ثالثاً - وفيما يتعلق بمسألة السيادة فقد رأى المقيم السياسى البريطانى فى عدن أنه ليس من حق أية قوة أن تنازع بريطانيا على جزيرة قمران سوى امام اليمن يدعمه فى ذلك حق الجوار من ناحية . وأن أبناء الجزيرة ينتمون الى اقليم تهامة اليمن ، من ناحية أخرى - على أنه يمكن مواجهة هذين الأمرين من خلال الابقاء على الوضع القائم فى الجزيرة على ما هو عليه ، مع التصميم على اعتبار مسألة السيادة على الجزيرة قضية منتهية (١) .

وتجدر الاشارة أيضاً الى أنه على ضوء هذه الاستراتيجية البريطانية رفض البريطانيون مشاركة أية قوى أخرى لهم فى ادارتهم لجزيرة قمران فى فترة ما بين الحربين العالميتين . وقد بدا ذلك فى المفاوضات التى جرت فى باريس خلال شهر يونيه سنة ١٩٢٦ بين كل من بريطانيا وهولندا بشأن مستقبل تلك الجزيرة . ذلك أن الهولنديين كانوا قد تقدموا وقتذاك بطلب للمشاركة فى ادارة الجزيرة على اعتبار أن أعداداً كبيرة من رعاياهم المسلمين من أبناء جزيرة جاوه يقومون باستخدام مركز الحجر الصحي بها أثناء موسم الحج . وقد بحثت لجنة بريطانية الطلب الهولندى وكان رأيها أن أى شكل من أشكال الادارة الدولية أو الادارة الأنجلو - هولندية تتناقض مع متطلبات البحرية والطيران البريطانيين ، ومن ثم فقد تقرر عدم السماح للهولنديين بالمشاركة فى ادارة الجزيرة ، وعلى هذا الأساس بدأت المفاوضات بين الطرفين . وقد تمخضت هذه المفاوضات عن عقد اتفاقية انجليزية - هولندية تم توقيعها فى العاصمة الفرنسية فى اليوم التاسع عشر من شهر يونيو سنة ١٩٢٦ تقرر بمقتضاها السماح لهولندا بالمشاركة فقط فى ادارة مركز الحجر الصحي بالجزيرة « دون أن يمس ذلك الادارة المدنية التى تبقى فى أيدي البريطانيين » . وحتى يتم تجنب أى ازدواج فى ادارة الجزيرة فقد تقرر فصل الميزانية الخاصة بتلك الادارة عن الميزانية الخاصة بمركز الحجر الصحي (٢) .

I.O.L. 69285/29/12. No. 311. The Resident to the Secretary (١)
of State. Feb. 25th. 1929. Conf.
I.O.L. 48076/27/2. No. 296. (٢)

وهكذا بدأت حكومة الهند البريطانية عقب نهاية الحرب العالمية الأولى فى عمل كافة الترتيبات اللازمة لانتهاء الحكم العسكرى فى جزيرة قمران واحلال حكم مدنى بريطانى أكثر دواما واستقرارا . وقد بدا ذلك فيما حدث اعتبارا من مطلع سنة ١٩١٩ حين سحبت هذه الحكومة كافة الموظفين العسكريين الذين حكموا الجزيرة خلال السنوات الأربع السابقة ، ولم تبق منهم سوى الحاكم العسكرى لقمران ، الذى تقرر أن يعاونه مساعد الحاكم العسكرى (١) . وقد تحدث « كابتن ويكهام C. Wickham. Captain - الذى تولى منصب الحاكم العسكرى لجزيرة قمران - عن أحوال الجزيرة عقب نهاية الحرب العالمية الأولى فقال : « لم يزد عدد السكان عن ألفى نسمة كانوا فى حالة يرثى لها من الفقر نتيجة لتوقف الحج خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٩١٥ و ١٩١٩ . وكانت التجارة مع الساحل ضعيفة . ثم أن السفن التى كانت تصل من عدن نادرا ما كانت تحمل أى بضائع . . . كما لم تكن البيوت صحية ، فقد كان أغلبها أكواخا من البوص ، ولم تكن هناك أية رعاية صحية . وكان كثير من الأطفال يعانون من أمراض فى عيونهم بسبب القذارة » (٢) .

وعلى أية حال فبالرغم من تعطل الحكم العسكرى البريطانى فى قمران فى سنة ١٩١٩ إلا أن الوضع لم يستقر باحلال حكم بريطانى مدنى الا بعد عقد معاهدة لوزان فى الرابع والعشرين من شهر يولييه سنة ١٩٢٣ ، والتى اعتبرت بريطانيا أن مادتها السادسة عشرة - الخاصة بتنازل تركيا عن كل حقوقها فى السيادة على الأراضى غير التركية - تنسحب على الجزيرة لصالحها مبررة بقاءها فيها واستمرار تبعيتها للسلطات البريطانية فى عدن حينذاك (٣) . ومنذ هذا التاريخ أعادت بريطانيا تنظيم الادارة البريطانية فى جزيرة قمران مع اعلان الحكم المدنى بحيث تشتمل على الأقسام السبعة التالية .

أولا - الادارة السياسية والقسم القضائى . وقد عملت الادارة السياسية على التقاط الأخبار السياسية من الساحل اليمنى المواجه لقمران فضلا عن قيامها بأعمال الادارة العامة داخل الجزيرة ، بينما عنى القسم القضائى بالشئون القضائية المستوحاة من الشريعة الاسلامية .

(١) I.O.L. 48076/27/2., Op. Cit. Encl. 2 in No. 296
IO.L. 48076/27/2. Op. Cit., Encl. I. in No. 296.
Reilly, B. : Op. Cit., PP. 68, 69. (٣)

ثانيا - ادارة الجمارك بجزيرة قمران وكانت تقوم بجمع الرسوم المفروضة على القات وغيره من السلع التي تقرر فرض الرسوم عليها ، غير أنها لم تفرض أى نوع من الرسوم على السلع الغذائية •

ثالثا - ادارة البلدية وتقوم بجمع الرسوم المستحقة على رخص التجارة ، وتشرف على أسعار السلع الغذائية فى الأسواق ، وكانت تلك الأسعار تتحدد على ضوء مثيلاتها فى عدن • وقد تولت هذه الادارة أيضا الاشراف على مستشفى جزيرة قمران • وقد قام هذا المستشفى بعلاج سائر أبناء الجزيرة بدون مقابل ، ولكنه كان يعالج القادمين من خارجها بنفقات تقدر فى كل حالة على حده • وقد أدى هذا المستشفى - كما يقول الحاكم البريطانى العام لقمران - خدمة عظيمة « سواء على الصعيد الصحى أو على الصعيد السياسى حيث ساعدت على ازكاء الشعور بالثقة فى الحكومة لدى الأهالى بالاضافة الى تنمية علاقات الود بينها وبينهم » •

رابعا - أما الادارة التعليمية فقد كانت مهمتها الأساسية قائمة على التعليم الدينى بعد القراءة والكتابة •

خامسا - وتأتى بعد ذلك ادارة الشرطة والسجون التي كانت تقوم بأعمال الأمن داخل الجزيرة وكانت أكبر الادارات من ناحية عدد المشتغلين بها (١) •

سادسا - كانت ادارة الميناء تقوم بجمع الرسوم على القوارب بالاضافة الى اصدار تراخيص صيد اللؤلؤ •

سابعا - وأخيرا كانت ادارة الخزينة مسئولة عن مختلف الشؤون المالية فى الجزيرة •

ويمكن القول بأن جزيرة قمران قد حرزت تقدما ملحوظا فى ظل حكم هذه الادارة على نحو ما يظهره تقرير « كابتن ويكهام » الذى أوضح فيه ما تطورت اليه أحوال الجزيرة فى سنة ١٩٢٧ (٢) ، فقال : « لقد بلغ عدد سكان قرية قمران وحدها أربعة آلاف نسمة ، وهناك حالة من الرخاء ،

(١) Reilly, : Op. Cit., P. 69 .

(٢) يونان لبيب رزق « دكتور » : جزيرة قمران ، ص ٢٢ •

وتحسنت كثيرا طريقة بناء البيوت ولم يعد يسمح ببناء الدور من البوص كما كان الحال من قبل فيما عدا الأسقف والشرفات . وقد زادت التجارة بقدر ملحوظ وتستخدم قمران الآن كمنطقة عبور لميناء اللحية وغيره من الموانئ الواقعة على الساحل اليمنى . أما المستشفى فقد قام بالكثير لتحسين الأحوال الصحية بالجزيرة ، ويبلغ عدد المترددين عليه نحو ٣٥٠ فردا شهريا .

وعلى الرغم من هذه الصورة المتفائلة التي أوردها « كابتن ويكهام » فى تقريره ، فإنه قد أشار فى نهاية هذا التقرير الى حقيقة خطيرة تتمثل فى العجز الواضح فى ميزانية الجزيرة . اذ بلغت جملة المصروفات فى هامى ١٩٢٥ - ١٩٢٦ مبلغ ٤٧٧٧٣ جنيهًا بينما لم تزد الايرادات عن ١٣٠٤٠ ر. ١٣ جنيه (١) . ولا شك أن هذا العجز قد دفع الادارات البريطانية الى أن تحاول كل منها القاء تبعة ادارة الجزيرة على الأخرى . وقد بدا ذلك عندما وضعت وزارة الهند فى لندن مذكرة سرية طويلة بعثت بها الى وزارة المستعمرات البريطانية فى خريف عام ١٩٢٧ تطلب منها تخليص حكومة الهند من الاستمرار فى ادارة جزيرة قمران واسناد هذه الادارة الى الحكومة البريطانية . وقد أوردت المذكرة مجموعة من الأسباب التى دعت حكومة الهند البريطانية أن تطلب هذا الطلب عن طريق وزارة الهند فى لندن ، ويمكننا أن تلخص هذه الأسباب فيما يلى :

أولا : أنه لم تعد ثمة فائدة تذكر تعود على حكومة الهند من استمرار تحملها لأعباء احتلالها للجزيرة ، خاصة وأن المذكرة قد أشارت فى هذا الصدد الى أن المصالح التى تحققها تتساوى مع مصلحة الحكومة البريطانية فى أن احتلال الجزيرة يؤدى الى تأمين الطريق البحرى الى الشرق . وعلى ضوء فهم هذه الحقيقة منذ احتلال البريطانيين للجزيرة فقد تقرر أن يتحمل الجيش البريطانى نفقات الجزيرة مناصفة مع حكومة الهند على أن يقسم دخلها أيضا مناصفة بين الجانبين .

ثانيا : وتشير مذكرة وزارة الهند الى الوضع الدولى المعقد فى الجزيرة فتذكر أن تركيا قد تنازلت فعلا عن سيادتها عليها ولكن ليس الى بريطانيا - كما سبق أن أشرنا - بل انه ترك للأطراف المعنية أن

(١) I.O.L. 48076/27/2. Op. Cit., Encl. I. in No. 296.

(٢) يونان لبيب رزق « دكتور » : جزيرة قمران ، ص ٢٣ .

تقرر مصير تلك الأراضي المتنازل عنها . وترى وزارة الهند أن هذا الموقف سوف يؤدي الى نتيجة محددة وهي « أن الجزيرة بأى المقاييس ليست جزءا من الأراضي الهندية ، وأنه بالامكان أن تنشأ فى أى وقت حولها تعقيدات دولية لن تختص بها حكومة الهند بقدر ما تختص بها الوزارة المشرفة على السياسات العربية ، وأنه ليس من المعقول أن تبقى تلك الحكومة مسئولة عن الجزيرة لمجرد أن لها مصلحة محدودة فى مركز الحجر الصحى القائم فيها .

ثالثا : ثم تسجل مذكرة وزارة الهند حجة ثلاثة للتخلص من الجزيرة مؤداها أنه لما كانت كل من حكومة الهند والحكومة البريطانية بصدد عقد اتفاق تنتقل بمقتضاه الادارة العسكرية والسياسية لعدن وملحقاتها الى الحكومة الأخيرة (أى الى وزارة المستعمرات كما حدث فيما بعد) فمن الطبيعى أن يصحب ذلك انهاء التبعية الادارية لجزيرة قمران وفصلها عن اختصاص حكومة الهند .

رابعا : وانتهت مذكرة وزارة الهند الى الاشارة بأن حكومة الهند على استعداد لاعارة الجهة التى ستتولى مسئولية ادارة جزيرة قمران كافة الموظفين العاملين فى ادارة الجزيرة حينذاك الى حين تدبير الموظفين اللازمين لها .

وعلى أية حال فقد بدأت السلطات المعنية فى كل من وزارة المستعمرات، ووزارة الخارجية ، ووزارة الطيران ، فى دراسة مطلب حكومة الهند الذى عبرت عنه وزارة الهند فى مذكرتها المشار اليها (١) . وكانت أهم العقبات التى وقفت فى طريق الاستجابة لمطلب حكومة الهند ما يمكن أن يترتب على تغيير التبعية السياسية والادارية لجزيرة قمران من اثاره الايطاليين المتمركزين فى ارتيريا على الساحل الأفريقى المواجه للجزيرة . خاصة وأن الفترة الممتدة من اليوم السادس من أغسطس سنة ١٩٢٦ واليوم الحادى عشر من ابريل سنة ١٩٢٧ قد شهدت محاولات ايطالية حثيثة لايجاد موضع قدم للايطاليين فى جزيرة قمران . ذلك أن وكيل شركة بترول ايطالية فى الحديدة ، وهى الشركة الايطالية العربية المعروفة باسم « سكيثار Scitar. قد تقدم بطلب لاقامة خزان بترول فى الجزيرة . وقد ساندت وزارة

(١) يونان ليب رزق « دكتور » : جزيرة قمران ، ص ٣٤ .

الخارجية الإيطالية هذا المطلب يشتى الوسائل ، بيد أن الحكومة البريطانية استطاعت أن تتملص من الاجابة عليه (١) .

ومن ناحية أخرى فكرت السلطات البريطانية على ضوء مطلب حكومة الهند بتغيير تبعية جزيرة قمران فى جس نبض الجانب الايطالى بأن قامت بإبلاغ الحكومة الإيطالية بأنها تنوى اجراء تغيير لقوات الشرطة المحلية فى الجزيرة بقوات من الجنود التابعين لحكومة عدن . ومرة أخرى تشهد الفترة الممتدة بين شهرى يناير وأكتوبر سنة ١٩٢٩ محاولات مستميتة من الجانب الايطالى لاقتناص الفرصة والمشاركة فى ادارة الجزيرة (٢) . وقد دعت كل هذه المواقف الحكومة البريطانية الى التحوط ، والى اتفان كافة الادارات المسئولة فيها ، ابتداء من وزارة المستعمرات التى كان مطلوباً منها أن تتولى ادارة شئون جزيرة قمران ، ومروراً بوزارة الخارجية التى تحملت عبء الاتصالات الدبلوماسية مع الحكومة الإيطالية ومواجهة ضغوطها ، وانتهاء بوزارة الطيران التى كانت ترى نفسها صاحبة مصلحة حقيقية فى استبقاء الجزيرة فى حوزة الامبراطورية البريطانية مهما كانت الجهة التى تديرها . وأخيراً اتفقت كافة هذه الوزارات البريطانية على ابقاء الأوضاع فى جزيرة قمران على نحو ما كانت عليه خلال الفترة التى بدأت منذ احتلالها فى اليوم العاشر من يونيو سنة ١٩١٥ وحتى سنة ١٩٢٩ . ولم يكن أمام حكومة الهند ازاء هذا الاجماع من قبل الوزارات البريطانية المعنية سوى الرضوخ وتأجيل تنفيذ مطالبها حتى يحين الوقت المناسب لتحقيق ذلك بما يتفق والمصالح البريطانية فى منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي (٣) . وقد استمرت تبعية جزيرة قمران للسلطات البريطانية فى عدن حتى تحولت عدن نفسها من تبعتها لوزارة الهند الى تبعتها لوزارة المستعمرات فى أول أبريل سنة ١٩٣٧ ، فتحولت معها بالتالى تبعية قمران الى تلك الوزارة الأخيرة (٤) . وقد أصبح يشرف على ادارة جزيرة قمران - وهو الوضع الذى انطبق كذلك على جزيرتى بريم وسقطرى - « وكيل » بريطانى (٥) تعينه الحكومة

I.O.L., Docs. 314 to 326 Italian attitude in connexion with (١)
Scitar Oil Company.

I.O.L., Docs 327 to 433, Italian attitude in connexion with
Police Arrangements.

I.O.L. 69285/29/21, India Office to Colonial Office. June (٣)
18 th 1929.

King, G. : Op. Cit., PP. 46, 47. (٤)

(٥) محمد عمر الحبشى « دكتور » : المصدر السابق ، ص ٢٠ - ٢١ .

البريطانية بناء على اقتراح من قبل « حاكم عدن » البريطاني (١) ، بعد تحول عدن الى « مستعمرة تاج » فى التاريخ المشار اليه . وكان من الطبيعى أن يؤدى هذا الوضع الجديد فى تلك الجزر اليمنية الى تدعيم مركز بريطانيا فيها . و جدير بالذكر أن الامام يحيى طالب بحقوقه فى الجزر اليمنية الواقعة فى البحر الأحمر أثناء مفاوضاته مع البريطانيين التى انتهت بعقد المعاهدة البريطانية اليمنية فى سنة ١٩٣٤ ، وقد أرفق بهذه المعاهدة خطاب الامام الذى عبر فيه عن مطالبه . غير أن بريطانيا لم تعر هذه المطالب أى اهتمام (٢) . مما أدى الى استمرار سيطرتها على تلك الجزر حتى خرجت قواتها نهائيا من اليمن فى الثلاثين من نوفمبر سنة ١٩٦٧ .

Reilly, B. : Op. Cit., P. 69. Gavin, R.J. : Op. Cit., P. 444. (١)

Reilly, B. : Op. Cit., PP. 69, 70. (٢)

ثانيا : مركز بريطانيا فى النواحي التسع المتاخمة لعدن بين الحربين العالميتين

ارتبط حرص بريطانيا على تدعيم مركزها فى النواحي التسع المتاخمة لعدن بجنوبى اليمن فى فترة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٩ - ١٩٣٩) بحرصها على تدعيم مركزها فى عدن نفسها . وقد تبنت بريطانيا هذا الموقف منذ احتلالها لعدن فى ١٩ يناير سنة ١٨٣٩ حفاظا على ميناء عدن الحيوى الهام ضد أى مخاطر تتهدده من داخل اليمن أو من خارجها ، بما يحفظ لها بالتالى مصالحها الامبراطورية على الطريق البحرى الموصل بين الجزر البريطانية وبلاد الهند والشرق الاقصى . كما كانت بريطانيا تهدف أيضا الى تأمين الطرق الممتدة بين عدن والمناطق الداخلية المتاخمة لها فى جنوب اليمن ضمانا لوصول المواد التموينية اللازمة لعدن . وحرصا على انتظام عمليات التبادل التجارى بينها وبين هذه المناطق .

ومن هنا فقد اتبعت بريطانيا سياسة مرنة فى المنطقة المتاخمة لعدن بجنوبى اليمن (١) ، بدأتها بتنفيذ سياسة التهدئة فى تلك المنطقة حتى تضمن استقرار الامور فى عدن نفسها بما يحقق فى النهاية مصالحها الاستراتيجية والسياسية والتجارية (٢) .

وقد اتخذت هذه السياسة مظاهر شتى ، أولها : عقد المعاهدات الولائية مع حكام تلك النواحي ، والتى صاحبها صرف رواتب شهرية أو سنوية اختلفت باختلاف مكانة كل منهم ، فضلا عن اطلاق مدافع للترحيب بهم ولتوديعهم عند حضورهم الى عدن وعند خروجهم منها . كما منحتهم بريطانيا أيضا القابا ونياشين وخصصت لهم هدايا موسمية . وفى مقابل ذلك كانت بريطانيا تتدخل فى السياسة المحلية لتلك النواحي ، وعند اختيار حكامها كثيرا ما كانت تتحزب لبيت طامع فى الملك على بيت مالك أو عكس ذلك ، بل انها كانت تحرص على استقلال كل أمير فى ناحيته عن الآخر ابقاء على انفصال كياناتهم الضعيفة . وقد عقدت بريطانيا هذه المعاهدات الولائية مع غالبية هؤلاء السلاطين والأمراء والشيوخ حكام هذه النواحي خلال قرابة نصف

(١) Sanger, R.H. : The Arabian Peninsula, P. 204.
(٢) Playfair, R.L. : Op. Cit., P. 164.

قرن من الزمان في أعقاب احتلالها لعدن في سنة ١٨٣٩ (١) - وقد تكونت من هذه الوثائق مجتمعة النواة التي نمت منها تدريجياً « محمية عدن "The Aden Protectorate"

ومنذ عودة الأتراك العثمانيين إلى تهامة اليمن في سنة ١٨٤٩ وما أعقب ذلك من سيطرتهم على صنعاء وإقامة حكمهم فيها في السادس والعشرين من إبريل سنة ١٨٧٢ (٣) ، فقد أصبح الوجود البريطاني في عدن مهدداً من ناحية المنطقة المتاخمة لها والتي بدأ الأتراك يحاولون استقطاب حكامها إلى جانبهم - وقد بدا واضحاً من وجهة النظر البريطانية - والتي بالغت في تقدير هذا التهديد واتخذته ذريعة - ضرورة الانتقال من مرحلة المعاهدات الولائية مع حكام تلك النواحي ، إلى مرحلة جديدة تؤمن الوجود البريطاني في عدن وتدعم بقاءه - وقد توصلت بريطانيا إلى ذلك بعقد معاهدات الحماية مع هؤلاء الحكام اعتباراً من عام ١٨٨٦ ، ولم يكن الهدف بطبيعة الحال حماية هؤلاء الحكام من العثمانيين (٤) - كما ادعت بريطانيا - وإنما كان محاولة من جانبها لاحكام قبضتها على النواحي المتاخمة لعدن ضماناً لبقائها فيها ولايعاد أي ظل لاية قوى أجنبية عن هذا الميثاق الحيوى الهام (٥) -

وعلى الرغم من أن أبعاد السياسة البريطانية في سلطنات وامارات ومشيخات المنطقة المتاخمة لعدن في جنوب اليمن كانت تتغير من آن لآخر طبقاً لتغير المقيمين السياسيين في عدن ولتعدد وجهات نظريهم المختلفة ، فإن هذه السياسة كانت تلتزم بصفة عامة بعدم التدخل في شؤون القبائل اليمنية الا بالقدر الذى يحقق المحافظة على المصالح البريطانية في عدن نفسها (٦) - وقد اتفقت جميع هذه المعاهدات التي كانت أولها المعاهدة التي عقدتها بريطانيا مع سلطان المهرة بشأن جزيرة سقطرى في سنة ١٨٨٦ - في أن

(١) جاد طه « دكتور » : سياسة بريطانيا في جنوب اليمن ، « ١٧٩٨ - ١٩١٤ » ، ص ١٧٩ -

(٢) I.O.L., Secret, The Aden Protectorate, letter from the General Officer Commanding, Aden, to the Secretary to the Government of India, Foreign Department, dated 13 th. May 1916. P. 1.

(٣) فاروق عثمان أباطة « دكتور » : الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢ - ١٩١٨ ، ص ٩٠ -

(٤) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ٣٨٢ -

Ingrans, H. : The Yemen, Imams, Rulers and Revolutions, P. (٥)

Jacob, H.F. : Kings of Arabia, P. 252. (٦)

بريطانيا تمنح هؤلاء السلاطين والامراء والشيخ حكام تلك النواحي حمايتها ، نظير تعهدهم بعدم الاتصال باية قوة اجنبية اخرى غيرها . وقد عقد البريطانيون احدى وثلاثين اتفاقية للحماية تغطي الجانبين الشرقي والغربي لمحمية عدن (١) .

وتجدر الاشارة الى أن الوجود البريطاني في جنوب اليمن قد ساعد عن طريق عقد هذه المعاهدات المشار اليها مع حكام النواحي المتاخمة لعدن «على تعميق عملية التفتيت ، فرئاسة القبيلة هي في الأصل وظيفة اجتماعية ، وبمقدار اتفاقيات حماية أو أمن مع الحكومة البريطانية ، تحول رؤساء القبائل تدريجيا من مجرد شيخ يعتمدون على علاقة الدم الى حكام سياسيين (٢) » . ويتحدث المؤرخ اليمني عبد الواسع الواسعي عن النواحي المحمية المتاخمة لعدن في جنوب اليمن معبرا عن وجهة النظر الزيدية فيقول : « أما المراد بالنواحي التسع ، فهي الامارات والمشيخات الكاثنة في سفلى اليمن ، وهي التي دخلت شيئا فشيئا تحت حماية الحكومة البريطانية على يد والي عدن أو بواسطة اليه (هكذا ورد في النص) التي تشرف على الامارات والمشيخات الآتي ذكرها : لحج ، أبين ، الحواشب ، الصبيحة ، القطيف ، الضالع ، يافع العليا والسفلى ، والعوالق ، حضرموت ، على أن موقف هذه الامارات يختلف عن بعضها البعض من حيث وطىء الحماية ونفوذ الحكومة البريطانية وسيطرتها . ولرؤساء الامارات والمشيخات رواتب شهرية مقررة يتناولونها من خزانة عدن ، على أنها في حد ذاتها حقيرة لا أهمية لها بالنسبة لسيطرة الانجليز ولبسط الحماية وما يتفرع عنها من الخنوع والخضوع ، وليس للانجليز في هذه الامارات من احتلال مسلح أو سيطرة عسكرية ، ولكن لها نفوذ أدبي وسياسي لا يحتاج الى الالتجاء للقوة والاحتلال . ولا يغرب عنك أن رؤساء هذه الامارات صادقون مخلصون لحكومة عدن . ولحج ، والحواشب ، والمكلا ، وأبين ، والضالع معدودات من الامارات ، ويخاطب رؤسائها بفخر الامراء ويسمى بعض الرؤساء بلقب السلطان والباقي من الامارات رؤسائها مشايخ لهم احترام خاص من حكومة عدن . وكانت هذه المحميات التسع سابقا في الدولة العثمانية ، وأئمة اليمن تعتبرها نواحي من حيث التقسيمات الادارية (٣) .

Reilly, B. : Op. Cit., PP. 15, 16.

(١)

(٢) صلاح العقاد ، دكتور « : جزيرة العرب في العصر الحديث ، السعودية - اليمن - جمهورية اليمن الشعبية ، ص ١١٣ .
(٣) عبد الواسع الواسعي : تاريخ اليمن ، المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن ، ص ٣٣٦ - ٣٣٧ .

ويشير « سير برنارد رايلي » - الذي عمل مقيما سياسيا في عدن في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٣١ و ١٩٤٠ كما سبق أن أشرنا - الى أن القبائل اليمنية كان من مصلحتها وضع نفسها تحت الحماية البريطانية للحفاظ على حريتها . ذلك لان هذه القبائل خضعت للعثمانيين أثناء فتحهم الأول لليمن « ١٥٣٨ - ١٦٣٥ » (١) ، ثم خضعت بعد ذلك لحكم اثمة صنعاء الزيديين غير المرغوب فيه من قبل الشوافع السنيين في جنوب اليمن وفي سهول تهامة الواقعة بين الهضبة اليمنية والساحل الشرقي للبحر الأحمر . ولهذا فانهم خلعوا طاعتهم للاثمة الزيديين منذ مطلع القرن الثامن عشر وأصبحوا مستقلين في ديارهم . ولهذا توفرت لهم صلاحيات عقد معاهدات مباشرة مع السلطنات البريطانية في عدن . ويستطرد - رايلي - قائلا : انه أثناء القرن التاسع عشر والسنوات الاولى من القرن العشرين كان العساو الأساسي في منطقة جنوب الجزيرة العربية هو الأتراك العثمانيين الذين عادوا الى تهامة في سنة ١٨٤٩ وسيطروا على اليمن وحولوها الى ولاية عثمانية في سنة ١٨٧٢ بحيث أصبحوا مجاورين لمحمية عدن البريطانية . والواقع أن البريطانيين نظروا في بداية الأمر الى تحركات العثمانيين بعين الرضا تحسبا أن وجود سلطة مركزية شمالي منطقة نفوذهم في جنوب اليمن ستكون أفضل من الأوضاع السابقة المشتتة (٢) . غير أن الأتراك العثمانيين تمسكوا بالمطالبة النظرية بحقهم في جنوب الجزيرة العربية وهي المنطقة التي تضم بينها عدن أيضا ، وقد جعل هذا الموقف البريطانيين يتلمسون مكانا خطرا الجار الجديد (٣) . على أن العثمانيين من الناحية العملية تقبلوا وجود الحماية البريطانية على النواحي المتاخمة لعدن ، وتعارف الجانبان العثماني والبريطاني على تسميتها « بالنواحي التسع The Nine Cantons.

(١) السيد مصطفى سالم « دكتور » : الفتح العثماني الأول لليمن « ١٥٣٨ - ١٦٣٥ » .

(٢) F.O. 78/2755, Memorandum by Frere, June 1874.
Gavin, R. J. : Op. Cit., P. 137.

(٣) يقول « جافن » ان البريطانيين لم ينظروا الى وجود العثمانيين في اليمن على أنهم يشبهون قبيلة يتعاملون معها وفقا لمتطلبات المواقف والأوضاع المحلية . لقد نظر البريطانيون الى العثمانيين على أنهم يشكلون قوة كبرى لها ارتباطاتها المعقدة بالدبلوماسية الأوروبية . وهو ما تعقّق بالفعل عندما تحالفت الدولة العثمانية مع دول وسط أوروبا في الحروب العالمية الأولى .

رغم أن عدد النواحي التي اتفق البريطانيون مع حكامها قد فاقت هذا العدد (١) .

وقد بدأ مفهوم « النواحي التسع » واضحا في الخسارة السياسية للمنطقة المتاخمة لعدن بجنوبي اليمن والتي طلب البريطانيون من الباب العالي اعتبارها تحت نفوذهم مع عدم التدخل في شئونها وذلك منذ مطلع عام ١٨٧٣ ، وقد تكونت النواحي التسع في تلك الخارطة من « العبدلي ، والفضلي ، والعولقي ، والياقعي ، والحوشبي ، والاميري ، والعلوي ، والعقربي ، والصبيحي » . ورغم أنه من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية كانت الامارات الثلاثة الهامة لحماية قاعدتهم في عدن هي فقط « الفضلي » و « لحج » و « العقربي » ، الا أن المسألة في النهاية أصبحت تخطيطيا يخدم حاجة حليفهم الكبرى « لحج » وليست حاجة عدن . ولهذا كان الكيان الذي حدده البريطانيون « بتسع نواحي » بدلا من ثلاث ، هو في الواقع تخطيط سياسي لتعميق الوحدات الانفصالية الصغيرة التي انفصلت عن الحكم المركزي في صنعاء في القرن الثامن عشر لتصبح في وحدة سياسية واحدة تحت النفوذ البريطاني (٢) .

وقد بقيت النواحي المحمية المتاخمة لعدن في جنوبي اليمن حتى عام ١٩٣٧ خاضعة لتنظيم اداري بدائي تمسقى . فقد تعددت السلطنات والامارات والمشايخ وتعددت معها المتناقضات وفقد عنصر الترابط والتجانس فيما بين الانظمة السائدة هناك حينذاك . كما كانت الأعراف القبلية وبعض القوانين المصطنعة بالشريعة الاسلامية تسيطر على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات في تلك النواحي . وغالبا ما كان رؤساء القبائل يحتكرون وحدهم السلطة ، اذ لم تكن توجد هيئة تمثيلية لسكان تلك النواحي . وهكذا كانت المؤسسات القطاعية والدينية كمجالس السلاطين ومجالس القبائل ومحاكم الشريعة هي التي تحكم هذه المناطق ، ولم يكن هناك وزراء ولا ميزانية ولا دوائر اقتصادية أو اجتماعية . وكان الحاكم يتمتع بسلطات مطلقة ، وكانت قوته أو ضعفه مرتبطين بدرجة دعم

Reilly, B. : Op. Cit, PP. 15, 16 (١)

تجدد الاشارة الى أن الساسة البريطانيين في وزارة المستعمرات البريطانية ظلوا يستفيدون من مشورة سير برنارد رايلي بالنسبة لليمن حتى وفاته ، ومن المعروف انه مثل الجانب البريطاني في التوقيع على المعاهدة البريطانية اليمنية « معاهدة صنعاء » في سنة ١٩٣٤ ونال لذلك القاب شرف كثرية ، كما قام بزيارة عدن على رأس لجنة تحقيق « منع القات » التي أدى بتحقيقها الى رفع المنع .

Gavin, R. J. : Op. Cit., P. 143. (٢)

القبائل التي ينتسب اليها وولائها له . أما بالنسبة للمحكومين داخل هذه النواحي فقد كان مستواهم الأدنى ليس فيه سوى الفراغ الكامل تقريباً .

وتجدر الإشارة الى أن حكومة الهند البريطانية التزمت منذ احتلال بريطانيا لعدن فى التاسع عشر من يناير سنة ١٩٣٦ بعدم التدخل فى الشؤون الادارية الداخلية للسلطنات والامارات والمشيخات المتاخمة لعدن فى جنوب اليمن ، ولهذا لم يطرأ على الادارة المحلية أى تغيير يذكر . وفى سنة ١٩٣٧ بدأت الحكومة البريطانية فى لندن تهتم بتحسين هذا النظام الادارى لهذه النواحي حفاظاً على مصالحها فى عدن نفسها . فبدأت بسحب اشراف حكومة بومباي . ثم بتغيير النظام الادارى للمحميات فى سنة ١٩٣٧ . فأصبحت موزعة على وحدتين اداريتين تمثلتا فى المحمية الغربية من جهة . والمحمية الشرقية من جهة أخرى . ووضع على كل وحدة ادارية (معتمد) بريطانى يكون مسئولاً مسؤولية مباشرة أمام « حاكم Governor » عدن الذى جاء يخلف بدوره « المقيم السياسى Political Resident » هناك . واتخذت بريطانيا تخطط الأقسام الادارية للنواحي التى أصبحت تابعة « لمستعمرة عدن » ، وان كانت تختلف بذلك اختلافاً كبيراً عن محميات الخليج العربى التى كانت بريطانيا تسيطر عليها (١) . ومنذ أول ابريل سنة ١٩٣٧ ومع تحول عدن الى « مستعمرة تاج Crown Colony » أصبحت تعرف الى النواحي المتاخمة لها والتى انقسمت الى المحمية الغربية من جهة ، والمحمية الشرقية من جهة أخرى ، باسم « عدن ومحمياتها Aden and the Protectorate » وبقيت على هذا الحال حتى تم ادخالها ضمن اطار كيان موحد عرّف باسم « اتحاد الجنوب العربى » فى سنة ١٩٥٩ (٢) .

وقد قسمت المحمية الغربية الى خمس مناطق رئيسية . المنطقة الشمالية الشرقية وهى تضم اماره بيجان وسلطنة العوالق العليا ومشيخات العوالق العليا . والمنطقة الجنوبية الشرقية وتشتمل على سلطنتى العوالق السفلى والمفلّى واتحاد دثينه وهو اتحاد قبلى كان يجدد انتخاب رئيسه سنوياً ، لذلك شبهه البعض بالجمهورية . والمنطقة الوسطى وتضم سلطنات الفضلى ويافع السفلى ويافع العليا . والمنطقة الجنوبية الغربية وهى تضم دولة واحدة وثلاث مشيخات : سلطنة لحج ومشيخات العتري والمسلوى والحوشى . والمنطقة الشمالية الغربية وهى تضم اماره الضالع ومشيخات شعيب وسفلى وردفان .

(١) صلاح العقاد « دكتور » + المصدر السابق ، ص ١١٤ .
(٢) محمد عمر الحبشى « دكتور » : المصدر السابق ، ص ٢٠-٢١ .

أما الوحدات الرئيسية في المحمية الشرقية فهي سلطنات القميطى والكثرى والواحدى في بر على وبلحاف واتحاد سلطنة المهسرة . وتتفاوت هذه الوحدات تفاوتاً كبيراً من حيث القوة وعدد السكان ، كما يختلف حكامها من حيث وضعهم الاجتماعى والسياسى . ومن أقدم الأسر الحاكمة وأرقاها شانا القميطى والكثرى في حضرموت (١) ، وهى أقرب الأنظمة الى شكل الدولة القديمة وتتميز هذه الأسر بأنها تحتفظ بجند خاص ويعسده من الموظفين تدفع لهم مرتبات شهرية (٢) .

وقد أراد البريطانيون من التغييرات التى أحدثوها فى «عدن ومحيتها» سنة ١٩٣٧ أن يقووا من قبضتهم هناك . ولذلك استبدلوا بنظام الحماية نظاماً آخر أكثر فعالية هو نظام « الاستشارة » ، ذلك النظام الذى سمح لهم ببث « مستشاريهم » فى طول المحميات وعرضها الذين أصبحوا فى الواقع الحكام الفعليين هناك . وقد وقع اختيار بريطانيا على ضباط سياسيين دهاء ليقوموا بهذا العمل « كانجرامز » فى « المحمية الشرقية » و « سيجر » و « هاملتون » ، و « ديفى » ، فى المحمية الغربية . وقد جاءت (اتفاقيات الاستشارة) لتحل محل (اتفاقيات الحماية) التى عقدها بريطانيا مع السلاطين والأمراء والشيوخ حكام النواحي المتاخمة لعدن فى جنوبى اليمن . وقد ألزمت (اتفاقيات الاستشارة) هؤلاء الحكام « بالتعاون » كاملاً وبقبول « نصيحة »

(١) أتيت لى فرصة زيارة ومشاهدة قصر القميطى فى المكلا وقصر الكثرى فى سيئون بمنطقة حضرموت (المحافظة الخامسة بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حالياً) أثناء اشتراكى فى بعثة « المتخصصين فى الدراسات اليمنية بالجامعات المصرية » فى شهرى أبريل ومايو سنة ١٩٧٠ ، بناء على دعوة من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . للمشاركة فى وضع خطة لتجميع التراث اليمنى وإقامة مكتبة وطنية فى عدن تضم أصول التراث من مخطوطات ووثائق . وقد اقترحت البعثة فى تقريرها العلمى أهمية الحفاظ على هذين القصرين بمحتوياتهما من سجلات واليوميات وأثاث نظراً لأهميتهما من الناحيتين الأثرية والتاريخية .

كما أتيت لى الفرصة أيضاً لزيارة ومشاهدة دور المستشارين البريطانيين فى حضرموت ، وبعض المكتبات العامة والخاصة والموقوفة ، للاطلاع على ما فيها من مخطوطات ووثائق تضمنها تقرير البعثة .

(٢) صلاح المقاد (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١١٤ - ١١٥ .

حاكم عدن البريطاني (١) غير انه لم يكن في عرف البريطانيين هناك أشخاص تنهين هذه الاتفاقيات حدا واضحا بين « النصيحة » و « التوجيه » .

على أن نشاط البريطانيين لم يقتصر على أراضي « عدن ومحمياتها » التي تغطي النطاق الذي يضم النواحي التسع التي سبق أن أشرنا إليها . بل انه امتد أيضا الى مناطق أخرى لا تدخل ضمن هذا النطاق ، كمنطقة « شبوة » . فقد احتلت هذه المنطقة قوة بريطانية بقيادة « هاملتون » - الذي عرف فيما بعد « لورد بلهافن » Lord Belhaven. - لاحتمال وجود البترول فيها . وقد اعترف « هاملتون » نفسه بأنه احتل شبوة بالقوة على الرغم من عدم وجود أية معاهدة مكتوبة تخول للبريطانيين التدخل فيها واحتلالها (٢) . وتجدر الإشارة الى أن الامام يحيى الذي كان لا يملك القوة لرد العدوان البريطاني من جهة ، كما كان قد عقد مع بريطانيا معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل في الحادي عشر من فبراير سنة ١٩٣٤ من جهة أخرى ، لم يستطع سوى ان يرسل رسالة طريفة الى ملك بريطانيا « جورج السادس » في التاسع والعشرين من يونيو سنة ١٩٣٩ جاء فيها : « واني بكامل احترامي وتعظيمي لذات جلالتك المعظمة ، وبتمام تقديري لحكومة جلالتك السنية ، ولشعبكم المنصف الكريم ، أرجو من جلالتك تحقيق وتدقيق هذه المعاملة واصدار أوامركم العسادة الى من يلزم بأن يتفضلوا باحترام

(١) صلاح البكري : في جنوب الجزيرة العربية ، ص ٢١٦ - ٢١٩ .

أورد صلاح البكري في كتابه نص « معاهدة الاستشارة » التي عقدت بين السلطان صالح بن غالب القميطي نيابة عن حكومته وبين « السير برناردرايلي » حاكم عدن « والمستر انجرامز » بالنيابة عن الحكومة البريطانية في اليوم الثالث عشر من أغسطس سنة ١٩٣٧ . وقد ألحقناها بالبحث كنموذج لمعاهدات الاستشارة التي عقدت مع حكام النواحي المتاخمة لعدن بجنوبي اليمن في نهاية الثلاثينات من القرن الحالي .

(٢) Lord Belhaven : The Kingdom of Melchoir, P. 148.

كان هاملتون (لورد بلهافن فيما بعد) ضابطا سياسيا في محمية عدن الغربية في الثلاثينات من هذا القرن . و « مملكة ملكيور » التي يعنون بها كتابه يعنى بها أرض الموالي اليمنية حيث لا يزال يسكنها نسل « ملكيور » أنقى الاجناس البشرية دما - من وجهة نظره . والكتاب عبارة عن وصف لرحلة قام بها - يوم كان ضابطا صغيرا بصحبة « الكولونيل ليك » ، مؤسس جيش محميات عدن - الى بيحان والموالمق . وقد وصف فيه الحملة البريطانية التي قادها الى شبوة ضد عساكر الامام يحيى ، لاحتمال وجود البترول فيها .

شعبنا بلا جرح قلوب أمتنا ، (١) . وكانت هذه الرسالة رغم طرافتها جوهرًا واسلوبًا تعبر عن تمسك الامام يحيى بأن هذه المناطق التي سيطر عليها البريطانيون في جنوب اليمن ، انما تعتبر من وجهة نظره جزءًا لا يتجزأ عن الأراضي اليمنية التي كان يحكمها في الشطر الشمالي من اليمن ، وقد ظلت بالفعل موضع نزاع بين الامام يحيى وبريطانيا في فترة ما بين الحربين العالميتين على النحو الذي سنتناوله بالدراسة في الصفحات التالية من هذا البحث .

(١) سلطان عبده ناجي : معالم تاريخ اليمن ، مجلة الثقافة الجديدة - عدن - العدد الثامن - السنة الأولى - يونيو ١٩٧١ ، ص ٣٨ .

ثالثا

بريطانيا والامام يحيى بين الحربين العالميتين

من أهم نتائج الحرب العالمية الأولى التي انعكست على اليمن في فترة ما بين الحربين العالميتين حصولها على استقلالها في المناطق التي كانت تشكل منها ولاية اليمن العثمانية بانسحاب الأتراك العثمانيين منها في مطلع سنة ١٩١٩ تنفيذاً لهدنة « موندروس Mudurs. المعقودة في اليوم الثلاثين من أكتوبر سنة ١٩١٨ (١) والتي نصت على انسحاب القوات العسكرية والإدارة المدنية العثمانية من شبه الجزيرة العربية (٢) . وقد اختلف بذلك مركز الامام يحيى في الشطر الشمالي من اليمن عما كان عليه من قبل أثناء خضوع اليمن للحكم العثماني حتى مطلع سنة ١٩١٩ . إذ كان يمارس في نطاق مكاني محدود - فيما حول مدينة صنعاء بشمال اليمن منذ توليه الإمامة الزيدية في سنة ١٩٠٤ - سلطة ذات طابع ديني مذهبي على أتباعه الزيديين (٣) . ثم أصبح يمارس بعد جلاء العثمانيين عن بلاده في مطلع سنة ١٩١٩ - الى جانب سلطاته الدينية المذهبية - سلطاته كملك لدولة ذات سيادة وهي « المملكة اليمنية المتوكلية » .

وقد وجد الامام يحيى نفسه في مواجهة مباشرة مع البريطانيين المتمركزين في عدن في جنوب بلاده ، والذين كانت تربطهم بالنواحي المتاخمة لها معاهدات حماية عقدت بينهم وبين حكام تلك النواحي عقب عودة الأتراك العثمانيين الى اليمن ونجاحهم في اقامة حكمهم في صنعاء في السادس والعشرين من أبريل سنة ١٨٧٢ (٤) . وقد بلغ عدد هذه المعاهدات احدى وثلاثين معاهدة للحماية غطت الجانبين الغربي والشرقي لمحمية عدن - على النحو الذي سبق أن أشرنا اليه . وقد نتج عن ذلك أن أصبحت معظم أجزاء اليمن في الفترة المدة بين عامي ١٨٧٢ و ١٩١٨ منطقتي نفوذ للبريطانيين المتمركزين في عدن في الجنوب من جهة ، وللعثمانيين المتمركزين في صنعاء

(١) Reilly, B. : Op. Cit., P. 16

(٢) Bremond, E. : Op. Cit., P. 84.

(٣) السيد مصطفى سالم (دكتور) : تكوين اليمن الحديث ، اليمن والامام يحيى ١٩٠٤ - ١٩٤٨ ، ص ٦٧ .
(٤) فاروق عثمان أباطه (دكتور) : الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢ - ١٩١٨ ، ص ٩٠ .

فى الشمال من جهة أخرى . مما أثار بطبيعة الحال عدة مشكلات حول تحديد الحدود بين منطقتى نفوذ الجانبين . ومن خلال البروتوكولات التى عقدت بين بريطانيا والدولة العثمانية فى الفترة الممتدة بين عامى ١٩٠٢ و ١٩٠٥ توصل الجانبان الى عقد اتفاقية سويت فيها مشاكل الحدود بين منطقتى نفوذهما داخل اليمن فى شهر مارس سنة ١٩١٤ (١) ، قبيل قيام الحرب العالمية الأولى . ورغم أن هذه الاتفاقية قد أقرت ، بصفة مؤقتة - تسوية مشاكل الحدود بين منطقتى نفوذ البريطانيين والعثمانيين داخل اليمن ، فإن العثمانيين كانوا يتمسكون بالسيادة النظرية لهم على اليمن بأكملها منذ سيطرتهم عليها لأول مرة فى الفترة الممتدة بين عامى ١٥٣٨ و ١٦٣٥ ، وإن كانوا يعترفون من الناحية العملية - وبناء على اتفاقية الحدود المشار اليها (٢) - بخضوع النواحي التسع المتاخمة لمدن فى جنوبى اليمن « للحماية البريطانية » . وهكذا ارتضى الجانبان البريطانى والعثمانى حدودا معينة تنظمها اتفاقية كان من مساوئها أنها أغفلت جانب اليمنيين أصحاب البلاد الذين لم يعترفوا باتفاقية شطرت بلادهم الى شطرين ، والذين أصبح يحثلهم الامام يحيى بعد جلاء العثمانيين عن بلاده فى مطلع عام ١٩١٩ . وكان رفض اليمنيين لهذه الاتفاقية مستندا الى أنها عقدت بين مغتصبين للأراضى اليمنية (٣) .

وتجدر الإشارة الى أن أسباب الاتفاق بين الدولة العثمانية وبريطانيا على تحديد الحدود بين منطقتى نفوذهما فى اليمن قبيل قيام الحرب العالمية الأولى إنما ترجع الى أن الدولة العثمانية كانت قد تعرضت فى الفترة التى صاحبت وأعقبت عقد الصلح بينها وبين الامام يحيى فى سنة ١٩١١ لأزمات عصبية متتالية . كان أولها الحرب الطرابلسية مع إيطاليا التى نشبت فى نفس السنة والتى رجعت فى نهايتها كفة إيطاليا وانحسر النفوذ العثمانى

(١) Aitchison, C.U. : A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and the Neighbouring Countries, Vol. XI, P. 42.

(٢) محمد محمود السروجى (دكتور) : موقف بريطانيا فى البحر الأحمر فى الحرب العالمية الأولى ، مجلة دار الملك عبد العزيز ، العدد الثانى ، السنة السادسة ، ص ٧٢ .
(٣) مازال خط الحدود الذى اتفق عليه الجانبان البريطانى والعثمانى فى سنة ١٩١٤ يشكل خط الحدود الفاصل بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حتى وقتنا الحاضر .

نهائيا عن طرابلس الغرب . وكان ثانيها الحرب البلقانية فى سنة ١٩١٢ .
التي انتهت بخروج الولايات البلقانية من ممتلكات الدولة العثمانية بعد أن
تكبد الترك خسائر فادحة . أما ثالث هذه الأزمات فقد تبلور فى اقتناع
الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا بضرورة اتباع سياسة جديدة لحل
« المسألة الشرقية » ، وذلك بالاتفاق على تحديد مناطق نفوذ كل منها فى
البلاد العثمانية استعدادا واحتسابا لليوم الذى يصبح فيه اقتسام الامبراطورية
العثمانية المنهارة أمرا محتوما ، حتى لا يتعرض الجميع فجأة لكارثة خطيرة
إذا نشبت المنافسة بينهم . وكانت كل دولة من الدول الأوروبية الكبرى تطمح
فى امتلاك بعض الأقطار من الممالك العثمانية ، وهذه المطامع كانت تتعارض
وتتصادم فى معظم تلك الأقطار . وكانت كل دولة تتمسك بموقفها تمسكا
شديدا ، فلا تتنازل عن شئ من مطامعها ترضيه لمنافساتها . ومع ذلك ،
لم تكن هذه الدول تجد لزوما للتعجيل فى حل الأمور ، بل كانت تكتفى بالعمل
على توسيع نفوذها ، انتظارا لحلول الفرص المواتية لتحقيق مطامعها بكاملها .
وكانت بريطانيا من أولى الدول التي تؤمن بذلك وتحرص على حماية الدولة
العثمانية حتى تعين الفرصة المناسبة ليكون لها النصيب الأوفى .

ويوضح حافظ وهبه بإيجاز حقيقة مركز الدولة العثمانية فى العالم
العربى قبيل قيام الحرب العالمية الأولى بقوله « كان احتلال تركيا الفعل
موجودا فقط فى العراق ، وسوريا ، وفلسطين ، ومكة ، والمدينة ، ومدن
العجاز الساحلية ، وشاملى عسير ، واليمن ، ولكن النفوذ الأجنبى القوى
كان يتسرب الى هذه البلاد ، فلم يبق للحكومة كبير احترام فى نفوس رعاياها .
أما الجزء الشرقى الجنوبى من بلاد العرب من الكويت الى عدن فلم يكن
للأتراك سلطة يعتد بها ، بل كان النفوذ الانجليزى متغلبا ، ولو أنه لم يكن
مباشرا الا فى عدن » (١) .

وعندما أنهكت الحروب الطرابلسية والبلقانية قوى الدولة العثمانية
رأى ساسة أوروبا ومن بينهم ساسة البريطانيين وجوب التعجيل بالاتفاق على
تقسيم ممتلكات الدولة بعد أن اعتقدوا أن عمرها لن يطول كثيرا . كما أن
خروج الولايات الأوروبية من حوزة السلطنة العثمانية غير تركيبها الداخلى
تغييرا جذريا جعل من المستحيل عليها أن تبقى على حالتها السابقة طويلا .
وكان لابد أن ينتج عن ذلك صعوبات وأزمات جديدة قد تؤدى الى انهيار
السلطنة بصورة فجائية تثير حربا كبرى بين الدول العربية التي تنتظر
سقوط « الرجل المريض » لتتنقض على أملاكه . بل إن رجال الحكومة العثمانية
أيضا أدركوا وجوب تسوية المسائل المعلقة بين دولتهم وبين الدول الأوروبية

(١) حافظ وهبه : جزيرة العرب فى القرن العشرين ، ص ١٧٠ .

حتى يصونوا بلادهم من خطر الاضمحلال . وكان حتى باشا - الذى شغل مناصب وزارة الخارجية فالصدارة العظمى - على رأس القائلين بذلك والداعين الى اتباع « سياسة الترميم » للوصول الى اتفاق مع الدول الأوروبية ، وعلى الأخص مع بريطانيا (١) .

ولهذه الأسباب مجتمعة بدأت سلسلة من المفاوضات بين الحكومة العثمانية وكل من روسيا ، وفرنسا ، وبريطانيا ، وألمانيا . كما تقدمت إيطاليا بعد ذلك ببعض المطالب ودخلت فى المفاوضات التى جرت فى جو ملائم للتسوية وانتهت بالتوقيع على عدة اتفاقيات . وقد كانت هذه الاتفاقيات جميعها سرية فلم تدع حين عقدها ، بل ان الأتراك أنفسهم لم يذيعوها الا فى سنة ١٩٥١ ، عندما خصص « يوسف حكمت بايور » أحد مجلدات كتابه عن « تاريخ الانقلاب التركى » لبحث هذه المفاوضات والاتفاقيات ، مستندا الى محفوظات وزارة الخارجية التركية (٢) . وقد تولى حتى باشا المفاوضات مع البريطانيين فى لندن ومثل بلاده هناك . وقد نجمت عن هذه المفاوضات مجموعة من الاتفاقيات مع عدة بيانات تم التوقيع عليها فى تواريخ مختلفة فى عامى ١٩١٣ و ١٩١٤ ، ويهمنها منها بشكل مباشر « اتفاقية المحميات وحضر موت » ، وهى الاتفاقية التى عقدت بين الحكومتين العثمانية والبريطانية لتحديد الحدود بين منطقتى نفوذهما فى الأراضى اليمنية . وقد وقع على هذه الاتفاقية كل من ابراهيم حتى باشا عن الدولة العثمانية ، « سير ادوارد جرائ » عن بريطانيا فى اليوم التاسع من مارس سنة ١٩١٤ (٣) . وهى تتضمن البنود التالية :

أولا - وافق الطرفان على تثبيت البيروتوكولات التى وقعها المبعوثون البريطانيون والعثمانيون فى أعوام ١٩٠٣ ، ١٩٠٤ ، و ١٩٠٥ .

ثانيا - وافق الطرفان على أنه اثباتا لما تعهدا به فى القسم الأول من البروتوكول المؤرخ فى ٢٠ ابريل سنة ١٩٠٥ ، يصرح امبراطور العثمانيين بأنه لن يتنازل بأى وجه من الوجوه عن الأرض التى تبلغ مساحتها نحو

-
- (١) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ط ٧ ، ص ١ - ٢ - ٣ .
(٢) نشر هذا المجلد فى سنة ١٩٥١ بين مطبوعات « لجنة التواريخ التركى » ويقع فى ٥١٢ صفحة من القطع الكبيرة .
(٣) سميثون ولز ، م. ف . : بريطانيا والدول العربية - عرض للعلاقات الانجليزية العربية (١٩٢٠ - ١٩٤٨) ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

٥٥٠ ميلا مربعا انكليزيا والملاصقة لجبل نعمان - حصن مراد -
والواقعة ضمن حدود مقاطعة صبيحة القديمة .

ثالثا - وافق الطرفان على أن تكون حدود الأراضي العثمانية تتبع خطا مستقيما يبدأ من « أكمة الشوب » متجها للشمال الشرقى نحو صحراء الربع الخالى بانحراف ٤٥ درجة ، وهذا الخط يلتقى فى الربع الخالى على الخط الموازى لدرجة ٢٠ من الخط المستقيم المتجه مباشرة نحو الجنوب المبتدئ من نقطة واقعة على الشاطئ الجنوبى من خليج « عجير » فاصلا الأراضي العثمانية من سنجق نجد وأرض قطر وفقا للمادة الثانية من الاتفاقية الانكليزية العثمانية والخاصة بالخليج « الفارسى » والمناطق المجاورة له المؤرخة فى ٢٩ يوليو سنة ١٩١٣ .

رابعا - تخلت الدولة العثمانية عن كل ما كان لها من حقوق ومطالب فى حضرموت « (١) » .

وعقب التوقيع على هذه الاتفاقية فى التاريخ المذكور تم التصديق عليها فى لندن فى اليوم الثالث من يونية سنة ١٩١٤ (٢) . ويلاحظ أن الدولة العثمانية اعترفت بحماية بريطانيا للنواحي التسع المتاخمة لعدن بجنوب اليمن، وتخلت عن المطالب المتعلقة بحضرموت ، كما وافقت على تحديد الحدود بين منطقتى النفوذ العثمانى والبريطانى فى الاراضى اليمنية (٣) .

وتجدر الاشارة الى أن اليمنيين لم يعترفوا بهذه الاتفاقية التى لم يشتركوا فيها. والتى استغل فيها البريطانيون كمادتهم ضعف الدولة العثمانية عقب الحربين التى خاضتهما مع ايطاليا فى سنة ١٩١١ ومع دول البلقان فى سنة ١٩١٢ فحملوها بأساليبهم على توقيع هذه الاتفاقية التى تنازلت فيها عن حقوق الشعب اليمنى التى كانت فى حوزتها أثناء فترة الحكم العثمانى فى اليمن . بل ان العثمانيين أنفسهم شعروا بما فى هذه المفاوضات والاتفاقيات من مساس بحقوق السيادة العثمانية ، غير أنهم حاولوا أن يعالجوا الأمر بصورة غريبة

(١) Aitchison, C. U. : Op. Cit., Vol. XI., P. 42.

(٢) أمين سعيد : اليمن ، تاريخه السياسى منذ استقلاله فى القرن الثالث الهجرى ، أنظر النص المترجم الاتفاقية ص ١٥٤ - ١٥٩ .

(٣) British Documents on the Origins of the war 1898 — 1914. Edited by G.B. Gooch, D., Litt. F.B.A. and Harold Temperly, Litt. D.F. B.A., Vol. X., Part 11, No 211, PP. 340, 341.

عندما كتب الصدر الأعظم سعيد حليم باشا فى احدى رسائله الرسمية : « ان المفاوضات التى تجرى بين الدول الأوربية حول الأمور التى تتعلق ببلادنا تغل بحقوق سيادتنا اخلا لا كليا ، ولذلك يجب علينا ألا نتبلغ نتائج تلك المفاوضات ، بل يجب علينا أن نتجاهلها تماما » . غير أن تجاهل رجال السلطنة العثمانية لهذه المفاوضات لم يكن ليغير شيئا من حقائق الأمور ، لأن مفاوضات الدول الأوربية فيما بينها كانت توجه المفاوضات التى تجرى بين الدولة العثمانية وبين كل واحدة من تلك الدول . وقد ذكر « يوسف حكمت بابور » فى مؤلفه المشار اليه أن تجاهل العثمانيين للمفاوضات المذكورة يشبه « عمل النعامة التى تدفن رأسها فى الرمال وتتوهم بأنها خفيت عن الأبصار » . وقد وضعت هذه الاتفاقيات « أسس اقتسام آسيا العثمانية من الوجهتين الاقتصادية والسياسية » ورسمت خطوط اقتسامها بصورة فعلية ، مما جعل ساطع الحصرى يقول : « ان أسس اقتسام البلاد العربية - التابعة للدول العثمانية - كانت قد تقررت قبل الحرب العالمية الأولى ، تحت علم الحكومة العثمانية نفسها » (١) .

وجدير بالذكر أنه فى أعقاب جلاء العثمانيين عن اليمن فى نهاية الحرب العالمية الأولى كتب الامام يحيى الى السلطات البريطانية فى عدن بأنه لم يعترف باحتلال العثمانيين لليمن ، وأنه بالتالى لا يعترف ولن يلتزم بالمعاهدات التى عقدها مع بريطانيا (٢) . وقد أكد الامام أن كل هذه الأقاليم اليمنية كان يحكمها أسلافه قبل مجيء العثمانيين والبريطانيين اليها وأنه الوريث الشرعى لكل تلك المناطق . وقد اعتبر الامام يحيى أن الاحتلال العثماني والبريطاني لبعض مناطق اليمن أمر غير شرعى ، وأن الحدود المشار اليها غير معترف بها نظرا لأنها وضعت بمعرفة جانبين مفتصبين ، وأن سيطرته على بعض مناطق النفوذ البريطانى فى جنوب اليمن انما هو استرجاع لأملاكه السلبيه (٣) .

ولكن بريطانيا كانت لها وجهة نظر مخالفة لوجهة النظر اليمنية التى أبدها الامام يحيى ، كما أنها قدمت حججا مقابل الحجج التى أوضحها . اذ رأت بريطانيا ان أملاك الأمة الزيدية قبل القرن السابع عشر كانت محصورة فى المنطقة المحيطة « بصعدة » فى الجزء الشمالى من الهضبة اليمنية . كما أنها رأت أن نفوذ الأئمة الزيديين وسلطتهم لم تكن فعالة على الاطلاق عندما كان ميدان اليمن بأكمله خاليا أمامهم منذ منتصف القرن السابع عشر وطوال اثنى

(١) ساطع الحصرى : المصدر السابق ، ص ٢٠٣ - ٢٢٧ .

(٢) Jacob., H.F. : Op. Cit., P. 242.

(٣) سيتون وليز ، م.ف. : المصدر السابق ، ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

الثامن عشر (١) . هذا فضلا عن أن السلطة التي أسسها الأئمة كانت عوامل الانهيار قد اعترتها قبل ظهور بريطانيا على مسرح الأحداث اليمنية بشسكل واضح منذ احتلالها لعدن في سنة ١٨٣٩ ، وقبل عودة الأتراك العثمانيين الى اليمن في سنة ١٨٤٩ (٢) بناء على استنجاد بعض الزعماء اليمنيين الذين كانوا يأملون في استقرار الأمور على أيدي العثمانيين بعد أن عمت الفوضى أرجاء البلاد نتيجة تنافس الأئمة وتصارعهم طمعا في الاستئثار بالامامة (٣) . وأخيرا كان البريطانيون يحتجون بأن المذهب الزيدى الذى يقبل اتباعه حكم الأئمة الزيديين ليس سائدا في كل أرجاء اليمن ، وأن ثمة مذاهب أخرى عديدة يؤمن بها جزء كبير من الشعب اليمنى ، ولا يرتضون الخضوع لحكم الأئمة الزيديين ولا يقبلون ذلك الا كرها . ولعل رأى « سير برنارد رايلي » يكمل وجهة نظر بريطانيا في هذا الموضوع ، فهو يعتبر أن موقف الامام يحيى مناقض للقانون الدولى ذلك لأنه بصفته وريثا للدولة العثمانية في اليمن عليه أن يلتزم بالاتفاق العثماني البريطاني بخصوص تحديد حدود « المحميات » . ولهذا يعتبر الامام من وجهة النظر البريطانية في موقف المعتدى عندما هاجم « الضالع » في سنة ١٩٢٠ ، و « البيضاء » في سنة ١٩٢٣ ، و « العوذلى العليا » في سنة ١٩٢٤ ، و « العوذلى السفلى » في سنة ١٩٢٦ بعد أن تم جلاء العثمانيين عن اليمن في مطلع عام ١٩١٩ (٤) .

وقد حرصت بريطانيا دائما أن تتخذ من الاتفاقية التى عقدت بينها وبين الدولة العثمانية بشأن تحديد الحدود بين منطقتى نفوذ كل منهما فى جنوبى اليمن فى سنة ١٩١٤ سندا تتمسك به لابقاء تلك الحدود المتفق عليها على ما هى عليه . ذلك لأن بريطانيا كانت تحرص كل الحرص على جعل المنطقة المتاخمة لعدن فى جنوبى اليمن خالية من كل نفوذ أجنبى يهدد وجودها فى عدن نفسها . وكانت عدن مركزا لتموين السفن البريطانية ، كما كانت مركزا لتأمين الطريق البحرى الهام الى الهند والشرق الأقصى . وقد بلغ الأمر ببريطانيا أن اعتبرت أى نفوذ عربى يمتد من داخل اليمن صوب عدن نفوذا أجنبيا يستحق المقاومة وخاصة بعد المحاولات العربية لاجراج البريطانيين من عدن فى الفترة التى أعقبت سيطرتهم عليها فى اليوم التاسع عشر من يناير سنة ١٨٣٩ ، وبعد

(١) السيد مصطفى سالم (دكتور) : تكوين اليمن الحديث ، ط ٢ .

ص ٢٩٤ .

Hogarth, D.G. : Arabia, P. 111.

(٢)

Scott, H. : In the High Yemen, P. 228.

(٣)

Reilly, B. : Op. Cit., PP. 16, 17.

(٤)

التجربة المريعة التي مرت بها بريطانيا فى الخامس من يولية سنة ١٩١٥ ، عندما هاجم العثمانيون النواحي الخاضعة لحمايتهم فى جنوب اليمن وسيطروا على لحج وطرقوا أبواب عدن نفسها ، فى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا مشغولة فى الميادين الأخرى العديدة أثناء الحرب العالمية الأولى (١) .

وقد واجه البريطانيون فى بداية الحرب العالمية الأولى محاولات العثمانيين - بعد انضمامهم الى جانب دول وسط أوروبا - لاجتذاب حكام النواحي التسع المتاخمة لعدن فى جنوب اليمن للوقوف معهم ضد بريطانيا وحلفائها دون جدوى . كما حاول البريطانيون من جانبهم الابقاء على ولاء سلاطين هذه النواحي ومشايخها مؤكدين لهم خطأ دخول الدولة العثمانية تلك الحرب ضدهم . بل انهم حاولوا أن يقتنعوهم بعدم وجود أية أغراض عدائية لدى بريطانيا ضد العرب عموما ، وأصدروا منشورات عدائية بهذا المعنى أكدوا فيها احترامهم للأماكن الاسلامية المقدسة . وكان لسلطان لحج دور كبير فى اقناع سلاطين النواحي التسع ومشايخها بحسن نية بريطانيا لا سيما وأنه كان يتمتع هو وأسرته بينهم بمكانة رفيعة واحترام عظيم (٢) . كما كان لصدقة سلطان لحج مع الامام يحيى أبلغ الأثر فى تحديد موقف الامام المهادين لبريطانيا ، وان عزى ذلك الى حرص الامام على عدم اقحام نفسه فى تلك الحرب التى ليس له فيها ناقة ولا جمل ، وترقبا من جانبه لما يمكن أن تسفر عنه من أمور تساعد على تعزيز مركزه فى بلاده (٣) .

وكان موقف بعض أهالى عدن ازاء البريطانيين قد اتصف بالتأييد والمساعدة مما كان له أكبر الأثر فى نشر دعاياتهم فى النواحي المتاخمة لعدن ، وتأييد معظم سلاطينها ومشايخها للسياسة البريطانية . وقد ذكر « هارولد جاكوب » المساعد الأول للمقيم السياسى البريطانى فى عدن حينذاك أنه ليس أدل على ذلك من مهاجمة السيد عبد الله عيدروس قاضى عدن وشيخها الأكبر للدولة العثمانية عندما ذكر هذا السيد أن العثمانيين أقحموا أنفسهم فى حرب ضد بريطانيا التى وصفها بقوله : « الصديق الحميم للمسلمين ، الصديق الذى طالما قدم المعونة للباب العالى » . كما قال « جاكوب » أن السيد عبد الله عيدروس هذا قد أكد أن حكومة عدن البريطانية « أحسن وأعدل حكومة عملت من أجل الاسلام ، وأنهم (أى أهالى عدن اليمنيين) أصدقائها منذ احتلالها

(١) أمين الريحانى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٦٦ .

(٢) أحمد فضل العبدلى : هدية الزمن فى أخبار ملوك لحج وعن ، ص ٢٢٩ - ٢٣١ .

(٣) Jacob, H. F. : Op. Cit., P. 161.

لعدن فى سنة ١٨٣٩ « (١) . وواضح أن التحيز واضح فى رواية «جاكوب» هذه مما يجعلنا نميل الى القول بأن بعض سكان عدن هم الذين أيدوا هذا الاتجاه ضد دولة الخلافة العثمانية وهؤلاء البعض ممن اتفقت مصالحهم الشخصية مع أهواء بريطانيا . ويؤكد ذلك أن بعض حكام النواحي المتاخمة لعدن بجنوبى اليمن سرعان ما غيروا موقفهم هذا من بريطانيا بعد أن دخلوا تحت طائلة الترك الذين نبشت قواتهم العثمانية فوق أراضيهم . بينما كان موقف البريطانيين فى عدن متميما سلبيا ، ذلك لأن القوة البريطانية هناك كانت غير قادرة على الوفاء بالتزامات بريطانيا ازاء النواحي المحمية (٢) ، بدليل تراجعها أمام القوات العثمانية التى كانت استولت على مدينة « الشيخ عثمان » الواقعة شمالي عدن (٣) ، ولم يتمكن البريطانيون من استعادة هذه المدينة من أيدي الأتراك فى الحادى والعشرين من أبريل سنة ١٩١٥ الا بعد أن وصلت اليهم نجدة من مصر قوامها فرقة هندية أرسلها « الجنرال مكسويل » القائد البريطانى العام فى القاهرة للمشاركة فى الدفاع عن عدن (٤) . وكانت حكومة عدن قد استنجدت فى نفس الوقت بالفرنسيين فى جيبوتى ، وقد أمدوها بقوة قوامها ثمانمائة جندي حاميتها فى مدغشقر (٥) .

وبعد أن استرجعت بريطانيا مدينة « الشيخ عثمان » فان العمليات الحربية فى جنوب اليمن بين العثمانيين والبريطانيين فى الفترة الباقية من الحرب العالمية الأولى لم تتعد المناوشات بن الجانبين ، وكان يعقبها الانسحاب الى المراكز الأصلية . وعلى الرغم من قلة أهمية تلك العمليات الحربية فى حد ذاتها الا أن كلا الجانبين العثماني والبريطاني حرصا على ابقاء قوات لا بأس بها هناك لتقف كل منها فى وجه الأخرى لصد أى هجوم مفاجئ . حقيقة أن الجانبين كان يمكنهما أن يستفيدا بقواتهما هذه فى الميادين الأخرى العديدة للحرب الكبرى آنذاك ، غير أن طبيعة الموقف فى اليمن اقتضت بقاء قوات الجانبين العثماني والبريطاني هناك فى مواجهة صامتة . على أن العثمانيين كانت لديهم جبهة أخرى مفتوحة فى شمال اليمن يحاربون فيها الادارسة فى عسير . وكان البريطانيون قد استقطبوا الى جانبهم محمد الادريسى فى

-
- (١) Jacob, H. F. : Op. Cit., P. 162.
(٢) أمين الريحانى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٦٦ .
(٣) Scott, H. : Op. Cit., P. 230
(٤) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٢١ .
(٥) Jacob, H.F. : Op. Cit., P. 169.

عسير وعقدوا معاهدة معه فى الثلاثين من أبريل سنة ١٩١٥ (١) أمده بموجيها بالأسلحة والذخائر والمؤن المختلفة ليواصل الحرب التى بدأها ضد الأتراك العثمانيين منذ تحالفه مع إيطاليا أثناء الحرب العظمى فى عامى ١٩١١ و ١٩١٢ (٢) . ولهذا فإن الأسطول البريطانى كان يساند تحركات الادارة ضد العثمانيين وبخاصة فى المناطق الساحلية أثناء الحرب العالمية الاولى (٣) . وقد استمرت هذه الأوضاع على ما هى عليه دون تغيير جوهري فى الموقف المتوازن للبريطانيين والعمانيين فى اليمن طوال الفترة الباقية من سنى الحرب العالمية الأولى ، نتج عنه تقارب بين قوات الجانبين فرضه الموقف المتجمد والمنعزل داخل اليمن من جهة ، كما فرضته مطالب الحياة الضرورية والحاجة الى تسير قوافل التجارة اليمنية بين منطقتى نفوذ الجانبين من جهة أخرى . وقد بالغ أمين الريحانى فى وصف هذا التقارب والتعاون بين البريطانيين والعمانيين فى اليمن آنذاك بأنه كان أشبه بصلح عقد بين دول الوفاق ودول الوسط أو بالأحرى بين ممثليهم فى اليمن قبل انتهاء الحرب الكبرى الاولى بعشرين كاملين (٤) . على أن هذا الموقف المتجمد فى اليمن انتهى بإعلان اتفاقية « مودروس Mudrus » فى الثلاثين من أكتوبر سنة ١٩١٨ ، والتى نصت على انسحاب القوات العسكرية والادارة المدنية العثمانية من شبه الجزيرة العربية (٥) .

وقد أسفر انتهاء الحرب العالمية الأولى عن ظهور عدة قوى متصارعة فى اليمن بعد جلاء العثمانيين عنها فى مطلع عام ١٩١٩ . وقد تمثلت هذه القوى فى الامام يحيى الذى بدأ يتحرك من شمالى الهضبة اليمنية ليهبط سيطرته على اليمن باعتباره الوريث الشرعى لحكم الأتراك العثمانيين هناك . غير أن تحركه هذا أدى الى اصطدامه بالقوى الأخرى الموجودة آنذاك فى الساحة اليمنية ، والتى تمثلت فى محمد الاديسى فى عسير من ناحية الشمال ، وفى البريطانيين فى عدن والنوى التسع - المحمية من قبلهم - من ناحية الجنوب . وقد احتدم النزاع بين الامام يحيى ومحمد الاديسى حول

(١) Hurewitz, J.C. : Diplomacy in the Near and Middle East. Vol. (١) 2, P. 12.

(٢) فاروق عثمان أباطه (دكتور) : سياسة بريطانيا فى عسير أثناء الحرب العالمية الاولى ، ص ٢٥ .

(٣) محمد بن أحمد عيسى العقيلي : تاريخ المخلاف السليماني أو الجنوب العربى فى التاريخ ، ج ٢ ، ص ١٠٩ .

(٤) أمين الريحانى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٦٩ .

(٥) Bremond, E. : Op. Cit., P. 84.

تقرير مصير منطقة عسير التي كان يعتبرها الامام يحيى جزءا من ممتلكاته ،
وانها كانت تابعة من قبل لأجداده من الأئمة الزيديين . وكانت قوة الادريسي
قد بدت أثناء صراعه مع الوجود العثماني في عسير منذ تحالفه مع ايطاليا
لاشغال العثمانيين عن الهجوم الايطالي على طرابلس الغرب في سنة ١٩١١ .
مما جعل ايطاليا تزوده بالاموال والسلاح لتحقيق تلك الغاية . كما تحالف
الادريسي مع بريطانيا للقيام بنفس الدور ضد الوجود العثماني المعسادي
لها أثناء الحرب العالمية الأولى على النحو الذي أشرنا اليه .

ورغم أن الامام يحيى والادريسي كانا يقفان في معسكر واحد مضاد
للوجود العثماني في اليمن قبيل اتفاق الامام يحيى مع العثمانيين بعقد صلح
دعان في سنة ١٩١١ ، فقد افترق الرقيقان بعد ذلك ليستمر الادريسي على
عدائه للأتراك ، في الوقت الذي أثر فيه الامام يحيى عقد صلح مع العثمانيين
الذين قبلوا أن يعترفوا بمكانته في شمالي الهضبة اليمنية بين أتباعه الزيديين
حتى يتفرغوا للجبهات الأخرى في طرابلس الغرب وفي بلاد البلقان ، وقنع
الامام بأن هذا الصلح مع الدولة العثمانية سيدعم مركزه تمهيدا لأن يرث
حكمهم اذا ما تم جلاؤهم نهائيا عن بلاده . وقد استمر الامام يحافظ على
موقفه السلمى مع العثمانيين أثناء الحرب العالمية الأولى حتى شارفت هذه
الحرب على نهايتها . وقد سلم له العثمانيون في نهاية الحرب العاصمة صنعاء
في مطلع عام ١٩١٩ ، كما قدموا اليه كل ما كان تحت أيديهم من أسلحة
وذخائر ، بل وظل بعضهم يعملون في خدمته مفضلين ذلك عن العودة الى
بلادهم . ومن هنا شرع الامام يحيى في بسط نفوذه على كل المناطق التي كانت
تشكل ولاية اليمن العثمانية ، مما جعله يصطدم — كما أشرنا — بالادريسي في
الشمال وبالبريطانيين في الجنوب .

حدث ذلك في الوقت الذي كانت بريطانيا تعتبر نفسها فيه صاحبة حق
في عدن منذ احتلالها في سنة ١٨٣٩ ، وفي النواحي التسع المتاخمة لها في
جنوب اليمن والتي ارتبطت معها بمعاهدات الحماية — التي أشرنا اليها —
كما أن بريطانيا تمسكت بخطر الحدود الذي حددته الاتفاقية العثمانية
البريطانية التي عقدت في التاسع من مارس سنة ١٩١٤ (١) ، وهي الاتفاقية
التي اعترفت أيضا بالوجود البريطاني في جنوب اليمن (٢) . غير أن قيام
الحرب العالمية الأولى قد أدى الى خرق العثمانيين لخط الحدود المشار اليه عندما

(١) فاروق عثمان أباطه (دكتور) : الحكم العثماني في اليمن
ص ٤٧٥ — ٤٧٨ .
(٢) محمد محمود السروجي (دكتور) المصدر السابق ص ٧٢ .

هاجموا النواحي المحمية فى جنوب اليمن واحتلوا لحج (١) وطبرقوا أبواب عدن نفسها بمهاجمتهم لمدينة « الشيخ عثمان » التى استعادها البريطانيون منهم فى الحادى والعشرين من أبريل سنة ١٩١٥ (٢) بعد أن تم تعزيز قواتهم هناك على النحو الذى سبق أن أشرنا اليه . وبإعلان هدنة « موندروس » فى الثلاثين من أكتوبر سنة ١٩٤٨ ، فقد تولت بريطانيا باسم دول الوفاق اخراج الاتراك العثمانيين من الجهات التى يحتلونها فى اليمن ، مما جعلها تحتل ميناءى الحديدة واللحى عقب جلاء العثمانيين عنها فى مطلع عام ١٩١٩ .

ونظرا لأن الحديدة كانت من بين المدن اليمنية التى كان ينبغى أن يتسلمها الامام يحيى من الاتراك العثمانيين عقب جلائهم عنها - كما حدث بالنسبة للعاصمة اليمنية صنعاء نفسها - وفوجئ الامام باحتلال البريطانيين للحديدة ، فقد سارع الامام بالكتابة الى المقيم السياسى البريطانى فى عدن يحتج على احتلال القوات البريطانية لها . وقد تلقى الامام يحيى ردا على رسالته من المقيم السياسى البريطانى فى عدن جاء فيه : « اننا دخلنا الحديدة لنحفظ فيها الأمن والنظام وسنعيدها اليكم » (٣) . وقد أصبح هذا الوعد من قبل البريطانيين حجة الامام يحيى السياسية ، فضلا عن حقه الشرعى ، فى مسألة استرجاع الحديدة (٤) ، وخاصة عندما تعقدت مسائلتها بعد أن سلموها لحليفهم الاديسى . ومن الواضح أن هذا الرد البريطانى إنما كان ينطوى على مراوغة من قبل البريطانيين ، ذلك لأن غرضهم لم يكن يستهدف المحافظة على الأمن والنظام على حد دعواهم ، بل إن احتلالهم للحديدة كان جزءا من خطة سياسية بعيدة المدى . فبريطانيا لم يكن يهمها البقاء فى هذا الميناء والاستمرار فى احتلاله ، بل انها كانت لا تأمن جانب الامام يحيى وموقفه ازاء الوجود البريطانى فى جنوب اليمن ، ولهذا أرادت أن تتخذ من الحديدة « ورقة رابحة » فى يدها تساوم بها الامام حتى يفض الطرف عن وجودها هناك وحتى لا يشكل تهديدا ضدها فى المستقبل (٥) . وقد عبر البريطانيون - عندما كانوا على وفاق مع الدولة العثمانية - عن ارتياحهم للوجود العثمانى فى اليمن باعتباره يشكل عامل استقرار فى المنطقة الشمالية للنواحي المتاخمة لعدن ، وعن قلقهم من المستقبل اذا ما خرج العثمانيون من

-
- (١) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٢١ .
(٢) Ingrams, H. : The Yemen Imams, Rulers and Revolution, P. 62.
(٣) أمين الريحانى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٩٢ - ١٩٣ .
(٤) Jacob, H.F. : Op. Cit., P. 423.
(٥) Gavin, R.J. : Op. Cit., PP. 249, 260

هناك (١) ، ولكن البريطانيين واجهوا موقفا حرجا عندما تأزم الموقف بينهم وبين العثمانيين الذين انحازوا لاعادتهم فى الحرب العالمية الأولى وهاجموا النواحي المحمية المتاخمة لعدن فى جنوبى اليمن . لهذا كان البريطانيون حريصين على ألا يتكرر ذلك فى المستقبل من قبل الامام يحيى الذى ورث حكم العثمانيين فى اليمن عقب نهاية الحرب العالمية الأولى . ولم يجد البريطانيون أمامهم سوى احتلال الحديدة ليحصلوا على تعهد من جانب الامام يحيى بعدم القيام بأية جهود عدائية ضد الوجود البريطانى فى جنوب اليمن فى المستقبل (٢) .

وتجدر الاشارة الى أن البريطانيين تحركوا فى سياستهم فى اليمن عقب نهاية الحرب العالمية الأولى فى ضوء التقارير السياسية التى رفعها خبراءهم فى عدن أثناء فترة الحرب وعقب نهايتها . ويؤكد ذلك الخطاب الذى أرسله « بريجادير جنرال والتون » المقيم السياسى والقائد العام البريطانى فى عدن الى سكرتير حكومة الهند البريطانية ، القسم الخارجى ، فى اليوم الثالث عشر من مايو سنة ١٩١٦ بعنوان « محمية عدن » ، والذى أرفق به مذكرتين أولهما أعدها « كولونيل ووهوب » ضابط المخابرات السياسى والعسكرى فى عدن بعنوان « حدود محمية عدن » ، وثانيهما أعدها « كولونيل هارولد جاكوب » المساعد الاول للمقيم السياسى البريطانى فى عدن بعنوان « خطة سياسية فى الأراضى المتاخمة » لعدن . وقد عرض « والتون » فى خطابه الى حكومة الهند البريطانية (٣) أربع اقتراحات رأى أنها تفرض نفسها ويمكن

(١) أمين الريحانى : المصدر السابق . ج ١ ، ص ١٩٣ .

(٢) F.O., 571/4212, Reg. No. 36308/53210, D.M.I. to F.O., 4 April 1919.

(٣) أوردنا بملاحق البحث النص الاصل لهذا الخطاب وللمذكرتين الملحقين به باللغة الانجليزية . وقمنا بترجمتها الى اللغة العربية :

I.O.L., Secret,

The Aden Protectorate,

Letter from the General Offices Commanding Aden to the Secretary to the Government of India, Foreign Department, dated 13 th May 1916.

Enclosure No .1., The Boundary of the Aden Protectorate, Note by Colonel R. A. Wauhope R.E., C.B., C.M.G., Political and Military Intelligence Officer, Aden.

Enclosure No. 2., A Political Policy in our Hinterland, Note by Lieutenant Colonel H.F. Jacob, First Assistant Resident, Aden, dated 10 th May 1916.

استبدال أحدها بالآخر لحماية المصالح البريطانية في اليمن أثناء الحرب العالمية الأولى وعقب نهايتها .

وكان أول هذه الاقتراحات أن يستمر البريطانيون في تحمل مسؤولية الدفاع عن عدن مع وجود قوات كافية لحماية منطقة « الشيخ عثمان » وهو ما كان جارياً فعلاً حينذاك . وثاني هذه الاقتراحات أن يحتل البريطانيون لبحر لتتحكم في الطرق المؤدية إلى عدن من ناحية الشمال . وثالث هذه الاقتراحات أن يتقدم البريطانيون إلى خط الحدود القديم لحماية عدن ليقوموا باحتلال الضالع - أما رابع هذه الاقتراحات فيتمثل في أن يقوم البريطانيون باحتلال مدينة تعز ، وهذا كان يتطلب فرض الحماية البريطانية على كل الركن الجنوبي الغربي لليمن بحدود استراتيجية جديدة يسهل الدفاع عنها . وفي جميع الحالات رأى « والتون » أن احتلال البريطانيين لمنطقة « الشيخ سعيد » الواقعة في الطرف الجنوبي الغربي للجزيرة العربية يعتبر أمر حتمي لوقوعها في مواجهة جزيرة بريم التي تتوسط مضيق باب المندب . كما يقدم وصفاً دقيقاً لمنطقة « الشيخ سعيد » وامكاناتها الاستراتيجية وضرورة عدم وقوعها في أيدي أية قوى أخرى غير بريطانيا . أما بالنسبة للاقتراح الأخير الخاص باحتلال تعز فقد أوضح « والتون » أن « كولونيل ووهوب » قد ناقشه في مذكرته - المرفقة كملحق أول بخطابه - كما أشار « والتون » أيضاً إلى المذكرة التي أعدها « كولونيل هارولد جاكوب » المساعد الأول للمقيم السياسي البريطاني في عدن - والمرفقة بخطابه كملحق ثان - والتي اقترح فيها خطة سياسية يمكن اتباعها في الأراضي المتاخمة لعدن والمؤرخة في العاشر من مايو سنة ١٩١٦ . وقد استعرض فيها موقف القوى المحلية من حكام النواحي المجاورة لعدن إزاء بريطانيا وإزاء الصراع الدائر هناك بين البريطانيين والعثمانيين منذ قيام الحرب العالمية الأولى . كما استعرض أيضاً موقف الامام يحيى في الهضبة اليمنية وموقف الادريسي في عسير في تلك الفترة .

ويهمنا أن نشير إلى توقعات البريطانيين عن الأوضاع التي ستطرأ على اليمن عقب نهاية الحرب العالمية الأولى والتي جعلتهم يضعون الخطط التي تتفق مع هذه التوقعات للحفاظ على مصالحهم هناك . وبلغت انتباهنا ما ذكره « هارولد جاكوب » عن هذه التوقعات في مذكرته - التي أشرنا إليها (١) - بقوله : « وعندما يخرج الأتراك (من اليمن) سيكون للحدود (بين منطقتي نفوذ البريطانيين والعثمانيين في الأراضي اليمنية التي نظمتهما الاتحائية

(١) أوردنا نص المذكرة باللغة الانجليزية مع ترجمة لها باللغة العربية ضمن ملاحق البحث .

البريطانية التركية المنعقدة فى التاسع من مارس سنة ١٩١٤) ظل من الماضى،
وستعم الفوضى . فالأتراك فى الوقت الحاضر (المذكورة المؤرخة فى العاشر
من مايو سنة ١٩١٦) مثل سداة زجاجة البيرة ، فعندما تنزع السداة
يتصاعد زبد البيرة . وستكون ديمقراطية العرب مما يزيد الامر صعوبة ،
فالعربى يفتقر الى الالتحام مع غيره . . . فاليمن ترفض التعامل مع دول
أخرى وتتوقع على نفسها . وهذه العزلة لن تجمع شتات القبائل تحت أى
شعور بالتماسك الوطنى ، ولكن العكس هو الواقع . ذلك أن تماسكهم فى
أقاليم عشائرية يؤدى الى أن السكان يعرفون بعضهم البعض . بينما تضعف
معرفتهم بجيرانهم كعرب ، وانما كشافعيين وزيديين ، وأهل الجبال يافعيين،
وسكان السهول من العوالق والعواذل والبيضانيين » . ثم يشير « جاكوب »
الى استنتاج يتوقع حدوثه أيضا بقوله : « وربما تشتت القبائل ، ثم يعاد
شراؤها بين مختلف الأطراف المتصارعة » ، وهو يعبر بذلك عن واقع القبائل
اليمنية التى لم يكن لها أساس اقتصادى مستمر تعيش عليه فضلا عن
انعزالها ، مما يجعلها تنجذب الى من يلوح لها بحريتها الذاتية مع معاونتها
ماليا . ويواصل « جاكوب » عرض توقعاته فيقول : « فلو ذهب الأتراك
فسيهتج العرب لاستعادة استقلالهم . فهل عندئذ سيرحبون باضطلاعنا بما
كان يتحمله الأتراك من أعباء ومسؤوليات ؟ ان الامام يعارض حكم الأتراك
ليس لأنه يحبنا ، بل لأنه يعتقد أن اليمن ملك لأسلافه . ولقد أبدى
اشمئزازه من الغارة (التى قام بها الأتراك فى سنة ١٩١٥) على لحج لأنه
يعتبرها جزءا من أملاكه السابقة ، كما توجد معاهدة سرية بينه وبين سلطانها
السابق (أحمد فضل العبدلى) . وعندما ترك الأتراك اليمن فى سنة
١٦٤٠ (التاريخ الصحيح سنة ١٦٣٥) بسط الامام نفوذه عليها . فهل
هو الآن وبعد هذه الفترة من الزمن وبالصورة التى اختفى بها الأتراك
سيقنع بأن يظل حبيسا محصورا فى المناطق التى حددها له الأتراك فى
شمالى اليمن ؟ » .

ويوضح « هارولد جاكوب » سبب عدم ثقة الامام يحيى فى البريطانيين
اثناء الحرب العالمية الاولى فيقول : « وعندما أفهمنا الامام أننا لا نبحث عن
أملاك شاسعة فى اليمن ومطلبنا ان ينضم اليها لطرد عدو (يقصد الأتراك
العثمانيين) يقف حائلا دون تقديم العرب ، فانه اتخذ من هجومنا على
« الشيخ سعيد » دليلا يكذب به تأكيدنا ، وأنها نسطوا على أرض هى له
وحده ، وأنه لا يستطيع أن يصدق عدم وجود نوايا خفية وراء التماس
صداقته » .

ثم يشير « جاكوب » الى توقعاته بضرورة نشوب خلافات حول خط
الحدود بين منطقتى النفوذ العثمانى والبريطانى فى جنوب اليمن عقب نهاية

الحرب الكبرى الأولى فيقول : « ولقد ذكرت أن خط حدودنا سيكون لوحة ملساء عندما يذهب الأتراك ، فهذا الخط تم رسمه بيننا وبين الأتراك وليس بيننا وبين العرب الذين أنكروه دوماً . ان الخط يفصل بين قبيلتين تعتبران نفسيهما كيانا واحدا في الهجوم والدفاع ، وأعنى بذلك « جويان » ونارا وبني دبيان وموسلا . وأثناء التقسيم كانت « جويان » مع الأتراك ، وقد التمس شيخها منا مرارا بحرارة أن تمتد حمايتنا اليه . وكنا نرد عليه دائما أنه داخل نطاق أصدقائنا الأتراك . ولكن عندما يرحل الأتراك فإن المعاهدة التي بيننا وبين الحكومة العثمانية المعقودة في مارس سنة ١٩١٤ ستكون ورقة ميتة » .

ومن هنا فقد رأى « هارولد جاكوب » ان على البريطانيين اتباع خطوات حددها في مذكرته بقوله : « يجب علينا أن نعود الى خطنا المحدد وأن نطرد الأتراك الذين اخترقوه ، ولهذا يجب أن نمد نفوذنا الى قبائل الحواشب والاميري . . . وحتى يتم لنا ذلك فسوف نفتقد هيبتنا في نظر العرب في منطقة نفوذنا ، ويتبغى أن نتحدث بعدها عن تحديد جديد لحدودنا مع الامام يحيى ، اذ لا بد لنا أن نبقى الامام داخل منطقة محددة » . أما بالنسبة لاقتراح قيام البريطانيين باحتلال تعز فقد أظهر « جاكوب » عدم تأكده من جدوى هذا الاقتراح بقوله : « واذا كان كولونيل ووهوب ينصح بالتوجه الى تعز ، فانا لست متأكدا من جدوى أهداف هذا الاقتراح ، وان كانت نتائجه تبدو باهرة . فالأتراك قد جعلوا من تعز المقر الرئيسي لهم ، وكانوا قبل هذه الحرب (العالمية الأولى) يتركون للامام النفوذ الفعلي على شمال اليمن . وكنا نحن أيضا سنبقى هناك على ألا نسمح له بالتقدم جنوبا » . ويستطرد « جاكوب » موضعا وجهة نظره في عدم موافقته على اقتراح احتلال البريطانيين لتعز فيقول : « وأنا لا أحبذ تغلغلنا عسكريا في هذه المنطقة الجديدة (تعز) . لان العرب (اليمنيين) لن يرحبوا بنا في ثوب الأتراك . فالأتراك عموما مسلمين ، وحتى وان كانوا مسلمين غير طيبين ، فانهم كانوا يستمدون هبة حكمهم في اليمن من خليفتهم (العثماني) رغم أن حكمهم كان استبداديا مستهجنا » .

ويقارن « جاكوب » في مذكرته بين موقف اليمنيين من الوجود البريطاني في الضالع منذ سنة ١٩٠٧ وبين ما يمكن أن يكون عليه موقفهم ازاء بريطانيا اذا سيطرت على تعز فيقول : « واذا كان العرب (اليمنيون) قد ارتاحوا لوجودنا في الضالع منذ سنة ١٩٠٧ ، فانما يرجع ذلك الى أننا لم نضايقهم . فلم نقوم بحكم المنطقة ، وانما بالاشراف على ادارتهم لها بلا تعال أو عجرفة ، كما أننا لم نفرض أى ضرائب . بينما قام الأتراك بنزع سلاح كل من

يخشون شوكتهم ازاء حكمهم ، كما فرضوا الضرائب على الناس بالقوة .
ثاذا ما شرعنا فى ادارة البلاد فان شعبيتنا ستختل ، ولكن ما لم نسر على
النهج الرئيسى للأتراك مبدئيا ، فاننا لن نقوى على الاستمرار فى البلاد لكى
نعمل لبقائنا فائدة مريجة ! .

وأخيرا يؤكد « جاكوب » رفضه للتوصية الخاصة باحتلال تعز والتى
أبداها « الكولونيل ووهوب » ضابط المغايرت السياسى والعسكرى بعدن فى
شهر مايو سنة ١٩١٦ بقسوله : « ولهذا السبب فاننى لا أوصى بالغزو
العسكرى للبلاد . واعتقد فى امكانية نجاح حكمنا لهم بالانابة . اننا يمكننا
أن نسيطر على تعز ونواحى « شورمان » وكامرا والحجرية ، وفى الحقيقة
كل الجهات الواقعة جنوبى « الشيخ سعيد » ، الا أن هذه المنطقة (الشيخ
سعيد) يجب اعتبارها منطقة نفوذ لا تسمح بتدخل أى قوة أجنبية فيها .
كما تنص المعاهدة الحالية (وهى واحدة من معاهدات الحماية مع النواحى
التسبع المتاخمة لعدن فى جنوبى اليمن) على عدم التفريط أو بيع الاراضى
التي بمقتضى المشاهرات المدفوعة (لحكامها من قبل بريطانيا) تدخل ضمن
دائرة النفوذ البريطانى . وكان شيخ ماويه يحكم تعز وماويه باسم النفوذ
التركى . وكذلك كان أحمد نعمان يحكم الحجرية باسمهم ، وعلينا يقصد
البريطانيين (أن نحدو حذوهم .

ولو أنه يجدر بنا (بالبريطانيين) أن نمنح العبدلى (سلطان لحج
الذى احتل الترك بلاده فى سنة ١٩١٥) الذى فقد الكثير ماليا ومعنويا ،
جزءا من منطقة الحجرية قبل ومنذ الرابع من يولييه لانحيازه لصفنا وبسببنا .
وانى أقول بسببنا للنصيحة ، فقد كانت لحج من ممتلكاته ، وكانت مصالحة
الرئيسية معرضة للخطر ، ولكن لوجود المعاهدة التى عقدناها معه كنا ملزمين
بحراسة وحماية حدود بلاده » .

على أن « جاكوب » عاد وأوضح فى مذكرته التى رفعها المقيم السياسى
البريطانى فى عدن الى حكومة الهند فى الثالث عشر من مايو سنة ١٩١٦
مقترحاته لمد النفوذ البريطانى الى تعز بأساليب أخرى غير الاحتلال الذى
اقترحه « كولونيل ووهوب » فقال : « وللوصول بسهولة لهذه المنطقة فان مد
خط حديدى الى تعز هو أحسن الوسائل . وهناك أساليب عدة البسط
نقودنا الواسع والضممان سيصلرتنا على هذه المنطقة الجديدة ، وقد سبق أن
عرضت بعضا منها فى مذكرتى فى التاسع من سبتمبر سنة ١٩١٥ والتى
رفعها الى الحكومة « سير جورج بانجها سبند » مع رسالة له — تحمل رقم
(س — ٦٩٤) ومؤرخة فى الثالث والعشرين من سبتمبر سنة ١٩١٥ .
وهذه الاعتبارات تشمل التجنيد والضرائب وافتتاح مدرسة لإنشاء رؤساء

القبائل ... الخ ، وبهذه الوسائل سنبهرن للعرب على مودتنا لهم عندما نلتهمس منهم نبيذ الأتراك الذين ظلوا فترة طويلة حجر عثرة فى سبيل تقدم العرب فى اليمن ، وأكثر من ذلك نستبعد أى فكرة شخصية للتوسع » .

ثم أوضح « هارولد جاكوب » فى مذكرته المشار إليها أن أصعب مشكلة ستواجه البريطانيين فى اليمن أثناء الحرب (الكبرى الأولى) وفى أعقابها من وجهة نظره هى التى رأها متمثلة فى الامام يحيى الذى سوف يطالب بحقوقه فى الأراضى اليمنية وستصطدم حقوقه هذه بطبيعة الحال بالمصالح البريطانية . وقد أشار « جاكوب » الى ما ينبغى أن يواجه به البريطانيون هذه المشكلة فتال : « الا أن أصعب مشكلة ستواجهنا هى كسب جانب الامام ، وأفضل حل لذلك ان نضع على الادارة العربية (المحلية) فى منطقة تعز واحدا من المعروف عنهم معاداة الزيديين والأتراك معا فى آن واحد » . ومن هنا جاء التفكير فى شخصية الادريسى الذى نجحت بريطانيا فى استقطابه الى جانبها ، لملئها بمعاداته للأتراك من جهة ، واختلافه مع الامام يحيى فى مذهبه الدينى - فالامام زيدى وهو شافعى - وفى معاداته للأتراك العثمانيين الذين تصافى الامام معهم بعقد صلح دعان فى سنة ١٩١١ من جهة أخرى . وكان ذلك هو السبب فى قيام البريطانيين بتسليم الادريسى ميناء عديدة بعد أن استلموه من الأتراك العثمانيين عقب نهاية الحرب العالمية الأولى . وكانت بريطانيا تهدف الى استخدام هذا الميناء ورقة رابحة تضغط بها على الامام يحيى فى حالة تطلعه للمطالبة بحقوقه فى النواحي المحمية المتاخمة لعدن الأمر الذى تنبأ بوقوعه خبراؤها واقترحوا الحلول المناسبة لمواجهة قبيل أن تصل الحرب العظمى الأولى الى نهايتها ، على نحو ما رأيناه فى مذكره « جاكوب » التى تناولناها بالدراسة لصلتها الوثيقة بموقف بريطانيا فى اليمن وسياستها فيما بين الحربين العالميتين .

اما بالنسبة لمعاهدات الحماية مع النواحي التسع المتاخمة لعدن فى جنوبى اليمن ، فقد أبدى « جاكوب » ، فى مذكرته المشار اليها ، مقترحاته لحكومة الهند البريطانية فى هذا الصدد فقال : « وبالنسبة للمعاهدات القائمة مع العرب (يقصد اليمنيين) فالواجب اما أن تحتفظ بها أو تتجاهلها . فالعرب لم ينضموا الى جانبنا لمحاربة الأتراك ، لانه كان من العسير عليهم محاربتهم معتمدين على أنفسهم دون أن تتوفر لديهم مدافع لمواجهةهم . غير أنهم ضايقوا الأتراك فى مواصلاتهم ، وفى امكانهم أن يفعلوا الكثير لو أننا تقدمنا من « الشيخ عثمان » تجاه الشمال . ولهذا فانهم لن يتمعلوا القيام بأى عمل معاد للأتراك مالم يطمئنوا من مياستنا فى المستقبل . والحقيقة أننا منذ عام ١٩٠٧ فقدنا اتصالاتنا مع الداخل ، ولهذا فاننا اذا لم نتمكن

من طرد الأتراك وهى غايتنا النهائية ، فان العرب سوف يترددون فى القيام بأية أعمال عدائية ضد الأتراك خشية ما يجلبه ذلك عليهم من انتقام الأتراك منهم اذا ظلوا قائمين فى أماكنهم . ولهذا فقد تمسك العرب (اليمانيون) بالحياد واعتبروا هذه الحرب - العظمى الأولى - معلقة بين حكومتين . ان العرب سيرحبون بنا اذا أقمننا فى بلادهم حكومة متسلطة تمنحهم الأموال بسخاء وتحميهم من التدخل الأجنبى . أما عن حيادهم العالى فانه لا يعبر عن حبهم للأتراك ، وانما يتمثل فى حبهم أن يتركوا وشأنهم يحيون حياتهم الخاصة . أما المعاهدات الأولى التى أبرمتها عقب سنة ١٨٣٩ فكانت نتيجة لامتداد نفوذنا على حكم العبدى (سلطان لحج) حليفنا الكبير ، ولكن هدفنا الاساسى منها كان ينحصر فى الابقاء على طرق التجارة (بين عدن والنواحي التسع المتاخمة لها) مفتوحة . وعلى هذا فأننى أعتقد أن المعاهدات الحالية يجب الابقاء عليها قائمة ، فيما عدا ما بين الحوشبى والأميرى ، فهاتان تستحقان التعديل . أما تجاهل المعاهدات الأخرى (بين عدن والنواحي التى سيطر الأتراك عليها أثناء الحرب العالمية الأولى) فذلك من قبيل النكث بالعهود ، وعلينا أن نتجنب ترديد مثل هذه التلميحات فى هذا الوقت الحرج .»

وفيما يتعلق باقتراح عقد معاهدات جديدة بين بريطانيا وحكام النواحي المتاخمة لعدن أثناء الحرب العالمية الأولى فقد رأى « جاكوب » ارجاءه بقوله : ان موضوع عقد معاهدات جديدة سيعتمد على الموقف الدقيق لخط الحدود ، وعلى موقف القبائل القاطنة داخل هذه الحدود ، اذا تمكنا من العودة الى الحدود القديمة . وعلى الرغم من أن « البيضاء » كانت ضمن منطقة نفوذنا ، غير أن حاكمها لم يستطع الوصول إلينا (بعد أن اقتحم الترك بلاده فى بداية الحرب العظمى) ويجب أن تظل حضرموت تحت سيطرتنا . وقد حاول الامام (يحيى) مرارا مد نفوذه الروحى الى هذه المنطقة التى تقترب كثيرا من ناحية البيضاء ، وكان ذلك مشروعا قديما محبا لديه ، وأرجأ تنفيذه الى ما بعد الحرب التركية الايطالية (١٩١١ - ١٩١٢) والى وقت يكون أكثر ملاءمة .» وقد بدت أهمية حضرموت فى مذكرة « جاكوب » التى أشار إليها بقوله : « أما بالنسبة للميناء البحرى الرئيسى لممتلكات سلطان القعيطى فهو ميناء المكلا النامى . وهذا الميناء يتطلب وجود وكيل بريطانى فيه نظرا لما تتميز به منطقة حضرموت من امكانات كبيرة . غير أن موجة من الاستياء والهيأج أثارها سلطان الكثرى الذى عاد بدولارات كثيرة من جاوه وسنغافوره . وعلى هذا يجب أن نوجه عوننا المالى الى القعيطى وأن نؤازره بكل ما نستطيع .» وهذا يوضح مدى تعاطف بريطانيا مع السلطان القعيطى فى حضرموت ، ويظهر أيضا مدى الحذر الشديد الذى بدأت تنظر به الى السلطان الكثرى فى المنطقة الداخلية من حضرموت أثناء الحرب العالمية الأولى ورغم ما كان

يربطها بالجانبين التعيطي والكثري من معاهدات حماية • ولكن هذا الموقف
يفسر تشكك البريطانيين الدائم وخشيته من أى تغير يطرأ على مسلك
ومواقف حكام النواحي المناهضة لعدن إزاء النفوذ البريطاني في بلادهم •

واختتم « جاكوب » مذكرته السرية التي رفعها الى وزارة الهند
البريطانية المقيم السياسي البريطاني في عدن ملحقة بخطابه المؤرخ في
الثالث عشر من مايو سنة ١٩١٦ ، بأن حصر مقترحاته بشأن تدعيم النفوذ
البريطاني في النواحي المناهضة لعدن بجنوبي اليمن بقوله : « وباتشاء الخط
العديدي ، والطرق ، وبالتجنيد ، واقامة مدرسة لابناء رؤساء القبائل ،
نستطيع فرض سيطرة أفضل على اليمن ، وأن نترك الجزيرة العربية للعرب
تحت النفوذ البريطاني • ولكن لايد من العودة أولا الى الحدود التي تجاوزها
الأتراك أخيرا ، لأن ذلك سيحدث نكسة تصيب الأتراك بأضرار قاتلة • •
وما لم نعد (الى تلك الحدود) بالقوة فسيصبح اليمن أسعد صيد برى للدول
الأوربية ، وان كانت هذه الدول ستردد في تعدي موقفنا كقوة تمارس اشرفا
فعليا على المنطقة » • ثم واصل « جاكوب » عرض مقترحاته التي اتخذت
أساسا للمخطط الذي نفذته بريطانيا في اليمن بعد جلاء العثمانيين عنه عقب
نهاية الحرب العالمية الأولى والتي كان لها أبلغ الأثر على تطور العلاقات
البريطانية اليمنية بين الحريين الماليتين فقال : « اننى أؤمن بأن الامام
(يحيى) سوف يكون أكثر استجابة للانصات لرغبتنا للعيش في هدوء وحسن
جوار اذا أقمنا شخصا عربيا على حكم جنوبي اليمن • ذلك لأن الامام سيستمر
في التآمر ضدنا ، وسيستمر حتى لو قهرنا المنطقة كلها بالقسوة • وهذا
الأسلوب الأخير (أسلوب استخدام القوة) من مساوئه أن يترك أثر ملطحا
واستياء خفيا ضدنا في عقول العرب ولفظا عن التوسع وضم الأراضى •
ولهذا السبب فاننى أعتقد أن موضوع اضافة أراضى جديدة يجب أن يستبعد
كموضوع له خطورته • واننى أستثنى من ذلك ميناء الحديدة الذى اذا ظل
في أيدينا يمكن أن يكون استرضاء في الوقت المناسب لتهديئة «سير يروس »
صنماء (وهو يقصد بذلك الامام يحيى) • وتتحكم عدن والحديدة والمكلا
في منافذ الامدادات في ثلاثة أماكن هامة • وان أناقش حاد الادريسي فهي
دانية من مرمى البصر • وهو لن يعترض على أسلوبنا المقترح للحكم بالاشراف
العام على مقاطعات معينة هي الآن تحت أيدي الأتراك (مايو سنة ١٩١٦) •
وهو نفسه (أى الادريسي) الذى اقترح أنه ينبغي علينا أن نسيطر على
الحديدة • أما بالنسبة لحدود الادريسي فانها سوف تتسح بوقوفه وجهها لوجه
ضد الامام في شمالي اليمن ، وستكون مهمتنا آنذاك الفصل بين الجانبين •
وسيكون وضع الحكم غير محتمل (بالنسبة للبريطانيين في جنوب اليمن)

ما لم نعمل على الرجوع الى الحدود التى تم الاتفاق عليها بيننا وبين
الأتراك « (١) » .

ومن هنا يتضح لنا أن هذه التقارير السياسية والعسكرية التى رفعها الخبراء
البريطانيون فى عدن الى حكومة الهند البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى ،
قد حددت مسار السياسة البريطانية فى اليمن عقب نهاية تلك الحرب . وإذا
ما قارنا فعوى هذه الوثائق بخط سير العلاقات البريطانية اليمنية فيما بين
الحربين العالميتين ، فأننا سوف نتبين بوضوح مدى التناسق بين المقترحات
والتوصيات التى اشتملت عليها وبين المنهج الذى اتبعه البريطانيون فى
علاقاتهم مع الامام يحيى فى تلك الفترة ، وهو ما سوف نتناوله بالدراسة فى
الصفحات التالية من هذا البحث . .

— بعثة « جاكوب » البريطانية الى الامام يحيى (١٩١٩) :

حرصت بريطانيا عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى على أن تطبق على
الجزيرة العربية مبدأ شبيهها « بمبدأ مونرو » بحيث تكون لها اليد الطولى فى
شئون الجزيرة العربية بعد الحرب والقدرة على استبعاد الدول الأخرى من
جهة ، ثم محاصرة حركة النمو الذاتى لسكان الجزيرة حتى لا تتعارض هذه
الحركة مع مصالحها هناك من جهة أخرى (٢) . وهذا ما جعلها تحرص على
أن تكون أكثر ايجابية فى علاقاتها مع السيد الجديد فى اليمن الذى حل محل
العثمانيين هناك وهو الامام يحيى . وكان الامام قد أرسل الى عدن فى شهر
يناير سنة ١٩١٩ بعض مبعوثيه ومعهم رسائل موجهة من الامام الى كل من
المقيم السياسى البريطانى فى عدن والى قناصل فرنسا وايطاليا والولايات
المتحدة الأمريكية يطلب أن يمثل بلاده فى مؤتمر الصلح فى باريس . وقد
أعيد هؤلاء المبعوثين الى صنعاء مع تعليق الرغبة التى أبدوها على نحو ما حدث

I.O.L., Secret,

(١)

— The Aden Protectorate, letter from the General Offices
Commanding, Aden, to the Secretary to the Government of
India, Foreign Department, dated 13 th May 1916.

— Enclosure No. 2., A Political Policy in our Hinterland, Note
by Lieutenant Colonel H. F. Jacob, First Assistant Resident,
Aden, dated 10 th May 1916.

Gavin, R. J. : Op. Cit., P. 258.

(٢)

مع المصريين وبعض القوميات الأخرى حينذاك . غير أن هذا الطلب لم يلق اهتماما لدى القوى العظمى المنتصرة حينذاك (١) . وعندما أبدت الصحافة الإيطالية قلقها من تحول الجزيرة العربية الى منطقة نفوذ لبريطانيا نظرا للفراغ السياسي المتوقع بعد جلاء العثمانيين عن الجزيرة العربية في مطلع عام ١٩١٩ فقد حرصت بريطانيا على شغل وملء هذا الفراغ الدبلوماسي The Diplomatic Vacuum عن طريق ارسال بعثة لفتح باب المفاوضات مع الامام يحيى .

ولهذا أرسلت بريطانيا بعثة سياسية الى الامام يحيى (٢) على رأسها « هارولد جاكوب » المساعد الأول للمقيم السياسي البريطاني في عدن (٣) . وقد أوضح « جاكوب » أهداف بعثته بقوله : « كان غرضنا هو بحث مستقبل البلاد بعد هزيمة الأتراك . ولم يكن هناك ما يدعو الى عقد معاهدة مع الامام . بل كان غرضنا هو التعرف على موقفه وجهة نظره » (٤) . وهذا يعنى ان بعثة « جاكوب » كانت تهدف الى التعرف على شخصية الامام يحيى وعلى حقيقة موقفه وأحوال بلاده . وهذا ما دفع « جاكوب » الى أن يختار طريق الجديدة للوصول الى صنعاء ، على الرغم من نصيح بعض أصدقائه بأن يتجه الى صنعاء عن طريق مأوية (٥) . وكان طريق مأوية أقل خطورة من طريق الجديدة غير أن الطريق الأخير كان يتيح الفرصة للبعثة بالاطلاع على أحوال اليمن نظرا لمروره بقبائل كثيرة وطوائف متعددة ، كان في مقدمتها الشوافع الذين يسكنون تهامة ولا يدينون بالولاء لامام صنعاء الزيدى . وكانت تهدف بريطانيا من وراء ذلك الى الاستفادة من التناقضات المذهبية للضغط على الامام اذا اقتضى الأمر ذلك بالانحياز الى الجانب المعارض له من أجل تحقيق المصالح البريطانية .

وقد حرصت بريطانيا على ألا تثير شكوك حليفتها الادريسي في عسير اذا ما فهم أن بعثة « جاكوب » الى الامام يحيى تحبل معنى التقرب الى منافسه ، ولهذا فقد أرسلت بريطانيا في نفس الوقت بعثة أخرى الى الادريسي لتؤكد له أن مصالحه لن تتعرض لأى أهمال من جانبها (٦) .

F.O. 406/42, A.N., 31 March 1919, C.O. 725/4 Jacob's (١)
criticism of the Resident's action 22 June 1922.

F.O. 371/4212, Reg. No. 36308/76653. Curzon to Bal- (٢)
four, 31 May 1919; 7480, Balfour to Curzon, 19 May 1919.

Reilly, B. : Op. Cit., P. 17. (٣)

Jacob, H.F. : Op. Cit., P. 202. (٤)

(٥) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٦٨ .

Gavin, R.J. : Op. Cit., P. 261. (٦)

وقد حاول الامام يحيى عقب تسلمه لمقاييد الأمور فى صنعاء خلفا للحكم العثمانى فى بلاده فى مطلع سنة ١٩١٩ ، أن يتصل بالقبائل الشافعية فى تهامة لينشر نفوذه بينهم حتى يؤمن طريق تجارته ما بين الهضبة اليمنية والساحل الشرقى للبحر الأحمر . وكانت أقوى هذه القبائل اليمنية قبيلة « الفخرى » مما جعل الاثام يحيى يختار من بينهم مندوبا له فى « باجل » التى تبعد خمسة وثلاثين ميلا شرقى الحديدة حفاظا على مشاعرهم المذهبية (١) . ولهذا كان وصول بعثة « جاكوب » الى الحديدة فى اليوم الثامن عشر من أغسطس سنة ١٩١٩ سببا فى اثاره قلق الامام الذى كان يتفاوض مع القبائل الشافعية فى تهامة من أجل تدعيم مركزه هناك (٢) . وبمجرد وصول البعثة البريطانية الى « باجل » فى اليوم الثلاثين من نفس الشهر ، فقد اعترضتها قبيلة الفخرى واعتقلت افرادها ، رغم تعهد هذه القبيلة للامام يحيى تمهيدا كتابيا بعدم التعرض للبعثة والمحافظة على وصولها بسلام الى « الحجيلة » الواقعة على حدود الهضبة التى تقطنها القبائل الزيدية وتدخل تحت النفوذ المباشر للامام (٣) . غير أن قبيلة القحري نقضت عهدها مع الامام وقامت بأسر بعثة « جاكوب » خشية أن يؤدى تفاوض البعثة مع الامام الى تسليم بلادهم فى تهامة اليه لتصبح ضمن منطقة نفوذه المباشر (٤) . ومما يؤكد ذلك اشتراط « الفخرى » لفك أسر البعثة أن لا يكون للامام يحيى سيطرة عليهم ولا على بلادهم (٥) وكان ذلك هو هدفهم الحقيقى (٦) مما جعلهم يرفضون أى عروض مالية عرضها « جاكوب » لفك أسر بعثته . وقد أكد ذلك « جاكوب نفسه » عندما قال : « اننى لا ألوم الفخرى على قيامهم بأسرنا ، ذلك لانهم كانوا يعتقدون اننى متوجه للامام لاسلم بلادهم اليه (٧) » .

على أن الامام يحيى بذل من جانبه كل جهد ممكن محاولا تخليص بعثة « جاكوب » البريطانية من أسر قبيلة القحري . وقد فعل ذلك نظرا لانه كان يعقد آمالا كبارا على التفاهم مع البريطانيين وجها لوجه ، الامر الذى يمكنه من تحقيق مقاصده فى اقرار الأمور فى بلاده بوجه عام ، واسترجاع الحديدة « المنفذ الطبيعى للهضبة اليمنية على البحر الأحمر بوجه خاص » .

-
- | | |
|---|-----|
| Jacob, H.F. : Op. Cit., P. 203. | (١) |
| Jacob, H.F. : Ibid., P. 202. | (٢) |
| Jacob, H.F. : Ibid., PP. 203, 205. | (٣) |
| Jacob, H.F. : Ibid., P. 214. | (٤) |
| Jacob, H.F. : Ibid., P. 206. | (٥) |
| Rei ly, B. : Op. cit., P. 17. | (٦) |
| (٧) أحمد فضل المبدل : المصدر السابق ، ص ٢٦٩ . | |

ولهذا فانه قام بتوجيه عدة برقيات وخطابات لزعماء قبيلة القحري محتجا عليهم ومهددا اياهم بالابادة ، فضلا عن تجريم عملهم « لانتهاكهم الحرمات ووصفهم للاسلام بالمار » (١) . بل ان الامام يحيى ارسل الوالى العثمانى السابق محمود نديم بك - وكان قد فضل البقاء فى صنعاء بعد جلاء العثمانيين عنها - لبدل جهوده التى استغرقت مدة شهرين قضاها فى « باجل » محاولا تخليص البعثة البريطانية من أسر قبيلة القحري . وقد اضطر محمود نديم أن يعطى مبلغ اربعمائة جنيه تركى لأحد مشايخ القحري ويدعى « أبو هادى » - وكان يعمل مندوبا للامام فى « باجل » - ليساعده بالتوسط لدى بقية مشايخ القحري لاطلاق سراح البعثة ، غير أن « أبو هادى » عجز عن تحقيق ذلك . بل ان الامام يحيى ضايقه كثيرا طول اقامة نديم بك فى باجل . حتى أنه اعتقد أن الوالى العثمانى السابق يلعب دورا مزدوجا بينه وبين مشايخ القحري . غير أن هؤلاء المشايخ من جهة أخرى كانوا لا يثقون فى نديم بك باعتباره مندوبا من قبل الامام يحيى (٢) . وقد علق العبدلى على هذه الحادثة مؤكدا تولد الشك لدى الامام يحيى فى اخلاص محمود نديم بك له بقوله : « أخبرنى من أثق به أن أوى الحل والمقد فى صنعاء يؤكدون عدم اخلاص الوالى محمود نديم للحضرة الامامية هذه المرة ، ويتهمون بالاتفاق سرا مع قبائل القحري لمنع الوفد (البريطانى) من الوصول الى صنعاء » . غير أن العبدلى أشار أيضا الى أن رجال القحري قد أسروا نديم بك مع أعضاء البعثة البريطانية (٣) ، وهذا يرجح نفى الشك فى اخلاص نديم بك للامام يحيى .

واذا تساءلنا عن موقف البريطانيين فى عدن ازاء قيام قبيلة القحري باحتجاز بعثة « جاكوب » البريطانية المتجهة الى صنعاء وأسر أعضائها ، فاننا سنجد أنهم أرسلوا أحد الموظفين السياسيين البريطانيين الى الحديدة للعمل على تخليص البعثة . ورغم ما أنفقه من أموال كثيرة لمزل قبيلة القحري عن القبائل اليمنية المجاورة عن طريق اجتذابه لشيوخ تلك القبائل فان جهوده فى هذا السبيل انتهت بالفشل . اذ حاول هؤلاء الشيوخ أن يتوسطوا لدى قبيلة القحري لاطلاق سراح البعثة البريطانية ، غير أنهم ووجهوا برد عنيف من قبل زعماء القحري الذين واجهوهم بقولهم : « نحن لا يهمناكم من النقود قد أعطتكم الحكومة البريطانية » (٤) .

-
- (١) السيد مصطفى سأنم « دكتور » : تكوين اليمن الحديث ، ص ٢٦٤ .
 (٢) Jacob, H.F. : Op. Cit., P. 212.
 (٣) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٦٣ .
 (٤) Jacob, H.F. : Ibid., P. 214.

ولم يكتف البريطانيون فى عدن بذلك ، بل انهم وجهوا طائرة بريطانية فى اليوم السادس والعشرين من نوفمبر سنة ١٩١٩ لتتعرف على مركز البعثة وتستطلع أحوالها ، ولكن دون أن تلقى أية قنابل حتى لا تعرض أعضاء البعثة البريطانية للانتقام القحرى . وقد أدى هذا الحادث الى إثارة قلق رجال القحرى وتوهمهم من التعرض للانتقام من قبل بريطانيا ، مما دفعهم أخيرا الى فك أسر أعضاء البعثة والسماح لهم بالعودة الى الحديدة عقب انتهاء صلاة الجمعة ظهر اليوم الثانى عشر من ديسمبر ١٩١٩ (١) .

ورغم ما بدا ظاهريا من أن بعثة « جاكوب » البريطانية الى الامام يحيى قد باءت بالفشل نتيجة لتعذر وصولها الى صنعاء للتفاوض مع الامام فى نهاية العقد الثانى من القرن الحالى ، فان بريطانيا قد حققت فى واقع الامر كافة الأهداف المرجوة من ارسالها للبعثة . ذلك لانها كانت أثبتت بعملية قياس للرأى العام فى تهامة اليمن للتعرف على حقيقة موقفه ازاء الامام يحيى ، مما جعل « جاكوب » يسلك طريق الحديدة لتحقيق هذه الغاية التى اكدها بنفسه عندما قال : « لقد فضلت طريق الحديدة لأقيس نفوذ الامام ، وقد كان من السهل الحضور عن طريق عدن (أى عبر الطريق البرى الداخلى) إذ أن الشيوخ - على طول الطريق - معروفين شخصا ، كما كان الطريق نفسه معروفا ، أما معرفتى بطريق « باجل » (الذى سلكه جاكوب) فكانت أقل » (٢) .

كما أن بعثة « جاكوب » البريطانية أتيحت لها أثناء احتجاز قبيلة القحرى لها فى « باجل » أن تتجول داخل المدينة ، فكان يمكنها أن تتعرف على وجهة نظر الرأى العام هناك وعلى حقيقة موقفه ازاء الامام يحيى . هذا فى الوقت الذى كانت تصل الى البعثة البريطانية فيه بعض المجلات المصورة بالإضافة الى البريد الذى كان يرسل اليها من الحديدة بصفة منتظمة ليطلعها على محريات الأمور التى كانت تدور حولها والمتصلة بمهمتها . بل ان « جاكوب » أتيحت له فرصة القيام بنشاط سرى خاص فى مدينة « باجل » يتعرف من خلاله على ما كان يدور حوله ، حتى أنه أغرى عامل التلغراف هناك - وكان تركى الأصل - باعطائه بعض النقود أو السجائر أو زجاجات البراندى لكى يحصل منه على نصوص الرسائل التى تصل اليه من صنعاء أو تبلىغ - عن طريقه - اليها . وبلغ الأمر « بجاكوب » أنه كان يتجسس على ما يدور فى الاجتماعات اليومية التى كان يعقدها شيوخ قبيلة القحرى فى أحد المنازل

Jacob, H.F. : Op. cit., P. 234.

(١)

Jacob, H.F. : Ibid., P. 204.

(٢)

المجاورة للمنزل الذى خصص لاقامته . وقد ساعده كل ذلك على استطلاع حقيقة الموقف الدائر فى الساحة اليمنية آنذاك ، مما جعله قادرا على تقديم تقرير واف وشامل لحكومته . ومن المرجح أن ذلك هو التفسير المنطقي لعدم محاولة البريطانيين انقاذ البعثة بالقوة طالما أنهم كانوا يحققون من ورائها فائدة مرجوة . وكان « جاكوب » نفسه عاملا هاما فى تهدة الجانب البريطانى ، بل وكان عاملا هاما أيضا فى تهدة الامام يحيى ، حيث كتب اليه طالبا عدم التدخل لانقاذه عن طريق استخدام القوة . بدعوى أن ذلك كان سيؤدى الى سفك الدماء من جهة ، كما قد يدفع الادريسي الى مهاجمة تهامة اليمن اذا قدم هو اليها من جهة أخرى ، مما جعل الامام يشكره « على هذه النصيحة الأخوية » على نحو ما أشار الى ذلك « جاكوب » نفسه (١) . ولم يكن هناك ما يثير قلق « جاكوب » على سلامته بعد أن تبين حرص قبيلة القحسرى على عدم اثاره البريطانيين ضدهم ، وأن هدفهم انحصر فقط فى تعويق وصوله الى الامام يحيى فى صنعاء . بل ان « جاكوب » تبين أيضا أنه يمكنه التخلص فورا من الأسر اذا قبل العودة الى الحديدة دون أن يقابل الامام يحيى ، الأمر الذى جعله لا يتعجل انهاء مهمته حتى تتاح له فرصة أكبر فى استطلاع حقيقة ما يدور على الساحة اليمنية حينذاك .

واذا تساملنا عن موقف الادريسي فى عسير أثناء تواجد بعثة « جاكوب » البريطانية فى « باجل » ، فاننا سنجد يسمي الى التقرب الى أهالى تهامة الذين يتفق معهم فى اعتناق المذهب الشافعى المتعارض مع مذهب الامام يحيى الزيدى من جهة ، كما كان يسمي الى الاستفادة من مخالفته لبريطانيا التى كانت تحتل قواتها حينذاك ميناء « اللحية » و « الحديدة » من جهة أخرى . وهناك رأى أبداه توفيق مفرج ونشرته مجلة « المقتطف » فى أول سبتمبر سنة ١٩٢١ فعواه أن أتباع الادريسي هم الذين قاموا باعتراض مسيرة بعثة « جاكوب » البريطانية وأعادوها الى الحديدة حتى لا يتحقق على يديها الحاق تهامة بحكم الامام يحيى من جهة ، وحتى لا ينتج عنها حدوث أدنى تقارب بين الامام وبريطانيا من جهة أخرى ، وبذلك تتاح الفرصة للادريسي لنفسه تهامة الى منطقة نفوذه فى عسير . غير أننا لا نرجح هذا الرأى نظرا لأن قبائل تهامة كانت من القوة والحرص على استقلاليتها بالدرجة التى كان يصعب معها اجتذابهم الى جانب معين كالقحري والزرائق الذين كانوا يحصلون من الأتراك العثمانيين - رغم قوتهم - على مشاهرات مالية حتى لا يقوموا بأية أعمال تخريبية فى مرافق الدولة كقطع أسلاك التلغراف المارة عبر

أراضيهم (١) . ولهذا فإنه كان يتعذر على أتباع الأدريسى القيام بهذا الدور مع بعثة « جاكوب » البريطانية من جهة ، كما كان يتعذر على الأدريسى نفسه أن يقوم بضم تهامة إلى منطقة نفوذه من جهة أخرى . إلا إذا تلقى دعما كبيرا من قبل بريطانيا ، وهو ما كان يتطلع بالفعل إلى تحقيقه . وهكذا كانت تهامة عتب نهاية الحرب العالمية الأولى مطمحا للإمام يحيى من جهة ، وللأدريسى من جهة أخرى ، في الوقت الذي كانت تدرص فيه القبائل القاطنة فيها على حريتها واستقلالها في أراضيها .

أما بالنسبة للإمام يحيى فقد كان راغبا في استقبال بعثة « جاكوب » التي كانت أفضل تعبير عن حرص البريطانيين على التفاهم معه بصفتهم الحاكم الجديد لليمن . ولا شك أن عودة البعثة إلى الحديدة دون أن تلتقى بالإمام قد ولد الشك لديه في صدق نية بريطانيا في التوصل إلى حل يرضيه (٢) . وقد تساءل الإمام ورجاله في صنعاء عما إذا كان في مقدور قبيلة القحري أن تفرض موقفا معينا على البريطانيين دون أن يتمكنوا من اتخاذ إجراء إيجابى عنيف ضدها ، أم أن هذا الموقف السلبي من جانبهم يعبر عن أن العلاقات بينهم وبين الإمام - التي استمرت طيبة أثناء الحرب العالمية الأولى - قد بدأت تتغير عما كانت عليه من قبل . إذ بدا أن بريطانيا استهانت بقوة الإمام بعد أن تعرفت على حقيقة موقفه في تهامة أثناء قيام بعثة « جاكوب » بمهمتها هناك (٣) . وكان ذلك هو السبب في القرار الذي أصدرته وزارة الخارجية البريطانية في شهر ديسمبر سنة ١٩٢٠ بالسماح لمنافسه الأدريسى باحتلال الحديدة (٤) . وقد قامت القوات البريطانية المسيطرة على المدينة بتسليمها (٥) - شكليا وحرصا منها على أن توصف بأنها تتصرف شرعيا - إلى هيئة محلية قبلت حكم الأدريسى فور رحيل البريطانيين ، فأصبحت المدينة في قبضة الأدريسى في الحادى والثلاثين من يناير سنة ١٩٢١ ، بعد وصول طابور من عساكره إليها (٦) .

-
- (١) أمين الريحاني المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٦٣ .
(٢) السيد مصطفى سالم (دكتور) : تكوين اليمن الحديث ، ص ٢٦٩ .
(٣) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٩٧ .
(٤) F.O. 404/44, Curzen to Aden Resident, 13th, December 1920 .
(٥) Gavin, R.J. : Op. Cit., P. 261 .
(٦) C.O. Reg. No. 10410, A.N., 17th February 1921. "Hudayde was handed over to a local committee which accepted Idrisi rule immediately after the British departure".

ويمكن أن نتيين من طريقة تسليم البريطانيين ميناء الحديدة للادريسي حقيقة موقف بريطانيا ازام الامام يحيى الذى اتسم بالتجاهل التام له . نتيجة لرغبتها فى حصر نفوذه فى الهضبة اليمنية حتى لا يتطلع الى منافستها فى النواحي المتاخمة لعدن بجنوبى اليمن وذلك باتاحة الفرصة لحليفها الادريسي للسيطرة على تهامة . وقد سلكت بريطانيا مسلكا تدريجيا ليبدو عملها طبيعيا ومنطقيا لا يثير حق الامام . اذ أجرى البريطانيون - قبل تسليمهم الحديدة للادريسي - استفتاء رسميا بين أهالى الحديدة لاختيار حاكمهم . وقد طالب أهالى الحديدة باستمرار تبعيتهم للعثمانيين الذين سمحوا لهم بممارسة حياتهم التجارية النشيطة (١) فى أمن واطمئنان (٢) ، غير أنهم اجبوا باستحالة ذلك . ومن هنا طالب أهالى الحديدة بأن تصبح مدينتهم تابعة للحكومة المصرية - حيث كانت ترسب فى ذاكرتهم الحياة التجارية النشيطة والعناية بالميناء فى عهد محمد على فى العقد الرابع من القرن التاسع عشر (٣) - مما جعلهم يطالبون : « نبغى اذا الحكومة المصرية ، نبغى الانضمام الى مصر » (٤) ، ولكن بريطانيا ما كانت ترتضى ذلك بطبيعة الحال . وأخيرا وصل الى الحديدة أحد اعوان المقيم السياسى

(١) فاروق عثمان أباطه (دكتور) : الحكم العثماني فى اليمن ١٨٧٢ - ١٩١٨ ، ص ٤٢١ .

تجدر الاشارة الى أن التجارة اليمنية ازدهرت إبان الحكم العثماني فى اليمن ١٨٧٢ - ١٩١٨ واترى من ورائها كثيرون من أهالى البلاد سواء من كان منهم يشتغل بالتجارة فى المناطق الجبلية أم فى المناطق الساحلية . وكان فرع البنك العثماني فى الحديدة يؤدى ما ينمى الحالة الاقتصادية فى اليمن . كما كان الاستقرار والمحافظة على الأمن من الامور التى كانت تحرص الادارة العثمانية على توفيرها ، مما ساعد فعلا على تقدير واعجاب أهالى المدن اليمنية وبخاصة فى الموانئ كالحديدة التى نمت فيها طبقة بوجوازية رحبت بالجهود التى كان يبذلها جهاز الادارة العثماني لمحافظة على الأمن والاستقرار فى البلاد وتجنيتها الفوضى والاضطرابات . بل أنهم كانوا يعتقدون أن العثمانيين - على أقل تقدير - لم يكونوا أسوأ من أئمتهم السابقين لا سيما وأن العثمانيين كانوا يتصدون دائما لمقاومة غارات القبائل التى افتقدت الأساس الاقتصادى الذى تعتد عليه فى حياتها والتى كانت تشن بتحريض من الأئمة - غارات لسلب المدن اليمنية ونهبها .

Bury, G.W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, P. 134. (٢)

(٣) فاروق عثمان أباطه (دكتور) : العلاقات المصرية اليمنية وموقف بريطانيا ازامها فى العقد الرابع من القرن التاسع عشر ، ص ٢٧ .
(٤) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٦١ .

البريطاني في مصر ليقوم بتمثيل آخر فصل في رواية الاستفتاء . فدعسا اليه تجار المدينة وأعيانها ، وسألهم من جديد فأيدوا مطالبهم المشار اليهم بالانضمام للعثمانيين أو للمصريين . فافهمهم أن رجوع الترك الى الحديدة أمر مستحيل ، وكذلك حكم المصريين . وفي تلك الأثناء وصل الى الحديدة نائب السيد الأدريسى على رأس طاوور من العساكر الأدريسية . فختمت هذه الرواية في الحادي والثلاثين من يناير سنة ١٩٢١ باحتلال الأدريسى للحديدة (١) بعد أن مكنته بريطانيا من ذلك بطبيعة الحال (٢) .

وتجدر الإشارة الى أن الأدريسى تمكن من القبض على خمسة من التجار اليمنيين الذين تزعموا الاستفتاء الذي أجرى في الحديدة حول تبعية المدينة في المستقبل ، ونفاهم الى جيزان ، وأسرهم سبعة أشهر فيها ، حتى اقتدى بعضهم نفسه بالمال ، بينما قدم البعض الآخر ابنه كرهينة لدى الأدريسى . ولا شك أن أهل الحديدة كانوا « يخشون ابداء رأيهم أو رغبتهم ، فهم لا يبخون الانجليز كمحتلين ، وإذا قاموا يطالبون الامام قبل أن يقرر الانجليز أن يعيدوا الحديدة اليه ، فيضربهم الأدريسى ويستنفر عليهم » الفحري » وقد يغري بهم « الزرانيق » ، وإذا قاموا يثبتون حكم الأدريسى فيها ويعلمون رغبتهم رسميا ، فقد يحرك الامام عليهم اما زيود ، واما من يستطيع استنفارهم واستغواءهم كذلك من الزرانيق » (٣) . ومن الواضح أن البريطانيين قد سلموا الحديدة للأدريسى على كره من أهلها « الذين كانوا لا يرغبون في حكم امام صنعاء (الامام يحيى) ولا امام صيبا (محمد الأدريسى) » (٤) . ويرجع ذلك الى أن أهل الحديدة تجار بطبيعتهم وهو أمر معروف عنهم مما جعلهم يرحبون بالوجود المصري في تهامة اليمن في العقد الرابع من القرن التاسع عشر عندما عنى محمد علي بميناء الحديدة وبحركة التجارة فيه . وقد حرص هؤلاء التجار على الانصراف لتجارتهم والبعد عن الصراعات السياسية ، واستمر ذلك حالهم في العهد العثماني الثاني منذ وصول العثمانيين الى الحديدة في سنة ١٨٤٩ وحتى جلائهم عنها في مطلع سنة ١٩١٩ . ولم يستفد التجار اليمنيون في الحديدة شيئا من دخول مدينتهم تحت حكم الأدريسى في نهاية يناير سنة ١٩٢١ ، ذلك لأن الأدريسى لم يقدم على أي عمل اداري أو اقتصادي لتحسين أحوال الحديدة ، وكانت حجته في ذلك أنه ما كان

Gavin, R.J. : Op. Cit., P. 281

(١)

(٢) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ، ص ٢٨٠ .

(٣) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٦١ - ٢٦٣ .

(٤) أحمد فضل العبدل : المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

يضمن استمرار بقاء المدينة تحت حكمه . وإذا كان قد بدا بعض الميل من جانب بعض التجار في الحديدة الى تحول مدينتهم لتبعية الامام يحيى وليس الى تبعية الانجليز أو حليفهم الادريسي ، فان ذلك كان يرجع الى تملص البريطانيين من دفع تعويضات لاهالي الحديدة عن الخسائر الناتجة عن ضرب الاسطول البريطاني لمدينتهم قبيل نهاية الحرب العالمية الأولى ، بدعوى أن ذلك قد أصبح من اختصاص « صاحب الحديدة » ويعنون به الادريسي الذي كان عليه أن يتحمل دفع هذه التعويضات . غير أن الادريسي نفسه كان في حاجة ماسة الى المال ، في الوقت الذي كان كل ما يجمعه من أهالي الحديدة من ضرائب لا يكفي للصرف على ادارة شؤون المدينة (١) . كما أن تجار عدن - الذين كانوا يعتبرون مدينة الحديدة ميدانا لنشاطهم التجاري - فضلوا تبعية الحديدة للامام يحيى بعد أن ثبت فشل الادريسي في ادارة شؤونها ، أو جذب أهلها اليه (٢) ، ذلك لأن عماله استبدوا في معاملة السكان وفرضوا على تجارة المدينة مكوسا باهظة . مما أدى الى هجرة الكثيرين من التجار الى عدن . بل ان رجال الادريسي قبضوا على عدد من كبار تجار الحديدة وأسروهم في ميناء « ميدى » أثناء محاربتهم القيام بالهجرة الى عدن .

وهكذا بدأ الموقف في اليمن معقدا غاية التعقد ، ذلك لان البريطانيين بتسليمهم الحديدة الى الادريسي فقد مكنوه من أن يصبح مسيطرا على موانئ تهامة الأخرى كميناء اللحية وميدى وغيرها . كما أنه أصبح يمارس أيضا بعض النفوذ على قبائل تهامة ، وبذلك عزل الامام يحيى فوق الهضبة اليمنية ، الأمر الذي ما كان يرضاه الامام لنفسه . بل ان الامام يحيى اعتبر تسليم بريطانيا الحديدة للادريسي عملا عدائيا موجها لشخصه (٣) باعتباره الوريث الشرعي للحكم العثماني في اليمن . ولهذا رفض الامام يحيى بقاء الادريسي في تهامة وثغورها ، بل أنه رأى من حقه أن يستعيد عسير من الادريسي من جهة ، وأن يستعيد النواحي التسع المتاخمة لعدن والمحميد من قبل بريطانيا من جهة أخرى ، نظرا لان أجداده كانوا يحكمون اليمن بأكملها قبل تعرضها لهذا التقسيم .

غير أن البريطانيين في عدن كانوا يقفون موقفا جامدا ازاء الامام يحيى ، واعتبروه عدوا لهم ، بدعوى أنه لم يقدم لهم أية مساعدات أثناء

-
- (١) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٦٠ .
(٢) Jacob, H. F. : Op. Cit., P. 249.
(٣) Gavin, R.J. : Op. Cit., P. 261.

الحرب العالمية الاولى ، على نحو ما فعل منافسه الادريسي الذي وافق على مخالفتهم ، فضلا عن معرفتهم بمطالبة في النواحي المحمية المتاخمة لمدن والتي يرتبط حكمها معهم بمعاهدات حماية . ولهذا فضلوا عليه حليفهم الادريسي الذي سلموه مدينة الحديدة (١) . وهذا ما كان يعنيه على السياسة البريطانية « هارولد جاكوب » - المساعد الأول للمقيم السياسي البريطاني في عدن ، والذي رأس البعثة التي توجهت للتفاوض مع الامام ، واوقفتها قبيلة القحري في باجل ، ثم اعادتها الى الحديدة ، على النحو الذي سبق أن أشرنا اليه . لقد رأى « جاكوب » رأيا آخر بالنسبة لاحقية الامام يحيى في الحديدة التي تعتبر المنفذ الطبيعي الأول للهضبة اليمنية على البحر الأحمر . اذا اعتبر أن البريطانيين في عدن قد ناقضوا أنفسهم بالتدخل في توزيع الاراضي والحدود بين الحكام المتنافسين في الساحة اليمنية رغم أنهم وعدوا بعدم التدخل أو هكذا أعلنوا من قبل . وكان « جاكوب » منصفنا عندما أوضح « ان الحديدة لم تكن ملكنا - أي البريطانيين - حتى نعطيهما لأحد ، كما لم يخنهما الادريسي من الترك أثناء الحرب ، وكان أول واجب علينا بعد عقد الهدنة مع تركيكا أن نبعد الادريسي عن منطقة أصبحت بالاكتمال للامام وحده ، إذ أن الحديدة هي الميناء الطبيعي لصنعاء » (٢) . ومن هنا كان على الامام يحيى أن يواجه هذا التصرف العدائي من قبل البريطانيين ببدء عملياته الحربية ليمسك نفوذه في النواحي التسع المتاخمة لمدن والمحمية من قبلهم » والتي كان دافعه الأساسي للاستيلاء عليها أن يتخذها رهينة مقابل ميناء اللحية والحديدة » (٣) والتي مهدت بريطانيا لسيطرة الادريسي عليها في نهاية يناير سنة ١٩٢١ .

ـ توتر العلاقات بين بريطانيا والامام يحيى :

دخلت العلاقات البريطانية اليمنية فيما بين الحربين العالميتين في مرحلة صراع عنيف نشأ بين بريطانيا والامام يحيى منذ مطلع العشرينات من القرن الحالي ، واستمر هذا الصراع قائما حتى عقدت بين الجانبين معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل في الحادي عشر من فبراير سنة ١٩٣٤ (٤) .

(١) F.O. 406 / 44. Curzon to Aden Resident, 13 December 1920.

C.O. Reg. No. 10410. A.N., 17 February 1921.

Jacob, H.F. : Op. Cit., PP. 241, 248. (٢)

Survey of International Affairs, 1928, P. 311. (٣)

Survey of International Affairs, 1924, P. 313. (٤)

وقد اقتضت ظروف الامام يحيى وعلاقته بالعثمانيين بعد أن عقد معهم صلح « دعان » فى سنة ١٩١١ ، عدم وقوفه الى جانب بريطانيا فى الحرب العالمية الاولى ، والتزامه الحياد ، وان بدا بين حين وآخر تعامله مع الاتراك . وكان لهذا الموقف اثره لدى الجانب البريطانى الذى كان يرقب بعين الحذر تطلعات الامام يحيى لبسود سيطرته على اليمن فى مطلع سنة ١٩١٩ باعتباره الوريث الشرعى لحكم العثمانيين هناك . وقد أساء البريطانيون التصرف عندما سلموا الحديدية الى منافسه الادريسي ، رغم أنها تعتبر المنفذ الطبيعى للهضبة اليمنية (١) . وقد وجد الامام يحيى لزاما عليه أن يعمل على استعادة موأنى تهامه باجلاء منافسه الادريسي عنها ، مما جعله يدخل فى صراع ضد البريطانيين الذين مكثوا حليفهم الادريسي من احتلال تلك الموأنى .

وقد اتخذ هذا الصراع بين الامام يحيى وبريطانيا صورتين احدهما حربية والاخرى دبلوماسية . وقد بدأ الصراع الحربى - فى رأى المصادر اليمنية - بمهاجمة الامام يحيى « للضالع » و « الشعيب » والاجعود والقطيف وغيرها من النواحي المحمية المتاخمة لعدن فى جنوبى اليمن (٢) ، وذلك فى أعقاب تسليم البريطانيين للحديدية الى الادريسي فى نهاية يناير سنة ١٩٢١ (٣) . بينما تشير المصادر البريطانية الى أن هجوم الامام يحيى على النواحي المحمية المتاخمة لعدن فى جنوبى اليمن انما بدأ فى أعقاب فشل بعثة « جاكوب » البريطانية وعودتها من « باجل » الى الحديدية على نحو ما يشير الى ذلك « جاكوب » نفسه بقوله : « يجب أن نقول أن الامام كان معتدياً عندما عبرت جيوشه حدودنا القديمة ودخلت الضالع . وقد فعل ذلك عندما أحس بوجود تغير فى سياستنا نحوه عندما كانت بعثتى فى باجل . وأنا لا أدافع عن عمله هذا فى الضالع ، ولكن من السهل أن نعرف الدوافع التى اضطرت به الى ذلك » (٤) .

وقد أيد أمين الريحانى رأى « جاكوب » هذا من ناحية أن هجوم الامام يحيى على النواحي المحمية المتاخمة لعدن فى جنوب اليمن كان نتيجة لفشل بعثة « جاكوب » البريطانية الذى أدى الى تولد الشك لدى الامام فى موقف بريطانيا ازائه . كما أشار أمين الريحانى الى أن الامام يحيى كان مندهشاً من

(١) Gavin, R. J. : Op. Cit., PP. 261, 262

(٢) عبد الكريم عبد الله الجرافى : المقتطف من تاريخ اليمن ، ص ٢٢٧ .

(٣) عبد الواسع الواسعى : المصدر السابق ، ص ٢٦٣ .

(٤) Jacob, H. F. : Op. Cit., P. 251.

سلبية موقف البريطانيين ازاء فشل يعثتهم وعدم توصلها للالتقاء به فى صنعاء فقال : « وكانت النتيجة أن الامام - وقد رجح انقلاب الانجليز - بادروهم الى المعاملة بالمثل ، بل سبقهم الى ذلك فلجأ بعد أن نفذ درع السياسة الى السيف اذ أصدر أمره الى جيش الجنوب بالزحف على النواحي التسع المحمية ، وكان الامام فى هذه السياسة أو الخطة الحربية يقتدى بالانجليز ، فقد ضربهم فى ناحية هى قريبة منه ليخرجهم من بلاد لا يصل سيفه اليها ، ضربهم فى نواحي المحمية ليخرجهم من الحديدية أو ليضطروهم أن يسلموها اليه » (١) . وهكذا فضل الامام يحيى مهاجمة البريطانيين فى اقليم يهتمهم من أجل أن يتغذه ركيزة يساوم بها البريطانيين ليخرجوا حليفهم الادريسي من الحديدية التى تهمة ، كما أن الامام كان يعتبر المناطق التى هاجمها ملكا له لانها كانت تابعة لاجداده .

وكان لهجوم الامام يحيى على بعض النواحي التسع المتاخمة لعدن والمحمية من قبل بريطانيا ، رد فعل بعيد المدى لدى الحكومة البريطانية فى لندن (٢) . التى رأت ضرورة تغيير خطتها تجاه الامام . وقد اقتضت الخطة الجديدة تغيير خطتها تجاه الامام . وقد اقتضت الخطة الجديدة لبريطانيا تغيير المقيم السياسى البريطانى فى عدن لفتح صفحة جديدة مع الامام يحيى (٣) ، مع اجراء بعض التعديلات فى سياسة بريطانيا ازاءه عن طريق فتح باب المفاوضات معه ، وتقديم بعض الهدايا اليه ، ومطالبته بتعيين معتمد له فى عدن (٤) . ومحاولة اجتذابه لتحويل تجارة اليمن الخارجية الى عدن لتصبح المنفذ الرئيسى لليمن بما يحقق مزيدا من الفائدة للمصالح البريطانية (٥) . وقد استقبل الامام يحيى هذا التغير الجديد فى الموقف البريطانى بترحاب ، وأرسل القاضى عبد الله العرشى (٦) الى عدن ليكون معتمده هناك (٧) مما جعله يقيم فيها بصفة دائمة فى عامى ١٩٢٢ و ١٩٢٣ (٨) .

-
- (١) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٩٧ .
(٢) Hansard's Parliamentary Debates, House of Lords, June 23rd 1926, Cols., 536 — 538.
(٣) C.O. 725 / 1, No 37933, Resident to S.S., 15 the July, 1921.
(٤) F.O. 371 / 7707, No., 5475, C.O. to F.O., 27 the May 1922
(٥) Gavin, R.J. : Op. Cit., P. 263.
(٦) عبد الواسع الواسعى : المصدر السابق ، ص ٢٦٣ .
(٧) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٩٨ .
(٨) Survey of International Affairs, 1925,P. 321.

غير أن هذه المفاوضات بين بريطانيا والامام يحيى لم ينتج عنها أى جديد نظرا لان بريطانيا لم تقم بأى عمل ايجابى من شأنه اجلاء الادريسي عن الحديدة وتسليمها للامام فى الوقت الذى كانت تقوم فيه بمطالبة الامام يحيى بإخراج قواته من النواحي المحمية المتاخمة لعدن فى جنوبى اليمن (١) ولهذا فتى نهاية العامين المشار اليهما كتب الامام يحيى الى مندوبه فى عدن قائلا : « اذا استطعت أن تعيد فتح طرق التجارة ، وأن تتخلص من الادريسي فخيرنا وحسنا ، واذا لم تستطع فعد الى صنعاء » (٢) . وكان يهدف الامام يحيى بذلك الى اشعار البريطانيين بضرورة اتخاذ موقف ايجابى باعادة الحديدة اليه بعد أن سلموها لمنافسه الادريسي قبل ذلك بعامين ، وأنه اذا لم يتم حسم هذا الموقف من جانب بريطانيا فان ذلك سيضطر الامام الى ضرورة العمل على استرجاع الحديدة وتهامه من الادريسي مباشرة . وكانت تهامه تعتبر بالنسبة للادريسي خط دفاع أول بالنسبة لامارته فى عسير ، كما كانت تهامه تعتبر بالنسبة للامام يحيى جزء لا يتجزأ عن الهزيمة اليمنية وتمثل المنفذ الطبيعى لها على البحر الأحمر وتكتمل بها دولته الجديدة . بل ان الامام يحيى كان يعتبر عسير نفسها جزءا من مملكته باعتبارها كانت تابعة لأجداده ، كما أنها كانت ضمن حدود ولاية اليمن العثمانية التى ورثها الامام يحيى عقب جلاء العثمانيين عنها فى مطلع عام ١٩١٩ (٣) .

وجدير بالذكر أن الرحالة أمين الريحانى العربى الأصل والأمريكى الجنسية قام بزيارة الجزيرة العربية ومن بينها اليمن التى زار مدنها الهامة ، صنعاء حيث قابل الامام يحيى ، وجيزان حيث التقى بالادريسي ، وعدن حيث التقى بالقيادات البريطانية فيها ، وذلك فى سنة ١٩٢٢ أى فى بداية فترة ما بين الحربين العالميتين .

وقد اتاحت له الفرصة للقيام بعدة محاولات لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة ، والتى تمثلت فى الامام يحيى من جهة ، والبريطانيين وحليفهم الادريسي من جهة أخرى . وقد قام أمين الريحانى أثناء وجوده فى عدن بإرسال عدة خطابات الى الامام يحيى ، يخبره فيها بما

(١) F.O. 371 / 7707, No. 7423. Details of discussions between Imam's representative Qadi al Arashi, and Major Reilly. Jacob, H.F. : Op. Cit., P. 248. (٢)

(٣) فاروق عثمان أباطة « دكتور » : سياسة بريطانيا فى عسير أثناء الحرب العالمية الاولى ، ص ١٥ .

توصل اليه من نتائج (١) وكان أمين الريحاني يرى أن من الأفضل - في ضوء الأوضاع التي لسهها في اليمن حينذاك - أن يقصر الامام يحيى مطالبه على استرجاع الحديد فقط ، دون الاصرار على طرد الادريسي من عسير كلبية ، كما طلب أمين الريحاني من الامام يحيى الموافقة على عقد مؤتمر في الحديد او عدن يجمع الأطراف الثلاثة المتمثلة في الامام يحيى من جهة ، والادريسي والبريطانيين من جهة أخرى . غير أن الامام يحيى رفض مقترحات أمين الريحاني وأصر على أن الادريسي في حقيقة أمره دخيل وليس له أية حقوق في اليمن وبذلك تنتفى عنه - أي عن الادريسي - أية صلاحية للدخول في تفاوض معه - أي مع الامام يحيى (٢) .

وقد أدى فشل هذه المساعي الى جانب سلبية الموقف البريطاني الى توجه الامام يحيى الى مواصلة مجهوداته الحربية لبسط سيطرته على قبائل تهامة تمهيدا لمواجهة الادارسة واجبارهم على الانسحاب من الحديد وتعقبهم لاسترجاع عسير وضمها الى ملكه الجديد . وقد ساعد الامام يحيى على تحقيق

(١) الرحالة أمين الريحاني « ١٨٧٦ - ١٩٤٠ » لبناني الاصل ، أمريكي الجنسية ، نشأ في الولايات المتحدة الأمريكية ، وقام بزيارة أوروبا والبلاد العربية في أعقاب نهاية الحرب العالمية الأولى . وترجع رحلته الأولى الى البلاد العربية الى سنة ١٩٢٢ حيث زار الحجاز واليمن والبحرين ونجد والكويت والعراق ، وكتب على أثر هذه الرحلة كتابه « ملوك العرب » الذي صدرت طبعته الأولى في سنة ١٩٢٤ والثانية في سنة ١٩٢٩ والثالثة في سنة ١٩٥١ في بيروت . وقد أوضح أن غرضه من رحلته هو مشاهدة البلاد العربية ليؤلف كتابا فيها وفي أهلها ، ولكنه قال أنه رمى الى غرض آخر أيضا وهو أن يعرف ملوك العرب بعضهم ببعض ليحل التفاهم بينهم محل النزاع ، وبذلك يكون قد خدمهم . (انظر : « ملوك العرب » ص ١ - ٢٠ - ٨٥ - ١١٦) . كما زار الريحاني الحجاز ثانية في سنة ١٩٢٤ ليصلح ما بين عبد العزيز آل سعود والشريف علي عاهل الحجاز حينذاك . وعلى أثر هذه الرحلة الثانية كتب مؤلفه « تاريخ نجد الحديث وملحقاته » ومقاله « بعض أمراء العرب » و « فتح الاحساء » . كما سجل رحلاته في جزيرة العرب في كتابيه باللغة الانجليزية : " Arabian Peak and Desert, Travels in Al-Yaman " — " Around the Coasts of Arabia " .

— نازك سبارد (دكتور) : الرحالون العرب وحضارة الغرب في النهضة العربية الحديثة ، ص ٣٠٦ - ٣٠٧ .
(٢) Rihani, A. : Arabian Peak and Desert, PP. 239 — 241.

غايته هذه وفاة السيد محمد الأدريسى نفسه فى اليوم العشرين من مارس سنة ١٩٢٣ (١) ، وحل محله ابنه على الذى أدى صغر سنه وضعف شخصيته وسوء ادارته الى قيامه باقصاء كل رؤساء الحكومة التى أسسها والده من ذوى الخبرة والدراية (٢) ، كما أثار المنازعات الشخصية داخل الأسرة الأدريسية مما أدى الى انهيارها نهائيا فى وقت قصير . فقد سيطر السيد مصطفى ابن عم الأمير على على الامارة الأدريسية فى ربيع سنة ١٩٢٤ وأبعد الأمير على مؤقتا عنها (٣) . غير أن الأخير تمكن من استعادة العاصمة « صبيا » و « الحديدة » فى أكتوبر سنة ١٩٢٤ . وقد تكررت هذه المحاولة من قبل السيد حسن عم الأمير على فى مطلع سنة ١٩٢٦ وتمكن من اقصاء ابن أخيه عن الامارة . وانتهى الأمر بلجوء الأمير على فى مارس سنة ١٩٢٦ الى البريطانيين حلفاء والده فى عدن . وقد أدت هذه الانقسامات داخل صفوف الادارة الى اتاحة الفرصة لقيام الحجازيين باحتلال عدة جهات من عسير الداخلية ، كما احتل أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب « الحقوة » التى تبعد ثلاثين ميلا الى الشمال الشرقى من « صبيا » ، وأطلقوا سراح الرهائن الذين كان قد اعتقلهم الأدريسى ضمانا للسكينة ، كما احتلوا أيضا « بيشه » الواقعة بعد خمسة وعشرين ميلا شمالى « صبيا » .

وقد حدث ذلك فى نفس الوقت الذى ركز فيه الامام يحيى هجماته على تهامه ، وحقق انتصارات كثيرة ، كان من نتائجها أن أحد كبار قواد الأمير على وهو الشريف الحزمى انضم الى الامام يحيى وأخذ يقبض على الأمير على الأدريسى قرب « باجل » ، كما أثار عليه أحد كبار شيوخ قبائل « الملع » ، والشيخ هادى الهايج رئيس العشائر النازلة على الطريق الموصل بين « أبى عريش » و « الحديدة » ، فضلا عن امتناع عشائر صبيا أيضا عن مساندة الأمير وقد واصل الامام يحيى انتصاراته فى تهامة شمالا وجنوبا (٤) بعد أن وجه قسما من جيشه الى « باجل » وزحف قسم آخر من جيشه الى جبل « برع واحتل الحمرة » . وقد أحدث ذلك حالة من التوتر فى تهامة نتج عنها تلقى تجار عدن برقيات كثيرة من عملائهم فى الحديدة عن طريق جزيرة « قمران » يحذرونهم فيها من ارسال بضائع الى الحديدة ، خاصة بعد أن

Gavin, R.J. : Op. Cit., P. 264.

(١)

(٢) عبد الله عبد الكريم الجرافى : المصدر السابق ، ص ٢٢٣ .

(٣) محمد بن أحمد عيسى العقيلي : المخلاف السليمانى أو الجنوب

العربى فى التاريخ ، ج ٢ يشتمل تاريخ المخلاف السليمانى ، عسير ، تهامه ، ص ٢٧١ - ٢٧٢ .

C.O. Reg. No. 57193, Resident to S.S.C., 9 December 1925. (٤)

عزلتها الهجمات المستمرة لقوات الامام يحيى . واخيرا اضطر قائد قوات الادريسي الى الخروج من الحديدة بعد أن تركها في عهدة رئيس عشيرة « العيس » ريثما يصل الامام يحيى من « باجل » ليستلمها . وكان هذا القائد قد أرسل الى « جيزان » سبعين ألف ريال فضة من حصيلة دخل الادارة الادريسية في الحديدة قبل خروجه منها . وقد قام رئيس عشيرة « الوعيدات » المحالف للامام يحيى باحتلال « سوق سبل » التي تبعد عشرين ميلا عن « ميدى » الى الداخل . وقد أغرت هذه الانتصارات الامام يحيى على مواصلة عملياته الحربية لاستعادة عسير ، ولهذا قام بتجنيد عدد كبير من الرجال في منطقة « باجل » و « الحديدة » ، ليواصل زحفه الى عسير التي انسحب اليها الادارسة عقب سقوط الحديدة في أيدي اتباع الامام . وقد أدت انتصارات الامام يحيى على الادارسة في تهامة الى أن شيوخ قبيلة الزرائيق القوية دخلوا الى مدينة « الحديدة » وعقدوا صلحا مع حاكمها الجديد من قبل الامام . وقد تمكنت قوات الامام يحيى من السيطرة على موانئ تهامة « كابن عباس » و « الصليف » و « اللحية » و « ميدى » وكذلك بعض المدن التهامية وخاصة (الضحى) و (الزهراء) و (المغيرة) و « الزيدية » و « المراوغة » ، وعين الامام يحيى عمالا عليها من قبله (١) .

وهنا سارع السيد حسن الادريسي بالاتصال بعبد العزيز آل سعود في شهر فبراير سنة ١٩٢٦ . يعرض عليه اعترافه بالحماية السعودية على عسير اذا تقدم لانقاذه من هجمات قوات الامام يحيى . غير أن عبد العزيز آل سعود عارض هذا الاقتراح ، وأصر على أن يبقى محايدا ، وقام بسحب حامياته - التي ساعدت الأمير حسن الادريسي في الوصول الى حكم عسير - من « صبيا » و « جيزان » الى « أبها » .

وكان عبد العزيز آل سعود يرى عدم اثاره حروب توسعية حينذاك ، خاصة وأنه لم يكن قد انتهى بعد من حروبه في الحجاز ، في الوقت الذي كان يرغب فيه توطيد حكمه في المناطق التي يسيطر عليها . ولهذا حاول الأمير حسن الادريسي التفاوض مع الزيديين - الذين تمكنوا من محاصرة مدينتي « صبيا » و « جيزان » في خريف سنة ١٩٢٦ على أساس أن تحتفظ الامارة الادريسية بسياساتها الداخلية الى جانب اعترافها بالسيادة الزيدية عليها . غير أن هذه المفاوضات باءت بالفشل ، مما اضطر حسن الادريسي أن يعقد « معاهدة مكة المكرمة » مع عبد العزيز آل سعود في الحادي والعشرين

(١) عبد الواسع الواسعي : المصدر السابق ، ص ٢٧٤ .

من أكتوبر سنة ١٩٢٦ (١٤ ربيع الآخر سنة ١٢٣٥ هـ) . وقد قبل الأمير حسن بموجب هذه المعاهدة الحماية السعودية على عسير ليتجنب بها أصرار الامام يحيى على فرض سيطرته على عسير (١) . وتعتبر هذه الاتفاقية بداية مرحلة جديدة ، ليس فى تاريخ عسير فحسب ، بل وأيضا فى تاريخ العلاقات السعودية اليمنية . إذ أصبحت الدولتان وجها لوجه ، وبدأت مصالحهما تتماس عن كثب ، خاصة وأن الامام يحيى « كان يتطلع الى حدود اليمن التاريخية وعيسر عن هذه الأمانى لكثير من الزوار الأجانب - وتعنى هذه الحدود التاريخية امتداد اليمن شمالا حتى جنوب مكة (٢) » .

ولهذا فان مشكلة عسير لم تنته بالنسبة للامام يحيى رغم نجاحه فى استرجاع تهامة حتى ميناء « مبدى » شمالا ، وذلك نظرا لدخول عنصر جديد قوى فى الميدان - تمثل فى عبد العزيز آل سعود (٣) - قبل أن يسدل الستار على الفصل الاخير من هذه الأحداث التى شهدتها اليمن فى العشرينات من القرن الحالى . وندكرنا هذا الموقف بالبرقية التى أرسلها أمين الريحاني قبل أن يغادر عدن الى الامام يحيى والتى حذره فيها وطالبه بعدم الاصرار على طرد الأسرة الادريسية نهائيا من عسير ، لأن نتيجة ذلك ستكون ضد مصالحه ، إذ أنها ستجعله يواجه قوة جديدة - هى قوة عبد العزيز آل سعود - بشكل مباشر (٤) .

أما بالنسبة لتطور العلاقات البريطانية اليمنية ، فاننا نجد أن هذه العلاقات قد أخذت وجها جديدا بعد أن أخضع الامام يحيى تهامه لحكمه واسترد موانئها الهامة وفى مقدمتها الحديدة فى شهر ابريل سنة ١٩٢٥ دون أن يتلقى أية مساعدة من قبل بريطانيا ، التى كان يأمل أن تساعد بعد أن أصبح وريثا لحكم العثمانيين ، الذى كان يشكل من قبل تهديدا للمصالح البريطانية فى اليمن بعد انضمام الدولة العثمانية الى دول وسط أوروبا أثناء الحرب العالمية الاولى . غير أن البريطانيين لم يكونوا مطمئنين الى طموحات الامام يحيى لتوسيع منطقة نفوذه بما يؤثر على مركزهم فى جنوبى اليمن ، ولهذا لم

-
- (١) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ، ط ٣ ، (أنظر نص المعاهدة السعودية الادريسية) ، ص ٢٨٤ - ٢٨٥ .
(٢) صلاح العقاد (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٦٤ .
(٣) بنواميشان : عبد العزيز آل سعود ، سيرة بطل ومولد مملكة ، ص ١٩٠ .
(٤) Rihani, A. : Arabian Peak and Desert, PP. 240 — 241.

يحرصوا - من جانبهم - على التفاهم معه ، بل أنهم أساءوا التصرف عندما سسلموا الحديدية لحيفهم الادريسي ، مما اضطر الامام يحيى الى معارضة الادارسة واستعادتها منهم فى شهر أبريل سنة ١٩٢٥ • وكان البريطانيون قد أوقفوا نهائيا مساعداتهم للادارسة بالأسلحة والذخيرة فى شهر مارس من نفس السنة (١) • بعد أن تبينوا أن كفة الامام يحيى قد رجحت على كفتهم (٢) وبسيطرة الامام يحيى على تهامة أصبح فى استطاعته الاتصال بالعالم الخارجى ليحصل على المعونات المختلفة ، سلمية كانت أو حربية ، فضلا عن ازدهار تجارته فى ميناء الحديدية •

وكانت ايطاليا فى ارتيريا على الساحل العربى للبحر الأحمر المواجهه لليمن تتطلع لأن يكون لها وجود تجارى فى الأراضى اليمنية ، عن طسريق الاتفاق مع السيد الجديد الذى ورث حكم العثمانيين هناك • وسيكون لاتصال الامام يحيى بالايطاليين أبلغ الأثر فى تطور العلاقات البريطانية اليمنية فى فترة ما بين الحربين العالميتين ، إذ أخذت فيه هذه العلاقات وجهها جديدا تتضح ملامحه فى الصفحات التالية •

لقد نشرت صحيفة « الاهرام » القاهرية عن « التيمز Times » اللندنية فى الثامن والعشرين من مايو سنة ١٩٢٥ خبرا هاما له دلالة ، إذ يعبر بوضوح عن أهم نتائج وصول نفوذ الامام يحيى الى موانئ البحر الاحمر مما أتاح له فرصة الاتصال بالعالم الخارجى ومؤداه أنه : « يؤخذ من الأنباء الواردة من الحديدية أن رسل الامام يحيى عادوا من مهمة خاصة فى مصوع (التى كانت تحت سيطرة الايطاليين حينذاك) وأحضروا معهم جهازا للتلفراف اللاسلكى ، وبعض أطباء ايطاليين ، وقنصل ايطالى » (٣) • وكان هذا الاتصال اليمنى بداية لعلاقات طويلة وهامة كان لها أثرها الواضح فى تاريخ اليمن الحديث • غير أن هذا الاتصال كان له أبلغ الأثر فى تطور العلاقات البريطانية اليمنية ، ذلك لأنه كان يعنى ظهور منافس قوى للبريطانيين يمكن للامام يحيى أن يستعين به • وقد شعر البريطانيون بالخطر فعلا ، مما جعل بعض الخبراء البريطانيين العارفين بقضايا اليمن يقدمون نصائحهم للحكومة البريطانية لاتباع السياسة الصحيحة فى هذا المجال فى

(١) C.O., 725/7, No. 13965, S.S. to Resident, 27th March 1925.

(٢) Gavin, R.J. : Op. Cit., P. 272

(٣) صحيفة الاهرام : العدد رقم ١٤٦٨٠ ، الصادر فى ٢٨ مايو سنة ١٩٢٥ ، ص ٣ •

ضوء الظروف الجديدة التى طرأت على المنطقة • اذ نشرت صحيفة (الاهرام)
أيضا عن « التيمز » اللندنية مقالا « للكولونيل هارولد جاكوب » المساعد
الاول للمقيم السياسى البريطانى فى عدن ، والذى كان خيرا بشئون المنطقة ،
جاء فيه : « ان أغراض الامام يحيى سلمية ، وهو يتوق منذ عقد الهدنة الى
الاتفاق مع الحكومة البريطانية ، ولكن العقبة الكؤود كانت تسليم الحديدية ،
التى هى مفتاح اليمن ، الى منافسه السيد الادريسى • وقد أعرب الامام يحيى
منذ أعوام عديدة عن تفضيله الحكومة البريطانية على جميع حكومات الدول
الأخرى • وهو يعمل لترقية التجارة فى بلاده . وبلاد اليمن أغنى ولاية فى
الجزيرة العربية • وقد استولى الامام يحيى فى الأيام الأخيرة على الحديدية ، نعم
أنه من المحتمل أن يكون زمن المعاهدات قد مضى ، ولكن الحاجة تدعو
— كما أبلغنى الامام يحيى نفسه بصريح العبارة — الى الاعتراف باستقلاله ،
واظهار حسن نيتنا نحو أمانيه ، ولا يمكن أن يصدق أحد أننا نتلكأ عن ذلك
بعد الآن لاسيما أن هناك مصالح نرعاها وهى عرضة للخطر • فاذا اتفقنا
مع الامام يحيى فانه لا يعامل الا البريطانيين فقط ، وفى ذلك فائدة متبادلة
تعود على الفريقين (١) • وهكذا حث « جاكوب » حكومته على ضرورة الاتفاق
مع الامام يحيى حتى تقتصر معاملاته مع البريطانيين ، وحتى لا يتفق مع أية
قوى أخرى منافسة ، على نحو ما تواتر من أنباء حول اتصالاته بالاطاليين
فى اترتريا على الساحل الغربى للبحر الاحمر المواجه لبلاده • وسيكون كل
ذلك دافعا لبريطانيا على تجديد اتصالاتها مع الامام يحيى ، وسيتشكل هذه
الاتصالات مرحلة جديدة من مراحل تطور العلاقات البريطانية اليمنية بين
الحربين العالميتين •

— بعثة « جلبرت كلايتون » البريطانية الى الامام يحيى (١٩٢٦) :

حرصت بريطانيا على تجديد اتصالاتها مع الامام يحيى فى منتصف
العشرينات من القرن الحالى لاستقطابه الى جانبها والتوصل معه الى اتفاق
يشتمل تحقيق مصالحها فى النواحي التسع المتاخمة لعدن فى جنوبى اليمن ،
ويحول دون تحول الامام الى محالفة أية قوى أخرى تشكل خطرا على المصالح
البريطانية فى اليمن حينذاك • وقد فعلت بريطانيا ذلك استجابة لنصح
خبرائها فى الشؤون العربية عامة واليمنية خاصة من جهة ، وتجاوبا مع
طبيعة التغير الذى طرأ على مركز الامام يحيى ، الذى دعمته سيطرته على
تهامة واسترجاعه للحديدة ، فضلا عن اتصالاته مع الايطاليين الذين منوه

(١) صحيفة الاهرام : العدد رقم ١٤٧٢٨ . الصادر فى ١٤ يولية
سنة ١٩٢٥ •

بالمساعدة لتحقيق أهدافه من جهة أخرى . وقد اتخذت بريطانيا موقفا حاسما عندما أرسلت « سير جيلبرت كلايتون Sir Gilbert Clayton » الى صنعاء في ربيع سنة ١٩٢٦ للتفاوض مع الامام يحيى من أجل حل مشكلة الحدود بين منطقتي نفوذ الامام والبريطانيين في جنوب اليمن (١) . ووقع اختيار بريطانيا على « كلايتون » هذه المرة للقيام بهذه المهمة نظرا لنجاحه في مفاوضاته مع عبد العزيز آل سعود والتي أدت الى حل مشكلات حدوده الشمالية مع العراق وشرق الأردن (٢) . وقد كانت بعثة « جيلبرت كلايتون » الى الامام يحيى محط اهتمام الحكومة البريطانية ، ومثار كثير من المناقشات في مجلس اللوردات البريطاني « House of Lords » . فقد أجاب « اللورد كيرنون » على تساؤل « اللورد لامينجتون » بخصوص الوضع في جنوب الجزيرة العربية بعد وصول الامام يحيى الى حكم اليمن عقب جلاء العثمانيين عن بلاده ، وقيامه باحتلال بعض أجزاء من النواحي التسع المحمية المتاخمة لعدن ، وحتى ارسال بعثة « كلايتون » اليه ، فقال : « وتدور المفاوضات منذ مدة طويلة بين الامام يحيى والسير جيلبرت كلايتون ، الذي قابله الامام بمظاهر الحفاوة ، وكرر له رغبته في توطيد دعائم الصداقة بينه وبين بريطانيا ، وأعرب عن رجائه في أن تسفر المفاوضات عن تسوية مرضية في النهاية . وتهتم الحكومة البريطانية اهتماما عظيما بتقرير السير جيلبرت كلايتون لأنها تتوق الى عقد اتفاق مرض في أقرب وقت ممكن » (٣) .

غير أن هذه المفاوضات بين « كلايتون » والامام يحيى ، لم تؤد الى النتائج المرجوة منها ، اذا عادت البعثة البريطانية الى عدن دون أن تصل الى حلول مرضية لمشكلة الحدود بين الجانبين اليمني والبريطاني في جنوب اليمن (٤) . اذ تشدد الامام يحيى في مطالبه أثناء المفاوضات بأصراره على تأكيد حقوقه في النواحي التسع المحمية المتاخمة لعدن باعتبارها جزءا لا يتجزأ من اليمن التي ورثها عن أجداده (٥) ، كما أنه هو وأجداده من قبله لم يعترفوا بالمعاهدات التي عقدها البريطانيون مع سلاطين وأمراء وشيوخ

(١) Gavin, R.J. : Op. Cit., P. 272.

(٢) السيد مصطفى سالم (دكتور) : تكوين اليمن الحديث .

ص ٢٩٨ .

(٣) Hansard's Parliamentary Debates, House of Lords, June 23 rd, 1926, Cols., 539 — 541.

(٤) أمين سعيد : اليمن ، ص ٦٤ .

(٥) Gavin, R.J. : Op. Cit., PP. 272, 273.

النواحي التسع المتاخمة لعدن ، فضلا عن عدم اعترافه باتفاقيات العثمانيين مع بريطانيا بشأن تحديد الحدود بين منطقتي نفوذ الجانبين في جنوب اليمن والتي عقدت قبيل قيام الحرب العالمية الاولى (١) .

وقد علق « جورج أنطونيوس » - أحد أعضاء بعثة « كلايتون » البريطانية الى الامام يحيى ، وصاحب كتاب « يقظة العرب » (٢) عن زيارة البعثة للامام يحيى بقوله : « لقد لاحظنا في الامام عدم الرغبة في التفاهم ، وبعد ما أقمنا ستة وعشرين يوما لديه ، نفاوضه ونسعى لاقتناعه بفائدة الاتفاق والتعاون غادرنا صنعاء لأننا شعرنا بأنه لا فائدة ترجى من اطالة الاقامة » (٣) . وكانت دوافع الامام للموقف هذا الموقف شعوره بنشوة الانتصار على الادارسة واسترجاع موانئ تهامة منهم دون أى مساعدة من قبل بريطانيا (٤) كما أن بعض مستشاري الامام شجعوه على أن يتجه الى ايطاليا في ارتريا ، خاصة وأن تاريخها معه كان مائزاً نظيفاً ، مما شجعه على أن يخوض تجربته معها ليحظى بمساندتها (٥) حتى يتمكن من مساومة البريطانيين الطامعين في الاحتفاظ بالنواحي التسع المتاخمة لعدن في جنوبى اليمن ، في الوقت الذى بدت فيه ايطاليا فى علاقتها معه فى غاية البراءة . وأنها على استعداد لمساعدته بالأسلحة والمعدات وغيرها دون مقابل .

وقد ترتب على فشل بعثة « كلايتون » البريطانية فى التوصل الى اتفاق مع الامام يحيى فى ربيع سنة ١٩٢٦ عدة نتائج بدت واضحة لدى الجانبين البريطانى واليمنى . فقد بدأ البريطانيون يتخذون موقفا متشددا مع الامام يحيى أكثر من ذى قبل خاصة بعد تقربه من ايطاليا وعقده معها معاهدة صداقة وتجارة فى شهر سبتمبر سنة ١٩٢٦ . كما ظهرت لدى البريطانيين دعوات صريحة لاصلاح وتعديل سياستهم فى الجزيرة العربية ، عبرت عنها صحيفة « الأهرام » القاهرية نقلا عن « التيمز » اللندنية التى نشرت مقالا كتبه « لورد لامنتون » وأبدى فيه استياءه من احتلال الامام يحيى للنواحي المعمية المتاخمة لعدن فى جنوبى اليمن ، ومن الغزى الذى منيت به بريطانيا أمام لقبائل اليمنية التى كان على البريطانيين أن يقوموا بحمايتها . وقال

-
- (١) Reilly, R. :Op. Cit., P. 17
(٢) Antonius, G. : The Arab Awakening, P. 340.
(٣) أمين سعيد : المصدر السابق ، ص ٦٤ .
(٤) Gavin, R.J. : Op. Cit., P. 272.
(٥) Philby, H. : Saudi Arabia, P. 333.

« لامتجون » فى هذا المقال : « ان العملة الأساسية لوجودنا (أى البريطانيين) فى هذا الموقف المهيمن ، هو أن تلك البلاد تابعة لوزارة المستعمرات ، ولكن حكومة الهند هى التى تعين الوالى البريطانى فيها وهو خاضع لحكومة بومباى فيجب أن تكون البلاد والوالى فيها تابعين لإدارة خاصة تنشأ للإشراف على شئون الشرق الأدنى ، أو لوزارة الخارجية ، ولابد من أمرين لبلوغ النجاح فى معالجة شئون الشرق الأدنى : الأول ، أن تترك وزارة المستعمرات بلادنا كما كان يجب أن لا يكون لها شأن فيها . والثانى ، أن ينظم سلك خاص من الموظفين للخدمة فى أية ناحية من جزيرة العرب، ويشترط فيهم أن يحسنوا اللغة العربية، وليس فى هذا القول ما يشين موظفى وزارة المستعمرات ، بل هو موجه الى سوء النظام . ان شبه جزيرة العرب قطعة عظيمة يسكنها عنصر واحد يتكلم لغة واحدة ويدين بدين واحد ، ولكن شؤنه تعالجها ثلاث سلطات مختلفة » (١) .

كما ظهرت أيضا فى نفس الوقت وجهات نظر بريطانية تخفف من مخاوف البريطانيين وتركز اهتمامها على المصالح الجوهريّة لبريطانيا فى اليمن ، وتحمل معنى التساهل مع الامام يحيى طالما أن ذلك لا يؤثر على تلك المصالح . فهى تعتبر « أن اليمن من الوجهة السياسية لا يحتوى على أقل خطر يهدد الامبراطورية ، وما دامت بريطانيا تحتل عدن وجزيرة بريم فلا يمكن أن يهدد الامام طريق المواصلات فى الامبراطورية » . ولهذا فان وجهات النظر البريطانية هذه تدعوا الى التخلي عن حقوق بريطانيا فى المحميات للامام مما يخفف عن الأعباء التى تتحملها الخزنة البريطانية من جهة ، كما أن « حكومات ومشايخ القبائل المحمية لا تعبر المقيم البريطانى فى عسدن الا اهتماما ضئيلا ، وأنها تصرف أمورها وفقا لتقاليد القديمة » (٢) ، من جهة أخرى .

بل ان « هارولد جاكوب » المساعد الأول للمقيم السياسى البريطانى فى عدن كان ينادى بهذا رأى - فى كتابه الصادر فى سنة ١٩٢٣ وعنوانه « ملوك العرب " Kings of Arabia " قبل ارسال بعثة « كلايتون » البريطانية الى الامام يحيى والتى منيت بالفشل فى ربيع سنة ١٩٢٦ ، فقد قال أن بريطانيا تدفع آلاف الروبيات الهندية سنويا لرؤساء المحميات على شكل مشاهرات أو هدايا ، ولكنها لا تحصل على مقابل مناسب لهذه المصروفات .

- (١) صحيفة الأهرام : العدد الرقم ١٥٠٧٠ . الصادر فى ٢٠ أغسطس ١٩٢٦ ، ص ٣ .
(٢) صحيفة الأهرام : نقلا عن « التيمز » اللندنية . العدد رقم ١٥٠٦٤ ، الصادر فى ١٣ أغسطس سنة ١٩٢٦ ، ص ٣ .

فهم يأخذون هداياها بكلتا يديهم ولكنهم لا يشكرونها على ذلك ، فهم لا يريدونها فى بلادهم ، كما أنهم يذهبون الى عدن فى حرية تامة ، ولكن لا يجذبهم الى هناك الا المنح والهبات .

ورغم أن « جاكوب » كتب كثيرا عن عدام أتباع المذاهب والمعتقدات المختلفة فى اليمن لبعضهم البعض ، فانه كان يرى انهم جميعا « سوف يجتمعون حول حاكم عربى قوى يستطيع أن يعيد ويدعم المملكة اليمنية السابقة ، حيث كانت الحكومة العادلة المنصفة تمتد - ذات مرة - على كل الزيديين والشافعيين معا » . ولهذا فانه يفضل أن تراعى بريطانيا مصالحها بشكل عملى فيقول : « ان مصالح إنجلترا فى هذا الاقليم يمكن أن تتركز فى تدعيم مركزنا فى عدن ، وترك الدائل يتطور فى خط عربى ، وان إنجلترا يمكنها أن تنجح فى بسط نفوذها بانجاح تجارتها فى المنطقة ، ففى لم تستطع استغلال كل طاقتها التجارية فيما بعد » . ومن هنا فقد رجح « جاكوب » أن السياسة البريطانية فى اليمن « يجب أن تكون : الربح دون الاستيلاء ، العمل بدون اثبات وجودنا ، التطوع بدون السيطرة ، فوقت تدخلنا قد مضى ، وسياسة فرق تسد لا قيمة لها بالنسبة لنا . كما أن الاحتفاظ بالعرب الذين يأخذون المشاهرات فى وجه حاكم عربى ناهض ، معناه أننا ندفع الاسلام ضد الاسلام . فعند فقط هى الاراضى البريطانية ، وهى معزولة فى ركن واحد ، لذلك فان تجزئة الدائل لا يهمننا كثيرا » (١) .

ـ التقارب اليمنى الايطالى وأثره على العلاقات البريطانية اليمنية :

أسفر فشل بعثة « كلايتون » البريطانية فى التوصل الى اتفاق مع الامام يحيى فى ربيع سنة ١٩٢٦ عن ظهور آثار عكسية عنيفة على الجانب اليمنى ، كان أبرزها ظهور التقارب اليمنى الايطالى الذى سيكون له تأثير واضح على تطور العلاقات البريطانية اليمنية فى فترة ما بين الحربين العالميتين . اذ أرسل الامام يحيى الى حاكم اريتريا الايطالى لبيعث بمندوبيه الى صنعاء « ليقطفوا ثمرة فشل بريطانيا » . وكان من الطبيعى أن تسارع إيطاليا الى تلبية دعوة الامام يحيى التى كانت تتفق وتحقيق المصالح الايطالية على الساحل الشرقى للبحر الأحمر وهو ما كانت تتطلع إيطاليا الى تحقيقه . ولهذا وصلت الحديدة (فى أوائل سبتمبر سنة ١٩٢٦) بعثة ايطالية برئاسة حاكم أسمره (غاسبارينى)

(1) Jacob, H. F. : Op. Cit., P. 245.

وسافرت الى صنعاء لمقابلة الامام يحيى . وكان من جملة الهدايا التى تحملها
للإمام « سيارة وعلية » (١) .

وقد قوبلت هذه البعثة الإيطالية بحفاوة بالغة من قبل الامام يحيى
وأتباعه ، على نحو ما يشير الى ذلك المؤرخ الزيدى الشيخ عبد الواسع
الواسعى ، فيقول : « وفى هذه السنة (١٢٤٥ هـ . وهى توافق سنة
١٩٢٦ م) وصل الى صنعاء سعادة الوالى الفخيم حاكم المستعمرات فى الارتيريا
غاسبارينى لمقابلة الامام ، وقد حصل له الاستقبال الباهر من يوم خروجه
من الحديدة الى أن وصل صنعاء . وكان فى كل محطة يستقبل قبائل تلك
الجهات ، وفى صنعاء خرج لاستقباله أكابر صنعاء وسائر الطبقات ، وثلة
من العسكر والموسيقى فى ساحة المنزل الذى أعد لنزوله فيه للضيافة فى
بئر العزب . وكان معه جملة من أكابر رجاله ، منهم وكيله القومند ائورى
تلامونتى (٢) . وواضح أن هذا الاهتمام الزائد بالبعثة الإيطالية كان يعبر
عن موقف الامام يحيى حينذاك ، ليس ازاء ايطاليا فحسب ، بل وأيضا ازاء
بريطانيا . ذلك لأن الامام كان يرى أن تقربه لاطاليا انما يمثل السبيل
الأمثل لتحقيق مطالبه فى التواخى التسع المتاخمة لعدن فى جنوبى اليمن(٣) .
وذلك اما بالاسلوب الحربى عن طريق قيام ايطاليا بتزويده بالسلح
والعتاد (٤) ، أو بالاسلوب السلمى حيث تشكل صداقته معها أفضل سبيل
لمساومة البريطانيين للتوصل الى اتفاق يحقق له ما أعلنه من مطالب .

وقد توصلت بعثة « غاسبارينى » الايطالية الى عقد معاهدة مع الامام
يحيى فى اليوم الثانى من سبتمبر سنة ١٩٢٦ (٥) ، وتعتبر أول معاهدة
عقدها الامام يحيى مع دولة أجنبية منذ جلاء العثمانيين عن بلاده ، فى مطلع
سنة ١٩١٩ ، كما كانت أول اعتراف دولى باستقلال اليمن وأول وثيقة دولية
تطلق على الامام يحيى لقب « ملك » (٦) . ولا شك أن هذا اللقب كان يهم
الامام يحيى من الناحية السياسية ، على الرغم من أنه ظل يحتفظ بلقبه

-
- (١) صحيفة الأهرام : نقلا عن « التيمز » اللندنية ، العدد رقم ١٥٠٨٥
الصادر فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦ ، ص ٣ .
(٢) عبد الواسع الواسعى : المصدر السابق ، ص ٢٧٥ .
(٣) السيد مصطفى سالم (دكتور) : تكوين اليمن الحديث ، ص ٣٠٣ .
(٤) صلاح العقاد (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٦٥ .
(٥) Hurewitz, J. C. : Op. Cit., Vol. 2., PP. 146 — 147.
(٦) عبد الواسع الواسعى : المصدر السابق ، ص ٣٤٥ — ٣٤٨ .

القديم « كامام » حتى يحافظ على مكانته الدينية كامام للزيدية . كذلك تعتبر هذه المعاهدة تنويجا لمجهودات ايطاليا الدبلوماسية في جنوب غرب الجزيرة العربية حيث عملت من أجل تحقيق ذلك بعد نجاحها في تأسيس مستعمراتها في ارتيريا في شهر مارس سنة ١٨٩٠ (١) . اذ حرصت ايطاليا على أن تكون لها علاقات تجارية مع اليمن بما فيها موانئ عسير ومحمية عدن، كما كان لايطاليا مركزا تجاريا في صنعاء يقيم فيه أحد التجار الايطاليين . وقد حاولت ايطاليا التقرب الى الامام يحيى عن طريق سلطان لحج لاثارتها ضد الأتراك أثناء هجوم قواتها على طرابلس الغرب في سنة ١٩١١ . ولكنها فشلت في ذلك خاصة بعد أن عقد الامام يحيى صلح « رعان » مع الدولة العثمانية في نفس السنة (٢) . ولهذا اتجهت ايطاليا الى عقد معاهدة مع الادريس في تلك السنة أيضا لينسأوىء الترك في عسير بما يحول دون ارسال قوات عثمانية من الجزيرة العربية الى طرابلس الغرب الأمر الذي كان من شأنه أن يضعف المقاومة العثمانية هناك (٣) .

بل ان الايطاليين دخلوا كذلك في تنافس مع بريطانيا عندما اعتقدوا أن منطقة حضرموت يمكن أن تصبح ميدانا خاليا خصباً لنشاطهم ، غير أن بريطانيا صدتهم عن القيام بذلك نظرا لأن حضرموت كانت واحدة من محمياتها في جنوب اليمن . ولهذا لم يكن غريبا أن تتطلع ايطاليا في لهفة الى الوثوب على موانئ الساحل اليمنى المطل على البحر الأحمر والمواجه لمستعمراتها في ارتيريا . وقد ذكر « هارولد جاكوب » المساعد الأول للمقيم السياسي البريطاني في عدن أن كاتباً ألمانيا قد عبر عن هذه الرغبة الايطالية في سنة ١٩١٣ بقوله : « منذ قرن مضى استطاع الانجليز أن يجعلوا أنفسهم أسيادا في عدن . . . والآن ترمى ايطاليا نظراتها المتطلعة الى شاطئ العربى الأخضر » (٤) . وقد أقام الايطاليون مستشفى في الحديدة كانت تقدم المساعدات الطبية لليمنيين ، غير أن قيام الحرب العالمية الأولى أدى الى انتهاء نشاطها . وتجدر الاشارة أيضا الى أن مستعمرات الايطاليين في شرق إفريقيا كانت مجالا لهجرة الكثيرين من عرب الجزيرة سعيا وراء الرزق . وقد هيا ذلك الفرصة للايطاليين لتجنيد الآلاف من العرب اليمنيين لاستخدامهم في

-
- (١) السيد محمد رجب حراز (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٧٤ .
(٢) عبد الواسع الواسعى : المصدر السابق ، ص ٣٧٥ - ٣٧٦ .
(٣) فاروق عثمان أباطه (دكتور) : سياسة بريطانيا في عسير أثناء الحرب العالمية الأولى ، ص ١٩ .
(٤) Jacob, H.F. : Op. Cit., P. 127.

حروبهم وللعمل كجنود ارمه في الاراضى الافريقية . وكانت ايطاليا تسمح لهؤلاء المجندين بالاشتغال بالتجارة فى غير أوقات قيامهم بالخدمة ، كما كانت تستخدمهم فى الأحراش وفى تعبيد الطرق ، وكانت تدفع لهم مرتبات زائدة نظير ذلك ، وكان لهؤلاء حق ترك الخدمة بعد عامين من التحاقهم بها (١) . وقد أبلغ « جاكوب » الحكومة البريطانية فى بومباى بتقرير حول هذا الموضوع ليبحثها على انتهاج هذا النهج ، كما أحاطها علما بالجهود التى تبذلها ايطاليا لكى يكون لها موطن قدم على الساحل اليمنى وجزر فرسان وقمران المواجهة لمستعمراتها فى ارتيريا (٢) .

ولهذا فان عقد المعاهدة الايطالية اليمنية فى اليوم الثانى من سبتمبر سنة ١٩٢٦ كان تتويجا لمجهودات ايطاليا فى مجال منافستها الاستعمارية لبريطانيا بعد أن ظلت هذه المنافسة هادئة مستترة فى مراحلها الأولى (٣) . كما أدى عقد هذه المعاهدة كذلك الى تمتع ايطاليا بالخطوة والنفوذ فى اليمن طوال عهد الامام يحيى بل وحتى نهاية حكم أسرته بقيام ثورة اليمن الوطنية فى السادس والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٦٢ . وقد نصت تلك المعاهدة على تنظيم العلاقات بين الدولتين ، على أن تقدم ايطاليا كل مساعدة اقتصادية وفنية لليمن ، وأن تقوم بينهما علاقات تجارية . وكانت مدة سريان هذه المعاهدة عشر سنوات ، وجددت فعلا عند نهاية هذه المدة . كما يرجح أن تلك المساعدة جعلت الامام يحيى — بعد الانتصارات التى أحرزها على الإدارة فى تهامة — يرفض عرض السيد حسن الاديسى فى عسير بالاعتراف بسيادة الامام على الامارة الاديسية مقابل اعتراف الامام بنفوذ الإدارة

Jacob, H.F. : Op. Cit., PP. 127 — 129

(١)

I.O.L., No. B. 216. Secret. British Policy in the Yemen. Memora-

nda by Major - General. Sir G.J. Younghusband, K.C.I.E., C.B., Political Resident, Aden, Received at India Office as enclosure in Aden Residency covering letter. No. C., 695, Dated 23 rd. September 1915.

— Enclosure No. 1. Memorandum an the employment by Italians at Mogadiscio of Askaris from Arabia, by H. F. Jacob., Lieutenant — Colonel, First Assistant Resident, Aden, 8 th September 1915.

(٣) عصام ضياء الدين السيد : اطلالة على الصراع السياسى البريطانى الايطالى فى البحر الأحمر خلال فترة الحرب العالمية الأولى ، مجلة دار الملك عبد العزيز بالرياض ، العدد الثانى — السنة السادسة — ربيع أول ١٤٠١ هـ يناير ١٩٨١ ، ص ٢٣٧ .

داخل امارتهم . ويرجح أن رفض الامام لهذا العرض من قبل الادارة انما يرجع الى توقعه بأن معاهدته مع إيطاليا كان من شأنها أن تجعله في مركز أقوى نتيجة لما توقع أن يحصل عليه من الأسلحة الإيطالية التي تمكنه من السيطرة التامة على الامارة الأدرسية . غير أن هذه التوقعات انهارت بعد اعلان معاهدة الحماية السعودية على ما تبقى من الامارة الأدرسية في عسير في الحادى والعشرين من أكتوبر سنة ١٩٢٦ (١) ، أى عقب عقد المعاهدة الإيطالية اليمنية فى اليوم الثانى من سبتمبر من نفس السنة مباشرة . ويرجع السبب فى ذلك أن الامام لم يكن ليتسوى على مواجهة عبد العزيز آل سعود الذى أصبح الحاكم الأقوى فى الجزيرة العربية ، والذى أرسل - بعد عقد معاهدته مع الادارة - صورة منها الى الامام يحيى ليطلع عليها ، كما أرسل فى صيف سنة ١٩٢٧ مندوبا عنه الى « صبيا » لمراقبة تنفيذها (٢) . كما فقد الامام يحيى ثروة عسير الزراعية وحقول البترول فى جزر فرسان التى سبق أن أجرها الأدرسى قبيل ذلك لشركة البترول الآسيوية بعد أن أصبحت الجزر - بموجب تلك المعاهدة - تحت الحماية السعودية (٣) .

ويهمنا أن نشير الى أن عقد المعاهدة الإيطالية اليمنية - كان له أبلغ الأثر على تطور العلاقات البريطانية اليمنية ذلك لأن الامام يحيى كان يرمى من وراء عقد معاهدته هذه مع إيطاليا الى تدعيم موقفه حربيا ودبلوماسيا أمام بريطانيا ، التى تقف منه موقفا معاندا بالنسبة لمطالبة فى النواحي التسع المحمية المتاخمة لعدن فى جنوبى اليمن . اذا اعتقد الامام أن إيطاليا - بموجب هذه المعاهدة - ستزوده بالسلح من جهة ، كما ستساعده دبلوماسيا على التمسك بمطالبه فى النواحي التسع المحمية المشار اليها والتشدد مع بريطانيا للوصول الى تحقيق أهدافه (٤) . وقد جاء توقيع عقد هذه المعاهدة الإيطالية اليمنية فى اليوم الثانى من سبتمبر سنة ١٩٢٦ فى أعقاب فشل مفاوضات بعثة « كلايتون » البريطانية مع الامام يحيى . وكان فشل المفاوضات البريطانية اليمنية ، وعقد المعاهدة الإيطالية اليمنية فى أعقابها مباشرة ، حادثان لا يتفقان مع المصالح البريطانية . ذلك لأن بريطانيا كانت تعتبر شبه جزيرة العرب مجالا لنفوذها ، وخاصة بعد اجلاء العثمانيين عنها عقب نهاية الحرب العالمية الأولى ، حتى أنها كانت تدعى عليها ما يشبهه « مبدأ مونرو » - بریطانى (٥) . وقد تبنت بريطانيا هذا

- (١) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ، ص ٢٨٤ - ٢٨٥ .
 (٢) Survey of International Affairs, 1928, P. 329.
 (٣) Philby, H. : Op. Cit., PP. 335, 336.
 (٤) السيد مصطفى سالم (دكتور) : تكوين اليمن الحديث ، ص ٣١٠ .
 (٥) Lenizowski, G. : Op. Cit., P. 466.

المبدأ طوال المحادثات السرية بين دول الوفاق - أثناء الحرب العالمية الأولى - لتقسيم الامبراطورية العثمانية بينهم ، اذ كانت سياستها حينذاك تنحصر فى ضمان موافقة حلفائها على هذا المبدأ .

على أن بريطانيا لم تجد لديها ما يدعو للاعتراض على اتفاق إيطاليا مع الامام يحيى فى سنة ١٩٢٦ من الناحيتين القانونية أو الأدبية ، ومما يؤكد ذلك اعتراف بريطانيا صراحة فى محادثات يناير سنة ١٩٢٧ بينها وبين الحكومة الإيطالية ، والتي أعتبرت محادثات استطلاعية تتعلق الى حد كبير بالنشئون الاقتصادية الخاصة بالمصالح البريطانية الإيطالية فى البحر الأحمر وبخاصة فى السواحل العربية . وقد مثل الجانب البريطانى فى هذه المحادثات « سرجلبرت كلايتون » الذى ترأس البعثة البريطانية للتفاوض مع الامام يحيى فى ربيع سنة ١٩٢٦ ، بينما مثل الجانب الإيطالى « غاسبارينى » المندوب السامى الإيطالى فى ارتيريا ، وكلاهما كانا على دراية تامة بمصالح دولتيهما فى البحر الأحمر بساحليه الآسيوى والافريقى (١) . وقد أعلن نائب وزير الدولة لشئون المستعمرات البرلمانى فى مجلس اللوردات ، أن المعاهدة الإيطالية اليمنية لم تؤثر على مفاوضات الحكومة البريطانية مع الامام يحيى ، وأن هناك اختلافا كبيرا فى وجهات النظر بين بريطانيا وإيطاليا من ناحية المصالح ذات الاهمية فى هذا الجزء من العالم ، وأنه ليس هناك حاجة الى الخوف من تعرض المصالح البريطانية القانونية الى أية معاكسات من قبل السياسة والأعمال الإيطالية فى منطقة البحر الأحمر (٢) .

على أن هذه المحادثات التى دارت بين بريطانيا وإيطاليا فى يناير سنة ١٩٢٧ وما أعقبها من تصريحات للسلاسة البريطانيين فى يوليو من نفس السنة بشأن العلاقات البريطانية الإيطالية وصلتها بمصالح الدولتين فى منطقة البحر الأحمر (٣) ، انما تدل على قلق بريطانيا من تزايد النشاط الإيطالى هناك المتمثل فى عقد المعاهدة الإيطالية اليمنية فى سنة ١٩٢٦ . وسوف يؤدى ذلك الى اصرار بريطانيا على رفض مطالب الامام فى النواحي التسع المحمية المتاخمة لمدن فى جنوبى اليمن ، والى تحذيرها المستمر له من أن استتلاء لبعض أجزاء من تلك النواحي المحمية لن يقابل من جانبها الا بالقوة (٤) . وقد فعلت بريطانيا ذلك حرصا منها على ألا تؤدى المعاهدة الإيطالية اليمنية

- (1) Gavin. R.' J. : Op. Cit., P. 294.
- (2) Survey of International Affairs, 1928, PP. 313 — 314.
- (3) C.O. Reg. No. 48027 / 27, Minutes of meeting between Clayton and Graham and Gauriglia and Gasparini, 11 th January 1927.
- (4) Survey of International Affairs, 1928, P. 315.

الى تشجيع الامام - اعتمادا على مساندة أصدقائه الايطاليين - بمهاجمة هذه النواحي ، خاصة وأنها تفاهمت مع ايطاليا من خلال المفاوضات التي تمت ذى يناير سنة ١٩٢٧ على مصالح الدولتين فى منطقة البحر الأحمر ، بما فيها اليمن بطبيعة الحال .

وقد ساعد بريطانيا على اتخاذه هذا الموقف المتشدد ازاء الامام يحيى فى أعقاب عقد المعاهدة الايطالية اليمنية فى اليوم الثانى من سبتمبر سنة ١٩٢٦ اصرار حكام النواحي المحمية المتاخمة لعدن فى جنوبى اليمن على رفض مطالب الامام فى نواحيهم ، والتمسك بالحماية البريطانية عليهم (١) ، على نحو ما أشار اليه العبدلى فى حديثه عن موقف الردفانيين من آل القطيب ازاء الحماية الامامية التي اقتحمت ديارهم بقوله : « وكان قد نفذ صبر الردفانيين (من آل القطيب) من سؤ معاملته أمير جيش قعطبة السيد يحيى (من أتباع الامام) فكتب الشيخ حسن على الى والى عدن بذلك ، وان آل قطيب مازالو يتمسكون بالحماية مخلصين للدولة (بريطانيا) ثم جاء الشيخ حسن على وزعماء آل قطيب الى عدن فأكرمهم والى عدن وأمرهم بأن يعودوا الى بلادهم ، وأن لا يحدثوا أى اعتداء على الحماية الامامية التى فى بلاد البكرى . بل يبلغوا الحكومة عن أى اعتداء جديد حالا . وفى شهر ربيع الثانى من تلك السنة (١٣٤٦ هـ . ٠ توافق ١٩٢٧ م) ألقت الطيارات البريطانية على مدن اليمن منشورا أذذرت فيه الزيود بأنه عند حدوث أى تعدى جديد من المساكر الزيدية سيقابل بالقاء القنايل » (٢) .

على أن هذا التوتر القائم بين بريطانيا والامام يحيى لم يلبث أن تحول الى حرب فعلية فى اليوم الثامن من فبراير سنة ١٩٢٨ ، اذ هاجم فريق من جيش الامام « بلاد آل القطيب » واختطفوا الشيخ مقبل عبد الله عم شيخ آل قطيب ، والشيخ آل على ، فأنذرت الطيارات أمير جيش قعطبة ، أن يرفع النساء والأطفال فى ظرف ٢٤ ساعة ، وابتداء القاء القنايل بعد انتهاء تلك المدة فعلا ، واستمرت ثلاثة أيام » (٣) .

- نشوب الحرب بين بريطانيا والامام يحيى (١٩٢٦ - ١٩٢٨) :

تطورت العلاقات البريطانية اليمنية من حالة التوتر الى حالة الحرب الفعلية على نحو ما يشير الى ذلك التصريح الذى أدلى به « مستر امرى »

Hansard's Parliamentary Debates, House of Lords, November (1) 28 th 1927, Cols. 531, 848.

(٢) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٧٣ .

(٣) أحمد فضل لعبدلى : المصدر السابق ، ص ٣٨٣ .

“Mr. Amery” وزير المستعمرات فى مجلس العموم البريطانى فى اليوم الثالث عشر من شهر مارس سنة ١٩٢٨ (١) وجاء فيه : ان امام صنعاء احتل أجزاء من بلاد عدن الواقعة تحت الحماية (البريطانية) وقد جرت مفاوضات منذ بضع سنوات لتسوية هذه المسألة - ففى سنة ١٩٢٦ ، أرسلت الحكومة البريطانية بعثة الى صنعاء لهذا الغرض ، ولكن الامام رفض الانسحاب . فأبلغ أن الحكومة البريطانية مع رغبتها فى الوصول الى تسوية ودية للمسائل المختلف عليها بينها وبينه ، لا تستطيع أن تعترف بأن له أى حق فى بلاد عدن المحمية ، وحذرت أنه اذا ظل يحتل أجزاء منها فإنه يتعرض للمقابلة بالقوة . وعلى الرغم من هذا التحذير توسعت قوات من الزيديين فى تقدمها الى الامام فى شهر سبتمبر سنة ١٩٢٧ ، ولم تنسحب الا عندما أُنذرتها الطائرات بضربها . وعند ذلك ألقت الطائرات أيضا تنبيهات على أهالى مدن مختلفة فى اليمن بأنه اذا هوجمت البلاد المحمية ، فان الطائرات تضرب تلك المدن . وفى ٨ فبراير سنة (١٩٢٨) اختطف الزيديون شيخ علوى وأحد أقارب شيخ قطيبي وكلاهما يحق لهما بموجب معاهدة أن يتمتعا بحماية الحكومة البريطانية . وبعد ٤٨ ساعة أرسل تحذير بأن الطائرات ستضرب قعطبه المعروفة بأنها المركز الرئيسى للقوات الزيدية المسؤولة عن الاعتداء « (٢) » .

وواضح من هذا التصريح أن بريطانيا كانت حريصة دائما على تأكيد مسئولية الامام عن قيامها بضرب قعطبة بالقنابل نظرا لأن الامام جعلها المركز الرئيسى لتجميع قواته ، مما أجبرها على انتهاك حرمة هذه المدينة (٣) . وقد تم ذلك عن طريق قيام الطيران البريطانى بضرب قعطبه بالقنابل ، كما تم قصف الضالع أيضا فى الفترة من ٢١ الى ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٨ (٤) ، على نحو ما يؤكد « سير سامويل هور » وزير الطيران البريطانى فى رده على استجواب وجه اليه فى مجلس العموم البريطانى فى اليوم الرابع عشر من مارس سنة ١٩٢٨ (٥) ، اذ قال : « ان الطائرات (البريطانية) ألقت القنابل

Hansard's Parliamentary Debates, 4th Series, Vol. 219, Col. (1)

1392, Statement by Amery, The Times 26 th July 1928.

(٢) صحيفة الأهرام : العدد رقم ١٥٥٨ ، الصادر فى ١٣ مارس ١٩٢٨ ، ص ٣ .

Survey of International Affairs, 1928, PP. 315 — 316. (٣)

F.O. 371/12999/1927/8, Aden Political Intelligence Summary (٤) 59, 18 February 1928.

Cochrane, L.A., : The Work of the Royal Air Force at Aden, (٥)

J.R. U.S.I., Vol . LXXVI, P. 88.

على معسكر الزيديين فى قعطبه خمسة أيام متفرقة ، وعلى مركزهم فى الضالع يوما واحدا ، وأن الأعمال الحربية مازالت مستمرة » (١) .

بينما يعبر عبد الله الجرافى عن وجهة النظر اليمنية ازاء ما يدور حينذاك بين الامام يحيى وبريطانيا من عمليات حربية فيقول : « وفى سنة ١٣٤٧ (١٩٢٨ م) على أثر التجاء بعض أمراء قبائل النواحي الواقعة بجوار عدن الى حكومة الانجليز فرارا من أداء بعض الواجبات الزكوية ، ومنهم أمير الضالع نصر بن شائف العالمى ، وبعض آل قطيب ، أرسلت حكومة عدن طائراتها التى ألقت قنابلها على بعض مدن اليمن » (٢) . وهكذا يرجع الجرافى سبب الحرب بين الامام يحيى وبريطانيا الى أن بعض أمراء النواحي التسع المتاخمة لعدن فى جنوبى اليمن والتابعين - من وجهة نظره - للامام ، قد فروا من الواجبات المالية المفروضة عليهم ولجأوا الى البريطانيين فى عدن . بينما كانت بريطانيا تؤكد دائما أن هؤلاء الأمراء كانوا يرفضون حكم الامام فى أقاليمهم ، مما كان يجعلهم دائما يستحثون البريطانيين لحمايتهم من أطماعه . وقد استمر البريطانيون يحاربون الامام يحيى فى المناطق التى سيطرت عليها قواته من النواحي التسع المحمية المتاخمة لعدن بجنوبى اليمن بشتى الأساليب الحربية والسياسية . ويوضح الجانب السياسى فى هذه الحرب تلك المنشورات التى كانت تلقىها الطائرات البريطانية فى المناطق التى دخلتها القوات الامامية من تلك النواحي (٣) . والتى كان من شأنها أن تثير النعرة الطائفية (٤) . وسوف نعرض منها منشورا مؤرخا فى اليوم السابع عشر من مارس سنة ١٩٢٨ (٢٥ رمضان ١٣٤٦ هـ) للتعرف على فعوى هذه المنشورات ، وعلى منهجها فى الدعاية السياسية ، اذ جاء فيه :

« الى أهل المذهب الشافعى فى اليمن وفى المحمية البريطانية .
بعد السلام :

أولا - لقد علمتم أنه بناء على انتهاك حرمة المحمية البريطانية من الامام والزيود وتعديهم عليها ، أجبرنا على القيام القنابل على حامية الزيود .

- (١) صحيفة الاهرام : العدد رقم ١٥٥٨٤ ، الصادر فى ١٥ مارس ١٩٢٨ ، ص ٣ .
(٢) عبد الله عبد الكريم الجرافى : المصدر السابق ، ص ٢٣٧ .
(٣) Gavin, R.J. : Op. Cit., PP. 284, 285.
(٤) صلاح المقاد (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٦٥ .

ثانيا - بما أن هذه الحاميات أقامت نفسها بينكم ، فعلمكم قاسيتم من تأثير هذه القذائف ما قاسيتم ، فذلكم ذنب الزيود لا ذنبا حسبا قد علمتم بذلك يدون شك .

ثالثا - كل محل ليس فيه حامية زيدية لن يصير عليه رمى القذائف من طيارتنا الا اذا أعان سكان ذلك المحل الزيود بأى وجه من الوجوه .

رابعا - لكي تميدوا (تحتفلون بالعيد) فى أمان نعلمكم أن طيارتنا لن ترمى القذائف فى أيام العيد ، وذلك بتاريخ ٢٩ ، ٣٠ رمضان ، وتاريخ ١ ، ٢ شوال سنة ١٣٤٦ هـ . موافق ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ مارس سنة ١٩٢٨ ، الا اذا حصل شيء من الزيود يؤدى الى لزوم الضرب ، فاذا حصل رمى بالقذائف فى تلك الأيام ستعرفون أن الزيود هم المسئولون بذلك .

خامسا - وبما أن طيارتنا ستطير فى تلك الايام ، ولكن مالم يحصل شيء من الزيود ، كما ذكرنا أعلاه ، فان طيارتها سيكون للكشف لا لرمى القذائف ، والسلام « (١) » .

ومن الواضح أن هذا المنشور يدل دلالة واضحة على حرص بريطانيا على احداث الفرقة والشقاق بين أهل اليمن من الشوافع والزيود تأكيداً لسياسة « فرق تسد » التى كانت تتبعها حينذاك . ولهذا وجهت المنشور « الى أهل المذهب الشافعى فى اليمن وفى المحمية البريطانية » ، ولم توجهه الى عموم أهل اليمن . كما أنها كانت تلقى مسئولية قيام طائراتها بقذف القنابل على الامام وقواته الزيدية الذين يقومون بأعمال عدائية فى النواحي المحمية الواقعة فى جنوب البلاد . ولاشك أن بريطانيا بذلك حاولت تبرئة نفسها من هذه الاعمال الوحشية بادعاء أنها كانت مجبرة على ذلك لوقف تحركات الزيود العدوانية (٢) . أما اعلانها عن توقف طائراتها عن القاء القنابل أثناء عيد الفطر فقد كان ذلك محاولة منها للظهور بمظهر انسانى يجتذب اليه قلوب أهالى البلاد . هذا فضلا عن الهدف السياسى الكامن لبريطانيا وراء اصدارها لتلك المنشورات التى تعطىها صورة الدولة الملتزمة بحماية أهالى النواحي المحمية بجنوب اليمن ضد تعرضهم لعدوان الامام (٣) . ومن المؤسف أن الامام

(١) أحمد فضل المبدى : المصدر السابق ، ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .

(٢) Vachell J.L. : Air Control in South West Arabia, Royal Air Force Quarterly, Vol. 2, No. 1

Gavin, R. J. : Op. Cit., P. 286

(٣)

يحيى بسياسته العتيقة التي مارسها مع قبائل النواحي المحمية فى جنوبى اليمن والتي قامت على القهر التام وأخذ الرهائن منهم كان يضطر أمراءهم ومشايخهم الى اللجوء الى عدن طلبا للحماية البريطانية (١) .

ونظرا لأن الامام يحيى كان أضعف من أن يواجه تلك العمليات الحربية من قبل بريطانيا التي استخدم فيها سلاح الطيران البريطانى للاستطلاع والقضاء القنابل وهو ما لا قبل له به ، فقد طلب من البريطانيين هدنة لمدة ثلاثين يوما للتفاوض معهم . وقد استجاب البريطانيون لمطلب الامام خاصة بعد أن أطلق سراح الشيوخ المحبيين من قبلها . وبدأ تنفيذ الهدنة اعتبارا من مارس سنة ١٩٢٨ (٢) . وفى اليوم الثانى عشر من أبريل سنة ١٩٢٨ توجه الى تمز السلطان عبد الكريم فضل سلطان لحج و « ميچور فاو » مساعد المقيم السياسى البريطانى فى عدن ، ورافقهما السيد علوى بن حسن الجعفرى لتمثيل الجانب البريطانى للتفاوض مع أمير جيش تمز الذى كان يمثل جانب الامام يحيى . وبدأت المفاوضات بين الجانبين غير أنها لم تسفر عن نتيجة محددة ، ذلك لأن ممثل الامام لم يكن مفوضا من قبله للبت فى الأمر مما جعله مضمون المفاوضات « للحضرة الامامية » (٣) . وقد أبدى وفد عدن استعداد حكومة « جلالة ملك بريطانيا » لمقعد معاهدة محدودة فى أقرب وقت . وقد تضمنت المعاهدة المقترحة الاعتراف باستقلال الامام فى اليمن ، مقابل اعترافه بحدود محمية عدن على نحو ما كانت عليه ، مع اجراء تعديل محدود لصالحه . كما أبدت بريطانيا استعدادها للتعهد بتقديم المساعدات الممكنة للامام فى حدود ارتباطاتها الدولية . وحتى تتاح الفرصة للامام للتفكير فى المعاهدة المقترحة فقد مدت بريطانيا الهدنة الى أول يونيه سنة ١٩٢٨ . غير أن الامام عاد وطلب مد الهدنة ، فوافقت بريطانيا على استمرار الهدنة الى اليوم السابع عشر من يوليو سنة ١٩٢٨ مقابل أن يغلى الامام مدينة الضالع فى اليوم العشرين من يونيو من نفس السنة (٤) .

وقد سارع « ميچور فاو » مساعد المقيم السياسى البريطانى فى عدن باصدار منشور فى شهر يونيو سنة ١٩٢٨ وزع على جميع السلاطين والأمراء والمشايخ فى النواحي التسع المحمية المتاخمة لعدن بجنوبى اليمن لاطلاعهم

-
- (١) السيد مصطفى سالم (دكتور) : تكوين اليمن الحديث ، ص ٣٢٤ ، ٣٢٥ .
(٢) Survey of International Affairs, 1928, P. 316.
(٣) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٨٤ .
(٤) Survey of International Affairs, 1928, P. 316.

على الموقف القائم بين بريطانيا والامام يحيى ولتوضيح سلامة نيتها أمامهم .
وقد جاء فى هذا المنشور : « أن الحالة الحاضرة بين الحكومة البريطانية
وسعادة الامام ، هى أنه بناء على طلب الامام ، فحكومة جلالة ملك بريطانيا
سمحت بامتداد أجل الهدنة الى تاريخ ١٧ يوليه سنة ١٩٢٨ الموافق ٢٩ محرم
سنة ١٣٤٧ هـ على شرط أن سعادة الامام يخلى مدينة الضالع فى تاريخ ٢٠
يونيه سنة ١٩٢٨ الموافق ٢ محرم سنة ١٣٤٧ هـ ، كفالة لحسن نيته » (١) .

وقد حاولت بريطانيا باصدارها لهذا المنشور احراج مركز الامام يحيى
أمام أهالى النواحي المحمية فى جنوب اليمن بالقضاء التبعية كلها عليه طالبة
منه اثبات حسن نيته باخلاء مدينة الضالع . غير أن الامام كان يرى أن الضالع
جزءاً من أراضيه ، وأن البريطانيين مفتصبون ، كما أن احتلاله للضالع فى
سنة ١٩١٩ واستمراره فيها حتى سنة ١٩٢٨ كلفه الكثير من الرجال
والأموال (٢) ، ولهذا كان من الصعب عليه التخلي عن هذه البقاع بسهولة .
وقد ترتب على اصرار الامام على موقفه المعادى لبريطانيا تجدد الحرب بين
الجانبين . مما جعل بريطانيا ترسل طائراتها الى المناطق التى تسيطر عليها
قوات الامام للقضاء منشورات تحذر بالقضاء القنابل على المدن اليمنية لاختراج
قوات الامام من النواحي المحمية المتاخمة لعدن بجنوب اليمن ثم بدأت العمليات
الحربية - بعد اعطاء فرصة أربعة أيام - فى ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ .
واستمرت حوالى أربعة عشر يوماً ، ولكنها كانت مدة غير متصلة ، اذ تخللها
يوم هوجمت فيه مدينة تعز نفسها . وقد اضطر الامام الى سحب قواته من
الضالع فى اليوم الرابع عشر من يوليو سنة ١٩٢٨ ، ازاء الهجوم الذى تعرضت
له مدنه الداخلية من قبل الطائرات البريطانية . وقبل نهاية شهر نوفمبر
من تلك السنة نفسها قام الامام بسحب قواته من كل الأراضى المحمية من قبل
بريطانيا فى جنوبى اليمن ، ماعدا جزء من يافع ، وحوالى نصف اقليم العوذلى .
نظرا لعدم اتمام الاتفاق بشأنها بعد بين الجانبين (٣) . بل ان الامام أرسل
خطابا الى المقيم السياسى البريطانى فى عدن فى شهر سبتمبر سنة ١٩٢٨ يطلب
من جانبه اعادة فتح باب المفاوضات . وقد رحبت بريطانيا بذلك وطلبت من
الامام ارسال مندوب عنه الى عدن لبحث مراحل الاتفاق التمهيدى مع الجانب
البريطانى (٤) .

(١) أحمد فضل العبدى : المصدر السابق ، ص ٢٨٥ .

(٢) Survey of International Affairs, 1928, P. 317.

(٣) Gavin, R.J. Op. Cit., P. 286.

(٤) صحيفة الاهرام : العدد رقم ١٥٦٨١ ، الصادر فى ٣ يوليو سنة ١٩٢٨ ، ص ٣ .

وتجدر الإشارة الى أن قيام سلاح الطيران البريطاني بأعماله العربية ضد قوات الامام يحيى فى اليمن أثناء النزاع اليمنى البريطانى فى العقد الثالث من القرن الحالى قد نتج عنه الكثير من الماسى . وقد وصف جانباً من هذه الأحداث المؤلمة رجل تركى الاصل يدعى محمود مصطفى بقى فى اليمن بعد جلاء العثمانيين عنها وأقام فى تمز وعاصر تلك الماسى ، فقال : « طلب البريطانيون من الامام أن يتخلى لهم عن الضالع وجليله وقعطيه وألقوا ببعض المناشير على تمز وماويه واب ، فيقولون فيها أنهم سيلقون قنابلهم على هذه البلاد ان لم تغل جنود الامام الضالع وجليله وقعطيه . وحددوا يوماً للضرب ، ومن البديهي أن جنود الامام ما أخلت هذه الأماكن ، لذلك جاءت فى اليوم المذكور اسراب كثيرة من الطائرات ، وألقت قنابلها على جميع البلاد التى ذكرتها ، وألقت القنابل أيضاً على قرية شهاب الواقعة بالقرب من ماويه فقتلت ولدين ، وضربت قرية عمر الصعدة فجرحت أربعة من الجنود . وأما فى المدينة الكبيرة الأهلة بالسكان ، فقد كانت الخسارة جسيمة جداً ، اذ بلغت نحو ٣٠٠ شخص بين قتيل وجريح ، ومعظمهم من الأولاد والنساء ، وفى بريم قتلت امرأتين ورجلين ، وفى قرية النادرة امرأتين . ومعظم هذه القرى التى ألقت الطائرات قنابلها عليها ، لم تكن داخلية فى الانذار ، وعلاوة على القاء القنابل كانت الطائرات تمطر الناس فى الطرقات العامة ، وابلا من رصاص رشاشاتها ، وقد أحدث الرصاص ضرراً جسيماً بأبناء السبيل ، كما هدمت القنابل كثيراً من المنازل والدور فى البلاد التى أنذرت ، والتى لم تنذر . ان أهالى اليمن من أقصاه الى أقصاه جزعوا جزعاً عظيماً من الطائرات ، وكانوا حينما يرونها يعدون أمامها ذات اليمين وذات اليسار ، واستولى الخوف والذعر على قلوبهم ونفوسهم » (١) . وهكذا ارتكبت بريطانيا جرائم لا تفتقر فى حق الشعب اليمنى من أجل حسم نزاعها مع الامام يحيى . وقد تمثلت غضبة الشعب اليمنى على ما ارتكبه بريطانيا من جرائم فى حقها فى قصيدة للقاضى يحيى بن محمد الاريانى قال فيها :

يا بريطانيا رويدا رويدا	ان بطش الاله كان شديدا
ان بطش الاله أهلك فرعو	ن وعاد من قبلكم وشمودا
ان هذا الفساد فى الأرض والهد	م لهذه البيوت ليس سدايدا
لا تظنوا هدم المدائن يوهى	عزما أو يلين بأسا صلودا
ان هذا التوحش اذا جئتم	بما ليس عندنا موجب سودا
فالتزال النزال ان كنتم ممن	لدى الحرب لا يهاب الجنودا

(١) نزيه مؤيد المعظم : رحله فى بلاد العربية السعيدة ، ج ١ ، ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .

لثروا من يبيت منا ومنكم موثقاً عند خصمه مصفوداً
انكم لو نزلتمسوا لرأيتم كل ذى شدة تذيب الحديد
ورأيتم منا بكم فتكات صادقات عظمى تشيب الوليداً (١)

ومن الغريب أن يوجد في الساحة اليمنية من كان ينظر الى الأعمال العدوانية التي مارسها سلاح الطيران البريطاني على أبناء الشعب اليمني أثناء النزاع اليمني البريطاني في العقد الثالث من القرن الحالي من زاوية أخرى تتعلق بنتائجها السياسية دون أى اعتبار للجانب الانساني . اذ يعبر أحمد فضل العبدلى عن وجهة نظر أمراء النواحي المحمية المتاخمة لعدن في جنوبي اليمن في تلك الأعمال بقوله : « انها ساعدت أمراء المحميات على دخول أراضيهم ، وطرد الحاميات الامامية ، وأن بعض الضباط الانجليز كانوا يشاركون هؤلاء الأمراء في زحفهم على الحاميات الامامية وكذلك ضباط اللاسلكى (لمخابرة الطائرات) !! » بل ان العبدلى أشار الى مميزات استخدام الطائرات البريطانية في حسم هذا النزاع بأنها لم تحدث خسائر كثيرة في الأرواح بقوله : « وكان هذا الاقتصاد في سفك الدماء من فعل الطائرات التي جاءت بالمعجب ، وروعت الطرفين المتخاصمين من العرب ، وأعادت للبلاد الطمأنينة المفقودة منذ انحدر الباشا على سعيد ٠٠ » (٢) . غير أن العبدلى لم يفته أن يشير كذلك الى مدى ما أصاب الجنود الزيدية من رعب وخوف من أعمال الطائرات ، فيقول مصوراً حالة الحماية الزيدية في الضالع (٣) وما أصابها من رعب بقوله : « وثبت لعامل الضالع (الزيدى) أن ما يملك ضده من عدة وشجاعة ، لا يجدى نفعا فى مقاومة سلاح الطيران البريطانى والقذائف الجهنمية المهلكة ، حتى سمع من غير واحد من رجاله من يقول له : نحن لا نحارب من فى الأرض ومن فى السماء » (٤) . وهذا يوضح عدم التكافؤ الواضح فى المقدرة الحربية بين الجانبين اليمنى والبريطانى حينذاك مما أدى الى حسم هذا النزاع بما يتفق ورغبة بريطانيا بطبيعة الحال .

وبعد أن تمكنت بريطانيا من أن تفرض على الإمام يحيى أن يسحب قواته الى ما وراء خط الحدود السابق بين منطقتى النفوذ البريطانى والعثمانى

-
- (١) عبد الله عبد الكريم الجرافى : المصدر السابق ، ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .
(٢) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٨٧ . ويقصد منذ جلاء العثمانيين من لحج فى مطلع سنة ١٩١٩ .
(٣) Gavin, R.J. : Op. Cit., P. 283.
(٤) أحمد فضل العبدلى : نفس المصدر ، ص ٢٨٦ .

في جنوب اليمن في نهاية سنة ١٩٢٨ ، فقد اتفق الجانبان البريطاني واليمنى على التفاوض من أجل التوصل الى تسوية مرضية (١) - وتوضح اجابه ممثل الحكومة البريطانية عن سؤال وجه اليه في « مجلس اللوردات » ، حقيقة ما وصلت اليه العلاقات البريطانية اليمنية حينذاك اذ قال : « حتى الآن أسفرت المساعي التي بذلت للوصول الى تسوية مع الامام يحيى عن نجاح عظيم ، وقد جعلت قاعدة المفاوضات معه على أن تعترف الحكومة البريطانية باستقلال اليمن استقلالا تاما وأن أى اتفاق يبرم معه يجب أن يتضمن مادة تعيين حدود اليمن - بلاد الامام - ، وقد خول المعتمد السياسى (المقيم السياسى البريطانى) في عدن ملطة تامة للمفاوضة معه - وقد سحب الامام قواته الى ما وراء الحدود التي كانت الحد الفاصل بين عدن والأراضى العثمانية ، فاذا تسنى الاعتراف بذلك الحد واجتناب مشاكل أخرى بشأن الحدود يصبح في الامكان معالجة المسائل الأخرى بين بريطانيا واليمن - وتؤمل الحكومة البريطانية أن تنهى المفاوضات مع الامام بتسوية مرضية بعد مدة معقولة » (٢) .

وقد ترتب على سحب الامام لقواته من النواحي المحمية المتاخمة لعدن في جنوبى اليمن في نهاية سنة ١٩٢٨ ، أن انتظمت الزراعة من جديد ، ودب النشاط التجارى في سوق الضالع الأسبوعى ، الذى كان يجتذب الكثيرين من سكان تلك النواحي حتى أصبح يبعج بالازدحام التام ، وهو أمر كانت تحرص عليه الادارة البريطانية في عدن حينذاك ، نظرا لأن ذلك النشاط التجارى كان يتفق وتحقيق مصالحها الاقتصادية بطبيعة الحال (٣) -

العوامل التى أثرت على مسار العلاقات البريطانية اليمنية بين الحربين العالميتين :

تجدر الإشارة الى أن ثمة عوامل معينة أثرت على مسار العلاقات البريطانية اليمنية في فترة ما بين الحربين العالميتين - وما لاشك فيه أن المعاهدة اليمنية الايطالية التي عقدت في اليوم الثانى من سبتمبر سنة ١٩٢٦ (٤) كانت في مقدمة تلك العوامل - بل ان هذه المعاهدة فرضت على

Gavin, R.J. : Op. Cit., P. 286.

(١) صحيفة الأهرام : العدد رقم ١٥٨٢٦ . الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٢٨ ، ص ٣ .

Survey of International Affairs, 1928, PP. 316, 317.

Hurewitz, J.C. : Op. Cit., Vol. 2. PP. 146, 147.

تلك العلاقات مسبغة عنيفة (١) على نحو ما يؤكد مقال نشرته صحيفة « رفرى » اللندنية ، ونقلته عنها صحيفة الاهرام القاهرية فى عددها الصادر فى اليوم التاسع من يوليو سنة ١٩٢٨ ، أثناء وقوع الصدام بين البريطانيين وقوات الامام يحيى فى النواحي المحمية المتاخمة لعدن فى جنوبى اليمن (٢) ، جاء فيه : « ان اصرار اليمن على رفض قبول مقترحات الصداقة التى تعرضها عليها بريطانيا يعزى الى النفوذ الايطالى فى تلك البلاد » . كما أوضح المقال أهداف ايطاليا التوسعية حينذاك عندما اشار الى « أن ايطاليا هى الدولة التى تنافس انجلترا فى البحر الأحمر ، وترغب فى ترسيخ قدميها فى بلاد الامام يحيى لكى يتحقق حلمها فى تأسيس امبراطورية رومانية شرقية عظيمة الشأن » . ومعلوم أن البحر الاحمر هو حلقة مهمة فى المواصلات بين الغرب والشرق ، ويلوح أن طلائع التوسع الايطالى فى روما مصممون على الاستيلاء عليه ، وهذا لا يتسنى لهم الا على حساب الامبراطورية البريطانية » (٣) .

وهناك عامل ثان اثر أيضا على مسار العلاقات البريطانية اليمنية فى فترة ما بين الحربين العالميتين ، وتمثل فى رغبة حكام وأهالى النواحي التسع المحمية المتاخمة لعدن فى جنوبى اليمن فى استمرار صلاتهم مع بريطانيا من جهة ، ورفضهم للتبعية للامام يحيى بأى حال من الأحوال من جهة أخرى . ويرجع ذلك الى الأسلوب الواعى الذى مارسه البريطانيون مع هؤلاء الحكام ، والذى كان يختلف تماما عن أسلوب الامام يحيى . فقد حرص البريطانيون على ارضاء هؤلاء الأمراء بالمنح والمجاهرات المالية ، واطهار الاحترام والتبجيل لهم ، واطلاق حريتهم فى تنظيم حياتهم الخاصة ، بل وحتى فى تسوية منازعاتهم المحلية ، طالما أن هذه المنازعات لن تخرج عن نطاقها المحلى ، ولن تؤثر من قريب أو بعيد على المصالح البريطانية ، بل وقد يستغلها البريطانيون لصالحهم فى أحيان كثيرة . ولهذا فإن هؤلاء الحكام كانوا لا يرضون مقابل هذا كله بالاعتراف لبريطانيا بالتقدير مع قبول حمايتها ، والمحافظة على مصالحها . وعكس هذا الأمر تماما كان من نصيب الامام يحيى نتيجة لاصراره على أن هذه النواحي ملكا خاصا له ، كما كانت لأجداده من قبل ، وبالتالي لا حق لأمرائها فيها الا اذا أرادوا أن يكونوا موظفين عندالامام يقدمون

(١) : لسيد مصطفى سالم (دكتور) : تكوين اليمن الحديث ، ص ٣٣١ .

(٢) محمد كمال عبد الحميد : الشرق الأوسط فى الميزان الاستراتيجى .

ص ٦٣ ، ٦٤ .

(٣) صحيفة الاهرام : العدد رقم ١٥٦٨٦ ، الصادر فى ١٠ يوليو

١٩٢٨ ، ص ٩ -

« الرهائن » دليلا على ولائهم له وإخلاصهم لحكمه . وهذا ما كان يرفضه هؤلاء الأمراء والمشايخ المتمتعين باستقلالهم الخاص وحياتهم المحدودة المطالب والفايات ، وهو ما كانت بريطانيا تحققه لهم . ويمبر أحمد فضل العبدلي وهو أحد أفراد أسرة العبادلة سلاطين لحج عن هذا المفهوم بمنطق معين يبدو في تعقيبه على الأحداث التي أدت إلى خروج الحامية الامامية الزيدية من الضالع فيقول : « فليحكم الضالع أميرها مستقلا عن صنعاء ، وساعة الوحدة العربية وان يعتد آتية لا ريب فيها ، وما من العرب الا واردها ، كان ذلك عليهم أمرا مقضيا . ولن يحول تعدد ملوك العرب وامرائهم دون الوحدة العربية ، وانما يحول دونها طمع قويهم بضعيفهم ونفور بعضهم من بعض ، ولا لوم على الضعيف اذا استعان لسلامته بأية قوة من الخارج ، بل اللوم على ذلك القوى ، يخنق أخاه في الدار ، ويهضم حقه لكي يدخل جوارهم القوي بصنفته فاعل خير ليرفع الخناق عن الرقبة ويفوز بالأجر والشكر والصدقة ، ولا يكسب الاخوان الا المنافرة والتفرقة . فلماذا لم يتسن للسيد يحيى عامل الضالع (الامامى) أن يرجع الى قعطبه بكامل الرضى لا مذموما ولا مدحورا ، لكي يحكم الضالع أميرها الحق أخوه الشافعى نصر بن شايف العالمى الحميرى القحطاني » (١) .

أما العامل الثالث الذى كان له تأثيره الواضح على مسار العلاقات البريطانية اليمنية فى فترة ما بين الحربين العالميتين ، هو مركز الامام يحيى وسياسته فى اليمن وبخاصة فى العقد الثالث من القرن الحالى . حيث كانت الأوضاع المحيطة به فى اليمن غير مستقرة نتيجة لعدم تمكنه - بسياسته القائمة على القمع وأخذ الرهائن - من اجتذاب القبائل اليمنية - زيدية كانت أو شافعية - للانضواء تحت حكمه . وكان الامام يبذل جهودا متواصلة لتدعيم مركزه ، ولكن بواسطة سياسته القائمة على ارسال الحملات التاديبية المختلفة لاضعائها ، وأخذ الرهائن منها . ولم يكن هذا التمرد قاصرا على القبائل الشافعية فحسب ، بل قد تمردت عليه أيضا قبائل زيدية لعاشد وبكيل اللتان أثارتا له المتاعب فى شمالى صنعاء حيث كان من طباع هذه القبائل القوية الميل إلى الحرب لما فيها من غنائم وأسلاب . مما اضطر الامام إلى اخمد نمردهم فى الفترة من ٢ أغسطس ١٩٢٤ وحتى ٢١ يوليو ١٩٢٥ (٢) . وعلى الرغم من ذلك فقد أعلنت بعض القبائل الشافعية فى تهامة - بعد طرد الادارة منها - اعترافها بحكم الامام يحيى فى شهر يناير سنة ١٩٢٧ (٣) .

- (١) أحمد فضل العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢٨٧ .
 (٢) Survey of International Affairs, 1928, P. 318.
 (٣) عبد الله عبد الكريم الجرافى : المصدر السابق ، ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .

ولم تجد هذه القبائل الشافعية بدا من اعلان اعترافها هذا لتتفادى التعرض للانتقام الامام . ولا شك أن حركات التمرد الداخلية في اليمن حينذاك كانت تخرج موقف الامام ، وتؤثرا تأثيرا سيئا على مركزه وخاصة أمام بريطانيا التي كان يمكنها التعرف - من قاعدتها في عدن وعن طريق استخباراتها في النواحي المتاخمة لها - على كل ما يدور على الساحة اليمنية . وكانت بريطانيا تستغل أوضاع اليمن القلقة ، حتى أنها حاولت الاتصال ببعض القبائل . وهي بذلك لم تخلق شيئا بذاته ، بل أنها أثارت وحركت أشياء كانت موجودة بالفعل ، وكان في إمكان الامام يحيى اخمادها لو أنه ترك وشأنه دون تدخل من جانب البريطانيين . ولا أدل على ذلك من تدخل البريطانيين في ازكاء حركة التمرد التي قامت بها قبيلة الزرائق التي تقطن المنطقة الواقعة على الساحل اليمنى المطل على البحر الأحمر بين الحديدة في الشمال وحدود محمية عدن في الجنوب في سنة ١٩٢٨ . وكان خططهم تمردهم يتمثل في الموقع الذي يسيطرون عليه ، اذ كانوا يستطيعون قطع طريق التجارة بين صنعاء والحديدة (١) ، فيفصلون بذلك العاصمة اليمنية عن منفذها الطبيعي على البحر الأحمر .

وقد انتهز الامام يحيى فرصة الهدنة بينه وبين بريطانيا التي بدأت في الخامس والعشرين من مارس سنة ١٩٢٨ فأرسل الى قبيلة الزرائق في شهر مايو من تلك السنة حملة تأديبية لاختصاصهم (٢) . وأرسل ابنه سيف الاسلام أحمد على رأس قوة كبيرة ، زحفت على الزرائق عن طريق الحديدة ، ومن مركزه في حجة ، فاحتل بعض مراكزهم مثل المراوغة والذريهمة بعد مصادمات عنيفة . وقد شعر سيف الاسلام أحمد حينذاك - من خلال أحداث الحرب ووقائعها - أن الزرائق متصلون بدول أجنبية عن طريق البحر ، وأنهم يجلبون منها السلاح والعتاد . فبدأ في توجيه مجهوداته ناحية البحر الأحمر ، فاستولى على الساحل اليمنى المطل عليه من أيدي الزرائق ، وأقام عددا من الحصون للدفاع عنه لتثديد الحراسة عليه ، كما استولى على سفن الزرائق الشراعية ، وأرسلها الى الحديدة ليقطع أي اتصال معهم . وبذلك استطاع سيف الاسلام أحمد من تضيق الخناق على الزرائق مما جعلهم يشعرون بخطر موقوفهم . فالتجأ شيخهم الأكبر الشيخ أحمد الفتيني الى البريطانيين في جزيرة قمران ، كما استسلم شيوخ الزرائق لسيف الاسلام أحمد دون قيد أو شرط ، كما أنه أمر كثيرا من رجال الزرائق وساقهم مكبلين بالأغلال الى صنعاء حيث تم اعدامهم . وقد تجمع باقي أمراء القبيلة ورجالها في عاصمتهم «بيت الفقيه»

(١) السيد مصطفى سالم (دكتور) : تكوين اليمن الحديث ، ص ٣٣٥ ،
(٢) Survey of International Affairs, 1928, P. 318.

حتى قام سيف الاسلام أحمد بمحاصرتها دون أن يهاجمها - بناء على أمر الامام - حتى اضطرت الى التسليم ، بعد أن عانى رجال الزرانيق وذويهم قسوة الحصار ، ونقص الغذاء ، وغياب الأسفار . وقد أخذ سيف الاسلام أحمد من الزرانيق رهائنهم ليضمن ولاءهم أسوة بغيرهم من القبائل اليمنية التي دخلت في نطاق حكم الامامة (١) .

وهكذا أثرت الأوضاع غير المستقرة داخل اليمن على مركز الامام يحيى أثناء صراعه مع البريطانيين في جنوبي بلاده في العقد الثالث من القرن الحالي ، مما جعله عاجز عن أن يواجه أعداء متعددين في وقت واحد . ولهذا فقد طالب الامام يحيى بريطانيا بالهدنة ثم سحب حامياتها من النواحي المحمية المتاخمة لعدن في جنوبي اليمن في سنة ١٩٢٨ . وقد بدا واضحا توجه الامام يحيى الى التفاوض مع بريطانيا لايجاد نقطة البقاء بينهما بعد أن عاجز عن اتخاذ موقف آخر . وبهذا التوجه من قبل الامام دخلت العلاقات البريطانية اليمنية في مرحلة جديدة من مراحل تطورها التاريخي أثناء فترة ما بين الحربين العالميتين .

وهناك عامل رابع له تأثيره أيضا على مسار العلاقات البريطانية اليمنية في العقد الثالث من القرن الحالي . وينحصر هذا العامل في توصل عبد العزيز آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها الى تسوية علاقاته مع بريطانيا بمقتضى معاهدة جدة في اليوم العشرين من مايو سنة ١٩٢٧ (الموافق ١٨ ذى القعدة سنة ١٣٤٥ هـ) وتبديل الأبرام عليها في اليوم السابع عشر من سبتمبر سنة ١٩٢٧ « الموافق ٢١ ربيع الاول سنة ١٣٤٦ هـ » (٢) مما جعل الامام يحيى يفكر في انتهاج نفس النهج في علاقاته مع بريطانيا . وكان للبريطانيين علاقات خاصة بكل من صنعاء والرياض كل على حدة . ولم يكن هذا أمرا غريبا نظرا لما لبريطانيا من مصالح خاصة في كل من جنوب الجزيرة العربية وشمالها . وقد بدأت العلاقات البريطانية السعودية في التوتر بعدما أقامت بريطانيا دولتين هاشميتين على حدود آل سعود الشمالية وأخذت ترعاهما . ونتيجة للعداء التقليدي بين السعوديين والهاشميين في تلك الفترة ، ولقيام منازعات وحروب قبلية على حدود هاتين الدولتين مع السعودية ، فقد رأت بريطانيا نفسها - حفاظا على مصالحها الخاصة - مضطرة الى التدخل دفاعا عن مصالح العراق وشرق الأردن تدعيما لمركزيهما .

(١) نزيه مؤيد المعظم : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦٨ - ٦٩ .
(٢) محمد عبد الله ماضي (دكتور) : النهضة الحديثة في جزيرة العرب ، ج ١ ، ص ٢٩٧ - ٣٠١ .

وقد اضطرت بريطانيا الى استخدام الطائرات في فرض التجمعات القبلية السعودية على حدود هاتين الدولتين . الا أن هذا النزاع لم يستمر طويلا ، وتمكنت بريطانيا بفضل مجهودات ومفاوضات « سير جلبرت كلايتون » من أن تعقد معاهدة جده مع عبد العزيز آل سعود في اليوم العشرين من مايو سنة ١٩٢٧ (١) . وقد قضت هذه المعاهدة على المنازعات المحلية ، وأدت الى اعتراف بريطانيا باستقلال المملكة العربية السعودية . وقد ألفت هذه المعاهدة في نفس الوقت معاهدة الحماية التي عقدت في اليوم الثاني من يناير سنة ١٩١٥ بين بريطانيا وعبد العزيز آل سعود (٢) عندما كان أميراً لنجد حينذاك (٣) على نحو ما تنص على ذلك المادة التاسعة من تلك المعاهدة . ويلاحظ أن بريطانيا قد حرصت في هذه المعاهدة الأخيرة على تحقيق جميع مصالحها ، مثل قيام العلاقات الودية بين البلدين ، وتسهيل تادية فريضة الحج للمسلمين الذين تحت حكم بريطانيا أو حمايتها بما يعزز مكانتها لديهم . وتمهد عبد العزيز آل سعود بالحرس على العلاقات الودية مع الكويت والبحرين ومشايخ قطر والساحل العماني ، الذين لهم مع بريطانيا معاهدات خاصة .

وعقب هذه المعاهدة التي سويت بموجبها العلاقات بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية تفرغ عبد العزيز آل سعود لتسوية العلاقات السعودية اليمنية . وحضر الوفد السعودي الاول الى صنعاء في شهر يونية سنة ١٩٢٧ . أي بعد توقيع المعاهدة بشهر واحد . هذا في الوقت الذي كان فيه الامام يحيى مشغولاً بصراعة مع بريطانيا في جنوب اليمن . ويتضح هذا بالنظر

Treaty between His Majesty and His Majesty the King of the (١)
Hejaz and of Najd and its Dependencies, 1927, (Treaty of
Jedda) .Cmd. 2951, 1927.

Notes Exchanged for the Modification of the Treaty of Jedda,
May, 1927; October, 1927. Cmd. 5380.

(٢) حافظ وهبه : جزيرة العرب في القرن العشرين ، ط ٥ ،
ص ٣٣١ - ٣٣٢ .

(٣) حافظ وهبه : خمسون عاما في جزيرة العرب ، ص ٨٣ . وقد أشار
الى أن معاهدة الحماية التي عقدت بين بريطانيا وعبد العزيز آل سعود في
٢ يناير سنة ١٩١٥ قد وضعت آنذاك « تحت الحماية البريطانية كسائر أمراء
الخليج ، فكانت كل اتصالاته برئيس الخليج العربي الذي كان يقيم عادة في
(بوشهر) » .

« على أن هذا الخطأ قد أصلح بمعاهدة جده سنة ١٩٢٧ حيث اعترف له
بالاستقلال التام » ، أنظر للمؤلف : جزيرة العرب في القرن العشرين ،
ص ٢٥٣ .

فى تاريخ سير كل من علاقات الامام مع السعوديين فى الشمال وبريطانيا فى الجنوب من بلاده . ففى الوقت الذى كان الوفد السعودى الاول والثانى فى صنعاء يفاوض الامام ومندوبيه ، كانت الطائرات البريطانية تلقى بقنابلها على جيوش الامام فى النواحي المحيية المتاخمة لعدن فى جنوبى اليمن . حتى ان الامام اضطر ان يسعى الى التوصل للهدنة مع بريطانيا وأعلنت الهدنة فعلا فى ٢٥ مارس سنة ١٩٢٨ ، وهو نفس الشهر الذى توجه فيه وفده هو الى مكة المكرمة مع الوفد السعودى الثانى . وكان موقف الامام يحىي المتحفظ مع الوفد السعودى على النحو الذى عبر عنه تركى بن ماضى رئيس الوفد الى مليكه عبد العزيز آل سعود بقوله : ان الامام « ليس له مقصود عدوان فى الوقت الحاضر ، ولا يريد حسم المادة والاعتراف بحدود معلومة له أو عليه ، بل يريد مسألة ومكاتبية بغير نتيجة » (١) . وكان موقف الامام هذا نابعا من عدم رغبته فى البت فى مشكلة حيوية تخص حدوده الشمالية ، فى الوقت الذى كان يحارب فيه عند حدوده الجنوبية ، مما جعله يسوف فى الأمر حتى يحل قضيته مع بريطانيا فى الجنوب . وكان البريطانيون على علم تام بذلك ، مما جعلهم يعتقدون « أن نتيجة مفاوضات الامام مع بن سعود ستكون العامل الهام فى رسم سياسته فى المستقبل تجاه بريطانيا » (٢) . هذا اذا فكر الامام فى تسوية علاقاته فعلا مع السعوديين فى البداية .

ومن الواضح أن الامام يحىي رأى يعد ذلك أن اتفاقه مع السعوديين من شأنه أن يجعله متفرغا لتسوية علاقاته مع بريطانيا . ولا شك أن اتفاق عبد العزيز آل سعود مع البريطانيين بمقد معاهدة جدة فى اليوم العشرين من شهر مايو سنة ١٩٢٧ قد شجع الامام يحىي بعد ذلك على التفاهم مع البريطانيين حتى انتهى الأمر بمقد معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل مع بريطانيا فى اليوم الحادى عشر من فبراير سنة ١٩٣٤ على النحو الذى سنوضحه فيما بعد .

كذلك وجد عامل خامس كان له تأثيره الواضح على مسار العلاقات البريطانية اليمنية فى العقد الثالث من القرن الحالى تمثل فى اتجاه الامام الى عقد معاهدات مع دول أجنبية أخرى غير ايطاليا - التى عقد معاهدة معها فى اليوم الثانى من سبتمبر سنة ١٩٢٦ - وكان هدفه من ذلك دفع السياسة البريطانية الى اتخاذ موقف أكثر ايجابية للاتفاق معه . وان بدا حرص الامام الزائد على أن تكون هذه المعاهدات مع الدول الاجنبية محدودة للنفاية ،

(1) Survey of International Affairs, 1928, P. 319.

(2) Ibid., P. 319.

وتختص بأغراض معينة فقط ، وتكون له فرصة اخضاع موادها - عند التنفيذ - لوجهة نظره هو ، وطبقا لما يراه مناسباً ، حتى يقلل في النهاية بل ويضعف من مدى تأثير اليمن بها . وكان الامام يحيى نتيجة لخبرته السابقة مع البريطانيين في جنوب بلاده على درجة كبيرة من التحفظ مع القوى الأجنبية الاخرى حتى أنه كان يخشى من كل نفوذ أجنبي يشتى صوره وأشكاله (١) . غير أنه كان مضطراً للاستناد الى قوى أجنبية أخرى تساعد له لنيل مطالبه من بريطانيا ، التي كانت تشكل - بوجودها في عدن وعلاقتها مع القبائل المحمية في المناطق المحيطة بها في جنوب اليمن - خطراً على استقرار حكمه .

من هذا المنطلق رحب الامام يحيى بمقصد معاهدة صنعاء مع الاتحاد السوفييتي في اليوم الاول من نوفمبر سنة ١٩٢٨ (٢) ، في الوقت الذي اشتد فيه صراعه الحربي مع بريطانيا . ولعل هذا هو ما دفع الكثيرين الى القول بأن هذه المعاهدة أدت الى ازدياد شعور الامام بالقوة أمام التهديد البريطاني مما جعل بريطانيا تستخدم قواتها لاجراج قواته من النواحي المحمية المتاخمة لعدن في جنوبي اليمن (٣) . على أنه من المعروف أن ثمة عوامل أخرى أدت الى هذا التقارب السوفييتي اليمني توفرت لدى الجانب السوفييتي وخاصة من ناحية علاقاته الدولية عامة وعلاقاته بالشرق على وجه الخصوص . ففي سنة ١٩٢٨ - وهي نفس السنة التي عقدت فيها معاهدة صنعاء بين « ملك اليمن الامام يحيى » والاتحاد السوفييتي - انعقد المؤتمر السادس للكونغرس (٤) ، وهذا المؤتمر هو الذي بدأ به الاتحاد السوفييتي ما سمي بالعهد الثالث الذي واجهت موسكو فيه الشرق بشكل يائس بمض الشئ . وكان الاتحاد السوفييتي يرى حينذاك أن بريطانيا هي التي تمثل رأس الاستعمار في العالم ، كما كان يدرك في نفس الوقت - ومن وجهة نظره النظرية البحتة - أن منطقة الشرق الاوسط ليست معدة اعداداً كافياً لنشر نفوذه في ربوعها ، خاصة وأن جزءاً منها واقع تحت النفوذ البريطاني أو الفرنسي مباشرة وهو الأغلب والأعم ، بينما الاجزاء الأخرى كانت متأثرة سياسياً وحضارياً بوجود هذا النفوذ في الاقاليم المجاورة . بل ان الاتحاد السوفييتي كان يعلم أن منطقة الشرق الاوسط كانت تتصف بالتخلف في الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية حينذاك ، مما جعله يدرك أن من الصعب عليه التوغل في تلك المنطقة . واكتفى الاتحاد السوفييتي باقامة علاقات

- (١) السيد مصطفى سالم (دكتور) : تكوين اليمن الحديث ، ص ٣٥٠ .
- (٢) Survey of International Affairs, 1930, PP. 170, 171.
- (٣) Philby, H. : Op. Cit., P. 334.
- (٤) والترلاكور : الاتحاد السوفييتي والشرق الاوسط ، ص ٩٨ .

تجارية وسياسية مع اليمن والسعودية ، وذلك لأنهما كانتا الدولتين العربيتين الوحيدتين اللتين خرجتا من الحرب العالمية الأولى وقد تحقق لهما الاستقلال . وقد أمد الاتحاد السوفييتي العربية السعودية بكثير من البضائع اللازمة ، وأنشأ له قنصلية في جدة ، وعمل على اغراق الأسواق هناك بالبضائع المختلفة ، حتى أثار ضده تجار جدة ، وقناصل الدول الأخرى فيها ، مما اضطر الحكومة السعودية الى الحد من نشاط السوفييت في بلادها (١) .

على أن اختيار السوفييت للعربية السعودية ولليمن كمجال نشاط لهم في العقد الثالث من القرن الحالي كان نابعا أيضا من عدم تمكنهم من مد نفوذهم الى البلاد العربية الأخرى . وقد عبر عن ذلك أحد أعضاء الوفد السوفييتي الذي وصل الى اليمن للاتفاق على عقد معاهدة مع الامام يحيى في نوفمبر سنة ١٩٢٨ فقال : « نرغب أن نمقد معاهدة تجارية مع الامام يحيى ، اذ لا يخفى عليكم أن بلادنا واسعة ومحصولاتنا كثيرة وأبواب العالم الخارجي مغلقة في وجوهنا ، فنحن نسعى لايجاد أسواق جديدة ، وهذه البلاد من جملة البلاد التي يمكننا أن نعمل معها ، ونجد فيها أسواقا تجارية (٢) » . وقد تمكن الوفد السوفييتي من عقد معاهدة صداقة وتجارة مع الامام يحيى سميت « بمعاهدة صنعاء » وذلك في اليوم الاول من نوفمبر سنة ١٩٢٨ (الموافق ١٧ جمادى الاول سنة ١٣٤٧) (٣) . ويعتبر الامام يحيى أول حاكم عربي أقام علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي بمقده هذه المعاهدة في وقت مبكر جدا بالنسبة لبلدان الشرق الاوسط . وقد حقق الامام يحيى من وراء عقد تلك المعاهدة أغراضه السياسية والاقتصادية ، اذ اعترف فيها الاتحاد السوفييتي باستقلال اليمن تحت حكم الامام ، كما تم تنظيم عمليات التبادل التجاري بين الجانبين . وكانت مدة سريان هذه المعاهدة عشر سنوات ، ولكنها لم تتجدد بعد مضي هذه المدة ، اذ سحب الاتحاد السوفييتي كسل هيئاته الدبلوماسية التي تعمل في المجال العربي في سنة ١٩٣٨ (٤) . ويرجع السبب في ذلك الى فشل الاتحاد السوفييتي أمام منافسه النفوذ الايطالي والاماني اللذين تغلغا حينذاك في المنطقة العربية ، وكانا يمثلان أمام شعوب المنطقة المنقذ والمحرر من الاستعمار البريطاني والفرنسي المتحكم في مقدراتها . فقد بدا بوضوح تغلغل النفوذ الايطالي في اليمن عندما تم تجديد المعاهدة الايطالية اليمنية التي عقدت في سنة ١٩٢٦ مع الامام يحيى . في

-
- (١) Philby, H. : Op. Cit., P. 334.
(٢) نزيه مؤيد العظم : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨ .
(٣) Hurewitz, J. C. : Op . Cit., Vol. 2., PP. 177, 178.
(٤) Philby, H. : Op. Cit., P. 334.

الوقت الذى سحب فيه الاتحاد السوفييتى بعثته الدبلوماسية من صنعاء واختفى نشاطه تقريبا من اليمن ، الى أن تجدد ثانية بعد ذلك بمدة طويلة فى سنة ١٩٥٥ .

وعلى أية حال فقد كان للبعثة التجارية السوفييتية نشاط كبير فى اليمن . وقد أثبتت وجودها الى حد كبير ، وناقست بشدة باقى الفئات التجارية فى الحديدة مما كان له أثره السئ على تلك الفئات . فكانت هناك مثلاً جماعة من اليونانيين يعرفون بأخوان « ليفراتو » تشترى البن بأرخص الأثمان من الأهالى ، ثم تبيعه فى الأسواق الخارجية بالسعر الذى تريده . وهكذا كانت تتحكم فى سعر البن اليمنى سواء فى الداخل أو الخارج ، وذلك لقلة رأسمال التجار الوطنيين وعدم درايتهم بالمعالم الخارجى وأسواقه ، ولكن « الشركة التجارية الروسية » - هكذا كان يدعى الوفد السوفييتى فى اليمن - أخذت تضارب تجار البن وغيرهم من التجار بشتى أصناف البضائع (١) . وقد وصف نزيه مؤيد المعظم النشاط التجارى « للشركة التجارية الروسية » فقال : « وقد رأيت سمارتها فى الطريق يبتاعون البن رأساً من القرويين وقد جلبت شيئاً من السلع المختلفة كالسكر والأرز والدقيق والكاز والخشب والكبريت والأقمشة الى غير ذلك من البضائع الكثيرة ، واستولت على الأسواق التجارية ، وثبتت أثمان الحاجيات بعدما كان التجار يتلاعبون بها كيفما شاموا . وقد كان لهذه السياسة أثر بعيد فى اليمن ، وأخذ بها معظم التجار وصاروا يمتدحون هذه الشركة ويشنون عليها أطيب الثناء . وقد اهتمت الحكومة الروسية كثيراً بأمر اليمن ، وصارت تسير بواخرها من أوديسا فى البحر الاسود الى خليج فارس فى المعجم ، فتمر هذه البواخر بالبحر الأحمر وتقف بالحديدة فى ذهابها وإيابها ، وتنقل البضائع والحجاج بأثمان بخسة لاتزاحم . وقد ضربت بعملها هذا ، السفن التجارية الصغيرة التى تسير بين شواطئ البحر الأحمر ضربة قاضية لأن أصحاب هذه السفن كانوا يستنزفون أموال التجار ، ويتقاضون منهم أجوراً غير معقولة لنقل بضائعهم ، ولذلك لما أتت هذه الشركة الروسية حول التجار نظروهم نحوها ، وانصرفوا عن غيرها ، ولا تأتى سفينة روسية الى الحديدة الا وهى ملأى بشتى البضائع والحاجيات ، وتعود من الحديدة ملأى بالجلود والبسن » (٢) .

وتجدر الإشارة الى أن التقارب السوفييتى اليمنى كان يمثل جانباً من التنافس الدولى بين الاتحاد السوفييتى وبين الدول الغربية وخاصة بريطانيا

- (١) السيد مصطفى سالم (دكتور) : تكوين اليمن الحديث ، ص ٣٥٣ .
(٢) نزيه مؤيد المعظم : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٠ .

وهو التنافس الذي كان قد بدأ مع مطلع العقد الثالث من القرن العشرين على المستوى الدولي ووصل مداه إلى البحر الأحمر الذي يمثل شرياناً دولياً هاماً للمواصلات بين الشرق والغرب . وقد تمكن الاتحاد السوفييتي من تعيين قنصل له في جدة في سنة ١٩٢٤ لدى بلاط الملك حسين . كما كان الاتحاد السوفييتي أول دولة اعترفت بعبد العزيز آل سعود ملكاً على الحجاز بعد طرد الأسرة الهاشمية في سنة ١٩٢٥ . وقد حاول هذا القنصل أن يعمل من مقره في جدة على الاتصال بالعناصر المتمردة غير الراضية في حوض البحر الأحمر ، ونشر النفوذ السوفييتي هناك . وبناء على المقترحات التي رفعها لحكومته ، بدأت السفن السوفييتية تبحر بانتظام منذ بداية سنة ١٩٢٧ في البحر الأحمر وغيره لخدمة أغراض الحج ، كما عرضت البضائع السوفييتية في أسواق جدة بحوالي نصف تكاليفها لاجتذاب الناس إلى ثرائها . وفي نفس السنة أيضاً افتتح فرع « الشركة التركية الروسية » في جدة ، وهي الشركة التي عطل عبد العزيز آل سعود نشاطها فيما بعد لتشككه فيها . وعلى أية حال فقد أدى هذا النشاط إلى تمهيد السبيل لعقد المعاهدة السوفييتية اليمنية في أول نوفمبر سنة ١٩٢٨ ، وتمكن الاتحاد السوفييتي من تعيين قنصل تجاري في صنعاء . غير أن بريطانيا انقازاً لمصالحها في الجزيرة العربية ، ومنافسة للنفوذ السوفييتي الممتد هناك ، سارعت إلى رفع مفوضتها في جدة إلى درجة سفارة . وقد قامت بريطانيا بهذا التحرك حتى تضمن لوزيرها المفوض في جدة مركز عمادة الهيئة الدبلوماسية في بلاد الملك عبد العزيز آل سعود (١) .

وعلى أية حال فقد كان توصل الامام يحيى إلى عقد معاهدة صنعاء مع الاتحاد السوفييتي في اليوم الأول من نوفمبر سنة ١٩٢٨ من العوامل المؤثرة في تطور العلاقات البريطانية اليمنية في العقد الثالث من القرن الحالي ، ومن العوامل الممهدة أيضاً لتوصل الامام إلى عقد معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل مع بريطانيا في اليوم الحادي عشر من فبراير سنة ١٩٣٤ . على أن ذلك لم يتم إلا بعد حدوث تطورات هامة في الساحة اليمنية في نهاية العشرينات وأوائل الثلاثينات من القرن الحالي .

عودة المفاوضات بين بريطانيا والامام يحيى في نهاية سنة ١٩٢٨ :

تبيننا فيما سبق أن بريطانيا نجحت في نهاية سنة ١٩٢٨ في إعادة حدود النواحي المحمية المتاخمة لعدن في جنوبى اليمن إلى ما كانت عليه قبيل

(1) Survey of International Affairs, 1939 — 1946, PP. 488, 489.

جلاء العثمانيين عنها فى مطلع سنة ١٩١٩ ، وذلك نتيجة للعمليات الحربية التى قامت بها الطائرات البريطانية ضد القوات التابعة للامام يحيى (١) . وقد اضطر الامام - بعد أن منيت قواته بالهزيمة - أن يطلب من بريطانيا إعادة فتح باب المفاوضات وذلك فى شهر سبتمبر سنة ١٩٢٨ لتسوية النزاع القائم بين الجانبين اليمنى والبريطانى . وزاد من اضطراب الامام يحيى الى التفاهم مع بريطانيا آنذاك عدم توصله الى اتفاق مع عبد العزيز آل سعود وعودة وفد الامام من مكة دون التوصل الى نتائج حاسمة ، وظل الموقف معلقا بين الدولتين منذ أواخر عام ١٩٢٨ ، وحتى وقوع حادثة جبل « العرو » على حدود عسير فى سنة ١٩٣١ والتى كان من الصعب فيها تحديد الجانب المتمدى أهو جانب عبد العزيز آل سعود أم جانب الامام يحيى ؟ . وانتهى الأمر بمقعد معاهدة صداقة وحسن جوار بين الجانبين فى اليوم الخامس عشر من ديسمبر سنة ١٩٣١ . ويرجح أن الملكين لم يريدوا حينذاك الدخول فى حرب غير مضمونة من أجل بقعة أرض صغيرة غير ذات أهمية كبيرة على الحدود ، فى الوقت الذى كان على كل منهما فيه مواجهة مشكلاته الخاصة الأكثر أهمية فى بلاده (٢) .

أما بالنسبة لبريطانيا فقد وجدت فى إعادة فتح باب المفاوضات (٣) مع الامام يحيى وضع حد لمحاولات الايطاليين والسوفييت وغيرهم لمنافستها سياسيا واقتصاديا فى اليمن عن طريق عقد معاهدات الميمنة مع الامام يحيى . ومن المعروف أن الامام لم يعقد هذه المعاهدات مع القوى الأجنبية الا تحت ضغط ظروف صراعه مع البريطانيين ودون أن يؤمن بفوائدها لتطوير بلاده ، أو لتكون علاقات دبلوماسية دولية كهدف فى حد ذاته . إذ كان الامام منشغلا أصلا باقرار حكمه فى داخل اليمن مما جعله يوجه حملات الى شرقى صنعاء ، وإلى مناطق أخرى داخل اليمن لاقرار الامور هناك ، وذلك بعد نجاحه فى اخماد تمرد قبيلة الزرائيق فى سنة ١٩٢٨ ، وبعد انتصاره على قبائل يام وسيطرته على منطقة نجران (٤) فى شهر مايو سنة ١٩٣٣ .

هذا فى الوقت الذى نجحت فيه بريطانيا فى اقرار أمورها فى النواحي التسع المحمية المتاخمة لعدن فى جنوبى اليمن وإعادة ثقة أهلها فى التعهدات

(١) Gavin, R.J. : Op. Cit., P. 283.

(٢) السيد مصطفى سالم (دكتور) : تكوين اليمن الحديث ، ص ٣٦٠ - ٣٦١ .

(٣) سيتون وليمز : بريطانيا والدول العربية ، عرض للعلاقات الانجليزية العربية (١٩٢٠ - ١٩٤٨) ، ص ٢٠٤ .

(٤) عبد الله الكريم الجرافى : المصدر السابق ، ص ٢٤٣ .

البريطانية - وكان من مظاهر نشاط بريطانية فى تلك النواحي قيامها بمقد مؤتمرين فى عامى ١٩٢٩ و ١٩٣٠ فى لحج حضرهما سلاطين وأمرام ومشايخ هذه النواحي (١) ووقع المجتمعون فيها على ميثاق تضامن « على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر » ، وتشكل مجلس تحكيم لحل مشكلاتهم بصورة ودية ، وقصد افتتاح كلا المؤتمرين المقيم السياسى البريطانى فى عدن ، فى الوقت الذى رأس جلسات المؤتمرين سلطان لحج - كما كان المقيم السياسى البريطانى فى عدن ورجال حكومته وضباط الطيران البريطانيين على رأس المدعويين فى الحفل الذى أقامه سلطان لحج فى حديقة قصره بهذه المناسبة - وكانت بريطانيا قد أجبرت الامام يحيى على « اخلاء سبيل المحميات » وفقا لتمهدياته السابقة فى « يوم ٢٠ رجب ١٣٤٩ هـ - أكتوبر سنة ١٩٣٠ م - وكان يوما تاريخيا فى لحج » (٢) .

وقد اتسمت العلاقات البريطانية مع الامام يحيى بعد ذلك بالهدوء النسبى وسلوك طريق المفاوضات ، مما جعل الجانبين يتوصلان الى اقتراح عقد معاهدة ، وكمان على بريطانيا « أن تضع الأسس المناسبة للتعاقد بشأنها » (٣) وذلك فى شهر اكتوبر سنة ١٩٣١ - غير أن الامام يحيى قام باحتلال جزء من ناحية « العوذلى » مرة أخرى ، وهى احدى النواحي التسع المحمية المتاخمة لعدن فى جنوبى اليمن ، بعد أن كانت قواته قد انسحبت منها أثناء أحداث عام ١٩٢٨ - ورغم أن الامام قبض على حوالى أربعين رهينا من تلك الناحية ، الا أن ذلك لم يمنع من استمرار المفاوضات بين الجانبين البريطانى واليمنى - وقد صرح نائب وزير المستعمرات فى مجلس اللوردات - البريطانى فى اليوم الثامن والعشرين من يونية سنة ١٩٣٣ (٤) - بأن هناك ثلاثة شروط لعقد المعاهدة ، تتبلور فيما يلى :

أولا - الجلاء عن كل أقاليم المحمية « النواحي التسع » .

ثانيا - الافراج عن الأسرى من رجال قبائل المحمية .

ثالثا - رفع القيود عن التجارة بين محمية عدن وباقى اليمن (٥) .

(١) Gavin, R.J. : Op. Cit., P. 285.

(٢) أحمد فضل المبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٨٨ .

(٣) Gavin, R.J. : Op. Cit., P. 196.

(٤) Hansard's Parliamentary Debates, House of Lords, June 28th 1933, Cols. 408, 412.

(٥) Survey of International Affairs, 1934, P. 309.

وقد أدى التوصل الى اتفاق على هذه النقاط الى عقد معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل بين بريطانيا واليمن فى الحادى عشر من فبراير سنة ١٩٣٤ (١) .

وتجدر الاشارة الى أن الامام يحيى كان يدرك أن بريطانيا ليست لها اطماع خاصة ومباشرة داخل الهضبة اليمنية ، كما أنها لا ترغب فى التوسع أو الدخول فى معارك حربية ضده لأنها اذا فعلت ذلك فستبر ضدّها عداء باقى الدول الاوربية ذات المصالح هناك . ولا شك أن تجمع حكام النواحي المتاخمة لعدن بجنوبى اليمن تحت رعاية الانجليز كان من أكبر العوامل التى جعلت الامام يعتقد بضعف موقفه فى الجنوب . وهذا ما جعله يقبل على التفاوض مع بريطانيا من أجل التوصل الى تسوية تساعد - وقوته محدودة - على التفرغ لحل المشاكل الاخرى الداخلية والخارجية وخاصة مع جاره القوى فى شمال البلاد عبد العزيز آل سعود . أما بالنسبة لبريطانيا فانها لم تكن ترغب فى التوسع داخل اليمن ، فهى لم تنس ما واجهه الاتراك من متاعب أثناء وجودهم هناك حتى جلائهم عنها فى مطلع عام ١٩١٩ . وكل ما كان يهمها هو ألا يثير الامام يحيى أية متاعب لها فى النواحي التسع المحمية المتاخمة لعدن بجنوبى اليمن ، كما كانت ترغب فى أن تحصل من الامام على ما يؤكد تخليه عن مطالبه فى تلك النواحي المحمية من قبلها . ومن هنا التقت رغبة الجانبين فى التوصل الى اتفاق بينهما يحقق اقامة علاقات ودية فى المجالين السياسى والاقتصادى (٢) . ونظرا لأن مشكلة تخطيط الحدود كانت مشكلة يصعب معالجتها حينذاك ، فقد مال الطرفان الى الاتفاق على عقد معاهدة تعلق فيها مشكلة الحدود الى حين ، حتى يمكن حلها بطريقة مرضية فى المستقبل (٣) .

« معاهدة صنعاء » بين بريطانيا والامام يحيى فى سنة ١٩٣٤ :

توصل الجانبان البريطانى واليمنى الى عقد « معاهدة صنعاء » فى اليوم الحادى عشر من فبراير سنة ١٩٣٤ (٤) . وهى فى حقيقتها اقرار للوضع الراهن Status quo. (٥) دون تحديد للحدود الفاصلة

-
- (١) F.O., White Paper, Cmd. 4752, 1934.
 - (٢) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ، ص ٣١٢ .
 - (٣) Gavin, R.J. : Op. Cit., P. 296.
 - (٤) Hurewitz, J. C. : Op. Cit., Vol. 2., PP. 196, 197.
 - (٥) صلاح المقاد (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٦٥ .

بين منطقتي نفوذ بريطانية من جهة والامام يحيى من جهة أخرى فى جنوبى اليمن (١) ، أكثر من كونها تسوية نهائية لمشكلة الحدود بين الجانبين هناك (٢) - بل ان التصديق على هذه المعاهدة والذى لم يتم الا فى اليوم الرابع من سبتمبر سنة ١٩٣٤ ، كان معلقا باقرار الوضع القائم دون تحديد للحدود بين منطقتي نفوذ الجانبين ، كما كان معلقا أيضا باتمام جلاء قوات الامام عن أربع وستين قرية فى اقليم العوذلى ، وثمانية قرى أخرى فى اماره الضالع - هذا فضلا عن الافراج عن الأسرى والرهائن من أهالى النواحي المحمية فى جنوب اليمن الذى سبق أن احتجزهم الامام ، مع اعادة فتح طريق التجارة بين هذه النواحي وبقية الاراضى اليمنية (٣) -

واتفق الجانبان البريطانى واليمنى بموجب معاهدة صنعاء كذلك على أن يضم خط الحدود بلاد « العوذلى » و « الضالع » لبقية النواحي المحمية من قبل بريطانيا - أما بالنسبة لاقليم « البيضاء » وكانت تقع من قبل ضمن منطقة نفوذ الجانب البريطانى وفقا لخط الحدود السابق تحديده بين منطقتي نفوذ بريطانيا والدولة العثمانية فى جنوب اليمن فى سنة ١٩١٤ - فقد تم ضمها لمنطقة نفوذ الامام يحيى لأنها لم ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة حماية (٤) ويعتبر ضم اقليم « البيضاء » الى منطقة نفوذ الامام يحيى هو التعديل الوحيد الذى أحدثته معاهدة صنعاء فى سنة ١٩٣٤ على الحدود السابق تحديدها بين منطقتي نفوذ بريطانيا والدولة العثمانية فى جنوب اليمن فى سنة ١٩١٤ -

وقد مثل الجانب البريطانى فى التوقيع على « معاهدة صنعاء » أو « معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل بين بريطانيا واليمن » فى الحادى عشر من فبراير سنة ١٩٣٤ « الليفتنانت كولونيل برنارد رودون رايلى » Lieutenant Colonel Bernard Rawdon Reilly المقيم السياسى البريطانى فى عدن ، والذى كان قد حصل قبل ذلك بعامين على لقب المندوب الرئيسى " 7 — Chief Commissioner 1932 بينا مثل الجانب اليمنى فى التوقيع على هذه المعاهدة « صاحب السعادة القاى محمد راغب بن رفيق » -

(١) Reilly, B. : Op. Cit., Text of Treaty and exchange or notes, PP. 72, 74.

(٢) أوردنا ترجمة لنص المعاهدة ضمن ملاحق البحث نقلا عن :
ميد الواسع الواسع : المصدر السابق ، ص ٤٠٣ - ٤٠٦ .
(٣) Gavin, R.J. : Op. Cit., P. 297.
(٤) Reilly, B. : Op. Cit., P. 18.
(٥) Gavin, R.J. : Op. Cit., P. 444.

وقد اعتبر البريطانيون أن « معاهدة صنعاء » هذه أهم حدث على النطاق المحلي في اليمن بعد حدث احتلالهم لعدن في سنة ١٨٣٩ . وقد اقيم حفل كبير لاستقبال « الكولونيل برنارد رايلي » عند عودته الى عدن اشترك فيه الاهالي ، وتقدمهم عدد كبير من الشيوخ والرؤساء (١) . كما اجاب « سيرجون سيمون » وزير الخارجية البريطانية على الاسئلة التي وجهت اليه بمناسبة عقد « معاهدة صنعاء » في الحادي عشر من فبراير سنة ١٩٣٤ ، بأن حكومته تعدها معاهدة مرضية للغاية . وأثنى الوزير البريطاني على الجهود التي بذلها من أجل التوصل لعقد هذه المعاهدة « الكولونيل برنارد رايلي » المقيم السياسي البريطاني في عدن والذي مثل الجانب البريطاني في التوقيع عليها (٢) . وقد أوردنا النص الكامل لهذه المعاهدة في ملاحق هذا البحث ، وسوف نتناول مواد هذه المعاهدة بالدراسة والتحليل للتعرف على أبعادها المختلفة وأثرها البالغ في تطور العلاقات البريطانية اليمنية في فترة ما بين الحربين العالميتين .

ان أهم ما يستلفت النظر في هذه المعاهدة هي أنها كانت مليئة لتطلعات بريطانيا التي حرصت على تحقيقها طوال الفترة الممتدة بين عامي ١٩١٩ و ١٩٣٤ والتي تتمثل في الحيلولة دون سيطرة الامام يحيى على النواحي المحمية المتاخمة لعدن في جنوبي اليمن أو التدخل في شئونها . وقد توصلت بريطانيا بموجب هذه المعاهدة الى اعتراف صريح من الامام يحيى بالوضع الراهن في النواحي المحمية المتاخمة لعدن وبمركز بريطانيا هناك ، بعد أن كانت تعتبر من وجهة نظره - دولة مفتتحة . وليس من المبالغة القول بأن هذه المعاهدة كانت بداية النهاية بالنسبة لحقنوق الامام في المحميات ، وان رأى البعض أن الامام ظل يتصور أنها عملا مرحليا لايعنى أكثر من مجرد تأجيل للبت في مشكلة الحدود (٣) .

ويقول الاستاذ الدكتور صلاح العقاد ان قبول الامام لهذه المعاهدة كان يعنى نظريا أنه لم يتنازل عن مطالبه في الجنوب ، ولكن اذا عرفنا أن مدة المعاهدة هي أربعين سنة تبين لنا أن موقف الامام ليس مؤقتا ، سيما وأن المعاهدات الأخرى التي عقدها الامام مع ايطاليا أو الاتحاد السوفيتي لم تزد

-
- (١) صحيفة الأهرام : العدد رقم ١٧٦٧٢ ، الصادر في ١٨ فبراير ١٩٣٤ ، ص ٥ .
(٢) صحيفة الأهرام : العدد رقم ١٧٦٨١ ، الصادر في ٢٧ فبراير ١٩٣٤ ، ص ٤ .
(٣) السيد مصطفى سالم (دكتور) : تكوين اليمن الحديث ، ص ٣٩٠ .

مدتها عن عشر سنوات (١) - وقد أشارت المعاهدة فى مادتها الثالثة الى تأجيل البت فى مسألة الحدود فأوردت : « يؤجل البت فى مسألة الحدود اليمنية الى أن تتم مفاوضات تجرى بينهما (أى بين الجانبين البريطانى واليمنى) قبل انتهاء مدة هذه المعاهدة بما يوافق الفريقان المتعاهدان الساميان عليه بصورة ودية وباتفاق كامل بدون أحداث أى منازعة أو مخالفة » .

« وإلى أن تتم المفاوضات المشار إليها فى الفقرة السالفة الذكر ، فالفريقان المتعاهدان الساميان يوافقان على بقاء الوضع القائم بالنسبة للحدود كما هى عليه عند تاريخ توقيع هذه المعاهدة ، وأن يمنعا بكل ما لديهما من الوسائل أى تعد من قواتهما فى الحدود المذكورة ، وأى تدخل من أتباعهما أو من جنبيهما فى شؤون الأهالى القاطنين فى الجانب الآخر من الحدود المذكورة » (٢) .

وقد أدى تأجيل البت فى مسألة تحديد الحدود - بين ما تحت إيدى الامام يحيى من الأراضى اليمنية وبين النواحي الداخلة فى حماية بريطانيا فى جنوب اليمن - الى قيام البريطانيين بتدعيم مركزهم فى تلك النواحي وتقوية قبضتهم عليها (٣) . وقد قامت بريطانيا بوضع المشروع تلو الآخر لضمان استمرار خضوع تلك النواحي اليمنية لسلطانها ، وكان آخر هذه المشروعات اعلان قيام اتحاد الجنوب العربى فى اليوم العاشر من فبراير سنة ١٩٥٩ ، الذى ضم تلك النواحي (٤) ، الأمر الذى كان من وجهة النظر اليمنية يخالف روح معاهدة صنعاء المعقودة فى سنة ١٩٣٤ وذلك قبل أن

(١) صلاح العقاد (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(٢) Reilly, B. : Op. Cit., P. 73.

(٣) أشارت مجلة « الحكمة » اليمنية الى أن انجلترا لم تكن حسنة النية تجاه المعاهدة (البريطانية اليمنية سنة ١٩٣٤) التى تنص على ابقاء الأوضاع فى جنوب اليمن كما هى دون تدخل الطرفين المتعاقدين - مدة سريان المعاهدة وهى أربعين عاما - حتى يتم التفاوض بشأنها خلال هذه المدة . غير أن انجلترا أخلت بالتزاماتها فأخذت تقيم المنشآت والمطارات الحربية ، وتعمل على التفريق بين الأهالى بمضهم البعض ، وبينهم وبين باقى الشعب اليمنى فى الشمال ، واستطردت المجلة فى مهاجمة خطوات انجلترا التوسعية على الحدود حتى أنها تحاول أن تتعدى الحدود التى كانت قد وضعتها مع الحكومة العثمانية عام ١٩١٤ والتى تحتج بها لدى الامام وتجاه العالم الخارجى .

— مجلة « الحكمة » اليمنية ، العدد الاول ، السنة الأولى ، المجلد الاول ، ذى القعدة ١٣٥٧ هـ ، ص ١٨ .

(٤) صلاح العقاد (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٢٥ .

تنقضى مدة العمل بهذه المعاهدة ، والتي حددت بأربعين عاما . وقد رأت بريطانيا فى تنفيذها لهذا المشروع تطبيقا لسياسة استعمارية جديدة اتبعتها فى المنطقة تحت شعار « وحد واحكم » بمد أن استنفذت أغراض سياستها الاستعمارية « فرق تسد » . وقد أصرت بريطانيا على أن تكون مدة العمل بمعاهدة صنعاء أربعين عاما ، وهى مدة كافية من وجهة نظرها لتحقيق الأهداف البريطانية فى المنطقة . واضطر الامام يحيى للموافقة على هذه المدة الطويلة التى تخالف فى الحقيقة عادة الامام فى تحديد مدة العمل بمعاهداته مع الدول الأجنبية الأخرى التى لم تزد عن عشر سنوات فى معظمها ، مما أدى الى تأخير البت فى مشكلة الحدود التى ظلت معلقة طوال تلك الفترة . ولا شك أن هذا الأمر قد أعطى لبريطانيا أكبر فرصة لتدعيم مركزها فى النواحي المحمية المتاخمة لمدن فى جنوبى اليمن ، وكسب سلاطين وأمرام وشيوخ هذه النواحي الى جانبها بمختلف الطرق والأساليب الممكنة ، دون أن يكون للامام حق الاتصال بهؤلاء الحكام من الناحية الرسمية وفقا لشروط معاهدة صنعاء المتفق عليها (١) . ومعنى ذلك أن بريطانيا حققت من وراء تلك المعاهدة من المكاسب ما لم يحققه الامام يحيى منها .

وهذا يجعلنا نتساءل عن دوافع الامام يحيى لتقبل عقد هذه المعاهدة مع الحكومة البريطانية . ومن خلال استعراض مواد المعاهدة نلاحظ أنها تعتبر أول اعتراف رسمى من جانب بريطانيا باستقلال الامام يحيى ومملكته استقلالاً كاملاً مطلقاً فى جميع الأمور مهما كان نوعها على نحو ما جاء فى المادة الأولى التى نصت على أن :

« يعترف جلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند باستقلال جلالة الملك اليمن حضرة الامام ومملكته استقلالاً كاملاً مطلقاً فى جميع الأمور مهما كان نوعها » .

كما أكدت هذه المعاهدة على أن يحل السلام محل الحرب بين الجانبين اليمنى والبريطانى اللذين يتعهدان بالمحافظة على حسن العلاقات بينهما من جميع الوجوه ، على نحو ما أورده المادة الثانية ، وجاء فيها :

« يسود السلم والصداقة بين الفريقين المتعاهدين الساميين اللذين يتعهدان بالمحافظة على حسن العلائق بينهما من جميع الوجوه » .

ولا شك أن اعتراف بريطانيا باستقلال الامام يحيى ملكا على مملكته (١) ، وتمهدها بأن يسود السلم والصدقة بين الجانبين ، كانا من أهم أهداف الامام وفي مقدمة دوافعه لعقد هذه المعاهدة (٢) . إذ حدث ذلك في وقت كان الامام في أشد الحاجة فيه لمثل هذا الاعتراف من جانب بريطانيا ، ولثل هذا التعهد بأن يسود السلم والصدقة بينهما ، خاصة بعد أن عجز من جانبه عن مواجهة العمليات الحربية التي قامت بها الطائرات البريطانية ، وهو نفس الوقت الذي تأزمت فيه العلاقات اليمنية السعودية ووصلت الى حد قيام تحركات وتحركات بين قوات الجانبين على الحدود الشمالية للأراضي اليمنية (٣) . وكان من الصعب على الامام يحيى أن يواجه عدوين في وقت واحد . وكانت بريطانيا ترقب ما يدور في الساحة اليمنية وفي الجزيرة العربية ، مما جعلها تدرك حقيقة موقف الامام الحرج بين قوتين لا قبل له بمواجهتهما معا في وقت واحد ، وكانت قواتهما تحاصرانه من الشمال ومن الجنوب .

وقد استغلت بريطانيا هذا الموقف وعرضت على الامام يحيى السلام والصدقة نظير تقبله للشروط التي تتفق ومصالحها الخاصة . ولم يجد الامام يحيى حينذاك أفضل من هذا العرض الذي كان عليه أن يقبله ليواجه مشكلاته منفردة واحدة بعد الأخرى . ومن الواضح أن الامام يحيى قد أدرك من خلال احتكاكه السابق مع حكام النواحي المحمية المتاخمة لعدن في جنوبي اليمن عدم رغبتهم في الانضواء تحت حكمه وتفضيلهم للحماية البريطانية التي كانت لا تتعارض مع حريتهم المذهبية ، ولا تتدخل بشكل مباشر في شئونهم الداخلية ، فضلا عن المشاهرات ومظاهر الاحترام التي كانوا يلقونها من قبل البريطانيين في عدن (٤) . ولهذا رأى الامام يحيى أن العرض البريطاني - في إطار كل الظروف المشار اليها وبالشروط التي وضعتها بريطانيا - مقبولة من وجهة نظره ولو على أساس مرحلي . ولا شك أن الامام قد لمس اصرار البريطانيين على توفير حالة من الاستقرار في النواحي المحمية بدا أمامه أمرا واقعا يحميه الوجود البريطاني المتمركز في عدن (٥) ، ويصعب عليه - في ضوء امكاناته وقدراته - ادخال أى تعديل عليه .

-
- (١) ستيون وليمز : المصدر السابق ، ص ٢٠٤ .
(٢) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ، ص ٣١٢ - ٣١٥ .
(٣) ستيون وليمز : المصدر السابق ، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .
(٤) Gavin, R.J. : Op. Cit., P. 302.
(٥) Gavin, R.J. : Op. Cit., P. 308.

أما بالنسبة للجهة الشمالية لليمن والتي كانت حدودها غير ثابتة وموضع منافسة بين الامام يحيى وعبد العزيز آل سعود ، فقد وجد الامام الفرصة متاحة ليحقق قصب السبق فيها . ولا شك أن ذلك جعله يقبل صداقة بريطانيا وهى العدو الذى عجز عن التغلب عليه ، حتى يتفرغ لعدو محلى على شاكلته لحسم قضية الحدود الشمالية التى لم تكن قد استقرت بعد بين الجانبين حينذاك . وقد حرص كلا العاهلين اليمنى والسعودى على أن

يكون له النصيب الأكبر من الأراضى المتنازع عليها بشمالى اليمن ، نظرا لما تتميز به من غنى ملحوظ فى الثروة الزراعية (١) . ومن هنا وجد الامام يحيى مبررا كافيا لديه لقبول « معاهدة صنعاء » فى الحادى عشر من فبراير سنة ١٩٣٤ . على أن هذه المعاهدة التى أدت الى احداث التقارب بين بريطانيا والامام يحيى كان من شأنها أن تؤدى حينذاك الى زيادة حدة الصراع اليمنى السعودى (٢) ، الذى سيحسم فى نهاية السنة نفسها بعقد المعاهدة اليمنية السعودية المعروفة « بمعاهدة الطائف » (٣) فى اليوم التاسع عشر من مايو سنة ١٩٣٤ (٤) .

وتجدر الاشارة الى أن « معاهدة صنعاء » التى عقدت بين الامام يحيى وبريطانيا فى الحادى عشر من فبراير سنة ١٩٣٤ وعرفت بمعاهدة الصداقة والتعاون المتبادل بين الجانبين (٥) ، قد نصت فى مادتها الرابعة على قيام الجانبين المتعاهدين وبنسأء على الموافقة المتبادلة عقد ما يلزم من معاهدات لتنظيم الأمور التجارية والاقتصادية على أساس المبادئ الدولية العامة . كما نصت المادة الخامسة على أن يكون رعايا كل من الجانبين المتعاهدين اليمنى والبريطانى الذين يرغبون فى التجارة فى أقاليم الفريق الآخر تابعين للقوانين والأحكام المحلية ، ويتمتعون بنفس المعاملة التى يتمتع بها رعايا الدولة الأكثر رعاية . وأشارت نفس هذه المادة الى أن سفن كل من الجانبين اليمنى والبريطانى وشحناتها تتمتع فى موانئ الفريق الآخر بنفس المعاملة التى تتمتع بها سفن الدولة الأكثر رعاية وشحناتها ، وتعامل ركاب تلك السفن فى موانئ بلاد الفريق الآخر بنفس ما يعامل به من كان فى سفن الدولة الأكثر رعاية هنالك . ونصت المادة السادسة على أن تكون هذه المعاهدة

- (١) السيد مصطفى سالم (دكتور) : تكوين اليمن الحديث ، ص ٣٩٤ .
- (٢) Survey of International Affairs, 1934, P. 312.
- (٣) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ، ص ٢٨٨ - ٢٩٨ .
- (٤) نزيه مؤيد العظم : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٩٢ - ٢٠٢ .
- (٥) Antonius, G. : Op. Cit., PP. 341 , 342

اليمنية البريطانية أساسا لكل الاتفاقيات التي ستمقد بعد ذلك بين الجانبين المتعاهدين آنذاك وفي المستقبل ، وذلك بقصد تقوية الود والصداقة ، كما تعهد الجانبان بعدم تقديم المساعدة لأى عمل موجه ضد الود والصداقة المخلصة القائمة بينهما أو التستر عليه (١) .

ـ أثر « معاهدة صنعاء » على العلاقات البريطانية اليمنية :

تشكل « معاهدة صنعاء » ـ وهي معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل بين اليمن وبريطانيا المعقودة في اليوم الحادى عشر من فبراير سنة ١٩٣٤ ـ حجر الزاوية في تطور العلاقات البريطانية اليمنية فيما بين الحربين العالميتين . وقد حرصت بريطانيا ـ وهي ترقب تأزم العلاقات اليمنية السعودية في نفس السنة التي عقدت فيها معاهدة صنعاء ـ أن تحافظ على مركز الامام يحيى ـ بعد أن اتفقت معه ـ عن طريق اتخاذ موقف عملي تمثل في الاتصال بالملكين المتنازعين ، وأيدت نصيحتهما للجانبين اليمنى والسعودى ، وأوصتهما بأن يتبعيا خطة الاعتدال . وقد قام بهذه المهمة كل من « الكولونيل برنارد رايلي » الذى أوفدته حكومة صنعاء ، و « سير أندرويان » وزير بريطانيا المفوض في جده آنذاك . وقد تمت هذه الاتصالات في الشهور الأولى من سنة ١٩٣٤ عقب تقدم القوات السعودية حتى اقترابها من جزيرة « قمران » (٢) الواقعة أمام الساحل اليمنى المطل على البحر الأحمر من ناحية الشمال ، وكان يشرف عليها حاكم مدنى بريطانى . وكانت بريطانيا تقيم فيها محجرا صحيا للحجاج الوافدين من بلدان الشرق الأقصى ، ولم يكن قد تم البت بعد في ملكية هذه الجزيرة ، إذ كانت تحت تصرف الدول الواقعة على معاهدة لوزان في اليوم الرابع والعشرين من يوليو سنة ١٩٢٣ والتي أصبحت سارية المفعول اعتبارا من اليوم السادس من شهر أغسطس سنة ١٩٢٤ (٣) . وقد حرصت بريطانيا على ألا يتضخم نفوذ الملك عبد العزيز آل سعود في الجزيرة العربية الا بالقدر الذى لا يتعارض مع مصالحها المختلفة هناك . ومن هنا كان يهم بريطانيا ـ اعتمادا على علاقاتها الطيبة مع الملك عبد العزيز ـ ألا يفتتت على ممتلكات الامام يحيى بما يؤثر على مصالحها في اليمن بشكل مباشر .

وجدير بالذكر أن تأزم العلاقات اليمنية السعودية في سنة ١٩٣٤ ، حتى بلغ حد الصدام المسلح ، لم يثر قلق بريطانيا فحسب ، بل وأثار قلق

Hurewitz, J.C. : Op. Cit. Vol. 2., P. 197.

(١)

(٢) صحيفة الأهرام : العدد رقم ١٧٧٣٨ ، الصادر في ١٨ ابريل

١٩٣٤ ، ص ٦ .

(٣) فاضل حسين (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٥ - ١٩ .

كل من إيطاليا وفرنسا والاتحاد السوفيتي أيضا . ولا شك أن بريطانيا كانت أكثر هذه الدول اهتماما بتلك الأزمة ، نظرا لما لها من مصالح حيوية هامة في الجزيرة العربية ومنطقة البحر الأحمر ، حتى أن هذا الاهتمام انعكس على مختلف دواورها السياسية ، ونال قدرا كبيرا من عناية الصحافة البريطانية . ولهذا فإن موقف بريطانيا الرسمي كان أكثر تحديدا إذا ما قورن بمواقف الدول الأخرى . فقد أدلى وزير الخارجية البريطانية في مجلس العموم في اليوم السابع والعشرين من مايو سنة ١٩٣٤ بحديث هام يعبر عن موقف بريطانيا الرسمي ، قال فيه أن الحكومة البريطانية تراعى في خطتها « الحياد الدقيق إزاء النزاع القائم » ، الذي من أجله تتخذ الحكومة البريطانية التدابير التي تراها ضرورية لحماية أرواح الرعايا البريطانيين وأموالهم والأشخاص الذين تحت حمايتها في المنطقة التي يدور فيها القتال بين القوات اليمنية والسعودية (١) .

أما بالنسبة لإيطاليا فقد شغلت كذلك بالأزمة اليمنية السعودية في سنة ١٩٣٤ ، نتيجة لحرصها على الحفاظ على مصالحها في الجزيرة العربية ومنطقة البحر الأحمر . وقد أشارت إلى ذلك « صحيفة الأهرام » نقلا عن « الديلي تيلغراف » " Daily Telegraph " التي أوضح مراسلها في روما أنه علم أن إيطاليا لا توافق على سقوط اليمن في أيدي أخرى . وأنها تنظر بعين القلق ولا سيما إذا طال أمد الحرب أو اشتدت وطأتها (٢) . كما أشارت « صحيفة الأهرام » كذلك إلى أن مراسلها في روما قد أكد اهتمام الدوائر السياسية هناك حينذاك بالأزمة اليمنية السعودية حتى أنها ذهبت إلى أن إرسال الحكومة الإيطالية لثلاث بوارج إلى مياه الحديدة في ذلك الحين يرجع إلى وجود كثير من الإيطاليين في اليمن حيث توجد مستودعات كثيرة للبن وعدد من المستشفيات الإيطالية . ولهذا فإن هذه الدوائر الإيطالية رأت أنه لا يجب أن تقف حكومة إيطاليا موقفا من شأنه إيجاد سوء تفاهم مع بريطانيا التي لها مصالح أكبر في تلك المنطقة ، وأنه يحسن بالدول العظمى أن تتفق على انتهاج خطة واحدة إزاء الأوضـاع المتغيرة في الجزيرة العربية (٣) . وقد أوضحت « الأهرام » هذا الموقف المحدد من قبل بريطانيا وإيطاليا إزاء الأزمة اليمنية السعودية عندما أوردت نقلا عن صحيفة « الديلي تيلغراف »

-
- (١) صحيفة الأهرام : العدد رقم ٤٧٧٤٨ ، الصادر في ٨ مايو ١٩٣٤ ، ص ٤ .
(٢) صحيفة الأهرام : العدد رقم ١٧٧٤٦ ، الصادر في ٦ مايو ١٩٣٤ ، ص ٤ .
(٣) صحيفة الأهرام : العدد رقم ١٧٧٤٨ الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٣٤

تعليقاً يوضح أنه نظراً لما للحكومتين البريطانية والإيطالية من المستعمرات القريبة من منطقة الحرب في جزيرة العرب ، فقد كانتا على اتصال وثيق فيما يتعلق بهذه المسألة منذ نشوب الحرب . وليس معنى هذا أن إحدى الدولتين تنوى التدخل في النزاع ، لأن كل ما يهمها هو حماية مصالحها الخاصة هناك (١) .

وفيما يتعلق باهتمام الاتحاد السوفييتي بالأزمة اليمنية السعودية التي بلغت ذروتها في سنة ١٩٣٤ فقد نبهت الى ذلك صحيفة « إيفنينج ستاندرد Evening Standard » التي استدلّت على هذا الاهتمام عندما أوضحت أن روسيا كانت من أولى الدول التي رفعت قنصليتها في جدة الى مفوضية ، وأن السوفييت كانوا قد أرسلوا الى اليمن أكثر من بعثة علمية وتجارية ، ومن المرجح أنها كانت ذات أهداف سياسية بطبيعة الحال (٢) .

ولم يقتصر الاهتمام الدولي بالأزمة اليمنية السعودية في سنة ١٩٣٤ على مجرد التصريحات والاتصالات الدبلوماسية بل ترجم هذا الاهتمام الى عمل إيجابي عندما أرسلت الدولتان الأكثر اهتماماً وهما بريطانيا وإيطاليا سفناً حربية الى ميناء الحديدة . بل وقد اتخذتا موقفاً أكثر إيجابية وجراً ، عندما اقتربت قوات الأمير فيصل آل سعود من الحديدة ، فسارعت الدولتان الى انزال بعض جنودها الى المدينة نفسها بدعوى حماية رعاياها . غير أن استتباب الأمن بسرعة في المدينة ، وإعلان الملك عبد العزيز آل سعود أنه كفيل بالمحافظة على أرواح رعاياهما وممتلكاتهم ، مما اضطر الدولتان الى سحب جنودهما الى متن السفن التي ظلت واقفة أمام ميناء الحديدة (٣) . ولا شك أن اهتمام بريطانيا وإيطاليا باتخاذ التدابير العملية وحرصهما على عدم انفراد أحدهما بأعمال أكثر إيجابية ، إنما يعبر عن روح المنافسة الاستعمارية التي تعاظم مداها تدريجياً بين الدولتين في منطقة البحر الأحمر والجزيرة العربية في العقد الرابع من القرن الحادي .

وقد بدا واضحاً في بداية النزاع اليمني السعودي أن بريطانيا كانت تميل الى جانب عبد العزيز آل سعود ، الذي عقدت معه « معاهدة جدة » في اليوم السابع عشر من سبتمبر سنة ١٩٢٧ واعترفت فيها باستقلال مملكته في

-
- (١) السيد مصطفى سالم (دكتور) : تكوين اليمن الحديث ، ص ٤١٣ .
(٢) صحيفة الأهرام : العدد رقم ١٧٧٤٩ ، الصادر في سبتمبر ١٩٣٥ ، ص ٤ .
(٣) صحيفة الأهرام : العدد الصادر في ١٢ مايو ١٩٣٤ .

نجد والحجاز وملحقاتها (١) ، قبل أن يتم مثل ذلك الاعتراف مع الامام يحيى . فلم يكن لعبد العزيز آل سعود أية مطالب فى النواحي المتاخمة لعدن بجنوبى اليمن ، على عكس الامام يحيى الذى كان يعتبر هذه النواحي حقا شرعيا له ، ورثه عن آجداده ، وظل يطالب به بالاساليب السلمية والحربية ، حتى عقد « معاهدة صنعاء » بينه وبين بريطانيا فى اليوم الحادى عشر من فبراير سنة ١٩٣٤ (٢) . أما بالنسبة لاطاليا فقد مالت الى جانب الامام يحيى أثناء النزاع اليمنى السعودى نظرا لأنها كانت تتطلع الى مد نفوذها تدريجيا الى اليمن فى عهده وخاصة بعد أن عقدت مع الامام المعاهدة اليمنية الايطالية فى اليوم الثانى من سبتمبر سنة ١٩٢٦ (٣) . غير أنه عندما بدا أن القوات اليمنية تواجه هزائم مستمرة أمام قوات عبد العزيز آل سعود ، فقد تهكمت صحيفة « مورننج بوست Morning Post » البريطانية على محاولات ايطاليا مد نفوذها فى الجزيرة العربية اعتمادا على صداقتها للامام يحيى بقولها : « ان الرهائن وضع على جواد خاسر » (٤) . وقد ردت عليها صحيفة « المانشستر جارديان » حينذاك بأنه « اذا كان السنيور موسولينى قد راهن على الجواد الخاسر ، فليس معنى هذا أنه سيتحمل خسارته بسهولة ، وان كان ليس لدينا ما يدعونا الى الزعم بأن ايطاليا ستدخل فى شئون بلاد العرب » (٥) . كما ردت الصحف الايطالية على تهكم صحيفة « مورننج بوست » البريطانية بتوجيه الاتهام لبريطانيا بأنها تقدم معونات كبيرة فنية وعسكرية للملك عبد العزيز آل سعود لتتمكن عن طريق تلك المعونات من وضع يدها على اليمن نظرا لما فيه من ثروات معدنية هائلة . بل ان صحيفة « الطان Temps » الفرنسية علقت على الموقف كله بأنها تستبعد أن يكون ميل بريطانيا الى جانب الملك عبد العزيز آل سعود وميل ايطاليا الى جانب الامام يحيى مؤديا الى اصطدام الدولتين — بريطانيا وايطاليا — عن طريق التزاحم فى بلاد مهيمنة على مدخل البحر الأحمر » (٦) .

على أن الصحف البريطانية أبدت تفاؤلا بأن انتصار الملك عبد العزيز آل سعود على الامام يحيى وضم اليمن الى ملكه بحيث تصبح محمية عدن جاريته

(١) محمد عبد الله ماضى (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٩٧ — ٣٠١ .

(٢) Hurewitz, J. C., OP. Cit., Vol. 2., PP. 196, 197.

(٣) Hurewitz, J. C. : Ibid., Vol 2., PP. 146 — 147.

(٤) صحيفة الأهرام : العدد الصادر فى ٥ مايو ١٩٣٤ ، ص ٥ .

(٥) صحيفة الأهرام : العدد رقم ١٧٧٥٣ الصادر فى ١٣ مايو

١٩٣٤ ، ص ٦ .

(٦) صحيفة الأهرام : العدد رقم ١٧٧٤٦ الصادر فى ٦ مايو

١٩٣٤ ، ص ٤ .

من الجنوب ، فان ذلك مدعاة لعدم حدوث أية متاعب نظرا للعلاقات الحسنة القائمة بين بريطانيا والمملكة السعودية ، ولا أدل على ذلك من العلاقات الدبلوماسية المرضية القائمة بين الملك عبد العزيز آل سعود والعراق المستقل من جهة ، وامارة شرق الأردن - التي كانت تحت الانتداب البريطاني آنذاك - من جهة أخرى . وقد أشارت إلى ذلك أيضا صحيفة الاهرام نقلا عن صحيفة « الأوبزرفر » البريطانية بأنه « اذا تمكن الزعيم العربي - عبد العزيز آل سعود - من أن يشيد لنفسه مملكة ثلاثية بادخال اليمن الى ملكه ، فان العلاقات بين إنجلترا وبلاد العرب لاتزداد صعوبة ، لأنه أسهل على المرء أن يتعامل مع شخص واحد من أن يتعامل مع بضعة أشخاص » (١) كما نقلت الاهرام أيضا عن مجلة « سيكتيتور » البريطانية تأكيداً على هذا الاتجاه فعواء « أن الملك ابن سعود صديق إنجلترا ، ويدل تاريخه الجيد في فتح بلاد العرب على أن الرعايا البريطانيين يكونون دائما تحت رعايته في مأمن من أن يكونوا في أى جزء آخر من شبه الجزيرة . . . فاذا فرض واستطاع الملك ابن سعود في النهاية أن يضم بلاد اليمن الى أملاكه ، ويصير بذلك جارا لمنطقة عدن ، فانه ليس هناك ما يدعو الى الزعم بأن خطته نحو بريطانيا التي سارت على وتيرة واحدة منذ قبل الحرب لم يطرأ عليها أى تغيير ، أو تتحول عن خطة الصداقة والمودة » (٢) . هذا فضلا عما أشارت اليه صحيفة « الاهرام » أيضا نقلا عن صحيفة « الأوبزرفر » البريطانية من أفضلية حكم ابن سعود لليمن عن الامام يحيى وذلك بالنسبة للمصالح البريطانية ، فقد جاء بها : « أما إنجلترا فغير لها أن يحكم الملك عبد العزيز اليمن لأن الامام يحيى كان دائما عدوا للانجليز . وأثناء الحرب العالمية عاون الأتراك على مهاجمة عدن ، وكان في الستة عشر سنة الأخيرة (لسنة ١٩٣٤) يهدد دائما حدود عدن ، ويأبى المسألة . أما الملك عبد العزيز فصديق للانجليز ، وقد نشر الأمن والسلام في بلاد العرب بحكم قوى عادل » (٣) .

وعلى أية حال فان النزاع السعودي اليمني لم يكن من صنع القوى الأوروبية بقدر ما كان نابعا من الصراع على الحدود بين الدولتين العربيتين (٤) . وهذا ما أكدته صحيفة « ايفننج ستاندرد » البريطانية ونقلته عنها صحيفة « الاهرام » القاهرية عندما أشارت الى أن بعض الدوائر السياسية في أوروبا تميل الى تصوير حرب بلاد العرب بأنها في أساسها فوز لبريطانيا على إيطاليا ، لأن

- (١) صحيفة الاهرام : العدد الصادر في ٧ مايو ١٩٣٤ ، ص ٤ .
- (٢) صحيفة الاهرام : العدد الصادر في ١١ مايو ١٩٣٤ ، ص ٤ .
- (٣) صحيفة الاهرام : العدد الصادر في ٢٨ مايو ١٩٣٤ ، ص ٤ .
- (٤) Survey of International Affairs, 1934, P. 320.

بريطانيا أيدت ابن السعود وأيدت إيطاليا الامام يحيى . ولكن هذه الاقوال ليست صحيحة لأن الحرب والسلام في بلاد العرب من شئون العرب وحدهم «(١) وعلى الرغم مما ينطوى عليه هذا الرأي من حقائق الا أن ما يجب أن نشير اليه هو أن السلم والحرب في بلاد العرب من شأن العرب وحدهم حقا ، الا اذا تعارض ذلك مع مصالح القوى العظمى ذات الاطماع في بلاد العرب وأحدث تأثيرا غير مرغوب فيه على المناطق التي تحت نفوذ هذه القوى .

ومهما يكن من أمر ، ففسد تم حسم النزاع اليمني السعودي بعقد « معاهدة الطائف » بين المملكة اليمنية المتوكلية والمملكة العربية السعودية ووقعها الملك عبد العزيز آل سعود في ١٨ يونيو سنة ١٩٣٤ ، بينما وقعها الامام يحيى في اليوم التالي مباشرة ، ونشر نص المعاهدة في مكة وصنعاء والقاهرة ودمشق في وقت واحد (٢) . وفي اليوم السابع والعشرين من يونيو من نفس السنة أعلنت الحكومة السعودية أنه قد تم جلاء الزيديين عن الاقاليم المحتلة في عسير وأن اليمن قد أوفى بكل الشروط المتفق عليها (٣) ، وأنه تبعا لذلك فقد أفرج الملك عبد العزيز عن المسجونين اليمنيين الذين قبضت عليهم القوات السعودية في نجران وتهامة ، كما ضمت عسير ونجران الى المملكة العربية السعودية ، واتفق على تنظيم العلاقات بين المملكتين الربييتين المتجاورتين بشكل دقيق وفي مجالات متعددة (٤) . وقد أدت المعاهدة اليمنية السعودية الى استقرار الامور بين الجانبين ، ولم تنشأ أية خلافات على الحدود بعد أن تم رسم أول خريطة للحدود اليمنية السعودية في سنة ١٩٣٦ وحتى نهاية عهد الامام يحيى ، وولده أحمد من بعده .

وهكذا تميز عام ١٩٣٤ بعقد معاهدين كان لهما تأثيرهما البالغ في تاريخ اليمن المعاصر . أولهما « معاهدة صنعاء » التي عقدت في الحادي عشر من فبراير من تلك السنة والتي نظمت العلاقات البريطانية اليمنية من جهة . وثانيهما : « معاهدة الطائف » التي عقدت في التاسع عشر من يونيو من نفس السنة والتي نظمت العلاقات اليمنية السعودية من جهة أخرى (٥) . وبذلك حسم الامام يحيى مشاكله في جنوبى اليمن وشماله بين جارين

-
- (١) صحيفة الاهرام : العدد الصادر في ٢٣ مايو ١٩٣٤ ، ص ٤ .
 - (٢) نزيه مؤيد العظم : المصدر السابق ، ص ج ١ ، ص ١٩٢ - ٢٠٢ .
 - (٣) Philby, J.B. : Arabian Jubilee, P. 186.
 - (٤) السيد مصطفى سالم (دكتور) : تكوين اليمن الحديث ، ص ٤٢٣ .
 - (٥) سيتون وليمز : المصدر السابق ، ص ٢٠٤ - ٢٠٦ .

قويين بشكل اضطر الى قبوله وفقا لقدراته وللإمكانات التي توفرت له في ذلك الحين .

ومن الواضح أن الارتباط الوثيق بين هاتين المعاهدتين - اللتين عقدهما الامام يحيى مع كل من بريطانيا في البداية ، ثم مع الملك عبد العزيز آل سعود الذي كان على علاقة طيبة مع البريطانيين - وبين تطور العلاقات البريطانية اليمنية في الفترة التي أعقبت عقد هاتين المعاهدتين . فعلى الرغم من أنهما لم تؤديا الى سلام واستقرار دائمين ، كما لم تكونا في مصلحة اليمن ذاته ، فإنهما من جهة أخرى قد حققتا قدرا كبيرا من النجاح للسياسة البريطانية في الجزيرة العربية بوجه عام ، عن طريق ايجاد علاقات طيبة بين بريطانيا وحكام الدول الناشئة في الجزيرة ، بل وبين هؤلاء الحكام وبعضهم وبعض ، بعد انحسار النفوذ العثماني عن بلادهم عقب نهاية الحرب العالمية الأولى . ومن الواضح أن السياسة البريطانية قد حرصت على حفظ التوازن بين زعماء الجزيرة العربية في نهاية فترة ما بين الحربين العالميتين ، وعلى تنظيم علاقاتها معهم ، بما يضمن تحقق مصالحها الحيوية هناك في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ، في وقت كانت فيه نذر الحرب العالمية الثانية يادية في الأفق . وعلى ذلك فقد كانت الفترة التي أعقبت عام ١٩٣٤ وحتى قيام الحرب العالمية الثانية فترة أكثر وضوحا واستقرارا في حياة الامام يحيى السياسية من جهة وفي علاقاته مع بريطانيا من جهة أخرى ، فالبريطانيون وجدوا في « معاهدة صنعاء » نقطة تحول هامة في تاريخ العلاقات البريطانية اليمنية على نحو ما أشار الى ذلك - في شيء من التحفظ - « برنارد رايلي » حاكم عدن الذي اعتبرها نقطة تحول « ولو الى حد ما » على حد تعبيره (١) . اذ وجه الجانبان البريطاني واليماني عددا من الموظفين لتسوية مسائل الحدود ، وبدأ عملهم عن طريق اتصالهم الدائم ببعضهم ببعض لفض المنازعات والمشكلات المحلية التي تنشأ في هذه الجهات . وكان الضابط البريطاني المنوط به حل مشكلات الحدود المحلية يزور صنعاء من حين لآخر لمناقشة هذه المسائل مع الامام ووزرائه هناك . ولهذا رأت السلطات في صنعاء وعدن أن العلاقات بينهما سارت سيرا حسنا لعدة سنوات عقب عقد « معاهدة صنعاء » وأن كلا منهما انصرف الى الاهتمام بائشئون الداخلية للعمل على تطويرها (٢) .

(1) Reilly, B. : Op. Cit., P. 19.

(2) Journal of the Royal Central Asian Society, Vol. XXVII., 1940, P. 31.

أثر التنافس البريطاني الإيطالي على العلاقات البريطانية اليمنية قبل قيام الحرب العالمية الثانية :

تجدر الإشارة الى أن ثمة أمر هام أثر في تطور العلاقات البريطانية اليمنية في الفترة التي أعقبت عقد «معاهدة صنعاء» بين الجانبين في الحادي عشر من فبراير سنة ١٩٣٤ ألا وهو التنافس البريطاني الإيطالي ، الذي ستزداد حدته ، في منطقة البحر الأحمر في ذلك الحين ، أي قبيل قيام الحرب العالمية الثانية . وكان تأثير هذا التنافس في تلك الفترة أكثر مما كان عليه في الفترة التي سبقت عقد المعاهدة المذكورة ، نظرا للتقارب الذي أخذ ينمو تدريجيا بين إيطاليا والمانيا في الفترة الأخيرة ، مما كان يشكل تهديدا خطيرا للمصالح البريطانية في تلك المنطقة التي تتوسط الطريق البحري المختصر بين بريطانيا والهند وهو طريق البحر الأحمر .

وقد كانت العلاقات الإيطالية اليمنية تعتبر مقياسا لطبيعة العلاقات البريطانية الإيطالية . إذ كان أي تحسن يطرأ على العلاقات البريطانية الإيطالية يؤدي مباشرة الى تقليل التدخل الإيطالي في شئون اليمن . بل وكان العكس صحيح أيضا بدليل ما اعترى العلاقات البريطانية الإيطالية من توتر نتيجة لتوتر العلاقات الإيطالية اليمنية بعد هجوم إيطاليا على الحبشة في أكتوبر سنة ١٩٣٥ وتوقع المعلقين المصاعب أن هدف إيطاليا التالي هو مهاجمة اليمن والسيطرة عليها (١) . ويمبر عن هذا التوتر في العلاقات الإيطالية اليمنية تردد الامام يحيى طويلا قبل أن يجدد المعاهدة الإيطالية اليمنية التي عقدت في سبتمبر سنة ١٩٢٦ بعد انتهاء مدة العشر سنوات المتفق عليها . ولم يتم تجديد هذه المعاهدة الا في أكتوبر سنة ١٩٣٧ بعد مفاوضات استغرقت عاما كاملا ، وقام بحسمها « السنيور غاسبارينى » الذي مثل إيطاليا في عقد المعاهدة في المرة الأولى أيضا . وكان « غاسبارينى » قد نقل من منصبه في ارتيريا ، وعيّن في مجلس الشيوخ الإيطالي تقديرا لخدماته . وقد حضر الى صنعاء في صيف ١٩٣٧ وهو يحمل هدايا كثيرة للامام يحيى ، كان من بينها دبابتان حربيتين للجيش اليمني ، وعقرون ألف بندقية ، وأربعة مدافع لمقاومة الطائرات ، وآلات لاسلكية (٢) . وكان من الطبيعي أن يصاحب هذا كله اعطاء وعود للامام يحيى بمزيد من الامدادات الحربية والفنية من قبل إيطاليا ، مع التلويح له بانتصاراتها وبمقدرتها على مساعدته في قضيته مع بريطانيا ، مما اضطر الامام الى الرضوخ والموافقة على تجديد المعاهدة الإيطالية اليمنية .

(١) Lenczowski, G. : Op. Cit., P. 458.

(٢) أمين سعيد : المصدر السابق ، ص ٥٠ .

وقد سبق هذا التجديد للمعاهدة الإيطالية اليمنية في سنة ١٩٣٧ مناورة دبلوماسية قام بها وزير إيطاليا المفوض في جدة لتحريك الأحداث لصالح بلاده . اذ قام بمقابلة الملك عبد العزيز آل سعود في شهر مايو سنة ١٩٣٦ ، وأخبره رسميا بنجاح حملة الإيطاليين على الحيشة ، وقدم له هدية كبيرة عبارة عن ست طائرات لستة من الطيارين السعوديين الذين أتسوا تعليمهم حديثا في إيطاليا . كما أكد هذا الوزير المفوض الإيطالي للملك عبد العزيز آل سعود أن إيطاليا ليس لديها أية أغراض عدوانية تجاه الجزيرة العربية . وقد أخبره أيضا أن إيطاليا تنوى تجديد معاهدتها مع الامام يحيى ، كما دافع عن موقف إيطاليا ازاء عصبة الأمم وتحدثها لها . واتهامها بأنها « عصبة انجليزية » (١) . وهذه المناورة سبقت محاولة إيطاليا مع الامام يحيى ، اذ من المعروف أن الملك عبد العزيز كان يعارض النفوذ الإيطالي في اليمن ، ودائما كان يحذر الامام من تغفل هذا النفوذ ، وكذلك كان العالم العربي يعبر كثيرا عن تخوفه من مطامع إيطاليا في اليمن وكانت إيطاليا تهدف من وراء هذه المناورة كسب تأييد ابن سعود بما يشجع الامام يحيى على تجديد معاهدته معها لعشر سنوات أخرى ، مما أوصل العلاقات الإيطالية اليمنية الى ذروتها . فقد أعقب تجديد المعاهدة ارسال الكثيرين من الأطباء والفنيين الإيطاليين الى اليمن (٢) ، وان كان هؤلاء « مكروهين من الشعب اليمني بسبب عجرفتهم » (٣) .

على أن هذا الانتاج الإيطالي في العلاقات الإيطالية اليمنية كان من شأنه أن يثير غيرة بريطانيا وقلقها ، كما أثار قلق كثير من اليمنيين (٤) .

(١) Philby, H. : Arabian Highlands, P. 82.

(٢) Survey of International Affairs 1939 — 1946, P. 354.

(٣) Stark, F. : The Arab Island, P. 34.

(٤) أورد الأستاذ أحمد المعلمي في مقدمته للكتاب « من الأدب اليمني للأستاذ أحمد بن محمد الشامي ص ٢٢ - ٢٣ » نموذجا من شعر أستاذه القاضي علي بن يحيى الارياني الذي يعد من « النصح المهذب » - على حسب تعبيره - الموجه الى الامام يحيى لأخذ الحذر من الإيطاليين جاء فيه : -

أعيذك من أذى المستعمرينا	بربك يا أمير المؤمنين
وهم أعداؤنا دنيا ودينا	فهم أصل اضطهاد المسلمين
إذا راشوا لهذا القطر سهما	تيقظ زائدك الرحمن فهما
كما فعلوا بقوم آخرينا	ودسوا في العهد الحلو سما
وأغراض تستير من العطاء	لهم مكر أدى من الهيباء
يسيل له طعام الطامعينا	ومال في الظلام وفي الضياء
وحاذر لا يفرك « غاسباريني »	فكن مما أقول على يقين

ورأت بريطانيا من صالحها أن تعدل من سياستها ازاء ايطاليا — بعد أن بلغت الدعايات العدوانية بين الجانبين أشدها — وذلك عن طريق تقريب وجهات النظر فيما بينهما . وكان تغير الوزارة البريطانية في شهر أبريل سنة ١٩٣٧ الفرصة المناسبة لتحقيق هذه السياسة عن طريق فتح باب المفاوضات مع ايطاليا لتسوية الخلافات بين الجانبين والتي نتج عنها عقد اتفاقية بينهما في السادس عشر من أبريل سنة ١٩٣٨ ، والتي أقرها مجلس العموم البريطاني في شهر سبتمبر من نفس السنة (١) . وقد عقدت هذه الاتفاقية البريطانية الايطالية في وقت تكثفت فيه سحب الحرب بين دول أوروبا منذرة يقرب انفجار حرب عالمية ثانية . وقد اختص ملحق هذه الاتفاقية الثالث بالملكة العربية السعودية وباليمن (٢) . وجاء فيه أن الحكومتين البريطانية والايطالية توافقتان على ألا تعقدا أى اتفاق ولا تقوموا بأى عمل من شأنه أن يمس بأى شكل من الأشكال استقلال أو سلامة المملكة العربية السعودية أو اليمن ، وألا تسمى أى منهما للحصول على مركز ممتاز ذي صفة سياسية في هاتين الدولتين . كما ذكرنا أيضا أن من مصلحتهما ألا تبسط أى دولة أخرى أى نفوذ خاص أو فرض مركز ممتاز لها في هاتين الدولتين . وقد اتفقتا أيضا على أن من مصلحتهما أن يسود السلام بين المملكة العربية السعودية واليمن ، وألا تتدخل أى دولة في حالة وقوع نزاع بين الدولتين المذكورتين (٣) . وقد حرصت بريطانيا وايطاليا كذلك على الاتفاق فيما بينهما على أوضاع جنوب الجزيرة العربية ، (والمقصود هنا النواحي التسع المتاخمة لمدن بجنوبي اليمن) وعلى مصالحهما فيها ، فتعهدت بريطانيا ألا تقوم بإنشاء تحصينات أو أعمال عسكرية ذات صيغة هجومية ، وألا تجند الأهالي إلا للمحافظة على النظام والدفاع المحلي ، وتعهدت أيضا بأن تحتفظ بالاستقلال الذاتي للزعماء العرب تحت حمايتها . أما بالنسبة للحكومة الايطالية فقد صرحت — في أعقاب عقد معاهدتها هذه مع بريطانيا في السادس عشر من أبريل سنة ١٩٣٨ — بأنها لن تحاول الحصول على نفوذ سياسى في الجزيرة العربية ، كما تعهدت بأن تضمن للمواطنين الايطاليين

يغلف ما يريد بكل لين	وجب وهو شر الماكرينا
أتى من روميا يبغى العهدا	فهل خيرا توخى أم رشادا
لمعرك انما يبغى اصطيدا	وحمل جدوى الندامة لو باينا
ترى ماذا يريد من الهدايا	ومن بث الجوائز والمعطايا
رويدا فهي والله الرزايا	سيكتشفها الزمان لنا يقينا

(١) Survey of International Affairs 1939 — 1946, P. 438.

(٢) British White Paper, Cmd. 5726.

(٣) سميثون وليمز : المصدر السابق ، ص ٢٠٦ — ٢٠٨ .

والرعايا القاطنين فى هذه الجهات حرية الاقامة والتجارة وفقا للأحكام
المرعية (١) . وعلى أية حال فيعتبر هذا الملحق الثالث بالاتفاقية معبرا عن
رد الفعل المباشر لقيام ايطاليا بتجديد معاهدتها مع اليمن فى سنة ١٩٣٧
والتي بلغت بالنفوذ الايطالى هناك أقصى ذروة بلغها .

وهكذا استطاعت كل من بريطانيا وايطاليا تسوية نزاعهما الطويل
بشأن الجزيرة العربية ، وان كانت بريطانيا قد استطاعت أن تكسب الكثير
من وراء هذه الاتفاقية التي لم تمنح ايطاليا أية حقوق أو مكاسب هناك .
فبريطانيا لم تتعهد بشيء يغل بنفوذها القائم فى الجزيرة العربية والذي لم
تنتقص منه المصاهرة شيئا . فهي لا تريد كسب نفوذ جديد فى الجزيرة
العربية ، ولكن يهملها الاحتفاظ بما لها فعلا وخاصة فى جنوب الجزيرة .
كما يهملها أيضا ان توقف ايطاليا نشاطها لكسب أى نفوذ سياسى فى الجزيرة
وبريطانيا عندما حرمت على نفسها وعلى ايطاليا السعى للحصول على مكاسب
سياسية فى الجزيرة العربية ، انما كانت تقصد فى الحقيقة محاربة المساعي
الايطالية هناك دون أن تمس المصالح البريطانية الخاصة (٢) .

أما ما أوردته المعاهدة البريطانية اليمنية — المعقودة فى السادس عشر
من أبريل سنة ١٩٣٨ — بشأن التمتع بعدم اقامة تحصينات فى المحميات ،
أو تجنيد الأهالى ، فان ذلك لا يحمل معنى التضييق على حريتها فى العمل فى
تلك المناطق ، ذلك لأن ما كانت تنوى فعلا اقامة تحصينات هجومية ، كما
أنها لا تعتمد على الأهالى فتجندهم لأغراض هجومية أيضا . وحتى لو أرادت
أن تفعل ذلك فانها كان يمكنها أن تقيم تحصينات تدعى أنها ذات صفة
دفاعية ، أو تجند الأهالى بحجة استخدامهم فى حفظ النظام والدفاع المحلى .
وهذا كله يبيحه لها نص الاتفاقية نفسها .

وتجدر الاشارة كذلك الى أن هذه الاتفاقية البريطانية الايطالية لم
تؤثر على السياسة البريطانية العامة فى منطقة البحر الأحمر وعلى ما كان
ينبنى أن تتخذه هناك من تدابير حربية وذلك بدعوى أنها تدابير دفاعية .
ولا أدل على ذلك من تصريح الوزير المدنى لوزارة البحرية ردا على سؤال
وجه اليه فى مجلس العموم البريطانى عن أثر هذه الاتفاقية فى التدابير
الخاصة بأعمال الدفاع فى مالطه وبور سعيد والبحر الأحمر ، فأجاب بقوله
أنه لم يوقف أى جانب من تدابير وزارة البحرية الخاصة بأعمال الدفاع

(١) Survey of International Affairs, 1939 — 1946, P. 348.

(٢) السيد مصطفى سالم (دكتور) : تكوين اليمن الحديث ، ص ٥٤.

الجديدة فى ماطلة وبور سميذ والبحر الاحمر عقب عقد الاتفاق (١) .
وفضلا عن اء برىطانيا لم تخسر شيئا نتيجة عقد هذه الاتفاقية ، وخاصة
فى البحر الاحمر والجزيرة العربية - بالرغم من أن كثيرا من الساسة
البرىطانيين اعتبروا أن هذه الاتفاقية هى تهدة عامة لاطاليا من جانب
برىطانيا ، وأنه لا يجب الارتباط بها لأنها تحط من قدر دولتهم - فان
برىطانيا قد كسبت الكثير من ورائها . فقد ضمنت - بموجب تعهدات
اطاليا فى تلك المعاهدة - توقف الدعاية العدائية التى كانت تديمها المحطة
الاطالية « بارى Bari » التى كانت تذيب باللغة العربية ، فقد نصت
الاتفاقية على الامتناع عن تبادل الدعاية العدائية (٢) . ولا ينبغي أن
نقل من قيمة فوز برىطانيا بايقاف هذه الدعاية العدائية التى كانت تديمها
محطة « بارى » الاطالية ، اذ كانت تمثل خطرا كبيرا على نفوذها فى الشرق
العربى ، الذى كان مهيا لتقبل أى دعاية عدائية ضد برىطانيا نتيجة
تاريخها الاستعمارى الملطخ بالدماء والاستغلال مع شعوب المنطقة .

ولما كان التحالف الايطالى اليمنى - من وجهة نظر ايطاليا - يمثل جانبا
من التنافس الاستعمارى بين ايطاليا وبرىطانيا على نحو ما اشرنا اليه من قبل ،
فان الامر قد تغير بعد عقد المعاهدة البرىطانية الايطالية فى السادس عشر
من ابريل سنة ١٩٣٨ ، بحيث بدا أن ايطاليا تتعاطف مع برىطانيا وتزيد
وجهة نظرها ومواقفها ازاء الامام يحيى . ولا أدل على ذلك من موقف ايطاليا
المتعاطف مع برىطانيا فى مسألة الحدود التى أثرت من جديد مع الامام يحيى .
الذى قام باحتلال بعض أجزاء من منطقة الحدود الجنوبية الشرقية لليمن
 والمعروفة بأحداث « شبوه » (٣) . اذ علقت الصحف الايطالية على تلك
الأحداث بقولها : « انه من الغريب أن يلجأ الامام يحيى الى نقض معاهدة
١٩٣٤ بينه وبين انجلترا التى عقدت لمدة أربعين سنة ، بسبب الخلاف حول
ملكية بعض مناطق الحدود . » كما أشارت صحيفة « الأهرام » القاهرة الى
أن صحيفة ايطالية علقت على نشاط بعض الموظفين البرىطانيين فى هذه
الجهات اليمنية بأن برىطانيا ملتزمة - بموجب المعاهدة البرىطانية الايطالية
فى السادس عشر من ابريل سنة ١٩٣٨ - ألا تقوم بأى عمل فى اليمن من
شأنه أن يعود بالضرر على استقلال هذه البلاد وسلامة أراضيها (٤) . وهكذا

- (١) صحيفة الأهرام : العدد رقم ١٩٥٦٤ ، الصادر فى ٢ مارس
١٩٣٩ ، ص ٨ .
(٢) Lenczowski, G. : Op. Cit., P. 458.
(٣) تقع « شبوه » غربى حضرموت وشرقى الهضبة اليمنية .
(٤) صحيفة الأهرام : العدد رقم ١٩٥٧٤ ، الصادر فى ١٣ فبراير
١٩٣٩ ، ص ٧ .

تنفى إيطاليا عن البريطانيين قيامهم بأى تصرف يتعارض مع نصوص المعاهدة المذكورة محاولة اضافة صفة المشروعية على تصرفات بريطانيا فى اليمن حينذاك (١) .

وإذا كان عقد هذه المعاهدة البريطانية الإيطالية قد أدى الى تسوية الخلافات بين بريطانيا وإيطاليا حينذاك ، فإن ذلك لم ينعكس على موقف الامام يحيى الذى استمر على اتباع سياسته التقليدية الخاصة بميله الى أعداء بريطانيا كيدا لها . وبدأ ذلك واضحا فى تقربه الى الدول التى انحازت الى دول المحور ، على نحو ما حدث فى سنة ١٩٣٧ حين أرسل أحد أبنائه الى اليابان ليشترك فى افتتاح مسجد جديد بعاصمتها طوكيو . على أن اتجاه الميل الى دول المحور كان ظاهرة عامة اجتاحت بلاد المشرق العربى قبيل قيام الحرب العالمية الثانية حيث لم يكن لتلك الدول هناك ماضى استعماري سئ . بل ان دول المحور بدت أمام العرب منقادا لهم من الاستعمار ، ومال الكثيرون اليها على نحو ما فعل رشيد عالي الكيلانى الذى قام بالثورة فى العراق وبدأ ميله الواضح الى ألمانيا حينذاك .

— تجدد المنازعات بين بريطانيا والامام يحيى فى سنة ١٩٣٨ :

تجددت المنازعات بين بريطانيا والامام يحيى حول منطقة « شبوه » فى نهاية عام ١٩٣٨ ، وهى السنة التى عقدت فيها الاتفاقية البريطانية الإيطالية التى أشرنا اليها . وكان قد زار منطقة « شبوه » بعض المهندسين الأمريكين بحثا عن البترول ، مما أثار اهتمام الامام ودعاه الى ارسال حامية من رجاله الى هناك ، الأمر الذى أدى الى تحرك سلطات عدن للحيلولة دون وقوع هذه المنطقة فى أيدي القوات الامامية . اذ توجه « الكابتن هاملتون » بفرقة من جنوده العرب الى تلك المنطقة ، مما اضطر الامام أن يأمر جنده بالانسحاب منها منعا للحرب . أما بالنسبة « لهاملتون » وجنوده فلم يمكث فى المنطقة طويلا ، بل انه انسحب منها واختار مدينة « عياد » على حدود « شبوه » لتكون مركزا عسكريا لقواته البريطانية نظرا لتوفر المياه فيها . وقد أدى هذا التوتر بين الجانبين البريطانى واليمنى الى أن ظلت « شبوه » على ما كانت عليه ولم تتحول عن كونها مركز تجمع بدوى بسيط نظرا لندرة المياه العذبة بها ، وظلت آثارها القديمة مدفونة فى رمالها ، كما أحاط القموض والنسيان ما كان ينتظر اكتشافه فيها من ثروة بترولية (٢) . على أن منطقة

(١) السيد مصطفى سالم (دكتور) : تكوين اليمن الحديث ، ص ٥٦ .
(٢) Van der Meulen, D. : Aden to the Hadhramout, PP. 99, 100.

« شبوه » كانت موضع تنافس حاد بين بريطانيا والامام يحيى قبل أن يثار النزاع بين الجانبين بشأنها فى نهاية عام ١٩٣٨ بعدة سنوات . ففى أعقاب عقد « معاهدة صنعاء » بين بريطانيا والامام يحيى فى الحادى عشر من فبراير سنة ١٩٣٤ بدأت بريطانيا تنظم النواحي المحمية المتاخمة لعدن فى جنوبى اليمن على أساس تعيين مستشارين بريطانيين لحكام هذه النواحي بعد عقد سلسلة من معاهدات الاستشارة مع هؤلاء الحكام بدأت مع مطلع سنة ١٩٣٧ (١) . وقد عينت بريطانيا فى تلك السنة « هارولد انجرامز » Harold Ingrams “ أول مستشار دائم لها فى محمية عدن الشرقية ، بعد أن اطمأنت الى توقف هجوم الامام عليها وفقا لنصوص « معاهدة صنعاء » المشار اليها .

وقد بدأ « انجرامز » يؤكد نفوذ بريطانيا — على طريقة الانجليز — فى محمية عدن الشرقية . فتدخل بين قبائل حضرموت المتنازعة فيما بينها ونجح فى فض منازعتها ، مما أظهر بريطانيا بمظهر المتقذ لهذه الديار من الفوضى والمنازعات . وكان رد الفعل لدى الامام يحيى ازاء النشاط المتزايد فى تلك النواحي ، قيامه بتأليب القبائل اليمنية هناك ضد الوجود البريطانى فى بلادهم فى منتصف عام ١٩٣٧ . ورغم أن حاكم عدن البريطانى حينذاك “Bernard Reilly — Governor of Aden” لم يقم بزيارة منطقة «شبوه» التى أثرت فيها هذه القلاقل فانه كان يؤكد « أن شبوه قطعاً جزء من محمية عدن وان لم تديرها حكومة عدن قط » بشكل مباشر . ولهذا قام بارسال قوة من رجال القبائل — الذين جندهم البريطانيون تحت قيادة « الكابتن هاملتون » — تمكنت من اجبار قائد حامية الامام يحيى — التى أثارت القلاقل هناك — على قبول شروط « انسحاب مشرف » — على حد تعبير البريطانيين — من منطقة « شبوه » ، فى مطلع عام ١٩٣٨ (٢) .

وقد أبدى الجرافى سببا آخر للنزاع البريطانى اليمنى حول منطقة « شبوه » فقال : « ان بعض ضباط عدن دخلوا مدينة شبوه متكررين ، ودخل آخرون الى محل العبر ، وأغروا مشايخ البلاد بالانتماء الى حكومة عدن ، وتوعدوا أهل البلاد بالطائرات ، ثم شنلوا بالقوة موقع العبر الذى فيه آبار

(١) أوردنا فى ملاحق هذا البحث نص معاهدة الاستشارة التى عقدت بين بريطانيا والسلطنة القعيطية فى الثالث عشر من أغسطس سنة ١٩٣٧ كنموذج لهذه المعاهدات .

صلاح البكرى : فى جنوب الجزيرة العربية ، ص ٢١٧ — ٢١٨ .
(٢) Survey of International Affairs, 1939 — 1946, PP. 348 — 349

ينتفع بها المارون والأهلون » . ثم يستطرد الجرافى موضعاً احتجاج الامام يحيى على ذلك ببلاغ رسمى جاء فيه « بكل استغراب وتحيير عظيم ، ألقى الى مسامع الحكومة اليمنية ما أذاعته محطة الراديو بلندن فى يوم الاثنين ٢٤ ربيع الثانى سنة ١٣٥٨ هـ الموافق ١٢ حزيران (يونيو) سنة ١٩٣٩ ، عن واقعة شبوه وموقع العبر وملحقاتها ، التى يتألف من مجموعها جانب من البلاد الشرقية الشمالية ، والتى مازالت يمنية محضة منذ آلاف السنين لم تمسها أيدي غير اليمنيين » (١) .

وقد انتهت حوادث شبوه هذه فى مطلع عام ١٩٣٩ ببقائها منطقة محرمة بين الطرفين المتنازعين المتمثلين فى بريطانيا والامام يحيى . وكان اهتمام بريطانيا بهذه المنطقة ومواجهتها بالقوة لمحاولات الامام يحيى للسيطرة عليها حتى حالت دون ذلك ، انما مرجعه تقديرها لأهمية تلك المنطقة نظراً لما توقعت أن تحظى به من ثروة بترولية ، فضلاً عن كونها تمثل « منطقة حاجة » بين منطقة نفوذ الامام يحيى ولنواحى المحمية المتاخمة لمعدن من الناحية الشرقية .

— العلاقات البريطانية اليمنية عند قيام الحرب العالمية الثانية فى سنة ١٩٣٩ :

لم تتعرض العلاقات البريطانية اليمنية لاية هزات أخرى بعد حسم موضوع « شبوه » فى مطلع عام ١٩٣٩ وحتى قيام الحرب العالمية الثانية فى شهر سبتمبر من تلك السنة . ومن المعروف أن ايطاليا ظلت على الحياد حتى اشتركت فى تلك الحرب الى جانب المانيا فى اليوم العاشر من يونيو سنة ١٩٤٠ . وكانت ايطاليا منذ تجديد معاهدتها مع الامام يحيى فى سنة ١٩٣٧ ، وبالرغم من اتفاقيتها مع بريطانيا فى سنة ١٩٣٨ ، تعمل جاهدة على تقوية ميناء « عصب » وتنميته ، فأصبح مستودعاً ضخماً للأسلحة والذخائر . وقد أشيع قبل قيام الحرب العالمية الثانية أن هذه الاستعدادات الايطالية تعتبر تمهيداً لغزو اليمن . ثم تلى اشتراك ايطاليا فى الحرب العالمية الثانية سقوط الصومال البريطانى فى أيديها فى أغسطس سنة ١٩٤٠ ، مما جعل مستقبل عدن نفسها — التى كانت تحرص عليها بريطانيا كل الحرص — فى خطر كبير حينذاك .

وكان النفوذ الايطالى والدعاية الايطالية فى اليمن فى مطلع الحرب

(١) عبد الله عبد الكريم الجرافى : المصدر السابق ، ص ٢٥٠-٢٥٢

العالمية الثانية تضايق البريطانيين كثيرا . وقد حاولت القلة من البريطانيين المقيمين داخل بلاد الامام يحيى أن يقوموا بعمل دعائى يائس ضد الايطاليين فى اليمن فى سنة ١٩٤٠ ، عن طريق اقناع اليمنيين أنه يجب على البعثة الطبية الايطالية الموجودة فى اليمن آنذاك ألا تقوم بأى نشاط سياسى الى جانب عملها الاصلى . غير أن اليمنيين كانوا — نظرا لما لديهم من خلفية تاريخية عانوا فيها من البريطانيين — أكثر استجابة للدعاية الايطالية فى وقت كان فيه الايطاليون فى الجانب الرابع « ويمسكون بأيديهم أغلب الورق » (١) ، حتى أن اليمنيين اعتقدوا أن الحلفاء قد خسروا الحرب .

وحدث فى نفس الوقت أن فر بعض الفاشيين المتحمسين الى اليمن مع عدد قليل من الالمان الذين هربوا من ايران والمملكة العربية السعودية فى بداية الحرب العالمية الثانية . غير أن هؤلاء لم يقوموا بعمل فعال حربى أو دعائى ضد البريطانيين ، نظرا لأن الامام يحيى كان حريصا على ألا ينجر فى نيار الصراع بين القوى الدولية الكبرى . وكل ما فعله أن قدم لهؤلاء الايطاليين والالمان « مجرد ملجأ غير مريح وبدون اكتراث » (٢) . بل أن انتصارات ايطاليا فى القارة الافريقية ، ونشاط دعايتها العدائية على حدود محمية عدن ، لم يؤد الى احداث أى انجاز واضح لصالحها فى جنوب الجزيرة العربية . اذ انتهزت الامبراطورية الايطالية فى افريقيا قبل أن تتمكن ايطاليا من احداث أى تأثير على مركز بريطانيا فى اليمن حينذاك . حتى أن الامام يحيى — الذى كان قد أعلن الحياد منذ بداية الحرب العالمية الثانية رغم ميله الواضح الى جانب دول المحور نكاية ببريطانيا — قد بدأ يقتل من ميله نحو المحور بعد هزيمة قوات « رومل » نهائيا فى معركة « العلمين » . كما بدأ تبعاً لذلك يرضخ لضغط بريطانيا عليه ليتخذ موقفا حاسما ضد رجال المحور المقيمين فى بلاده . ولهذا أصدر الامام يحيى أمره فى اليوم السادس والعشرين من فبراير سنة ١٩٤٣ بالقبض على الايطاليين والالمان الفارين الى بلاده، كما اعتقل جميع رعايا دول المحور هناك ، وبلغ عددهم أربعين ايطاليا والمسانيا . كما أوقف عمل محطات الاذاعة اللتين كانتا تعملان فى بلاده باسم المحور ، بل وتلا هذا أيضا قيام الامام بقطع كل علاقاته مع سلطات المحور . ونظرا لأن الامام يحيى لم يكن قد أعلن الحرب على ألمانيا

(1) Survey of International Affairs, 1939 — 1946, P. 354

(2) Survey of International Affairs, 1939 — 1946, PP. 354, 355.

واليابان مثل باقى الدول العربية ، فانه لم يشارك فى مؤتمر سسان
فرنسيسكو الذى عقد عقب نهاية الحرب العالمية الثانية (١) .

وتجدر الاشارة الى أن احواث الحرب العالمية الثانية قد أدت الى
خروج الامام يحيى من عزلته التقليدية بصورة محدودة للغاية (٢) . فانضم
الى جامعة الدول العربية فى سنة ١٩٤٥ ، كما انضم أيضا الى الأمم
المتحدة فى سنة ١٩٤٧ ، وذلك تحت تأثير المملكة العربية السعودية .
على أن الامام يحيى حاول أن يجد فى الولايات المتحدة الأمريكية معضدا
ومساندا جديدا له يحل محل دول المحور السابقة من جهة ، ولارتفاع
مكانة الولايات المتحدة كحليف قوى للدول الأوروبية — ومن بينها بريطانيا —
فى المجال العالمى .

— التقارب الأمريكى اليمنى كرد فعل للعلاقات البريطانية اليمنية فى نهاية فترة ما بين الحربين العالميتين :

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ — أثناء فترة ما بين الحربين
العالميتين — طريقها الى المجال الدولى على نطاق واسع بعد خروجها
التدرجى من عزلتها التقليدية . وكانت قد نجحت فى إقامة علاقات سياسية
واقتصادية مع باقى بلاد الشرق العربى ، قبل أن تصل الى الامام يحيى .
وترجع علاقة الأمريكين باليمن الى مطلع النصف الاول من القرن التاسع
عشر عندما بدأوا ينافسون شركة الهند الشرقية البريطانية فى تجارة
اليمن عامة وتجارة البن اليمنى صفة خاصة . اذ تمكن عدد من التجار
الأمريكين — وفى مقدمتهم بعض التجار من مواطنى : « ماساتشوستس »
Massachusetts. الذين كانوا يشكلون مجتمعا بحريا وتجاريا نشيطا —
بارسال سفنهم لتعبير نصف الكرة الأرضية لتصل الى مياه المحيط الهندى
وتدخل الى جنوب البحر الأحمر حتى ميناء « مخا » لتحتكر تجارة البن
اليمنى (٣) ائذى كان سلعة رائجة فى أوربا وأمريكا على السواء حينذاك .
وقد وقفت بريطانيا فى وجه هذه المنافسة الأمريكية المبكرة التى وصلت
الى المحيط الهندى الذى كان يمثل بخيراته « وعاء العسل » ، ولطالما
اغترف منه البريطانيون واحتكروه لأنفسهم منذ انشاء شركة الهند الشرقية

(١) جلال يحيى : دكتور (: العالم المعاصر ، ص ٣٢٢ .
(٢) السيد مصطفى سالم (دكتور) : تكوين اليمن الحديث ، ص ٤٦١
(٣) Waterfield, G. : Sultans of Aden, P. 30.

في الحادى والثلاثين من ديسمبر سنة ١٦٠٠ في عهد الملكة « اليزابيث » الاولى Elizabeth I. (١) وقد تمكنت بريطانيا من كسر احتكار الامريكيين لتجارة البن اليمني ، وتحطيم منافستهم نهائيا في جنوبى البحر الاحمر باحتلالها لعدن في التاسع عشر من يناير سنة ١٨٣٩ ، واجتذابها لتجارة البن من مخا الى عدن لتكون تحت اشراؤها المباشر وسيطرتها الكاملة (٢) .

اما بالنسبة لعلاقة الامريكيين بالامام يحيى فتعود الى الزيارة التى قام بها اليه عقب استقلاله « المستر شارلس كرين » المليونير الامريكى الذى طاف كثير من دول المشرق العربى ، يرافقه مهندس المناجم « كارل توتيشل » الذى طاف باليمن بحثا عن موارده المعدنية وخاصة البترول . وقد بنى هذا المهندس عدة جسور في اليمن لربط صنعاء بالثغور اليمنية المطلية على البحر الاحمر (٣) . وبعد هذه الزيارة — وقد توقعت أعمال « توتيشل » الذى انتقل الى الملكة العربية السعودية للبحث عن البترول أيضا — لم تقم أية علاقات بين الامام يحيى والولايات المتحدة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . حيث زارت الامام يحيى اول بعثة امريكية رسمية في ابريل سنة ١٩٤٦ برئاسة «الكولونيل وليام ادى» Colonel William Eddy. وعقدت معه معاهدة تجارة وصداقة . وقد تبع هذه الزيارة اقامة علاقات دبلوماسية منظمة بينه وبين الولايات المتحدة في الحادى عشر من مايو سنة ١٩٤٦ ، ومنحته الولايات المتحدة قرضا بمليون دولار لشراء معدات حربية منها في الرابع والعشرين من يناير سنة ١٩٤٨ . وفي شهر يوليو من نفس السنة زار الأمير سيف الاسلام عبد الله — أحد أبناء الامام يحيى — الولايات المتحدة ، وأجرى محادثات مع عدد من رجال الصناعة هناك (٤) . وهذا التقارب الامريكى اليمنى وان جاء متأخرا — كما تجاوز الفترة التى نعالجها في هذا البحث وهى فترة ما بين الحربين العالميتين — الا أنه كان يتبغى الإشارة اليه كرد فعل لاختفاء دول المحور — التى كان

(١) Hoskins, H.L. : British Route to India PP. 4, 5.

(٢) نزاروق عثمان اباطة (دكتور) :
التنافس الدولى في جنوب البحر الاحمر في النصف الاول من القرن التاسع عشر ، أبحاث الاسبوع العلمى الثالث لسمنار الدراسات العليا للتاريخ بكلية الآداب بجامعة عين شمس (١٠ — ١٥ مارس ١٩٧٩) ، ص ٣٨١ .

Fisher, W.B. : The Middle East, P. 544.

Lenczowski, G. : Op. Cit., P. 459.

(٣)

(٤)

الامام يحيى يستند اليها في صراعه مع بريطانيا — من المسرح الدولي نتيجة لهزيمتها في الحرب العالمية الثانية . وكما سبق أن أشرنا في بداية هذا البحث أن الولايات المتحدة قدر لها أن تحل محل المعسكر الاوربي في كثير من بلدان الشرق ، بل وأن تدافع عن مصالحه على المستوى العالمي باعتباره اكبر قوة للغرب في ضوء المتغيرات الدولية التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية . ومن هنا جاء التقارب الأمريكي اليمني في ذلك الوقت استجابة للواقع المعاصر .

وعلى أية حال فقد نتج عن انتصار بريطانيا وحلفائها — وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية — على دول المحور في الحرب العالمية الثانية، تعزيز مركز بريطانيا في عدن والنواحي المتاخمة لها في جنوبي اليمن في الوقت الذي كانت تنمو فيه براعم الحركة الوطنية في اليمن باتجاهاتها المختلفة . وكان لانتصار بريطانيا في تلك الحرب أكبر الاثر في جعل العلاقات البريطانية اليمنية — التي مرت بأدوار كثيرة ومتغيرة في فترة ما بين الحربين العالميتين — تتسم بطابع الاستقرار عقب نهاية الحرب العالمية الثانية ، خاصة وأن اليمن قد شغل بحركته الوطنية وينمو المعارضة التي أطاحت بالامام يحيى نفسه في سنة ١٩٤٨ .

— مساندة بريطانيا لحركة المعارضة اليمنية لحكم الامام يحيى في نهاية فترة ما بين الحربين العالميتين :

من الملاحظ أن بريطانيا كان لها — في نهاية فترة ما بين الحربين العالميتين وفي أعقابها — دور غير مباشر في مساندة المعارضة اليمنية لحكم الامام يحيى بهدف استخدامها في الضغط على الامام اذا أخل بتنفيذ « معاهدة صنعاء » التي نظمت العلاقات البريطانية اليمنية في سنة ١٩٣٤ ، أو اذا قام بأي نشاط معادى لوجودها في عدن ولنفسوذها في النواحي المحيطة المتاخمة لها في جنوبي اليمن .

وقد ظهرت حركة المعارضة اليمنية — التي نمت تدريجيا — كرد فعل طبيعي لسياسة الامام يحيى طوال عهده والتي اتسمت بسلطته المطلقة ونسكه بالعزلة وعدم مواكبته للتغيير والاصلاح . وقد أدت هذه السياسة الى خلق روح التذمر لدى الفئات المستتيرة من أبناء الشعب اليمني داخل اليمن وخارجه . ويشير الاستاذ الدكتور صلاح العقاد الى سمات التخلف في حياة الشعب اليمني في عهد الامام يحيى . مقارنا بين

التغيير الذى قبلته السعودية في عهد الملك عبد العزيز آل سعود بالجمود الذى تميز به عهد الامام يحيى في اليمن (١) ، مما ادى الى ظهور حركة المعارضة اليمنية لحكمه فيقول :

« اذا كانت السعودية قد قبلت التغيير في حدود الاستفادة من المخترعات الحديثة ولم تمس المجتمع التقليدى ، فان اقامة اليمن رفضت التغيير في جميع الأحوال . فلم يشأ الامام مثلا أن يمنح الشركات الأجنبية تراخيص للتنقيب عن المعادن . وكان يفضل اكتناز الضرائب التى يحصلها من القبائل في قصره ولا يعتبر الحكومة مسئولة عن المشروعات العمرانية . ويرجع ذلك الى تخوف الامام من الاتصال بالاجانب ، وقد سمح للاتراك ثم للايطاليين بتجهيز البلاد ببعض الاسلحة وبناء مستشفى في صنعاء ، ولكنه قصر نطاق هذه الخدمات في اضيق الحدود . وحتى السلع الأساسية التى يصدرها اليمن وهى البن لم يعرف الامام كيف يفيد منها البلاد ، لان الخوف من الاتصال بالاجانب جعله يبيع البن في الحديدة ، ويأتى بعض التجار من اليونانيين لشرائه هناك ثم يقومون هم بطرحه في الاسواق العالمية . والخلاصة هى ان مبدأ العزلة سيطر على سياسة الامام يحيى خلال حكمه الطويل ، ولا يمكن تفسير هذا المبدأ بمزاج الامام واتجاهاته الشخصية ، فهناك عوامل أعمق من ذلك دفعت يحيى الى التصلب في هذه السياسة . فقد كان الزيدون سكان الجبل هم اصحاب الكلمة العليا في البلاد ، واهل الجبال عادة محافظون واقل تقبلا للمؤثرات الخارجية . ثم ان انتماء الامام الى مذهب يشكل اقلية في الشرق العربى جعله وائصاره يشعرون بالتميز عن البيئة المحيطة بهم . واذن لم يكن بوسع حاكم ما أن يطبق هذه السياسة لولا انه وجد استجابة من فئات عديدة من الشعب . والتفسير الآخر الذى يمكن الصاقه بالامام يحيى نفسه هو التجارب التى مر بها فى حكمه ، فقد حارب العثمانيين واصطدم بالانجليز ، واشتبك مع الدولة السعودية المجاورة ، وجعله ذلك كله يتشكك في نوايا الاجانب الذين يزورون بلاده ويعتبرهم جواسيس . ومن هنا نلاحظ ان الاجانب

(١) سبق أن قارنا بين الانظمة الاصلاحية التى وضع العثمانيون اسسها أثناء حكمهم لليمن (١٨٧٢ — ١٩١٨) والتى كان من الممكن أن يقطع اليمن بواسطتها شوطا في سبيل التقدم ، وبين حالة الجمود والعزلة التى فرضها حكم الأئمة على اليمن (١٩١٩ — ١٩٦٢) .
فاروق عثمان أباطة (دكتور) : الحكم العثمانى في اليمن (١٨٧٢ — ١٩١٨) ص ٤١٥ — ٤٣٣ .

سواء اكانوا عربا أو أوروبيين يوضعون تحت المراقبة بمجرد دخولهم الى صنعاء ، وأحيانا ينزلون في قصر الملك ولا يسمح لهم بالخروج الا بمراقبة الحرس الخاص . ومن مظاهر العزلة تحريم اقامة السفارات أو القنصليات على الارض اليمنية حتى بالنسبة لتلك الدول التي عقدت معاهدات صداقة وتجارة مع اليمن مثل ايطاليا وهولندا وبلجيكا وفرنسا . وانطبق هذا على البلاد العربية أيضا فلم تستطع مصر اقامة مفوضية لها في صنعاء الا في سنة ١٩٥١ أى بعد انتهاء حكم الامام يحيى بثلاث سنوات . ورغم المشكلات العديدة التي كان لا بد من تسويتها مع السلطات البريطانية في عدن فقد اعتذر الامام عن اقامة أى تمثيل دبلوماسي بريطاني في بلاده طوال حكمه (١) . ونم تشأ الولايات المتحدة أن تقبل هذا الشرط الخاص بعدم اقامة سفارة عندما جرت مباحثات لعقد معاهدة تجارية في الثلاثينات » .

« ونلاحظ آثار هذا التفكير في مباحثات انشاء الجامعة العربية فقد خشى الامام أن تكون الجامعة أداة تنفذ من خلالها الدول المتطورة الى المجتمع اليمني باسم التعاون الثقافي أو الاقتصادي ، فهو لم يرفض فقط توسيع اختصاصات الجامعة من الناحية السياسية كما فعلت الدول الأخرى ، وإنما امتنع أصلا عن مناقشة الميثاق ، وأرسل أحد مندوبيه كمستمع لحضور المناقشات الى أن اطمأن الى عدم فاعلية الجامعة فقرر الانضمام اليها سنة ١٩٤٧ » .

« نتج عن ذلك كله أن حياة المجتمع اليمني لم تتغير كثيرا عما كانت عليه في العصور الوسطى ، فالامام يحكم باسم السيادة الروحية باعتباره زعيم الطائفة الزيدية ، ولذلك فهو يميز بين سكان الجبل وبين الشوافع سكان تهامة أو الجنوب . ويقتصر هذا التمييز على النواحي الادارية والسياسية . وقد بالغ في تصويره الكتاب الأجانب فقد ترك الامام مثلا للشوافع حرية التقاضي حسب مذهبهم ، ولم يفرض عليهم ضرائب اضافية رغم أنهم أكثر نشاطا في ميدان التجارة والاقتصاد فهم الذين يسكنون الساحل ويغلبون على الجنوب المتاخم لعدن والمحيطات البريطانية . وكثيرا ما لجأت السلطات البريطانية في الجنوب الى محاولة التفرقة وإثارة الشوافع ضد حكم الامام فلم تجد استجابة عامة (٢) . وفي

Reilly, B. : Op. Cit., P. 19.

(١) استند الى :

استند الى :

Ingrams, H. : The Yemen, Imams, Rulers and Revolutions, (٢)

P. 11.

نفس الوقت لم تكن التبعية للمذهب الزيدى تعنى دائما الولاء التام للامام، فقد كانت العلاقة القبلية اقوى كثيرا من العلاقات المذهبية » .

وكثيرا ما كانت القبائل تنهرب من دفع الزكاة التى لا بد من تقديمها كاملة للامام ، وفى هذه الحالة يحرض الامام عليها قبيلة اخرى اقوى منها فتقوم « بتخيطها » أى بشن غارة مفاجئة عليها وسلب كل ما تقع يدها عليه من اغنام أو خيام أو ابل أو حبوب ، وتقدم جزءا من هذه الفنائم وتحتفظ بالجزء الباقى . وكانت هذه الاعمال تترك احيانا القبائل « المخططة » فى حالة يرثى لها من البؤس حتى تتفكك عرى القبيلة احيانا ويضطر ابناؤها الى الهجرة سعيا للعمل فى المدن ، وهذا احد العواويل التى تفسر لنا انتشار هجرة اليمنيين فى بلاد العرب وخارجها » .

« كذلك لم يكن الامام يثق بكبار موظفيه واعوانه فى الدولة ، وكان يتبع معهم أسلوب التخويف فيجمع ابناءهم على شكل رهائن وينسبهم الى الإقامة فى صنعاء بحجة التدريب على الاعمال العسكرية والادارية ولكنهم كانوا يعيشون فى الحقيقة فى حالة وسط بين السجن والتدريب ، وحيانا كان يشعر بارتياح الى بعض فيقربهم منه بالفعل وينزلهم فى قصره » .

« وقدّر عدد الرهائن بما يتراوح بين ١٠٠٠ - ٤٠٠٠ (١) ، وتعتبر صعده والمدن الشماليه هى من اكثر مناطق اليمن ولاء للامامة ، ففيها ظهر المذهب الزيدى ، واليهما كان يلجأ الأئمة حينما يتعرض مركزهم للخطر فى صنعاء بسبب الثورات الداخلية أو الغزو الخارجى ، وما زالت فلول المكيين تتشبه بهذه المنطقة (٢) وتستطيع عن طريق قربها من السعودية ان تتلقى المساعدات التى تمكنها من مقاومة الجمهوريين » (٣) .

وهكذا أدت الاوضاع المتردية فى اليمن الى قيام بعض العناصر الوطنية من ابناء الشعب اليمنى بالمطالبة بالاصلاح ، والحد من سلطة

(١) استند الى :

السيد مصطفى سالم « دكتور » : تكوين اليمن الحديث ، ص ٤٧٢ .

(٢) صدر كتاب الدكتور صلاح العقاد عن « جزيرة العرب فى العصر الحديث » عام ١٩٦٩ .

(٣) صلاح العقاد « دكتور » : نفس المصدر ، ص ٥٩ - ٦٢ .

الامام يحيى ، واتباع النظم الدستورية . غير ان الامام لم يستجب لهذه المطالب ولم يحاول ان يدفع ببلاده في سبيل التقدم . بل انه حارب دعاة الإصلاح بمنتهى العنف مما ادى بالكثيرين منهم الى الهرب بعيدا عن قبضته . وتجمع انكثيرون منهم في كل من القاهرة وعدن (١) . وقد تمكنوا عقب نهاية الحرب العالمية الثانية من انشاء رابطة « الاحرار اليمنيين » ، كما أصدروا صحيفة « صوت اليمن » لنشر دعوتهم وتوضيح اهدافهم . بل انهم وضعوا بعد ذلك دستورا تضمن كل مطالبهم وعرف باسم « الميثاق المقدس » واصلحوا التمسك به والعمل على تنفيذه . وقد زادت حركة المعارضة هذه وتوسعت نطاقها مع زيادة جهود الامام للقضاء عليها . وقد انضم الى هذه الحركة ابنه الثامن ابراهيم الذي لم يكن لديه اى امل في الوصول الى الحكم بالطرق العادية . وقد امر الامام بسجنه ، وتمكن من الهرب بعد ذلك الى عدن وانضم الى « الاحرار » اللاجئين هناك .

وكان من الطبيعى ان يزعج الامام يحيى كثيرا من تجمع عناصر المعارضة اليمنية ضده في عدن ، وازدياد نشاطها هناك مما جعله يولى ابنه سيف الاسلام احمد امر « لواء تعز » ليكون على مقربة من محمية عدن ، وليتمكن من القضاء على عناصر المعارضة هناك بالاتفاق مع سلطات عدن البريطانية . بل ان الملك عبد العزيز آل سعود لم يخف قلقه هو الآخر مما قد تسفر عنه هذه الحركة من قلاقل فتصل الى مناطق ابعد من الحدود اليمنية ، او ان يكون لها آثارا ابعد مدى فيما بعد ، مما جعله يطلب الامام يحيى بضرورة معالجة هذا الموضوع (٢) . وقد أشعار عبد الله الجرافى الموالى لآل حبيب الدين الى النشاط الذى قامت به المعارضة اليمنية في عدن حينذاك متحاملا عليها فقال : « قامت دعاية مفرضة بمدينة عدن ضد هذا الملك العظيم الذى اوجد اليمن (يقصد الامام يحيى بطبيعة الحال) والذى كان اول زعيم عربى طالب باستقلال العرب . وتظاهروا ناشروا هذه الدعاية ضد الامام وطريقة حكمه للبلاد باسم الإصلاح . وقد بدأ بنشر هذه الدعاية جماعة من اليمنيين المقيمين بـعدن ، الذين سموا انفسهم حزب الاحرار ، وانضم اليهم آخرون ، وأنشأوا لهم جريدة سموها صوت اليمن ، وأعانتهم في دعايتهم هذه جريدة كانت تنشر في مصر اسمها جريدة الصداقة . وقد أخذت كلتا الجريدتين في نشر كل ما يشوه سمعة

(١) صلاح العقاد (دكتور) : نفس المصدر ، ص ٧٣ — ٧٥ .
(٢) Philby, J. B. : Arabian Jubilee, PP. 189. 190.

اليمن ، وسياسة الحكومة اليمنية المتوكلية ، وغررا بما زخرفاه من الأقوال كثيرا من الناس الذين اعتقدوا أنهم يطالبون حقيقة بالاصلاح » (١) .

وعلى أية حال فقد شهد اليمن حركة أطاحت بحكم الامام يحيى في سنة ١٩٤٨ شاركت فيها عناصر المعارضة اليمنية . ويعتبر الأستاذ الدكتور صلاح العقاد (٢) أن هذه الحركة تمثل « حلقة من حلقات الصراع على السلطة التي ألفها اليمن منذ زمن طويل ، ذلك أن القائلين بها ينتمون الى أسر عريقة ضمت بين صفوفها أقارب الامام وفيهم ابنه الثامن ابراهيم الذى لم يكن لديه أى أمل فى الوصول الى الحكم بالطرق العادية . ومع ذلك لا تخلو الحركة تهما من فكرة التغيير ، فقد تقربت من «الاحرار» اللاجئين فى عدن واستدعت بعضهم للمشاركة فى الحكم خلال عمرها القصير ، وكان أحمد نعمان أحد اعضاء ثورة ١٩٦٢ البارزين وزير الزراعة فى حكومة ابن الوزير . كذلك فان محاولة اقامة مجلس وطنى ولو بطريق التعيين يعد بالنسبة لظروف اليمن وبيئته فى ذلك العهد تغييرا هاما . وثمة عوامل ثلاث تجمعت من وراء هذه الحركة دون أن يكون بينها ترتيب مسبق » (٣) .

« الاول : الصراع الاسرى المألوف بين أبناء الامام العديدين من جهة وبين الاسر الكبيرة من جهة أخرى وقد كان أحمد يعد منذ زمن طويل لابعاد اخوته عن مراكز السلطة فأظهر خطابا موجها الى اخيه الأكبر محمد ادعى أن الطليان وعدوه بالمساعدة اذا ما دبر انقلابا للاستيلاء على السلطة . ومع التسليم بأن الطليان كانوا يستغلون تلك المنافسات الا أن هذا الخطاب مشكوك فى صحته . وقد نجح أحمد فى خطته فأخذ له ابوه ولاية العهد فى سنة ١٩٤٧ واضطر زعماء الاسر الى الموافقة على البيعة ومن بينهم عبد الله وعلى من أسرة الوزير . ومن جهة أخرى تطلعت أسر كبيرة فى اليمن الى أن تجعل الامامة غير محصورة فى أسرة بعينها هى أسرة حميد الدين ، ولذلك كان أخذ البيعة بولاية العهد حاسما فى اثاره الحركة . . . وقد نزعهما عبد الله ابن الوزير الذى ينتمى الى فرع من الهواشم ، وكان فى نفس الوقت متزوجا بابنة الامام ويرى أن تطلق الامامة لجميع

(١) عبد الله عبد الكريم الجرائى : المصدر السابق ، ص ١٥٧ .

(٢) صلاح العقاد (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٧٣ .

(٣) استند الى : Ingrams, H. : Op. Cit., P. 741.

الامر المنتمية الى البيت الهاشمي . واستفاد عبد الله بن الوزير بما لدى أخيه حسين من شعبية لما اشتهر به من التقوى . ولم يكن الامام يحيى محبوبا بقدر ما كان مرهوبا بينما أن أحمد ولى العهد اشتهر بالقسوة والغلظة » .

« والعامل الثاني : وجود بعض المغامرون من البلاد العربية في صنعاء ، ويبدو أن عوامل الأخوة العربية دفعتهم الى الاهتمام بشئون اليمن والرغبة في تطويره بالقدر الممكن . واعتقد هؤلاء أن وجود يحيى عقبة في سبيل هذا التطوير . ومن هؤلاء اللاجئين الضابط العراقي جميل جمال الذي دبر بنفسه عملية الاغتيال . ومنهم فضيل الورتلاني الجزائري الاصل وهو عضو في جماعة الاخوان المسلمين استطاع أن يحصل على امتياز بعض الاعمال في داخل اليمن وخاصة أعمال النقل بالسيارات . وسنرى كيف أن التجار واصحاب الاعمال كانوا من الفئات المتضررة من نظام الامام » (١) .

« العامل الثالث : وجود نواة للمعارضة السياسية ، ولم يكن بوسع هذه المعارضة أن تمارس نشاطها داخل اليمن فالتجأت الى عدن وهي اقرب مركز متحضر في شبه الجزيرة . ورحبت السلطات البريطانية بهؤلاء اللاجئين نظرا لاستمرار الخلاف على مسألة الجنوب مع حكومة صنعاء ، ولكن خلافا لما ادعاه الامام أحمد فيما بعد ، لم يذهب الانجليز على الاطلاق الى حد التواطؤ مع المعارضة في تدبير انقلاب ، ومن الأرجح أن يرفض رجال المعارضة مثل هذا التواطؤ . ويرجع سخط التجار ورجال الأعمال على نظام الامامة الى رغبة الامام يحيى في احتكار الأعمال لحسابه الخاص لأنه كان شغوفاً بجميع المال . ولم يغفل يحيى هذه المعارضة فأرسل ابنه أحمد في سنة ١٩٤٦ ليحاول استرضاء «الاحرار» وكانت وعود المبعوث الامامي غاية في التحفظ . فهي تقتصر على تنشيط العلاقات مع الخارج والاهتمام بالتعليم العصري وفتح البلاد أمام الشركات التي تريد أن تعاون في استغلال مواردها دون أن يؤدي ذلك الى وقوع اليمن تحت سيطرة دول أجنبية ، الا أنه لم يشر الى مجلس تشريعي أو أى صورة من صور مشاركة « هذه البورجوازية الناشئة » في شئون الحكم » .

(١) صلاح العقاد (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٧٤ .

« وفي ١٧ فبراير سنة ١٩٤٨ وعند مدخل إحدى الطرق المؤدية الى صنعاء نصب جميل جمال بالاتفاق مع عبد الله الوزير . كميناً لسيارة الامام ونجح في اغتيال جميع من كانوا فيها ، وعلى الاثر اخذت البيعة لابن الوزير كامام دستوري . وتولى جميل جمال قيادة الجيش والشرطة والداخلية ، بينما عهد برئاسة الحكومة الى علي بن الوزير ، واستدعى ابراهيم بن الامام يحيى من عدن لكي يرأس مجلس الشورى الجديد الذى يتكون من ستين عضواً . ويذكر بعض الكتاب أن البدر حفيد الامام يحيى كان ممن بايع ابن الوزير لانه من أنصار الإصلاح » (١) .

« يلاحظ أن المجلس الوطنى ضم أبناء الأسرة الحاكمة بالإضافة الى الاسر التقليدية اليمنية مثل الكبسى وابن الوزير ، كما اشترك فيه الورتلانى مما يدل على أن اتجاه الحركة كان عربياً اسلامياً بالمعنى التقليدى ، يدل على ذلك أن القائمين بها اتجهوا اولاً الى الجامعة العربية محاولين الحصول على تأييدها . وبعد عقد دورة خاصة للنظر فى أحداث اليمن قرر مجلس الجامعة التزام الحياد فى هذا النزاع الداخلى ، وعدم السماح لاية دولة عربية أو اجنبية بالتدخل . وارسل وفداً لتقصى الحقائق ، وقد نصح الوفد بعد اقامة قصيرة فى اليمن بتكوين وفد آخر يمثل الدول الاعضاء فى الجامعة . وكان هذا دليلاً على الاتجاه الى اتخاذ موقف معاد للحركة .

« ذلك أن كل من مصر والسعودية نظرت اليها باستياء شديد ، فالتصير الملكى فى مصر رأى فى اشتراك أحد الاخوان فى « المؤامرة » دليلاً على خطورتها بالنسبة للاحوال الداخلية فى مصر . أما ابن سعود فكان مقتنعاً بهبداً أساسى وهو أن استخدام العنف فى تغيير السلطة الشرعية بأى مكان فى شبه جزيرة العرب يعد نذيراً بالخطر على نظامه . ولذلك لم يتساهل قط مع القائمين بالحركة . وحينما أرسل ابن الوزير وفداً برئاسة الورتلانى لاقتناع ابن سعود بالاعتراف بالحركة بادر الى تعنيفه ووصف القائمين بالحركة أنهم قتله . ولم يقف عند هذا الحد فمنع « ولى العهد الشرعى » كل ما استطاع من تأييد . وكان أحمد يقيم منذ مدة فى تعز ليكون على مقربة من حركة « اليمنيين الاحرار » فى عدن . فلما وقع الانقلاب انتقل الى الشمال حيث تقيم حاشد وبكيل وهما من أكبر القبائل الموالية للزيدية . وهناك تلقى الاموال والأسلحة من السعودية » (٢) .

(١) صلاح العقاد (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٧٥ .

(٢) صلاح العقاد (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٧٦ .

« ولم يشأ وفد الجامعة العربية الذهاب الى صنعاء مباشرة فتوقف في الرياض فظل بها الى أن تم القضاء على الحركة . والظاهر أن ابن الوزير واجه مقاومة منذ البداية بدليل الانذارات المتعددة التي وجهها لاهل البلاد (١) . وعندما وجد أن الجامعة العربية تتحول بالتدريج الى الامام أحمد أرسل برقية الى عبد الرحمن عزام وكان حين ذاك يرأس وفد الجامعة الى المملكة العربية السعودية ، قال فيها : « بعد أن ثبت من تردد الجامعة العربية واكتفائها بالتفرج من بعيد ننذركم الى اذا لم تبادروا الى القيام بواجبكم اننا نستعين بغيركم صراحة للضرورة الملحة مسجلين عليكم نتيجة هذا العار الشنيع » .

« ومع ذلك فلا نذهب الى حد الاعتقاد فيما اشاعه خصوم الحركة والامام أحمد فيما بعد عن وجود تواطؤ مسبق بين الحركة وبين السلطات البريطانية في عدن . وحتى لو اضطر ابن الوزير الى طلب المساعدة من الانجليز فنحن نشك في أن هؤلاء كانوا مستعدين للتورط في حرب داخل اليمن » .

« استطاع أحمد أن يجمع حوله جيشا قريبا كبير العدد وأن يهزم انصار الحركة قرب حجة ، ولم يحل ١٤ مارس ١٩٤٨ حتى كانت صنعاء قد سلمت دون مقاومة كبيرة ، ولم يزد عمر الحركة عن بضعة وعشرين يوما . وقد أعدم كثير من زعمائها علنا على الطريقة المألوفة في اليمن ، وأرسل آخرون الى سجون حجة حيث قضى معظمهم سبع سنوات الى أن وقع الانقلاب الثاني في سنة ١٩٥٥ » (٢) .

« أما سيف الحق ابراهيم فقد سجن في قصر صغير بجوار قصر الامام (أحمد) في « حجة » حتى مات مسموما بعد اعتقاله بحوالى ثلاثة شهور » (٣) .

هذا عرض موجز لاحداث « حركة » ١٩٤٨ المعارضة لحكم الامام يحيى في اليمن . وقد أوردناه عن أساتذة توفروا على دراسة هذه الحركة

(١) استند الى :

أمين سعيد : المصدر السابق ، ص ١٤١ .

(٢) صلاح العقاد (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٧٧ .

(٣) السيد مصطفى سالم (دكتور) : تكوين اليمن الحديث ، ص ٥٠٢ .

في بحوثهم التي أشرنا اليها . على أن ما يهمننا في هذا العرض هو التعرف على موقف بريطانيا ازاء حركة المعارضة اليمنية لحكم الامام يحيى في نهاية فترة ما بين الحربين العالميتين التي نتناولها بالدراسة ، وفيما خلفته أحداث هذه الفترة من تأثيرات على أحداث الفترة التي أعقبته مباشرة . فمن الملاحظ أن بريطانيا رغم معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل التي عقدتها مع الامام يحيى في الحادي عشر من فبراير سنة ١٩٣٤ ، فإنها لم تنس موقفه العدائي منها ودعايته ضدها مما جعلها ترغب في ازاحتها من طريقها — بطريق غير مباشر لا يعرضها للحرع — أو على الأقل اشعاره بأنه مهدد — بحركة المعارضة اليمنية — في دياره ، حتى تشغله عن التفرغ لمواجهة . وهذا يفسر ترحيب بريطانيا بأن تكون عدن ملجأ آمنا للعناصر المعادية للامام رغم أنها من الناحية الرسمية — وحتى تبدو في موقف المنترم بمعاهدة الصداقة والتعاون المتبادل مع الامام — طالبتهم بالقياموا بأى نشاط سياسى معادى له باعتباره صديقا لها وفقا للمعاهدة المشار اليها .

وكانت تهدف بريطانيا بطبيعة الحال الى الاستفادة من ابواء عناصر المعارضة لحكم الامام في عدن حتى يصبحوا ورقة رابحة في يدها تلوح بها للامام وتساهمه عليها . على أن ذلك ما كان يمنع بريطانيا من طرد هؤلاء جميعا من عدن اذا ما هاجموا الوجود البريطانى هناك . كما أن بريطانيا لم تشأ أن تتهم بمعاونة الثوار في نفس الوقت نظرا لأن ذلك كان يعنى تدخلها في شئون اليمن الداخلية ، الأمر الذى كان من شأنه أن يثير ثائرة القوى الأخرى المعنية باليمن في ذلك الحين . غير أن دورها في إتاحة فرصة الإقامة لعناصر المعارضة اليمنية لحكم الامام في عدن ، وعدم حرمانها من ممارسة نشاطهم هناك من الناحية الفعلية ، يؤكد معاونة بريطانيا لهذه العناصر ، تحقيقا لأهدافها الخاصة — ومما يؤكد ذلك أيضا قيام بريطانيا بارسال بارجة حربية رست أمام الحديدة أثناء « الحركة » لاستخدامها اذا اقتضت المصالح البريطانية ذلك . ولا شك أن بريطانيا حينذاك كانت ترقب الأحداث عن كثب في اليمن والجزيرة العربية ، مما جعلها تحاول جس نبض موقف حكام اليمن الجدد ازاءها . ولم يغيب ذلك عن قادة « الحركة » في اليمن الذين لم يرغبوا في إثارة العداء معها في وقت مبكر . وهذا ما جعل حسين الكيس وزير خارجية ابن الوزير يرسل برقية الى حاكم عدن جاء فيها : « ان الحكومة اليمنية يسرها أن تعتمد من هذه اللحظة على صداقة بريطانيا المؤسسة على علاقات الجوار الودية ، واني لأفضل أن تكون بيننا وبين بريطانيا هذه العلاقات الودية،

على أن تكون مع أية دولة غربية أخرى ، وإن اليمن الحرة ستقدر حسن نياتكم حق التقدير (١) . ومن الواضح أن القائمين « بالحركة » كانوا يستهدفون من وراء ذلك اجتذاب بريطانيا الى جانبهم ، أو على الأقل تحييدها ازاء الصراع الدائر بينهم وبين سيف الاسلام أحمد ولي عهد الامام يحيى . غير أن الاحداث التى تلت بعد ذلك عجلت بنهايتهم على النحو الذى اشرنا اليه .

وهكذا كانت العلاقات البريطانية اليمنية تتأثر دائما بأوضاع اليمن الداخلية ، وبما يعترىها من متغيرات مختلفة . وكان ذلك يتم بقدر لا يقل فى أهميته كثيرا عن أهمية العوامل المختلفة التى أثرت على المصالح البريطانية على المستوى الدولى ، وانعكست هى الأخرى على هذه العلاقات ، على النحو الذى بدأ بوضوح فى فترة ما بين الحربين العالميتين . التى تناولناها بالدراسة على مدار هذا البحث .

* * *

(١) صحيفة الاهرام : العدد رقم ٢٢٥٢٠ ، الصادر فى ٢٠ فبراير ١٩٤٨ ، ص ٤ .

الملحق الاول بالبحث

مكتبة وزارة الهند ، لندن .

سرى .

— محمية عدن ، خطاب من القائد العام في عدن الى سكرتير
حكومة الهند ، القسم الخارجى ، مؤرخ في الثالث عشر من
مايو سنة ١٩١٦ .

— ملحق رقم (١) ، حدود محمية عدن ، مذكرة اعددها الكولونيل
د. ا. ووهوب ، ر. ا. ، س. ب. ، س. م. ج. ، مضابط
المخابرات السياسى والعسكرى في عدن .

— ملحق رقم (٢) ، خطة سياسية في الاراضى المتاخمة «لعدن» ،
مذكرة اعددها الليفتنانت كولونيل ه. ف. جاكوب ، المساعد
الاول للمقيم السياسى في عدن ، مؤرخة في العاشر من مايو
سنة ١٩١٦ .

سرى :

« محمية عدن »

خطاب من القائد العام بـعدن الى سكرتير حكومة الهند القسم الخارجى ، مؤرخ فى الثالث عشر من مايو ١٩١٦ .

سـيـدى :

١ — لقد أعدت المذكرة المرفقة بناء على طلبى بواسطة كولونيل ر.ا. ووهوب ، ر.ا.س.ب ، س.م.ج. ، بعد حوار مـى .

وكذلك أرفق مذكرة عن المظهر السياسى لشئون اليمن أعدها لفنتانت كولونيل هارولد جاكوب المساعد الاول للمقيم السياسى .

٢ — يتضح لى أن أربعة بدائل تفرض نفسها ويحتمل حدوثها مستقبلا وهى جدبرة بالاعتبار :

١ — أن نستمر بدفاع غير فعال فى عدن مع قوات كافية للتفطية فى الشيخ عثمان كما هو جارى .

٢ — أن نتقدم الى لحج ونحتل مواقع تتحكم فى مخرج ممر « تبيان » الذى يضل عبره فقط أى طريق عسكرى يتجه الى عدن من جهة الشمال .

٣ — أن نتقدم الى خط الحدود القديم للمحمية لنحتل الضالع .

٤ — أن نحتل تعز وهذا يتطلب فرض حماية على كل الركن الجنوبى الغربى لليمن بحدود استراتيجية جديدة وخط سياسى يسهل الدفاع عنه .

٣ — بأحد هذه البدائل أو بهما مجتمعة فان احتلال « الشيخ سعيد » أمر حتمى لوقوعها فى مواجهة جزيرة « بریم » .

وفى حالة تبنى البدائل (١) ، (٢) ، (٣) فان هذا الاحتلال واجب بحكم الضرورة تقريبا . ولكن فى حالة الموقف (٤) فانه لا ضرورة للاحتلال .

٤ — وعند تناول هذه المقترحات تفصيليا بعين الاعتبار فالجهد بالمستقبل سيكون حائلا دوننا . الا انه من خلال فهمنا الحالي ثمة حلول يمكن بلوغها وفقا للظروف وسيكون من المفيد مناقشتها .

٥ — ١ — في الماضي كان من المستحيل اعتبار عدن موقعا منعزلا غير مرتبط بظهير الميناء .

وفي المستقبل سنجد انه من الصعوبة بمكان تغيير وجهة النظر هذه .

ويبدو ان الاصرار على هذه السياسة قد يعرضنا لمشاكل خطيرة مع القوى الاوربية .

ومن وجهة النظر العسكرية فان موقع « الشيخ عثمان » لا يتميز بمواقع طبيعية ولا يعطينا مجالا متسعا للحركة فهو عقيم من الوجهة السياسية . وحيث انى متأكد ان اى سلطة لن تزكى تبنيها له فلا جدوى من مناقشته الا كموقف اخير لا مناص منه .

٢ — وتنبج لحج موقعا له فاعليته لاية قوات تتمركز هناك فهي اقرب الى عدن من اى موقع آخر يمكن ان تتجمع بها قوات معادية لمهاجمة عدن على اعتبار ان « الشيخ عثمان » سقط في ايديهم .

وبذلك تتضح مزايا خطوط المواصلات الداخلية عند مقارنتها باى مراكز اخرى يمكن الاستيلاء عليها ببسر فهي تتميز بموقع هام يسيطر على العرب سكان الساحل . وفي حالة تحيز العرب للاتراك بالقوة او الى قوات الامام فبحكم موقعها ستمنعهم من التقدم الى عدن .

الموقف الوحيد الذى سيحقق اية مكاسب لقوة متقدمة من الشمال كخط المواصلات . وذلك من « ماوية » و « تغر » عبر واحة « وارزان » وواحة « اخسان » والتى تلتقى في طريق ممر تيسان .

وعن هذا الطريق وحده يمكن تدبير الماء لقسوة لا تزيد عن
لواء . حيث أن الأتراك والعرب ليس لهم نظام واضح للإمدادات
وعلى هذا كانوا يعتمدون على الأماكن المأهولة المحيطة ، وبالتالي
كانوا يستوطنون في المراكز التجارية الكبيرة مثل « لحج » ،
و « ماوية » و « تفر » وكذلك « الضالع » أما « مسيمير » فليست
كذلك .

وإذا ما منعت عليهم « لحج » فسيضطرون للإقامة في مراكز
معروفة ولكنهم لن يتمكنوا من تعزيز قواتهم في أماكن أخرى إلا
بالضرورة في « مسيمير » وإذا لم تسقط لحج في أيديهم فإن حشد
قوات كبيرة على مسيرة يوم واحد من عدن ستكون له نتائج مؤكدة .

وتشكل المظاهر الطبيعية الأخيرة من سفوح التلال في طريق
« تيبان » ممرا ضيقا . وعندما تحاول قوة أن تنفذ منه فستواجه
خلال مسيرتها ، وهزيمتها ستكون محققة كلية وستواجه الكارثة .

وإذا نجح العدو في العبور بكامل قوته خارج البحر فإن المتاعب
التي ستواجهه عند القتال أن ظهورهم ستكون للبحر وان كانوا
يملكون الخروج منه ، أما إذا هوجبوا ونصف قواتهم خارج البحر
نسترجع كافة المهاجم .

وتتميز « طانان » بموقعها المتحكم في البحر إلا أنه لا يوفر
السيطرة الدائمة عليه نظرا لارتفاع حرارة صحوره في تلك المنطقة
المحدودة . أما « نوبة دكيم » التي تبعد ٢٢ ميل جنوب « طانان »
فهى موبوءة بالمalaria وغير صحية .

وفي « عند » يعترض الطرق في الشمال تل يشكل موقعا حصينا
على بعد ٧ أميال من « طانان » وهى أقل خطورة من الناحية
الصحية من « توبه دكيم » وتتميز بوفرة الماء ومستشفى للأتراك .
وفي « تيبان » تتوفر المياه العذبة قرب « زيدة » كما تنبسط الأرض
فتناسب إقامة معسكر إلا أن الظل غير متوفر وإقامة معسكر على
هيئة أكواخ لقوة مجهزة لاحتلال « طانان » يناسب هذا المكان .
هذا المركز على بعد ١١ ميلا تقريبا جنوب « طانان » ومنه يمكن احتلال
الأماكن التي سبق ذكرها بقوة مشكلة من ثلاثة أو أربعة الوية
مزودة بالدفاع تحول دون وصول حشود كبيرة قوية إلى لحج .

هذا من وجهة النظر الدفاعية فهي نقطة فائقة القوة . أما من وجهة النظر الصحية عند وضع صحة القوات في الاعتبار فوجود البعوض يجعلها أكثر سوءا من عدن أو « الشيخ عثمان » .

ومهما كان الحال فللموقع مزايا شتى تختلف عن المواقع الأخرى ، اذ تحيط به منطقة لحج الخصبة حيث تتوفر الخضروات وغيرها ، كما يمكن وقف أى تقدم من « ماوية » ، الى جانب تحكها في قبائل الساحل القريبة من عدن ، وهذا في رأى أدنى تقدم يجب القيام به .

واذا ما تم هذا فيجب أن يكون واضحا منذ البداية ان تظل حركتنا نشطة وأن هدفنا هو البقاء هناك . وتحت أى ظرف فان تخطيط أى تقدم أبعد يجب أن يكون ذلك هو المرحلة الأولى لاى تقدم . ومن المفيد أن نعمل في هدوء ونعد أنفسنا قبل الشروع في أى شئ أكثر . وحتى نمد خطوط السكك الحديدية وتتمكن القوات من استيعاب التدريبات في المواقع الجبلية وحتى نتمكن من جميع الجمل ، فان هذه الأمور تصبح في حالة مرضية .

٦ — وإذا كان علينا أن نذهب أبعد من « لحج » فان الضرورة تقتضى النظر في الاستيلاء على « الشيخ سعيد » .

وهناك توجد مجموعة من التلال الصخرية القاحلة تشغلها ١٥ الى ٢٠ كوخا من الأعشاب يقطنها الصيادون الذين يشكلون سكان المنطقة . وتمتد من هذا الموقع أعمدة البرق التركية الى «بريم» كما كانت توجد هناك قلعة وبعض الثكنات على « جبل عتبة » قرب « تربه » ولكنها اندثرت .

ولا يوجد ميناء طبيعى (الخور عبارة عن مدخل ضحل) ولا مركز تجارى طبيعى . وبالرغم من وجود الماء الا انه مالح وسكان المنطقة العرب يشربونه في الوقت الذى لا يستطيع ذلك غيرهم . أما الحامية التركية فينقل اليها الماء محمولا على ظهور الدواب من « باب » حجيرى » و « دواب » .

ووفقا لتكوين الأرض فلا يحتمل وجود ينابيع جوفية في التلال الرئيسية في الداخل . والواجب انشاء مكثفات للمياه عند القيام بأى احتلال .

أما خطورة « الشيخ سعيد » لنا فأنها تكمن في موقعها المتحكم في باب المندب . وعند تسليمها بقوات معادية فأننا لا نستطيع التحكم في « بریم » التي تعتبر المرفأ الطبيعي وتعتبر « الشيخ سعيد » النقطة الطبيعية للدفاع عنه .

وأي هجوم على « الشيخ سعيد » سيكون صعبا نظرا للحاجة إلى الماء في الصحراء الواقعة إلى الشمال الشرقي . وللحصول على الماء في الصحراء يجب التنقيب عنه وذلك يحتاج إلى وقت . أما خط سكة حديد الحجاز فعندما يصل إلى ينبع على الساحل فأنه سيشكل حركة التفاف حول قناة السويس وعندئذ سوف تتزايد أهمية « الشيخ سعيد » . ولن نستطيع باختصار أن نسمح لقوات أجنبية باحتلالها . ومن الحكمة أن نتأكد من ذلك قبل أن يخرج الأتراك من الحرب والا فسندخل في جدل لا جدوى منه . أما ماذا سنفعل « بالشيخ سعيد » عندما نضع يدنا عليها فهذا يحتاج لوقت آخر .

وإذا تقدمنا إلى « تعز » للاستيلاء عليها بالقوة فليس هناك ضرورة لوضع حامية في « الشيخ سعيد » التي تعتبر كبقعة غير ملائمة لوضع قوات بها . وإذا لم نحتل تعز بالمفهوم العسكري فسيبدو أنه من اللازم احتلال « الشيخ سعيد » واعداد حامية بها .

وبمجرد ادراك نية خروج الأتراك من الحرب فمن الواجب الاستيلاء عليها ولكن عندما تحين الفرصة . وكما أشرنا آنفا فإن أبعاد الدفاع واستراتيجية المكان وحمايته يجب أن تعتمد على القرار الذي سيتخذ بالنسبة إلى تعز .

٧ - ٣ - أما الموقف الثالث للاقتراح الذي يلح بالتقدم إلى الضالع لتحسين وضع حدودنا المينة على خرائطنا فسيكون من العسير بالنسبة لى اكتشاف أسباب جوهرية أخرى أكثر من تلك للذهاب إلى الضالع .

(١) حيث نمد حامية عدن بالخدمات الطبية التي تحتاجها

(ب) وتقربنا من الاحتكاك بقبائل الداخل .

(ج) ولا نستطيع بالتالي الذهاب إلى تعز .

و « الضالع » ليست قريبة من أى طريق يؤدي الى تحكم أى جيش من الارتداد فى الحال امام أى هجوم مضاد من الشمال يأتى من طريق « تبيان » . فهو مكان له أهميته الاستراتيجية الطفيفة ولكن أهميته فى قلة مخاطره ولا يحتاج الى نقاش عميق .

٤ - أما هذا الاقتراح الأخير لاحتلال تعز فقد ناقشه « الكولونيل ووهوب » فى مذكرته المرفقة وهى بدون شك أهم اقتراح حيث يبدو لى أهميتها فى التأمل العميق فهى خطة مرموقة تتطلب قوة لا يقل قوامها عن فرقتين ، بالإضافة الى قوة مستديمة من فرقة بعد أن تستتب الأحوال ومن الضروري الاستمرار فى مد الخط الحديدى من عدن الى تعز ، ومن المرغوب فيه استكمال الخط الحديدى الى « رأس الكتيب » الواقعة شمال الحديدة . ومن المحتم حراسة هذا الخط الحديدى من هجمات الشمال من جانب قلعة الجبل التى من خلالها نتحكم فى المرات . وهذا المشروع سيثير حتما المشاكل مع الامام يحيى ولكن سيقابل بالتأييد من جانب صديقنا الادريس والذى بالطبع سنقدم له النطاق الساحلى من « اللحية » الى « رأس الكتيب » .

بكل هذه الوسائل وبتقوية سلطان المكلا ستتشكل حدودا منيعة امام المؤامرات الاجنبية والغزو الخارجى لسواحل جنوب الجزيرة العربية . وحيث تتحقق كل المزايا فى المناخ المعتدل حول تعز ستقام مستشفى لقواتنا وبالتالي فان أى قوات تتمركز هنا ستكون فى مركز استراتيجى مرموق يمكن استغلاله لصالح ايران والهند وشرق افريقيا وساحل البحر الاحمر ، او فى الغرب .

وستتفتح كل تجارة اليمن وتتسع فى ظل حكومة مستقرة ، وسوف تجد مخرجا طبيعيا اما الى « رأس الكتيب » أو الى « عدن » .

وبالنسبة للحدود الجديدة فستصبح ذات مناعة طبيعية . وفى ظل الادارة المدنية لهذه البقعة المثلثة الشكل الواقعة بين هذه

الحدود والبحر — وأنا لست في موقف يمكنني من إبداء الرأي —
الا أنه من الجائز أن تسم الإدارة على نفس الأساليب المتبعة
في السودان .

وأنا مع الكولونيل « ووهوب » في رايه أن القوات الهندية أقل
كفاءة في العمل في شبه الجزيرة العربية وبالذات الهنود المسلمين
الذين سيتأثرون بحكم وجودهم في الأرض التي تقع عليها مكة .

ويبدو أن القوات السودانية قد تكون أفضل ، ولكن على أي
حال فمن رأيي أن المال من الأفضل اتفائه في محاولة تشكيل
قوات عربية مسلحة تحت إشراف ضباط انجليز وان كانوا لن
يرحبوا في البداية بنظام صارم ، ولكن وفقا للمعلومات التي تحت
أيدينا أنهم مقاتلون أكفاء لو طلب منهم الانخراط في سلك الجندي .

ويؤيد ذلك ما يمارسه العرب من أعمال شناعة وباداء ممتاز
عند قيامهم بالعمل كوقاديين وعند تزويد البواخر بالفحم .

٨ — ويزكي المساعد الاول للمقيم السياسي ، شأن كولونيل « ووهوب » ،
توسيع دائرة نفوذنا الى « تعز » . وفي الحقيقة فان هدفه يتفق
مع المقترحات (٤) ، الا أنه يقترح وسائل أراها أخفقت في الماضي .
وان التعمد بالتزامات سياسية لا تعتمد على مقاييس منطقية يمكن
الوفاء بها وذلك باقامة خط حديدي خارج نفوذنا يبدو لي مائحا
لاعتراضات خطيرة .

وعلى هذا فاذا تقرر ارسال قوة كافية من « عدن » لتحقيق
الوفاء بالتزامات ولحراسة مصالحنا وامكان العثور على مركز
مناسب لهذه القوة حيث لا توافقها عدن ، تبدو لي عناصر جوهرية
لاى اقتراح عملي .

وأجماً فان أى خطة مقنعة يجب أن تغى بالتزامات العسكرية
تماماً بقدر المتطلبات السياسية التي يحتاجها الموقف . وبالنسبة
لاقامة معهد للقيادات فان عدن لا تصلح مكاناً لمثلها فالشروط الصحية
تتوفر في المناطق المحيطة حيث المناخ الضروري أكثر برودة وبالتالي
لن يقترح احد أن يكون المعهد خارج حدودنا .

ولدفع الأتراك القهقري خلال الممرات الى ما وراء حدود محيبتنا
يتطلب الموقف حشد قوات قواها فرقتان ولن يحتاج الأمر لقوة
أكبر لرحلتهم وراء « ماويه » و « تعز » ولا ينبغي أن يكون
هناك تراجع ما .

على أنه بعض الوقت يحتمل الا تكون هذه القوات كافية تماما
لمقابلة سحق امام صنعاء ، ما لم نصل الى تفاهم معه قبل تقديمنا ،
وان كان الادريس سيساعدنا في شغله (للامام) عنا في حالة
امتناعه عن التفاهم معنا .

وبالرغم من ان ذلك قد يبدو للعرب على ان اى تقدم الى
« تعز » راجع الى رغبة فردية او اغراض قومية للتوسع ، فمثل
هذا التقدم لن يكون في راى مفروضا علينا من خلال هذه الرغبة .
اننى اؤمن ان التقدم مفروض علينا ليس فقط لاعتبارات بقائنا في
« عدن » ولكن للحفاظ على افضل مصالح العرب . ولو لم يكن الامر كذلك
فاننى لا اكاد ارى اى مكاسب انما مخاطر جمة في المحاولة لأن تتم بدون
قوات كافية .

واننى أدرك تماما ان تحركنا هنا يرتبط تماما بالنجاح أو الفشل في
مجالات تحركنا الأخرى ، ولكن اية مكاسب في المناطق البعيدة لن تعوضنا
كلية عن جهودنا في النطاق المحلى . ولذلك ارفع هذه الأوراق التى ستظهر
اهميتها عند توفر الامكانيات للحركة ، وآمل أن تلعب دورا مفيدا عندما
تحين الظروف .

و.م.س. والتون

بريجادير جنرال القائد العام لعدن

صورة مبلغة الى :

— سكرتير الدولة .

— رئيس الأركان العامة — الهند .

— المندوب السامى — القاهرة .

ملحق رقم « ١ »

حدود محمية عدن

(مذكرة أعدها الكولونيل ر.أ. ووهوب.ر.أ. ، س.ب. ، س.م.ج)

١ — في عام ١٦٣٠ تقلص الاحتلال التركي لعدن الذي دام قرابة مائة عام ومنذ هذه السنة حتى استعادة صنعاء في ١٨٧٢ خضعت للمنطقة لحكم أئمة صنعاء المنحدرين من أسرة قديمة ظهرت في القرن التاسع الميلادي . وقد أخذت قبضتهم على المناطق الخارجية تفتر تدريجيا وفي عام ١٨٣٩ عندما احتل البريطانيون عدن كان السلطان العبدلي يهيمن على عدن مستقلا عن الامام الذي كان نفوذه ممتدا على مناطق القبائل المجاورة . وقد اعترفت الحكومة الانجليزية بهذا الوضع الى ابعد مدى حتى كان عام ١٨٣٩ فعقدت معاهدة مع « العبدلي » فأصبحت الحكومة الانجليزية بمقتضاها مسئولة عن المرتبات التي يدفعها لقبائل « الفضلي » و « اليافعي » و « الحوشبي » و « الامري » لتأمين الطرق المؤدية الى عدن .

٢ — وفيما بعد اقيمت علاقات مباشرة مع هذه القبائل وعقدت معاهدات سمحت بيسط الحماية عليها في مقابل التزامات معينة تعهدت بها، الا ان حدود المحمية ظلت الى عهد قريب على الحالة التي كانت عليها عند احتلالنا لعدن في اول الامر .

٣ — عاود الاتراك تدخلهم في اليمن حوالى ١٨٤٠ وحتى عام ١٨٧٢ لم يترتب على تقدمهم اى ارتباط مع القبائل التي تربطنا بهم معاهدات . وفي هذا العام تقدموا من قمطبه وغزوا جـزءا كبيرا من ارض « الامري » ، وخلصوا امير الضائع . ورغم اعتراضات الحكومة الانجليزية اندفعوا حتى « لحج » الا انهم جـلوا عنها تحت ضغط دبلوماسي عنيف ، واعترف الباب العالي بسيادة النفوذ البريطاني على قبائل معينة . وامام اتجاهاتهم العدوانية حتى عام ١٩٠١ وجدت الحكومة الانجليزية انه من اللازم طرد القسوة التركية المتمركزة في « الدارجسه » في بلاد « الحوشبي » . في الوقت الذي تشكلت فيه لجنة من الدولتين لتخطيط حدود القبائل السابق

ذكرها ، وقد تمت الموافقة على تخطيطها على أساس الخط
الواصل من الشيخ سعيد الى نقطة قرب « تعطيه » . خلف
الحدود المتفق على أن تمتد من الشمال الشرقى الى الصحراء ،
وبذلك تحول دون دخول الأتراك الى «بيحان» وادى «حضر موت» .

٤ — والفقرات السابقة توضح أن الحدود الحالية بالرغم من حداثة
الموافقة الترككية عليها وكسبنا لها في الوقت الذى لم يكن للامام ولا
للأتراك أى حقوق معروفة لدى جيران عدن ربما لا تتضح أهميتها
الا في الوقت الذى يطالب فيه الامام بحقوق لم يعلنها أسلافه
على مدى ٨٠ عاما . ومن المدهش أيضا أن الحكام الحقيقيين لعدن
الذين ورثنا عنهم — كما هو معروف — الحدود الحالية ، اكتشفوا
أنه من الضروري الوقوف الى جانب القبائل المنتشرة حول عدن .
وعندئذ سيكون من المستحيل اعتبار عدن موقع منعزل وبلا علاقات
مع المنطقة المحيطة بها والتي تمر عبرها كل الطرق التجارية
المؤدية اليها .

٥ — ومن نواحي عديدة لا تعتبر هذه الحدود كافية في حد ذاتها ، ذلك
لأنها تتجاهل الاعتبارات العسكرية كلية ولا تتمتع بميزات دفاع
طبيعية الا في موقع واحد قرب « الضالع » حيث حرمانا من امتلاك
المرتفعات التى تسيطر على الحدود والهضاب الخصبة وترك لنا
فقط سفوح التلال والصحراوات القاحلة . وبذلك فان امتلاك
المرتفعات التى تشرف على الحدود والهضاب الخصبة يترك لنا
فقط سفوح الجبال والصحراوات القاحلة . وان امتلاك «ماويه»
والهضبة المرتفعة الى الشمال سيغير الوضع كلية لصالحنا وعندئذ
نقيم مراكز أمامية في مناطق ذات مناخ صحى تشمل كل المناطق
الى عدن ناحية الشمال الغربى . فحول هذا الخط لا يوجد مكان
داخل البلاد تستطيع القوات البقاء فيه أسبوعا دون أن تهلك .
اما وجود حامية في الضالع فلن يكون له تأثير اكيد اذ يمكن عزلها
بقوات ترككية تتقدم عبر وادى « تيبان » من « لحج » . واذا ما امتد
التفوذ التركى لأبعد مدى لسوء الحظ وأصبح من الصعب قياس
حدود بديله فستجد من خلال الظروف الجديدة التى ستظهر أن
الموضوع برمته يحتاج الى اعادة النظر بطبيعة الحال .

٦ — واذا ما استمر الاتراك بعد الحرب في اليمن فالواجب قيام واستمرار

حاجز من القبائل ، على أن توجد لنا حدود آمنة تكفل امتداد نفوذنا الى المرتفعات وتضمن سلامة الوصول الى عدن .

وعلى أى حال اذا ما انسحب الاتراك من اليمن فسينشأ موقف أكثر أهمية . حيث أن القوات البريطانية لن تسمح بقوات أخرى لغزو اليمن وستعمل من جانبها على فرض نوع من الحماية على كل المنطقة . علما بأن الجزء الأكبر سيبقى مستقلا أو تحت نفوذ ادارة عربية . ولكن وفي سبيل تنمية الموارد فمن الضروري تنشيط الرقابة على الموانئ (يجب أن تستمر مفتوحة أمام تجارة أوروبا) وعلى الطرق الرئيسية للتجارة في الداخل . وان وضعنا حقيقيا للمظاهر العامة للبلاد وطبيعتها سيوضح الى أى مدى سيكون ذلك أمرا عمليا مرغوبا . وبالقدر الذى يمكننا يجب أن نعد أنفسنا لتنشيط هذه الرقابة بأدنى مجازفة وأقل نفقات ممكنة .

٧ — ان الحد الشمالى لليمن الواقع بالفعل تحت الادارة التركية يمثل خطا مرسوما من جهة الشمال يبدأ من « اللحية » مسافة ١٢٠ ميلا الى الداخل ويمر بعيدا عن صنعاء مسافة ٢٥ ميلا . أما حدود الجنوب فتمثل خط « الشيخ سعيد » . قطعه وهى محدودة كالآتى : الحد الشرقى يبعد ٢٠ ميلا شرق خط صنعاء قطعه . وعلى هذا فيبلغ امتداد الحدود ٢٠٠ ميلا طولاً من الشمال الى الجنوب و ١٢٠ ميلا عرضاً . أما من ناحية تهامه أو السهل الساحلى فيمتد طولاً قرابة ٣٠ ميلا . ويرتفع تدريجيا قرابة ٩٠٠ قدما من قواعد التلال المنخفضة والتي تعتبر صحراء يتخللها واحد أو أكثر من منافذ السيول وبعض الواحات التى تتميز بسهول خصبة ومتسعة . فـ « بيت الفقيه » و « زبيد » و « حيس » تعتبر أهمها الى جانب مواقع هامة من الساحل حيث يمتلك سكانها مراكب شراعية ويقومون بتجارة ناجحة بين عدن وموانئ البحر الأحمر . أما الجبل والمناطق المرتفعة بين قواعد التلال وقمة السلسلة الجبلية الرئيسية فتتفرق الى سلاسل جانبية ترتفع ما بين ٣٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ قدم . تتخللها وديان خصبة تروى من ينابيع جارية لا تنضب . وقمم التلال فى كل مكان مغطاة بقرى قوية البناء وقلاع ، والزراعة قائمة على السفوح حيث الانحدار البطيء والمدرجات الزراعية تمتد أحيانا آلاف الأقدام على جوانب المرتفعات . أما قنوات الري التى تفيض بالمياه ففى متناول أيديهم

بصورة موفورة حيث تدل على مهارة وجلد السكان حيث تزرع الفاكهة والبن ومحاصيل الحقل من كل نوع ، وفي مثل — هذه الظروف المستقرة فان انتاج هذه المدرجات يمكن زيادتها بوفرة ، كما يلاحظ شرق خط تقسيم المياه عموما انبساط الأرض واتساعها هابطة تدريجيا من ارتفاع ٨٠٠٠ قدم الى الصحراء . ولقد نشأت عدة مدن على الهضبة « صنعاء » العاصمة وكذلك « زمار » ، و « بریم » و « اب » و « جبله » .

٨ — وان الاختلاف في مظاهر هذه الأقسام الطبيعية الرئيسية سيكون بلا شك له آثاره على أسلوب حياة السكان الذي سيغير بالطبع في أسلوب الإدارة . فسكان تهامة معظمهم يبذلون جهدا طيبا في أعمالهم تجارا وملاكا لمراكب ساحلية تسير دائما الى عدن سيرحبون بلا شك الحماية البريطانية ، حيث ان بعضهم مثل « الزرائق » سيق ان رحبوا تماما بهذه الرغبة . أما الجبل فنتيجة لمناخه لم يتأثر كثيرا بسوء الإدارة التركية حيث يعتبر نفسه قادرا وحده على إدارة شئونه الخاصة دون الرجوع الى أى قوة سواء انجليزية أو تركية ، فسكانه مستقرون ونشطون وأمام تزايد الطلب على منتجاته فمن المتوقع اذن أن نقبل كارهين أو مرحبين تدخلا ضئيلا في شئونه بالقدر المناسب تحت ظل حماية انجليزية .

وسكان هذين القسمين اما من السنيين أو الشافعيين بينما من يقطنون المدن ويسكنون الهضبة عموما شمال « اب » فأغلبهم من الزيديين الذين يرون في الامام زعيما روحيا وحاكما . وعلى هذا فخط الحدود يسير بوضوح وفق المذاهب الدينية تماما ومثل الاختلافات الطبيعية .

٩ — وان الخطوط الرئيسية للتجارة شمالا وجنوبا عبر اليمن تسير كالاتى لحج — الحديد — زبيد — حيس — تعز على امتداد تهامة ، وكذلك طريق صنعاء — زمار — بریم — اب — تعز عبر الهضبة ، وكلا الطريقين وينتهى في تعز . وهنا أيضا تلتقى الطرق التي تسير من الغرب والجنوب الغربى من « مخا » و « الشيخ سعيد » ومن « قعطبه » ومن « عدن » ، ومن الشرق والجنوب الشرقى تعتبر تعز في الحقيقة مفتاح المواصلات في جنوب اليمن كما تقع على منفذ هام في خط تقسيم المياه ، وهو الخط الوحيد

الموجود على طول السلسلة حيث يمكن انشاء خط حديدي عبره
يرتد من عدن الى غرب « تهامه » ويصل عدن بوادي « تيسان »
في انحدار تدريجي ووفرة في امدادات الماء على تعاقب الفصول
وكميات كبيرة من القمح والكلأ يمكن أن تنمو في المنطقة الخصبة
الى الشمال الشرقي ، ومواقع صالحة لاقامة معسكرات في الأماكن
القريبة مباشرة حيث المناخ المعتدل وعلى كل ارتفاع مطلوب .

١٠ — ومهما كانت الحكومة المشكلة في اليمن فمن الضروري الاحتفاظ بنطاق
قبلي مستقل تماما عن صنعاء في الوقت الحاضر تحت النفوذ
البريطاني . ويشتمل على تعز وملحقاتها ، كما يجب أن تمتد
الحدود الحائبة للمحمية غربا الى بعض المواقع على البحر الأحمر
شمال « المكلا » .

ويتمتع هذا الركن الجنوبي من الجزيرة العربية بميزتين
استراتيجيتين هامتين لا تدع أي شك مستقبلا لمن يسيطر عليه ،
وفرض قبضتنا عليه يؤمن انشاء الخط الحديدي الى تعز او على
بعض المواقع الضرورية الى الشمال الشرقي منها بواسطة طريق
يمتد من نهاية الخط الحديدي من جهة الشرق عبر « ماويه » ،
و « الضالع » . ويجب أن يستثنى خاصة من سيطرة الامام ولو
أن جزءا صغيرا منه فقط سيكون تحت نفوذ قواتنا في الوقت
الحاضر .

١١ — ان الحد الاستراتيجي الأمثل للسيطرة على المنطقة يتمثل في اعلا
سلسلة حدود وادي « تعز » على الشمال الغربي خلال « جبل تاما »
ومجرة « حراس » وجبل « سراق » وجبل « حشا » وجبل « حجاب »
الى جبل « حرير » . وفي طرفي هذا الخط تتقوس السلاسل العالية
بشدة متقهقرة الى الجنوب مكونة اجنحة طبيعية منيعة ومثل هذا
الحد يحقق الشروط المطلوبة . حيث يعطينا التحكم في المنافذ الى
عدن وفرصا عديدة لاختيار مواقع لاقامة معسكرات عليها في ظروف
مناخية صحية ولا تبعد بأكثر من مسيرة بضع ساعات من الساحل
حيث يتمركز ضباطنا من حرس الحدود الذين سيكونون على
اتصال بسكان اليمن الذي لم يتوفر لهم في عدن .

١٢ — ويجب أن نضع في حسابنا احتلال الحديد او أحد موانئ البحر
الأحمر التي تخدم مناطق زراعة البن في جبل « حراز » و « ريمه »

وغيرها .. وتجارة « زبيد » ومدن « تهامة » الأخرى . وهناك دول أوربية أخرى الى جانبنا تهتم بتنميتها وتعتبرنا قائمين على تحقيق الأمن والاستقرار . وبالنسبة للسكك الحديدية فقد درس الأتراك انشائها لربط الحديد بصنعاء وتعز ، ولا يمكن تجاهل المسؤوليات الملقاة على عاتقنا تجاه محيتنا .

١٣ — وأن تبني هذه السياسة سوف يتسبب عنه في البداية استخدام قوات لها وزنها ويجب تنفيذها دون تأخير أو توائى عقب جلاء الأتراك ، والا عمت الفوضى البلاد أو ينتهز الامام الفرصة ويسبقنا الى احتلال « ماويه » و « تعز » . ولذلك يجب وضع الترتيبات الضرورية السياسية والعسكرية في الاعتبار في الحال لتأكيد التقدم في اللحظة المناسبة .

١٤ — ومن خلال وجهات النظر الخاصة بانشاء حامية دائمة فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار بأن الجزء الأكبر منها سيتمركز في موقع بارد يتميز بمناخ صحى ، وسيكون من المناسب لوقت طويل آت أن تتشكل من فرق انجليزية .

ولاسباب عديدة فان استخدام فرق هندية في الجزيرة العربية غير مناسب وأن العنصر الوطنى يجب تجنيده من بين رجال القبائل المحلية . وبذلك يمكن الحصول على عناصر طيبة منها وستقبل عليه حالما تقتنع أن محيتنا حقيقة دائمة وباقية .

ر . ١٠ . ووهوب .

ضابط المخابرات السياسى والعسكرى بعدن

* * *

ملحق رقم « ٢ »

خطة سياسية في الأراضي المتاخمة (✽)

مذكرة أعدها اللفتاننت كولونيل ه.ف جاكوب

المساعد الأول للمقيم السياسي في عدن

في بداية الحرب مع تركيا كان كل شيء قد تم للاعتماد على خطة سياسية ، وكان قد طلب من العرب التحول عن الأتراك . ولهذا الغرض صرف النظر عن اتخاذ إجراءات احتياطية لها طبيعة عسكرية وتجاهل خطورة تحرك عسكري تركي من وجهة النظر العسكرية .

١ — أما الاتفاق مع الادريس فقد عقد في الثلاثين من ابريل ١٩١٥ . وكان السيد الادريس يبدو أكثر نشاطا فقد تأخر زحف الأتراك على لحج أو توقف تماما .

٢ — كما أبرم شيخ « ماويه » اتفاقا في التاسع عشر من شهر فبراير ١٩١٥ . وحاول أن يشارك بدوره ، إلا أننا لم نوافق ، ولقد فعلنا ذلك خشية توقعات كثيرة توجه الى « لحج » . أما شيخ « ماويه » فلم يتخذ موقفا ايجابيا ضدنا وكان وصوله الى هضبة الضالع نتيجة للعلاقات الودية مع قائمقام قعطبه . إذ أن « ماويه » عزلت الأمير وأحلت مكانه أحد أقاربه الذي بدل منزله ثم رحل الى « ماويه » .

حيث أن شقيق السلطان العبدلي الحالي مفوض للاجتماع به في « مسيمر » رغم أن بيت العبدلي لم يرحب باجتماع ماويه ذلك أن العبدلية لا يرحبون بحاكم قوى في هذا الجزء تحت نفوذنا وفقا للخطة التي سبق أن درسناها وأيدتها ماويه . ولقد خابت مهمة بعثة العبدلي بسبب حماقة ممثلها وعلى هذا فماويه لن تقود الهجوم الى لحج ، وحجة ذلك أن الشيخ مريض وأن الأتراك وضعوه في القائمة كموال للانجليز . وبذلك تخلف أثناء عملية

(✽) المتصود هنا الأراضي المتاخمة لعدن ..

احتلال لحج . ومن ذلك الوقت كان يتنقل باستمرار في ضواحي « ماويه » وتمكن مرة من خديعة الأتراك ومرة أخرى قاد حركة ضد السراغنة في هضبة الضالع .

٣ - ١ - أما امام صنعاء فرغم بغضه للاتراك الا انه كان لا يثق في نوايانا في الجزيرة العربية بعد قصف « الشيخ سعيد » في نوفمبر ١٩١٤ ، وظل دواما صديقا لببيت العبدلى ، شديد السخط على الأتراك لاحتلالهم عاصمة العبدلى . وفي رسالة كتبها الى سلطان العبدلى في وقت قريب في ابريل ١٩١٥ ، عبر فيها الامام عن عدم ثقته بالحكومة التركية في اليمن ، ونسب اليهم الاضطرابات التى حدثت أخيرا . وقال انه لا يريد أكثر من أن يجمع قلوب اخوانه المبعثرة في الدين ، وأن تبقى الروح الحيوية للشعب الاسلامى خفاقة . ويكرر الامام عمق صداقته للبيت الحاكم في لحج ، ويؤكد انه سيظل على روابط وطيدة معه .

وكذلك كتب نائب الامام السيد محمد على شريف الى السلطان وقال أن حاكم عام اليمن وآخرين من ذوى المصالح الشخصية في صنعاء تأمروا على اتهام الكاتب بزيارة عدن وقبض رشواى ، مما اضطر سيده الامام الى كتابة مذكرة شديدة اللهجة الى الحاكم العام محتجا على تصرفات صدرت عن الأتراك والمتاعب التى كانت ضد روح الهدنة الموقعة بين الامام والأتراك . ويضيف الكاتب أن الخلاف بين الامام والأتراك سيأخذ شكلا معينا في يوم ما . وخلص الى أنه يستحيل على الامام الانضمام الى العبدلى غير أنه وعد بالحياد مع المراعاة المستمرة للذين يستظلون بحماية العبدلى، كما لاحظ الامام نوايا بعض الأشخاص المكلفين بتنفيذ مخطط ضده (مثل الأتراك) ، وعلى هذا قام بتجميع قوات للقيام بحملته الخاصة متى اقتضت الضرورة . ولما سأل الكاتب الامام عن هدفه من تجهيز قوة ضد ناحية البيضاء والمنطقة حولها فما كان من الامام الا أن سحب القوات وظلت البيضاء لفترة طويلة الشغل الشاغل للامام .

٢ - كل هذا كان يسير ليوضح ان الامام لم يكن موافقا على اجراءات الأتراك نحو لحج ، ولم يكن يحبذ أسلوب الأتراك

في الحكم . ولكن مع الوقت اكتشف أن أفضل أسلوب هو
الابتداء على بنود المعاهدة السابقة على الحرب التركية
الإيطالية .

فلو نجحت هذه المعايير السياسية تكون قد حاربتنا
الأتراك بمن ناب عنا وبطريقة اقتصادية للغاية . هذا
ما كان من أمر الجانب العسكري أما من جانبنا فالتعاملون
أمر جوهري . فمن الأفضل مواجهة الحقائق وأن نتأمل
ما يمكن عمله في المستقبل .

ومن جانبي أضع ملاحظاتي على افتراض أن الأتراك
سيطردون من اليمن .

٣ — وعندما يخرج الأتراك سيكون للحدود ظل من الماضي ،
وستعم الفوضى . فالأتراك في الوقت الحاضر مثل سدادة
زجاجة البيرة فعندما تنزع السدادة يتصاعد زبد البيرة .
وستكون ديمقراطية العرب مما يزيد الأمر صعوبة . فالعربي
يفتقر إلى الالتحام مع غيره .

وبما قاله كاتب شهير عن أسبانيا في عام ١٨٣٠ يطابق
واقع اليمن اليوم . فاليمن ترفض التعامل مع دول أخرى
وتتوقع على نفسها . وهذه العزلة لن تدفع شتات القبائل
تحت أي شعور بالتماسك الوطني ، ولكن العكس هو
الواقع ذلك أن تماسكهم في أقاليم عشائرية يؤدي إلى أن
السكان يعرفون بعضهم البعض بينما تضعف معرفتهم
بالجيران كمرب ، إنما كشافعيين وزبيديين ، فأهل الجبال
يافعيين وسكان السهول من العوالق والعواذل والبيضانيين
.... الخ . وربما تشتري القبائل ، ثم يعاد شراؤها بين
مختلف الأطراف المتصارعة .

فلو ذهب الأتراك فسينهج العرب لاستعادة استقلالهم .
فهل عندئذ سرحبون بأشرافنا على ما كان للأتراك من أعباء
ومسئوليات ؟ إن الإمام يعارض حكم الأتراك ليس لأنه يحبنا
بل لأنه يعتقد أن اليمن ملك لأسلافه . ولقد أبدى أشمزازة
من الغارة على لحج لأنه يعتبر لحج جزءا من أملاكه السابقة ،

كما توجد معاهدة سرية بينه وبين سلطانها السابق « السير أحمد فضل » .

وعندما ترك الأتراك اليمن عام ١٦٤٠ بسط الإمام نفوذه عليها . فهل هو الآن وبعد هذه الفترة من الزمن وبالصورة التي اختفى بها الأتراك سيقنع بأن يظل حبيسا محصورا في المناطق التي حددها له الأتراك في شمالي اليمن ؟ .

وعندما أفهمنا الإمام أننا لا نبحث عن أملاك شاسعة في اليمن وطلبنا منه أن يتضمن إلينا لطرد عدو يقف حائلا دون تقدم العرب . فإنه اتخذ من هجومنا على « الشيخ سعيد » دليلا يكذب به تأكيدنا ، وأثنا نسطوا على أرض هي له وحده وأنه لا يستطيع أن يصدق عدم وجود نوايا خفيه وراء التماس صداقته .

٤ — ولقد ذكرت أن خط حدودنا سيكون لوحة ملساء عندما يذهب الأتراك فهذا الخط تم رسمه بيننا وبين الأتراك وليس بيننا وبين العرب الذي أنكروه دوما . أن الخط يفصل بين قبيلتين تعتبران أنفسهما واحدا في الهجوم والدفاع وأعنى بذلك « جويان » و « ناوا » و « بنى دابيان » و « موسطا » . وأثناء التقسيم كانت « جويان » مع الأتراك وقد التمس شيخها منا مرارا بحرارة أن تمتد حمايتنا له . وكنا نرد عليه غالبا أنه داخل نطاق أصدقائنا الأتراك الطيبين . وعندما يرحل الأتراك فإن المعاهدة التي بيننا وبين الحكومة العثمانية المعقودة في مارس ١٩١٤ ستكون ورقة مينة . وأنا أشير الى اعتراف الأتراك بمد الحدود الشمالي الشرقي ابتداء من « لخمه الشعوب » .

٥ — ويجب علينا أن نعود الى خطنا المحدد وأن نطرد الأتراك الذين اخترقوه ، حيث الأماكن التي اخترقوها يجب أن نمد نفوذنا الى « الحواشب » والى رجال قبائل « الاميرى » .

٦ — وحتى نعود الى سابق حدودنا نكون قد خسرنا هيبتنا في

نظر العرب الذين تحت نفوذنا وسيكون حديثنا عن عمل
تخطيط لحدودنا المتخامة للإمام .

٧ — ولا بد من حدود جديدة على أن نبقي على الامام بـقدر
المستطاع داخل منطقة معينة ومحددة .

واذا كان « كولونيل ووهوب » ينصح بالتوجه الى
تعز ، فأنا لست متأكدا من جدوى أهداف هذه النصائح
وان كانت نتائج الرأى باهرة . فالأتراك قد جعلوا من تعز
المقر الرئيسى لهم وكانوا قبل الحرب هذه يتركون للإمام
النفوذ الفعلى على شمال اليمن . وكنا نحن أيضا سنبقى
هناك على الا نسمح له بالتقدم جنوبا .

٨ — وأنا لا احبذ تغلغلنا عسكريا فى هذه المنطقة الجديدة لأن
العرب لن يرحبوا بنا فى ثوب الأتراك . فالأتراك عموما
مسلمين ، وحتى وان كانوا مسلمين غير طيبين ، فانهم
كانوا يستمدون هبة حكمهم فى اليمن من خليفتهم ، رغم أن
حكمهم كان مستهجنا واستبداديا .

واذا كان العرب قد ارتاحوا لوجودنا فى الضالع منذ
سنة ١٩٠٧ ، فانما يرجع ذلك الى أننا لم نضايقهم . فلم
نقم بحكم المنطقة انما بالاشراف على ادارتهم بلا تعال أو
عجرفة ، كما أننا لم نفرض أى ضرائب ، بينما قام الأتراك
بنزع سلاح كل من يخشون شوكتهم ازاء حكمهم ، وفرضوا
الضرائب بالقوة على الناس . فاذا ما شرعنا فى ادارة البلاد
فان شعبيتنا ستختل ، ولكن ما لم نسر على النهج الرئيسى
للأتراك مبدئيا فاننا لن نقوى على الاستمرار فى البلاد ، وأن
نعمل لبقائنا فائدة مريحة .

٩ — ولهذا السبب فاننى لا اوصى بالغزو العسكرى للبلاد .
واعتقد فى امكانية نجاح حكمنا لهم بالانابة ، اننا يمكننا أن
نسيطر على تعز ونواحى شورمان وكامرا والحجرية ، وفى
الحقيقة كل الجهات الواقعة جنوبى « الشيخ سعيد »
الا أن هذه المنطقة يجب اعتبارها منطقة نفوذ لا تسمح
بتدخل أى قوة أجنبية فيها . كما تنص المعاهدة الحالية على

عدم التفريط أو بيع الأراضى التى بمقتضى المرتبات المدفوعة تدخل ضمن دائرة النفوذ البريطانى . وكان شيخ ماوية يحكم تعز وماوية باسم النفوذ التركى . وكذلك كان أحمد نعمان يحكم الحجرية باسمهم . وعلينا أن نحذو حذوهم ، ولو أنه يجدر بنا أن نمنح العبدلى الذى فقد الكثير مالياً ومعنواً ، جزءاً من منطقة الحجرية قبل ومنذ الرابع من يوليو لانحياز له لصفاً وبسببنا . وأنى أقول بسببنا للنصيحة ، فقد كانت لحج من ممتلكاته وكانت مصالحه الرئيسية معرضة للخطر ، ولكن لوجود المعاهدة التى عقدناها معه كنا ملزمين بحراسة وحماية حدود بلاده .

١٠ - وللاصول بسهولة لهذه المنطقة فان مد خط حديدى الى تعز هو احسن الوسائل . وهناك اساليب عدة لبسط نفوذنا الواسع ولضمان سيطرتنا على هذه المنطقة الجديدة ، وقد سبق أن عرضت بعضاً منها فى مذكرتى فى التاسع من سبتمبر ١٩١٥ والتى رفعها الى الحكومة الجنرال «سيرجورج يانجهاسبند» مع رسالة له رقم (س - ٦٩٤) المؤرخة الثالث والعشرين من سبتمبر سنة ١٩١٥ . وهذه الاعتبارات تشمل التجنيد والضرائب وافتتاح مدرسة لأبناء المشايخ . . . الخ . وبهذه الوسائل سنبرهن للعرب على مودتنا لهم عندما نلتزم منهم نبذ الأتراك الذين ظلوا فترة طويلة حجر عثرة فى سبيل تقدم العرب فى اليمن ، وأكثر من ذلك عندما نستبعد أى فكرة شخصية للتوسع .

١١ - الا ان أصعب مشكلة ستواجهنا هى كسب جانب الامام ، وأفضل حل ان نضع على الادارة العربية فى منطقة تعز واحداً من المعروف عنهم معاداة الزيديين والأتراك معا فى نفس الوقت .

١٢ - وبالنسبة للمعاهدات القائمة مع العرب فالواجب اما أن نحفظ بها أو نتجاهلها .

ان العرب لم ينضموا اليها لمحاربة الأتراك . وسيكون من العسير عليهم حربهم معتمدين على أنفسهم بدون مدافع . وبالطبع ضايقوا الأتراك فى مواصلاتهم ، ويستطيعون ذلك

الآن لو اننا تقدمنا من « الشيخ عثمان » . ولن يستعجلوا
الأتراك ما لم يطمئنا من سياستنا القادمة . فمئذ عام ١٩٠٧
خسرنا لأغراض عملية أولى اتصالاتنا مع الداخل . فإذا لم
تطرد الأتراك في نهاية الأمر ، وحتى يطمئن العرب الى
ذلك ، وهى غايتنا النهائية ، فانهم سوف يترددون قبل
القيام بأى انتقام محتمل خشية ما يجلبه ذلك عليهم ما دام
الأتراك قد ظلوا في أماكنهم .

لقد ظل أغلب العرب تحت نفوذنا محايدين . واعتبروا
هذه الحرب معلقة بين حكومتين . انهم سرحبون بنا كحكومة :
حكومة غير متسلطة تمنح بسخاء وتحميهم من التدخل الأجنبي .
اما عن حيادهم الحالي فانه لا يعبر عن ود للأتراك وانما
يتمثل في حبهم في أن يتركوا وشأنهم يحبون حياتهم الخاصة .

١٣ — اما المعاهدات الاولى التى أبرمناها في سنة ١٨٣٩ فكانت
نتيجة لامتداد نفوذنا على حكم العبدلى حليفنا الكبير ، وكان
الهدف الاساسى منها الإبقاء على طرق التجارة مفتوحة .
وعلى هذا فانا أعتقد أن المعاهدات الحالية يجب
الإبقاء عليها — سلمية ، فيما عدا ما بين الحوشبى والأميرى
فهاتان تستحقان التعديل . أما تجاهل المعاهدات الأخرى
فذلك من قبيل النكث بالعهد ، ونحن يجب أن نتجنب بكل
الامكانيات ترديد مثل هذه التلميحات في هذا الوقت الحرج .

١٤ — وان موضوع عقد معاهدات جديدة سيعتمد على الموقف الدقيق
لخط الحدود الجديد وعلى موقف رجال القبائل عندما نستعيد
الحدود القديمة .

وعلى الرغم من أن « البيضاء » كانت ضمن منطقة
نفوذنا غير أن السلطان لم يستطع النزول اليها . ومن وجهة
نظر أطماع الامام في هذا الاتجاه تبدو أهمية معاهدة
« البيضاء » بدرجة أساسية للغاية . ويجب ترك حضرموت
ومرتفعاتها تحت سيطرتنا على أن تتوحد تحت حكمه . وقد
حاول الامام طويلا مد نفوذه الروحى في هذه المنطقة التى
تقترب كثيرا من منطقة « البيضاء » . وكان ذلك مشروعا

قديما محببا لديه وأرجأ تنفيذه الى ما بعد الحرب التركية —
الاطالية والى وقت أكثر ملاءمة .

أما بالنسبة للميناء البحرى الرئيسى لممتلكات سلطان
القعيلى فهو ميناء المكلا النامى . وهذا الموقع يتطلب وجود
وكيل بريطانى اذ تتميز المنطقة بامكانات كبيرة ، غير ان
موجة من الاستياء والهيّاج أثارها سلطان الكشميرى الذى
عاد بدولارات جاوة وسنغافورة . وعلى هذا يجب أن نوجه
كل أموالنا الى القعيلى وأن نؤازره بكل ما نستطيع .

١٥ — وبانشاء الخط الحديدى والطرق ، وبالتجنيد ، واقامة معهد
لابناء المشايخ ، نستطيع فرض سيطرة أفضل على اليمن ،
وأن نترك الجزيرة العربية للعرب تحت النفوذ البريطانى .
ولكن لا بد من العودة أولا الى الحدود التى تجاوزها الأتراك
أخيرا . وستكون نكسة تصيب الأتراك بأضرار قاتلة وتحطم
آمالنا التى نعتمد عليها فى المستقبل كأفضل أصدقاء للعرب .
وما لم نعد (الى تلك الحدود) بالقوة فسيصبح اليمن أسعد
صيد برى للدول الأوربية ، وإن كانت هذه الدول ستردد فى
تحدى موقفنا كقوة تمارس اشرافا فعليا على المنطقة .

١٦ — وإننى أؤمن بأن الامام سوف يكون أكثر استجابة للانصات
لرغبتنا للعيش فى هدوء وحسن جوار اذا أقمنا شخصا
عربيا على حكم جنوبى اليمن . ورغم أن الامام سيستمر فى
التآمر ضدنا ، وسيستمر فى ذلك حتى لو قهرنا البلد كلها
بالقوة . وهذا الأسلوب الأخير من مساوئه أنه يترك أثرا
ملطخا واستياء خفيا ضدنا فى عقول العرب ولغطا عن
التوسع وضم الاراضى .

١٧ — ولهذا السبب فإننى اعتقد أن موضوع اضافة اراضى جديدة
يجب أن يستبعد كموضوع له خطورته . وإننى أستثنى من
ذلك ميناء الحديد الذى اذا ظل فى أيدينا يمكن أن يكون
استرضاء فى الوقت المناسب لتهدة سيربروس صانع
١ يقصد الامام) . وتتحكم عدن والحديدة والمكلا فى منافذ
الامدادات فى ثلاثة أماكن هامة .

١٨ — ولن أناقش حدود الادريس فهي دانيية من مرمى البصر .
وهو لن يعترض على أسلوبنا المقترح للحكم بالاشراف العام
على مقاطعات معينة هي الآن تحت أيدي الأتراك وهونفسه
الذي اقترح انه ينبغي علينا أن نسيطر على « الحديد » .

أما بالنسبة لحدود الادريس فانها سوف تبحث عن
توسع بالوقوف وجها لوجه ضد الامام في شمالي اليمن ،
وستكون مهمتنا الفصل بين الرئيسين .

وسيكون وضع الحكم غير محتمل ما لم نعمل على
الرجوع الى الحدود التي تم الاتفاق عليها بيننا وبين الأتراك .

ه . ف جاكوب لفتنانت — كولونيل

المساعد الأول للمقيم السياسي — عدن

دار المقيم السياسي في عدن

في العاشر من مايو ١٩١٦

المعاهدة البريطانية اليمنية

« معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل »

(١١ فبراير ١٩٣٤) (١)

بما أن لجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند من جهة ولجلالة ملك اليمن حضرة الامام من الجهة الأخرى .

رغبة في الوصول الى معاهدة على اساس الصداقة والتعاون لمنفعة الفريقين ، قد قرروا عقد هذه المعاهدة وعينا بصفة المندوبين المفوضين .
جلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند .

عن بريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية : حضرة صاحب السعادة اللفيتانت كولونل برنارد راودون رايلي المحترم .

عن الهند كذلك حضرة صاحب السعادة اللفيتانت كولونل برنارد راودون رايلي ، المحترم .

جلالة ملك اليمن حضرة الامام . صاحب السعادة القاضي محمد راغب بن رغيق حفظه الله .

الذان بعد تبليغ أوراق تفويضهما وتحقيق صحتها على شكل حسن اتفقا على ما يأتي : —

المادة الأولى :

باعترف جلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند باستقلال جلالة ملك اليمن حضرة الامام ومملكته استقلالا كاملا مطلقا في جميع الأمور مهما كان نوعها .

(1) — Hurewitz, J.C. : Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. 2., PP. 196 — 197.

— Reilly, B. : Aden and the Yemen, PP. 72, 74.

المادة الثانية :

يسود السلم والصداقة بين الفريقين المتعاهدين الساميين الذين يتعهدان بالمحافظة على حسن العلاقات بينهما من كل الوجوه .

المادة الثالثة :

بؤجى البت فى مسألة الحدود الجنوبية اليمنية الى أن تتم مفاوضات تجرى بينهما قبل انتهاء مدة هذه المعاهدة بما يتراضى الفريقان المتعاهدان الساميان عليه بصورة ودية وباتفاق كامل بدون أحداث أى منازعة أو مخالفة . وإلى أن تتم المفاوضات المشار إليها فى الفقرة السالفة الذكر فالفريقان المتعاهدان الساميان يقبلان أن تبقى الحالة الحاضرة فيما يتعلق بالحدود فى تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة ، ويتعهد الفريقان المتعاهدان الساميان أن يمنعا بكل ما لديهما من الوسائل أى تعهد من قواتهما فى الحدود المذكورة وأى تداخل من أتباعهما أو من جانبهما فى تلك الحدود فى شؤون الأهالى القاطنين فى الجانب الآخر من الحدود المذكورة.

المادة الرابعة :

سيعقد الفريقان المتعاهدان الساميان بعد العمل بالمعاهدة الحاضرة ما يلزم من المعاهدات لتنظيم الأمور التجارية والاقتصادية على أساس المبادئ الدولية العامة مع التراضى والموافقة بينهما .

المادة الخامسة :

١ — رعايا كل من الفريقين المتعاهدين الساميين الذين يقصدون التجارة فى بلاد الفريق الآخر يكونون تابعين للقوانين والأحكام المحلية وينتمون بنفس المعاملة التى يتمتع بها رعايا الدولة الأكثر رعاية.

٢ — كذلك سفن كل من الفريقين المتعاهدين الساميين وشحناتها تتمتع فى موانئ الفريق الآخر بنفس المعاملة التى تتمتع بها الدولة الأكثر رعاية وشحناتها ، وتعامل ركاب تلك السفن فى موانئ بلاد الفريق الآخر بنفس ما يعامل به من كان فى سفن الدولة الأكثر رعاية هناك.

٣ — والغرض بهذه المادة يتعلق بجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند :

١ - لفظة (بلاد) ينبغي أن يعد معناها مملكة بريطانيا العظمى المتحدة وأيرلندا الشمالية والهند وجميع مستعمرات جلالاته والبلاد المحمية وجميع البلاد المنتدب عليها من قبل حكومة جلالاته في المملكة المتحدة .

ب - لفظة (رعايا) ينبغي أن يعد معناها جميع رعايا جلالاته أينما سكنوا وجميع أهالي البلاد التي تحت حماية جلالاته وكذلك جميع الشركات المؤسسة في أى بلد من بلاد جلالاته تعتبر من رعايا جلالاته .

ج - لفظة (سفن) ينبغي أن يعد معناها جميع السفن التجارية المسجلة في أى بلد من بلاد انحاء الشعوب البريطانية .

المادة السادسة :

هذه المعاهدة تكون أساسا لكل ما يكون الاتفاق عليه من المعاهدات المقتبعة بين الفريقين المتعاهدين الساميين حالا واستقبالا في معنى تقوية الوداد والصداقة ويتمهد الفريقان المتعاهدان الساميان بعدم اعطاء المساعدة والمسامحة لأى حركة ضد الوداد والاتفاق القائم الصميم بينهما .

المادة السابعة :

يصادق على هذه المعاهدة بأسرع وقت ممكن بعد التوقيع وتتبادل حجج التصديق في صنعاء ويعمل بها من تاريخ تبادل حجج التصديق وفيما بعد تبقى معمولا بها لمدة أربعين سنة . وتقريرا لذلك وقع المندوبان المفوضان المشار اليهما امضاءهما على المعاهدة الحاضرة ووضعوا ختومهما عليها ، وقد نظمت هذه المعاهدة نسختين باللغة الانكليزية والعربية واذا نشأت شكوك في تفسير شئ من هذه المواد فالفريقان المتعاهدان الساميان يعتمدان النص العربى . وحررت في صنعاء اليمن في يوم ٢٦ من شهر شوال سنة ١٣٥٢ هـ للهجرة يقابله يوم ١١ فبراير سنة ١٩٣٤ للميلاد .

برنارد راودون رايلي

محمد راغب بن رفيع

معاهدة الاستشارة بين بريطانيا والسلطنة القميطية

(١٣ أغسطس سنة ١٩٣٧) (١)

« بما أن حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة وسمو سلطان صالح بن غالب القميطي سلطان الشحر والمكلا يرغبان أن يقويا العلاقات الودية الكائنة بين حكومة جلالة الملك والسلطين القميطيين من زمن طويل ، وبما أن سمو السلطان صالح بن غالب يرغب في تقدم وترقية مملكته ، وبما أن حكومة جلالة الملك ترغب في تأييد وتقوية سلطة ومقام السلطان فحكومة جلالة الملك عينت السير برنارد رايلي . ك.س.م.ج.س.١.١.و.ب.١. الوالي والقائد الأكبر في محمية عدن أن يعقد معاهدة لهذا الغرض .

البند الأول :

تقبل حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة أن يعين مستشارا مقيما للسلطان ، والسلطان يرتضى أن يجهز بيتا لائقا للمستشار المقيم المذكور ولأجل سعادة مملكته يقبل نصيحته في جميع الأمور ما عدا المسائل المتعلقة بالديانة المحمدية والعادة .

البند الثاني :

تعترف حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة بحق سلطين الشحر والمكلا في تعيين خلفائهم ، وعرضه لموافقة حكومة جلالة الملك في كل مسألة ، يعنى تعيين خلف .

— عدن في الثالث عشر من شهر أغسطس سنة ١٩٣٧ .

— بالنيابة عن ومن طرف حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة وعرضه لمصادقتها وموافقتها .

— ختم القائد الأكبر — برنارد رايلي الوالي والقائد الأكبر في محمية عدن — دبليو.ام.تس. انجرامز .

— بالنيابة عن نفسه وعن وراثته وخلفائه صالح بن غالب سلطان الشحر والمكلا — الشيخ على عكظه .

* * *

(١) صلاح البكرى : في جنوب الجزيرة العربية ، ص ٢١٧ — ٢١٨

مصادر البحث

أولا - مصادر باللغة العربية

(١) الوثائق

— الكتاب الذى قدمه عبد الرحمن أبو طالب — ممثل الملكة اليمنية المتوكلية « الجمهورية العربية اليمنية حاليا » — الى الادارة السياسية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة فى ٥ اغسطس سنة ١٩٥٩ تحت عنوان « الجنوب اليمنى المحتل من النواحي التاريخية والطبيعية والسياسية ونصوص الاتفاقات والمعاهدات بأنواعها المختلفة من معاهدات الصداقة والولاء ، الى معاهدات الحماية ، الى معاهدات الاستشارة ، التى عقدها السلطات البريطانية فى عدن مع سلطنات وامارات الشطر الجنوبى من اليمن ، مع توضيح موقف الحكم الامامى السابق فى الشطر الشمالى من اليمن ازاءها بوجه خاص ، وازاء الوجود البريطانى السابق فى عدن بوجه عام . والكتاب كان محفوظا بدار الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة حيث اطلعت عليه عام ١٩٧٠ — وحصلت على نسخة مصورة منه — ولم ينشر بعد .

— الكتاب الاخضر السعودى الذى أصدرته وزارة الخارجية السعودية تحت عنوان « بيان عن العلاقات بين الملكة السعودية والامام يحيى حميد الدين » — مطبعة أم القرى بمكة فى سنة ١٣٥٣ هـ — ١٩٣٤م

— عبد العزيز محمد الشناوى (دكتور) وجلال يحيى (دكتور) : وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ، دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٩ . ويضم هذا الكتاب الوثائق المتعلقة بالتنافس الدولى فى منطقة البحر الأحمر فى القرنين التاسع عشر والعشرين .

(٢) المؤلفات والبحوث

— أحمد حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ ، من القرن الرابع عشر قبل الميلاد الى القرن العشرين ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٠ .

- أحمد محمد الشامي : من الأدب اليمني ، نقد وتاريخ ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٧٤ .
- أمين الريحاني : ملوك العرب ، جزآن . المطبعة العلمية ، بيروت ، ١٩٢٤ .
- أمين سعيد : اليمن ، تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٥٩ .
- انطونيوس ، جورج : يقظة العرب ، (ترجمة على حيدر الركابي) مطبعة الترقى ، دمشق ، ١٩٤٦ .
- بالم دات ، د . : أزمة بريطانيا الاستعمارية ، تقديم وترجمة عادل أحمد ثابت ، دار النديم ، القاهرة ، ١٩٥٦ .
- بنوا ميشان : عبد العزيز آل سعود ، سيرة بطل ومولد مملكة ، نقله الى العربية عبد الفتاح ياسين ، دار الكاتب العربي .
- جاد طه (دكتور) : سياسة بريطانيا في جنوب اليمن ١٧٩٨ — ١٩١٤ دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٦٩ — ١٩٧٠ .
- أسس تحول عدن الى قاعدة جوية ، ١٩٢٧ — ١٩٢٩ مجلة دار الملك عبد العزيز بالرياض ، العدد الثاني ، السنة السادسة ، ربيع أول ١٤٠١ هـ — يناير ١٩٨١ .
- الجرافي ، عبد الله عبد الكريم : المقتطف من تاريخ اليمن ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ١٩٥١ .
- جلال يحيى (دكتور) العالم المعاصر ، دار الكتب الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٦ .
- حافظ وهبه : جزيرة العرب في القرن العشرين ، الطبعة الخامسة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- خبسون عامر في جزيرة العرب ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٦٠ .
- سابيارد ، نازك (دكتوراه) : الرحالة العرب وحضارة الغرب في النهضة العربية الحديثة ، الطبعة الاولى ، مؤسسة نوفل ، بيروت ، ١٩٧٩ .

- ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ، الطبعة الثانية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، يوليو ١٩٦٠ .
- سلطان عبده ناجى : معالم تاريخ اليمن ، مجلة الثقافة الجديدة — عدن — العدد الثامن — السنة الأولى — يونيو ١٩٧١ .
- السيد محمد رجب حراز (دكتور) : التوسع الايطالى فى شرق افريقية وتأسيس مستعمرتى اريتريا والصومال ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٦٠ .
- السيد مصطفى سالم (دكتور) : تكوين اليمن الحديث ، اليمن والامام يحيى (١٩٠٤ — ١٩٤٨) معهد البحوث والدراسات العربية — القاهرة ١٩٦٣ .
- الفتح العثمانى الاول لليمن ١٥٣٨ — ١٦٣٥ ، معهد البحوث والدراسات العربية — القاهرة ، ١٩٦٩ .
- المؤرخون اليمنيون فى العهد العثمانى الاول ١٥٣٨ — ١٦٣٥ ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : سياسة مصر فى البحر الاحمر ، (١٨٦٣ — ١٨٧٩) ، رسالة دكتوراه قدمت لكية الاداب بجامعة القاهرة ، فى سنة ١٩٥٩ .
- صلاح الدين البكرى اليافعى : فى جنوب الجزيرة العربية ، الطبعة الاولى ، مطبعة الطبى ، القاهرة ، ١٩٤٩ .
- صلاح العقاد (دكتور) : جزيرة العرب فى العصر الحديث ، السعودية — اليمن — جمهورية اليمن الشعبية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- عبد الرازق حسن (دكتور) : لمحات عن سقطرى ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد الخامس ، السنة الثالثة ، مايو ١٩٧٤ ، عدن .
- العبدلى ، أحمد فضل بن على محسن : هدية الزمن فى اخبار ملوك لحج وعدن ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٥١ هـ .
- عبد الواسع الواسعى : تاريخ اليمن ، المسمى فرجة الهموم والحزن فى حوادث وتاريخ اليمن ، القاهرة — المطبعة السلفية — ١٣٤٦ هـ ، وقد استندت الى الطبعة الثانية ، مطبعة حجازى ، القاهرة ١٩٤٧ .

- عصام ضياء الدين السيد : اطلاله على الصراع السياسى البريطانى الايطالى فى البحر الاحمر خلال فترة الحرب العالمية الاولى ، مجلة داره الملك عبد العزيز بالرياض ، العدد الثانى — السنة السادسة — ربيع اول ١٤٠١ هـ ، يناير ١٩٨١ .
- العقيلى ، محمد بن احمد عيسى : تاريخ المخلاف السليماني او الجنوب العربى فى التاريخ ، جزآن ، الجزء الاول طبوع بمطابع الرياض ١٩٥٨ م — ١٣٧٨ هـ ، الجزء الثانى ، طبع بمطابع دار الكتاب العربى بالقاهرة ، ١٩٦١ م — ١٣٨٠ هـ .
- على حسون (دكتور) : تاريخ الدولة العثمانية ، المكتب الاسلامى ، دمشق ، ١٩٨٠ .
- فاروق عثمان اباضه (دكتور) : الحكم العثمانى فى اليمن ١٨٧٢ — ١٩١٨ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٥ .
- عدن والسياسة البريطانية فى البحر الاحمر ١٨٣٩ — ١٩١٨ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٦ .
- التنافس الدولى فى جنوب البحر الاحمر فى النصف الاول من القرن التاسع عشر : بحث نشر ضمن أبحاث ندوة « البحر الاحمر فى التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة » ، التى أقيمت فى الاسبوع العلمى الثالث (١٠ — ١٥ مارس ١٩٧٩) لسمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث بكلية الآداب بجامعة عين شمس .
- سياسة بريطانيا فى عسير أثناء الحرب العالمية الاولى ، دار المعارف بالاسكندرية ، ١٩٨١ .
- فاضل حسين (دكتور) : محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره فى البلاد العربية : معهد الدراسات العربية العالمية ، القاهرة ١٩٥٨ .
- قحطان محمد الشعبى : الاستعمار البريطانى وممركتنا العربية فى جنوب اليمن (عدن والامارات) ، القاهرة ، دار النصر ، ١٩٦٢ .
- محمد أحمد النعمان : الأطراف المعنية فى اليمن ، عدن ، ١٩٦٥ .
- محمد عبد الله مانى (دكتور) : النهضة الحديثة فى جزيرة العرب ، ج ١ ، القاهرة ١٩٥١ .

- محمد عمر الحبشي (دكتور) : اليمن الجنوبي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا منذ ١٩٣٧ وحتى قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٦٨ .
- محمد كمال عبد الحميد : الشرق الاوسط في الميزان الاستراتيجي ، الطبعة الرابعة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
- محمود كامل : اليمن شماله وجنوبه ، تاريخه وعلاقاته الدولية ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٦٨ .
- محمد محمود السروجي (دكتور) : موقف بريطانيا في البحر الاحمر في الحرب العالمية الاولى ، مجلة دار الملك عبد العزيز ، العدد الثاني ، السنة السادسة ، ربيع اول ١٤٠١ هـ ، يناير ١٩٨١ .
- نزيه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة ، القاهرة ، مطبعة الحلبي ، (لم يذكر تاريخ الطبعة) .
- الهمداني ، ابو محمد الحسن بن احمد بن يعقوب : صفة جزيرة العرب ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩٥٣ .
- الواسعي ، عبد انواسع بن يحيى : تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن ، مطبعة حجازي ، لقاهرة، الطبعة الثانية ، ١٩٤٧ .
- والتر لاکور : الاتحاد السوفييتي والشرق الاوسط ، (ترجمة لجنة)، بيروت ، الطبعة الاولى ، ١٩٥٩ .
- وليمز ، سيتون : بريطانيا والدول العربية ، عرض للعلاقات الانجليزية العربية ، (١٩٢٠ — ١٩٤٨) ، ترجمة وتعليق الدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى ، مراجعة الدكتور احمد عزت عبدالكريم، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٢ .
- ياقوت الحموي ، شهاب الدين ابي عبد الله الحموي الرومي البغدادي : معجم البلدان ، المجلد الرابع ، دار بيروت للطباعة والنشر ١٩٥٧ م — ١٣٧٦ هـ .
- يونان لبيب رزق (دكتور) : جزيرة كمران بين الاحتلال العسكري وتحديد التبعية السياسية (١٩١٥ — ١٩٢٩) ، ابحاث الاسبوع

العلمى الثالث (١٠ — ١٥ مارس ١٩٧٩) سمنار الدراسات العليا
للتاريخ الحديث بجامعة عين شمس .

— السودان فى عهد الحكم الثنائى الاول ، (١٨٩٩ — ١٩٢٤) .

(٣) الدوريات

— صحيفة « الأهرام » : القاهرة : ١٩٠٩ ، ١٩١٠ ، ١٩١٣ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٩ .

— مجلة « الثقافة الجديدة » ، عدن ، العدد الثامن ، السنة الاولى ،
يونيو ١٩٧١ ، والعدد الخامس ، السنة الثالثة ، مايو ١٩٧٤ .

— مجلة « الحكمة » ، صنعاء ، العدد الاول ، السنة الاولى ، المجلد
الاول ، ذى القعدة ١٣٥٧ .

— مجلة « الدارة » التى تصدرها « دارة الملك عبد العزيز » بالرياض،
العدد الثانى ، السنة السادسة ، ربيع اول ١٤٠١ هـ ، يناير
١٩٨١ ، نشرت بهذا العدد بعض أبحاث الأسبوع العلمى الثالث
(١٠ — ١٥ مارس ١٩٧٩) لسمنار الدراسات العليا للتاريخ
الحديث بكلية الآداب بجامعة عين شمس .

(٤) المعارف العامة

— دائرة المعارف الاسلامية .

— الموسوعة العربية الميسرة — مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر .

ثانياً — مصادر باللغات الأجنبية

Documents (١) الوثائق

١ — وثائق لم يسبق نشرها :

Great Britain Public Record Office :

- F.O. 78/1333, 2755, 3189.
- F.O. 371/1927, 4212, 7707.
- F.O. 406/42, 44.

India Office Library :

- I.O.L., C. 48076/27.
- I.O.L., C. 49285/28.
- I.O.L., C. 69285/29.
- I.O.L., No. B. 216. Secret. British Policy in the Yemen. Memoranda by Major — General Sir G.J. Younghusband, K.C.I.E., C.B., Political Resident, Aden, Received at the India Office as enclosure in Aden Residency Covering letter, No. C. 695, Dated 23rd, September 1915.
- Enclosure No. 1. Memoranda on the employment by Italians at Mogadiscio of Askaris from Arabia, by H.F. Jacob, Lieutenant — Colonel, First Assistant Resident, Aden, 8th September 1915.
- I.O.L., Secret, The Aden Protectorate, letter from the General Officer Commanding, Aden, to the Secretary to the Government of India, Foreign Department, dated 13th May 1916.
- Enclosure No. 1. The Boundary of the Aden Protectorate, Note by Colonel R.A. Wauhope R.E., C.B., C.M.G., Political and Military Intelligence Officer, Aden.
- Enclosure No. 2., A Political Policy in our Hinterland, Note by Lieutenant — Colonel H.F. Jacob, First Assistant Resident, Aden, dated 10th May, 1916.
- I.O.L., Political and Secret Department, Middle East, No. 22. Confidential.

Papers relating to the new arrangements for the Government of Iden, and relating with the Iden Protectorate. Part 3. Correspondence (March 1927 — Feb. 1930), C. 69330/29. (No. 3) Bombay, Aden, 23th. December 1929, G. S. Symes Resident and Commander in Chief, Aden.

Colonial Office :

C.O. 725/1, No. 37933.
C.O. 725/7, No. 13965.

ب — وثائق منشورة :

- Aitchison, C. U. : A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries, 12 Vol., Calcutta 1892.
- Colonial Office : Accession of Aden to the Federation of South Arabia, London, H.M. S. O. 1962.
- Colonial Office : Accession of Aden to the Federation of South Arabia, London, H.M. S. O. 1962.
- F.O., White Paper, Cmd. 4752, 1934.
- F.O., White Paper, Cmd. 5726.
- Federation of South Arabia : Conference on Constitutional Problems of South Arabia, London, H.M.S.O. 1964.
- Goech and Temperley : British Documents on the Origins of the War, 1898 — 1914. London, Printed and purchased by Her Majesty's Stationary Office, 1938, IV-X Vol. IV — The Anglo Russian Re-Approachment. Vol. X — Part II. The last years of peace.
- Hansard's Parliamentary Debates, House of Lords :
Cols. 539 — 541, 1926.
Cols. 542 — 848, 1927.
Cols. 408 — 412, 1933.
- Hurewitz, J. C : Diplomacy in the Near and Middle East, two Vols. New York, 1956.
- Ingrams, W.H. : A Report on the Social, Economic and Political Conditions of the Hadhramaut, Aden Protectorate, London, 1936.

- Treaty between His Majesty and His Majesty the King of the Hejaz and of Nejd and its Dependencies, 1927 (Treaty of Jedda). Cmd. 2951, 1927.
- Notes Exchanged for the Modification of the Treaty of Jedda, May 1927, October, 1927. Cmd. 5380.
- Treaty of Friendship and Mutual Co operation between His Majesty in respect of the United Kingdom and of India and the King of Yemen, White Paper, Cmd. 4752, 1934.

Texts المؤلفات (٢)

- Antonius, G. : The Arab Awakening, The Story of the Arab National Movement, Capricorn Books New York, Eighth Impres sion, 1965.
- Belhaven, Lord : The Kingdom of Melchoir, London 1949.
- Bremond, E. : Yemen et Saoudia. Charles Lavayzelle et Cie, Paris, 1 ere ed., 1937.
- Bury, G.W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, Macmillan and Co., London, 1915.
- Cochrane, L.A. : The Work of the Boyal Air Force at Aden, J.R.M. S. I., Vol. I. X X V I.
- Denny, L. : America conquers Britain, London.
- Douin, G. : Histoire du Regne du Khedive Ismail, tone III., L'Empire Africain. Le Caire, 1941.
- Fisher, W.B.: The Middle East, A Phisical, Social, and Regional, Methuen & Co., Lóndon. First Pub., 1950.
- Gavin, R.J. : Aden under British Rule 1939 — 1967. C. Hurst, London, 1975.
- George, H.B. : A Historical Geography of the British Empire, Seventh Edition, 1924, Methuen and Co. Ltd., London.
- Graham, Gerald S. : Great Britain in the Indian Ocean, A study of Maritime Enterprise 1810 — 1850, Oxford, at the Clarendon Press 1967.
- Heekinbotham, Sir Tom. : Aden Constable, London, 1958.
- Hogarth, D.G.: — The Nearer East. H. Frowde, London, 1905.
- Arabia. Clarendon Pr., Oxford, 1922, First ed.

- Hoskins, Halford L.: — British Routes to India, London, Longmans Green, 1928.
 - "The Growth of British Interest in the Route to India", Tufts Coll. Mass., U.S.A. Journal of the Indian History, II.
- Ingrams, H. : — The Yemen, Imams, Rulers and Revolutions, London, Camelot Press, 1963.
 - Arabia and the Isles, London, 1966.
- Jacob, H.F. : Kings of Arabia, Mills and Boon, London, 1923..
- Johnston, C. : The view from Steamer Point, Three Crucial years in South Arabia, Collins, London, 1964.
- King, Gillan : Imperial Outpost — Aden. Its place in British Strategic Policy, Chatham House Essays, New — York, 1959.
- Lenczowski, George: — The Middle East in World Affairs, Third Edition, Cornell University Press. Ithaca, New York, 1962.
 - Oil and State in the Middle East, New York, 1961.
- Marston, T.E. : Britain's Imperial Role in the Red Sea Area, 1800 — 1878. The Shoe String Press, Inc. Hamden, Connecticut, U.S.A.
- Philby, H. St. J.B.: — Arabia, Ernest Benn Ltd., London, 1930. First Ed.
 - Arabian Highlands, First Pub. Oxford, 1952, (The Middle East Institute).
 - Arabian Jubilee, Robert Hale Ltd. London, 1952. First Pub.
 - Sa'udi Arabia. Ernest Benn Ltd., London, 1955. First Pub.
- Playfair, Captain Robert Lambert: A History of Arabia, Felix or Yemen, "from the commencement of the Christian Era to the present time, including an account of the British settlement of Aden", Bombay, Government Sentral Press, 1859, Selections from the Records of Bombay Government New Series Number XLIX.
- Pratt, J.W. : A History of United States Foreign Policy, Second Edition, Prentice Hall.
- Reilly, B. : Aden and the Yemen, Her Majesty's Stationary Office, London, 1960.

- Rihani, Ameen: — Araban Peak and Desert, Travels in Al — Yemen, London, Constable and Co. Ltd. 1930.
- Around the Coast of Arabia.
- Ibn Sa'ud of Arabia, His People and his land, London, 1928.
- Roder, William S.: Dictionary of European History, New York, 1954.
- Sanger, R.H.: The Arabian Peninsula, Cornell Univ. Pr. New York, 1954. First Pub.
- Scott, Hugh (Dr.) : In the High Yemen, Murray, 1942.
- Simonin, M.L.: La Presqu'île d'Aden et la politique Anglaise dans les Mers Arabiques, Paris, J. Claye 1867.
- Stark, Freya : The Arab Island. A. A. Knopf, New York, First Ed., 1945.
- Vachell, J.L.: Air Control in South West Arabia, Ryal Air Force Quarterly, Vol. 2. No. 1.
- Van der Meulen, D.: Aden to the Hadhramout. Joan Murry, London, 1947, Second Ed.
- Waterfield, G. : Sultanz of Aden, John Murray, London, 1968.
- Wellsted, J.R.: Travels to the City of the Caliphs, Etc. London, Colburn, 1840. 2 Vols.

Periodicals الدوريات (٣)

- Journal of the Royal Central Asian Society, Vol. XXVII., 1940.
- Survey of International Affairs, 1924 — 1946.
- The Middle East, a political and economic survey, Oxford University Press, London, 1958.

Encyclopaedia المعارف العامة (٤)

- The Encyclopaedia Americana, 1962.
- The Encyclopaedia Britanica, 1960.
- The Encyclopaedia of Islam.

المحتويات

— مقدمة : —

— أولا : —

مركز بريطانيا الاستراتيجى والسياسى فى عدن والجزر اليمنية بين الحربين العالميتين .

— ثانيا : —

مركز بريطانيا فى النواحي التسع المتاخمة لعدن بين الحربين العالميتين

— ثالثا : —

تطور العلاقات بين بريطانيا والامام يحيى فيما بين الحربين العالميتين:

— بعثة « جاكوب » البريطانية الى الامام يحيى (١٩١٩) .

— توتر العلاقات بين بريطانيا والامام يحيى .

— بعثة « كلايتون » البريطانية الى الامام يحيى (١٩٢٦) .

— التقارب اليمنى الايطالى وأثره على العلاقات البريطانية اليمنية .

— نشوب الحرب بين بريطانيا والامام يحيى (١٩٢٦ — ١٩٢٨) .

— العوامل التى أثرت على مسار العلاقات البريطانية اليمنية بين الحربين العالميتين .

— عودة المفاوضات بين بريطانيا والامام يحيى فى نهاية سنة ١٩٢٨

— معاهدة صنعاء بين بريطانيا والامام يحيى فى سنة ١٩٣٤ .

— أثر معاهدة صنعاء على العلاقات البريطانية اليمنية .

— أثر التناقص البريطانى الايطالى على العلاقات البريطانية اليمنية قبيل قيام الحرب العالمية الثانية .

— تجدد المنازعات بين بريطانيا والامام يحيى فى سنة ١٩٣٨ .

— العلاقات البريطانية اليمنية عند قيام الحرب العالمية الثانية فى سنة ١٩٣٩ .

— التضارب الأمريكى اليمنى كرد فعل للعلاقات البريطانية اليمنية فى نهاية فترة ما بين الحربين العالميتين .

— مساندة بريطانيا لحركة المعارضة اليمنية لحكم الامام يحيى فى نهاية فترة ما بين الحربين العالميتين .

ملاحق البحث :

— أولا : ملاحق باللغة العربية :

— الملحق الأول :

- محمية عدن ، خطاب من القائد العام في عدن الى سكرتير حكومة الهند ، القسم الخارجى . (١٣ مايو ١٩١٦) .
- مرفق رقم (١) حدود محمية عدن ، مذكرة أعدها «الكولونيل ووهوب» ضابط المخابرات السياسى والعسكرى في عدن .
- مرفق رقم (٢) خطة سياسية في الاراضى المتاخمة «لعدن» ، مذكرة أعدها «الكولونيل جاكوب» المساعد الاول للمقيم السياسى في عدن (١٠ مايو ١٩١٦) .

— الملحق الثانى :

- معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل بين بريطانيا واثانيا والامام يحيى (١١ فبراير ١٩٣٤) .

— الملحق الثالث :

- معاهدة الاستشارة بين بريطانيا والسلطنة القعيطية (١٣ اغسطس ١٩٣٧) .

ثانيا : ملاحق باللغة الانجليزية :

1. Residents, Governors, etc. of Aden, 1839 — 1967.
2. I.O.L., Secret. The Aden Protectorate, Letter from the General Officer Commanding, Aden to the Secretary to the Government of India. Foreign, Department, dated 13th, May 1915.
- Enclosure No. 1. : The Boundary of the Aden Protectorate, Note by Colonel R.A. Wauhope R.E., C.B., M.G., Political and Military Intelligence Officer, Aden.
- Enclosure No. 2. : A Political Policy in our hinterland, Note by Lieutenant — Colonel H.F. Jacob, First Resident, Aden, dated 10th, May 1916.

— مصادر البحث :

- أولا : مصادر باللغة العربية .
- ثانيا : مصادر باللغات الأجنبية .

* * *

Enclosure No. 1

المقيمون السياسيون وحكام عدن البريطانيون

(١٩ يناير ١٨٣٩ — ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧) (١)

Residents, Governors, etc. of Aden 1839 — 1967

Captain S. B. Haines, Indian Navy	Political Agent 1839-54
Major-General J. Outram	Political Agent 1854-6
Col. W. Coghlan	Political Resident 1856-62
Major-General R. W. Honner	Political Resident 1862
Col W Coghlan	Political Resident 1863-7
Major W. L. Mereweher	Political Resident 1867-70
Major-General Sir E.L. Russell	Political Resident 1863
Major-General C. W. Tremmen- heere	Political Resident 1870-2
Brigadier-General J.W. Schneider	Political Resident 1872-7
Brigadier-General F.A.E. Loch	Political Resident 1877-82
Brigadier-General J. Blair	Political Resident 1882-5
Brigadier-General A.G.F. Hogg	Political Resident 1885-90
Brigadier-General J. Jopp	Political Resident 1890-5
Brigadier-General C.A. Cunnin- gham	Political Resident 1895-9
Brigadier-General O'Moore Creagh	Political Resident 1899-1901
Brigadier-General P. J. Maithand	Political Resident 1901-4
Major-General H.M. Mason	Political Resident 1904-6
Major-General E. De Brath	Political Resident 1906-10
Brigadier-General J. A. Bell	Political Resident 1910-14
Brigadier-General C. H.U. Price	Political Resident 1915
Major-General J.M. Etewart	Political Resident 1916-20
Major-General T.E. Scott	Political Resident 1920-5
Major-General J.H.K. Stewart	Political Resident 1925-8
Lieutenant-Colonel Sir G.S. Symes	Political Resident 1928-30

(1) Gavin, R.J. : Aden under British Rule 1839 — 1967, P. 444.

Lieutenant-Colonel B.R. Reilly	Political Resident 1930-2
Lieutenant-Colonel B.R. Reilly	Chief Commissioner 1932-7
Sir Bernard Reilly	Governor 1937-40
Sir John Hathorn Hall	Governor 1940-4
Sir Reginald Champion	Governor 1944-51
Sir Tom Hickinbotham	Governor 1951-6
Sir William Luco	Governor 1956-60
Sir Charles Johnston	Governor 1960-3
Sir Kennedy Trevaskis	High Commissioner 1963-5
Sir Richard Turnbull	High Commissioner 1965-7
Sir Humphrey Trevelyan	High Commissioner 1967

Encosure No. 2

India Office Library, London :

Secret.

- The Aden Protectorate, letter from the General Officer Commanding, Aden, to the Secretary to the Government of India. Foreign Department, dated 13th, May 1916.
- Enclosure No. 1. The Boundary of the Aden Protectorate, Note by Colonel R. A. Wauhope R. E. G. B., C. M. G., Political and Military Intelligence Officer, Aden.
- Enclosure No. 2. A Political Policy in our Hinterland, Note by Lieutenant — Colonel H.F. Jacob, First Assistant Resident, Aden, dated 10th, May 1916.

Secret :

"The Aden Protectorate"

Letter from the General Officer Commanding, Aden, to the Secretary to the Government of India, Foreign Department, dated 13th May 1916.

Sir :

- (1) The attached note was made at my request by Colonel R.A. Wauhope R.E. C.B., C.M.G., after conversation with me.

Also attach a note on the political aspect of affairs in the Yemen by Lieutenant-Colonel H. Jacob. First Assistant Resident.

- (2) It appears to me that four alternatives present themselves for consideration as future possibilities : ---

1 --- To remain on the passive defence in Aden with with a covering force at Sheikh Othman as at present.

2 --- To advance to Lahej and occupy positions commanding the outlet from the Tiban defile along which only any military road from northwards approaches Aden.

3 --- To advance to our old frontier line of protectorate delimitation, and to occupy Dala.

4 --- To occupy Taiz, thus assuming a protectorate over the whole southwest corner of the Yemen, with a new frontier line strategically and politically defensible.

- (3) To any or all of these may be added the occupation of Sheikh Said on the main land opposite Perim. In the case of adoption of propositions (1), (2), or (3), such an occupation must, almost of necessity, be added. But in the case of (4) would probably be unnecessary.

- (4) In the consideration of these propositions in detail a limitation is fixed by our necessary ignorance of the future. But it appears to me that even with our present knowledge, certain conclusions may be arrived at conditionally, and that it will be of advantage to discuss these.

- (5) 1 --- In the past it has been found practically impossible to regard Aden as an isolated post disconnected from the hinterland.

In the future it will be found even more difficult to regard it from this point of view. It seems likely that persistence in such a policy may lead to very serious complications with European Powers.

From a military point of view the Sheikh Othman position does not afford any natural defence, and does not give sufficient elbow-room for operations of any importance.

Politically it is ineffective. Any further discussion of this proposition appears unnecessary, as I feel sure that no authority would recommend its adoption except as a last alternative.

- 2 --- Lahej offers a position with a better radius of action for any troops stationed there. It is closer to Aden than any other centre at which a hostile force could collect for an attack on Aden, provided Sheikh Othman is held. It therefore offers the advantage of interior lines as compared with other centres, and it could be safely held. It is well situated for controlling the Arabs of the coast. If the Arabs be joined in strength by the Turks, or by the Imam's forces, it offers a position blocking the approaches to Aden. The only line that offers any advantages to a free advancing from the north as a line of communication is that from Mavia and Taiz by the W. Warezan and W. Akhan routes converging in the W. Tiban route.

It is only by this route that water for any force larger than a battalion can be found. The Turks and the Arabs have no organised system of supply, and must live on the surrounding country; therefore they must station themselves at the larger trade centres such as Lahej, Mavia and Taiz. Dala also is such a centre, but Musemir is not.

If Lahej be denied to them they must stay at some of the centres named, but they cannot consolidate themselves elsewhere, except temporarily at Musemir. But if Lahej is

not held, a large concentration can be effected within a day's march of Aden.

The last stage of the issue of the W. Tiban route from the foothills forms a narrow defile. If a force attempting to issue from the defile were attacked during the movement, they would be liable to defeat in detail, and to suffer disaster.

If the enemy are allowed to concentrate, with all their strength outside the defile, the only disadvantage that they suffer from is that they are fighting with their backs to it, but they hold the exit. If attacked when half out of the defile the advantage should be with the attackers. There is a position at Tannan which commands the exit from the defile, but it is not fit for permanent occupation owing to the heat striking off the rocks in the restricted area. Nobat Dakim which is 2 1/2 miles south of Tannan is extremely unhealthy and malarious.

At Al Anad, tracks from the north are obstructed by a hill, and this forms a supporting position about 7 miles off Tannan. It is less unhealthy than Nobat Dakim and has a plentiful supply of water. The Turks have a hospital here. There is good water from a spring in the W. Tiban near Zaida and open ground suitable for a camp, but no shade. This would be the best place for the huttled camp of a force detailed to hold the Tannan position.

It is situated about 11 miles south of Tannan. The places mentioned above can be occupied in such a way by a force of three or four battalions with guns as to deny the approach to Lahej to a force of very much greater strength.

From a defensive point of view it is exceedingly strong, but as regards the health of the troops it is, owing to the presence of mosquitoes, rather worse than Aden or Sheikh-Othman.

It has, however, many advantages over either of the latter, because it covers the fertile area of the Lahej district, from

which vegetables, extra, can be obtained, because it particularly prohibits an advance from Mavia, and because it controls the coast tribes in the vicinity of Aden.

It is, in my opinion, the least advance that should be made. If made, it should be clear from the outset it is a permanent move, and that we go to stay.

In any case, even if a further advance has been decided on, it must be the first stage of such an advance. It would be well to pause and consolidate here before attempting anything more. Until the railway has been brought up and troops have been exercised in the hilly country and hill camels have been collected, these positions should be made good.

- (6) If we are to go no further than Lahej it becomes necessary to consider the advisability of occupying Sheikh Said.

There is collection of barren rocky hills with 15 or 20 grass huts used by fishermen who are the only normal inhabitants. The Turkish telegraph line of the Yemen passed over from here to Perim. There were a fort and some barracks on J. Uth'a near Turba, but these have been desolished.

There is no natural harbours (the Khor is only a shallow inlet), nor is there here a natural trade centre. There is water, but it is brackish the local Arabs drink it, but no one else can. The Turkish garrison obtains water brought on packs animals from Bab Hajari and Dubab.

It is unlikely, judging by the formation of the land, that there are any underground streams from the main hills of the interior. Therefore, any occupation must entail the erection of condensers.

The danger of Sheikh Said to us lies in its position dominating the Bab-al-Mandab straits.

If it were properly armed by another power we could not hold Perim, which provides the natural harbours, of which Sheikh Said should be, normally, the defence.

An attack on Sheikh Said from the land side would be difficult because of the want of water in the desert to the north-east. Water might be found in this desert by boring, but this would take time.

The Hejaz railway, when it reaches Yenbo on the coast, will have outflanked the Suez Canal and the Potential importance of Sheikh Said will then be increased. We cannot, in short, allow it to be occupied by a foreign Power. It would be sound to make sure of it before the Turks come out of this war, otherwise it may lead to unnecessary argument.

What we do with Sheikh Said when we have got it is another matter.

If we advance to Taiz and occupy that country in force, there will be no need to garrison Sheikh Said, which is a very undesirable spot for the location of troops.

But if we do not occupy the Taiz District in a military sense, it seems that it will be necessary that Sheikh Said should be occupied and garrisoned.

As soon as The Turks look like withdrawing from the war we ought to take it, but not sooner than is necessary. already indicated, its further defence and the garrisoning of this place must depend on the decision arrived at with regard to Taiz.

- (7) 3 --- The third alternative in the proposition that we should advance to Dala and make good our line as delimited on our maps. I have been unable to discover any other reasons for originally going to Dala than that (a) it provided a much needed sanitarium for the Aden Garrison. (b) it brought us into closer contact with the Hinterland tribes; (c) we could not go the Taiz.

Dala does not close any route practicable for any army, and it is turned at once by any hostile advance from the north west by the Tiban route. It is a place of little strategical importance, and the question of an advance to this place need not therefore be further discussed. It is not worth any risk.

- 4 — This last proposition, viz, to occupy Taiz, has been discussed by Colonel Wauhope in his memorandum herewith attached. It is undoubtedly by far the most attractive proposition. It appears to me to be worthy of the deepest consideration. It is a big scheme and would require a force of, probably, two divisions to inaugurate it, and a permanent force of a division, after things had settled down. It would be necessary to carry on the railway from Aden to Taiz and desirable to continue the railway to Ras Kathib just north of Hodeida. This railway would be guarded from attack from the north by a mountain barrier through which we should hold the passes. The project might entail trouble with the Imam Yehia, but would be favourably viewed by our friend the Idrisi, to whom we might offer the coast country southwards from Lahaya to Ras Kathib.

By this means, and by strengthening the Sultan of Mokalla, would be formed a barrier to foreign intrigue and occupation around the whole of the coasts of Southern Arabia.

All the advantages of a sanatorium would be available for our troops in the fine climate round Taiz. Any force maintained here would be exceedingly well placed strategically for use in Persia, India, East Africa, the Red Sea littoral, or in the West.

The whole trade of the Yemen would increase vastly under a stable government and would find a natural exit by rail either to Ras Kathib or Aden.

The new frontier would be naturally defensible.

On the civil administration of the triangular tract between this frontier and the seas I am not in a position to offer an opinion, but perhaps it might be run on the same lines as the Sudan.

I agree with Colonel Wauhope in the opinion that Indian troops are least suitable for employment in Arabia, especially Indian Muhammadans, who seem to become hypnotised by the thought that they are in the land in which lies Mecca.

It seems possible that Sudanese troops might do better. But in any case time and money would, in my opinion, be well spent in an attempt to form a local corps of Arabs under British officers. They will not take kindly at first to too strict a discipline, but according to all available information there are many good fighting men who would enlist if required.

There are Arabs who are hard working, as is evidenced by their good work when coaling steamers and as stokers.

- (8) The first assistant Resident advocates, as does Colonel Wauhope, the advancement of our sphere of influence to Taiz. In fact the end he has in view coincides with propositions (4). But he proposes methods which have, to my mind, proved a failure in the past. The undertaking of political obligations supported by no adequate measures for their fulfilment, and the building of railways in country outside our jurisdiction, appear to me to be open to grave objections.

If, therefore, it be decided to advance from Aden, an adequate force to ensure the fulfilment of all obligations and guard our interests and a suitable location for that force, for which Aden is quite unsuitable, appear to me to be essential elements in any practical proposition.

In short, any satisfactory scheme must meet the strategical as well as the political requirements of the situation.

As for a chiefs college, Aden is no place for it. More healthy surroundings and cooler climate are essential. But no one would suggest that it should be outside our border.

To push the Turks back through the passes and beyond our protectorate border will probably require the concentrations of a force of two divisions.

No greater force would be required to push them beyond Mavia and Taiz and there should be no retirement thence.

For some time to come this force would probably be not more than sufficient to cope with the dissatisfaction of the Imam of Sanaa, unless we come to terms with him before we advance. Although the Idrisi might assist us in engaging him in case he declines to come to terms.

Although it may appear to the Arabs that any advance to Taiz is due to a desire for personal or national aggrandisement, such an advance would be, in my opinion, forced upon us from no such desire.

I believe the advance will be forced upon us by considerations not only of self-preservation at Aden, but of the preservation of the best interests of the Arabs. If it is, I can see no advantages but great danger in attempting to make it without adequate force.

I am fully aware that our action here is dependent on success or failure in other distant fields of action, but any success in distant spheres will not entirely compensate for local inaction.

I therefore submit these papers in case a possibility for action should present itself, in the hope that they may be found of some use in due course.

...

I have & C.

W.M.C. WALTON.

Brigadier — General Commanding, Aden.

Copies to :—

The Secretary of state.

The chief of the General Staff, India.

The Commissioner, Cairo.

ENCLOSURES

Enclosures No. 1

The Boundary of the ABEN PROTECTORATE

(Note by Colonel R. A. Wauhope R.E., C. B., C. M. G.)

- (1) In 1630 the Turkish occupation of Yemen, which had lasted nearly 100 years came to an end, and from that year until the reconquest of Sanaa in 1872 the province was ruled by the Imam's of Sanaa the descendants of the ancient dynasty established in the ninth Century, A.D. Their hold over the outlying districts gradually weakened, and in 1839 when Aden was captured by the British, the Abdali Sultan, who then held it, was independent of the Imam and had extended his influence over the adjoining tribal territory. This was so far recognized by the British Government that in 1839 the sovereignty of the Imam was ignored and a treaty made with the Abdali, under which the British Government became responsible for the stipends paid by him to the Padli, Yafai, Haushabi and Amiri tribes for safeguarding the routes to Aden.
- (2) Direct relations with these tribes were entered into later, and treaties made extending British protection to them in return for certain obligations which they undertook, but the limits of the protectorate remained until recently as we took them over on our first occupation of Aden.
- (3) Turkish intervention in Yemen recommenced about 1840, but it was not till 1872 that the advance of the Turks brought them into contact with the tribes in treaty relations with us. In that year they advanced from Kataba, occupied a large part of the Amiri territory, and deposed the Amir of Dala, and, in spite of remonstrances from the British Government, pushed on as far as Lahej, which they only evacuated under strong diplomatic pressure. The Porte then admitted that certain specified tribes were within the British sphere of influence, but their aggressive policy was persisted in until in 1901 the British Government found it necessary to expel a Turkish force from a post established at Ad

Dareja in Haushabi territory. A Commission was then appointed by the two Governments to determine the boundary of the specified tribes, and this was agreed upon and demarcated on the ground, from Sheikh Said to a point near Kataba, beyond which it was agreed that the boundary should run north-east up to the desert, thus cutting off Turkish access to Baihan and the Hadramaut Valley.

- (4) The preceding paragraphs show that the present boundary, though recently agreed to by Turkey, was acquired by us at a time when neither Turkey nor the Imam had any recognized rights in the neighbourhood of Aden; this is perhaps important to notice at the present time when the Imam may be inclined to make claims which his predecessors did not think of bringing forward 80 years ago. It is also interesting to note that the de facto rulers of Aden, from whom we inherited, so to speak, the present frontier, found it necessary to subsidize the tribes commanding the approaches to Aden, and that it was even then impossible to regard Aden as an isolated position, and without interest in the hinterland through which its trade communication run.

- (5) This boundary is in many ways an unsatisfactory one. It ignores military considerations entirely; it follows no definite natural features; and except at one point near Bala it denies us possession of the heights commanding the border, and of the fertile highlands, leaving to us only the barren foothills and deserts.

The possession of Uavia and the high plateaux to the north of it would have changed the position entirely in our favour; we could then have established outposts in a healthy climate covering all the approaches to Aden from the north-west. Short of that line there is no place in all the intermediate country where troops could remain a week without being decimated by sickness. Agarrisen at Dajla would have had no effect, and would

itself have been cut off by the Turkish advance from the Tiban Valley on Lahej. Unfortunately, Turkish aggression had gone too far, and no other boundary was then possible, but under the new conditions that must soon arise the whole question should be reconsidered.

- (6) If the Turks, after the war, are still to remain in Yemen, a buffer zone of tribal territory must still be maintained but a more satisfactory boundary must be found, such as will give us access to the highlands, and ensure us command of the approaches to Aden. If however they disappear from Yemen, a much larger question arises. The British Government can hardly contemplate the occupation of Yemen and with it of the Red Sea coast, by any other power, and will itself be committed to some form of protectorate over the province. The greater part may remain independent, or under Arab rule, but in order to develop its resources, it may be necessary to exercise control over the parts (which must continue open to European trade) and the main trade routes into the interior. A brief description of the general character of the country will show far this is practicable of desirable, and where we can establish ourselves so as to exercise this control with the least risk and outlay.
- (7) The northern limit of Yemen actually under Turkish administration is a line drawn eastward from Lahiya for about 120 miles in land and passing about 25 miles north of Sanaa, the southern boundary is the line Sheikh Said-Kataba, as demarcated; the eastern boundary is some 20 miles east of the line Sanaa — Kataba, the whole averaging 200 miles in length from north to south, and 120 miles in width. The Tihama, or maritime plain, extends along the coast and for about 30 miles inland, rising gradually to a height of about 900 feet, at the foot of the bower hills. It is, generally speaking, desert, except where one or other of the hill torrents debonches; some of the oases thus formed are consider extent and fertility.

Bait ul Fakih, Zabid and Hais are the most important. There are also several considerable places on the coast, the inhabitants of which own dhows and do a thriving trade between Aden and the Red Sea ports. The Jabal, or highlands, between the foothills and the crest of the main range, is broken into numerous lateral ranges from 3,000 to 10,000 feet in height, interested by fertile valleys, and watered by perennial streams. The hilltops are everywhere covered with well-built villages and towers, and cultivation is carried on wherever the slopes are not too steep; the terraced fields, extending sometimes for thousands of feet up the mountain sides, and the irrigation channels which utilize the available water to utmost, show the skill and industry of the inhabitants. Fruit, coffee and field crops of all sorts are produced, and under settled conditions the productivity of these highlands could be greatly increased. From the main watershed eastwards the country is generally open and flat, falling away gradually from an average height of 8,000 feet to the desert. Several towns are situated on this high plateau. Sanaa the capital, Damar, Yarim, Ibb and gibla.

- (8) The differences in character of these main physical divisions of the country would no doubt be reflected in the attitude of the population towards a change in the administration. The people of the Tihama, many of them well to — do traders, and owners of coasting craft constantly running into Aden, would welcome a British Protectorate; some of them, the Zaranik for example, have already expressed this wish. The Jabal, which from its inaccessibility has been less subject to Turkish misgovernment considers itself quite capable of managing its own affairs without reference to any authority whether British or Turkish, but its population is settled and industrious and as an increased demand for its produce would certainly arise, it might be expected to accept more or less willingly the very slight interference in its affairs that would be rendered necessary under a British Protec-

terate. The inhabitants of both these tracts are Sunnis of the Shafai sect, while those of the towns and of the plateau generally, north of Ibb, are mainly Zaidis, and would look to the Imam as their political as well as spiritual leader. The line of demarcation is in fact as clearly marked by religions as by physical differences.

- (9) The main lines of communication North and South, through Yemen are as follows : — Lahiya — Hodeida — Zabid — Hais-Taiz, along the Tihema and Sanaa — Damar — Yarim-Ibb-Taiz on the plateau — Both these lines converge at Taiz, and here also the routes meet which lead from the west and south — west from Mokha and Sheikh Said, and from Kataba, and Aden from the east and south-east. Taiz is, in fact, the key to the communications of Southern Yemen; it lies in a remarkable gap in the main watershed range, the only one in the whole length of the range through which a railway could be constructed from Aden to the Western Tihama, and it is approached from Aden by the Tiban valley at an easy gradient, with an ample supply of water at all seasons. Large quantities of grain and forage could be grown in the fertile district to the north — east, and sites for encampments could be found in the immediate neighbourhood, in an excellent climate, at any elevation desired.
- (10) Whatever Government is established in Yemen, it will be necessary to maintain, as at present, a zone of tribal territory entirely independent of Sanaa and under British control. Taiz and its dependencies must be included in this zone, and the present limits of the Protectorate must be extended westwards to some point on the Red Sea north of Mokha. This southern corner of Arabia is of too great importance strategically to allow any doubt to exist in the future as to its ownership, and our hold on it should be secured by the construction of a railway to Taiz, or some suitable point to the north — east of it, with a road

extending from railhead eastward through Mavia to Dala. It should be specifically excluded from the Imam's jurisdiction, although only a part of it. Would be, for the present at any rate occupied by us.

- (11) A well defined and defensible line for the occupied district would be the crest of the range bounding the Taiz valley on the north -- west, (1) through J. Nama, the Muharras pass, J.

Sorak, J. Hasha and J. Jihaf to J. Harir; at each end of this line the high ranges curve sharply back to the south, forming natural flanks. Such a line fulfils the required conditions; it gives us control of the approaches to Aden, and provides an ample choice of sites for encampment in a healthy climate within a few hours journey from the coast; where our frontier officers will be in touch with the people of Yemen, as they can never be in Aden.

- (12) The occupation of Hodeida or one of the Red Sea ports may also have to be considered. They serve the coffee growing districts of Gabal Haraz, Raima and others, and the trade of Zabid and the other Tihama towns. Other European nations besides ourselves are concerned in their development, and will look to us for the maintenance of security. Railways have been projected by the Turks themselves to connect Hodeida with Sana'a and Taiz; we cannot ignore the responsibilities involved in our Protectorate.

- (13) adoption of this policy will entail, at the outset, the employment of a considerable force. It should be carried into effect with as little delay as possible on the withdrawal of the Turks; otherwise the country will relapse into anarchy, or the Imam will seize the opportunity to forestall us in the occupation of Mavia and Taiz. The necessary arrangements, political and military, should therefore be considered at once, to ensure the advance being made at the right moment.

(1) Seet 66 N. W. (S.W. Asia).

- (14) As regards the constitution of the permanent garrison some important change would seem desirable. The greater part will in future be stationed in a cool and healthy climate, and a large proportion should, for some time to come, consist of British troops.

The employment of indian troops in Arabia is for many reasons inexpedient; the native element should therefore be recruited from the local tribesmen. Excellent material is available and will come forward as soon as the people are convinced that our Protectorate is really a permanent one.

R.A. WAUHOPE

Political and Military Intelligence Officer, Aden.

Enclosure No. 2

A Political Policy in our Hinterland

(Note by Lieutenant --- Colonel H.P. Jacob, First Assistant Resident. Aden)...

At the beginning of the war with Turkey everything was made to depend on a political policy. The Arabs were asked to create a diversion against the Turks. On this account precautionary measures of a military nature were put out of court and the seriousness of a Turkish movement was somewhat discounted from the military view point.

- (1) The Idrisi agreement was made on 30 th April 1915. Had the Idrisi Saiyid been more active, the descent on Lehej would have been delayed or entirely frustrated.
- (2) The Mavia Sheikh concluded an agreement on 19th February 1915. He tried to do his part but we did not correspond. Here too, had we done so, the more to Lehej would have forestalled. Mavia has never taken an active part against us. His arrival on the Dala plateau was the result of the Amir's coquetting with the Kain Makam of Kataba. Mavia deposed the Amir and put up a relative. He then changed his quarters and went to Mavia. Abrother of the present Abdali Sultan was deputed to meet him at Musemir. The house of Abdali however, did not approve of the "Mavia agreement". The Abdali did not want to see a strong ruler in that quarter under our flag, which was the programme we had proposed and to which Mavia had assented. The Abdali mission failed on account of the maladroitness of its representative. Mavia would not lead the attack on Lehej, pleaded sickness, and was eventually put on the Turkish black list as pro-

British. He was not present at the occupation of Lahej and has ever since then been moving about in the neighbourhood of Mavia, while once, to deceive the Turks, he led another movement on the Dala plateau, this time against the Shairis.

- (3) 1 — The Imam of Sana'a dislikes the Turks but distrusts our mission in Arabia after the bombardment of Sheikh Said in November 1914. He has always been friendly to the house of Abdali, and was very indignant with the Turks for their occupation of the Abdali capital.

Writing to the Abdali Sultan so late as in April 1915, The Imam expressed his distrust of the Turkish Government in the Yemen, and accused them of fomenting disturbances. He said he had no desire, save "to bring" together the scattered hearts of his brethren in the faith and to keep alive "the flickering soul of the Islamic Nation". He reiterated his firm friendship with the house of Lahej and said he would always remain in friendly relations with the house.

The Imam's Lieutenant Saiyid Mohamed Ali Sharif, also wrote to the Sultan. He said that the Governor — General of the Yemen and other self interested persons in Sana'a had conspired to accuse writer of visiting Aden and receiving doles. The Imam, his master, then wrote a stiff note to the Governor — General and protested against certain Turkish acts and suspicions which were contrary to the spirit of the Turco — Imamic truce. The writer added that disagreement between the Imam and the Turks might any day take shape. He concluded that it was impossible for the Imam to join the Abdali, but he promised neutrality and an abiding consideration for those under Abdali protection; that the Imam had noticed the

object of some designing persons (i.e. Turks), and he thereupon collected his forces and would make his own expedition when necessary. The writer had asked the Imam his object in taking a force against the district of Beda and adjacent country. Whereupon the Imam with — drew the same. Beda had long been the Imam's objectine.

- 2 — All this goes to show that the Imam did not approve of the Turkish measures against Lahej. He does not admire Turkish methods of rule, but for the time he finds it the best policy to obide by the terms of the Treaty he made prior to the Turco-Italian war.

Had these political measures succeeded, we should have combated the Turks by proxy and very economically. There was a military side, and co-operation on our part was essential. I will not here criticise the causes which led us to refrain. It is better to face the facts and see what should be done in the future.

I base my remarks on the hypothesis that the Turks will be expelled from the Yemen.

- 3 — When the Turks retire, the borden line will be a thing of the past. Chaos will succeed. The Turk is at present the cork in a bottle of beer. When the cork is drawn the beer will foam over. The democracy of the Arab only adds to the difficulty. The Arab lacks cohesion. What has been said of Spain by a distinguished writer in the year 1830 is true of the Yemen to-day. Repelling intercourse with other nations, the Yemen is thrown back upon herself. This isolation, however, does not unite the separate tribes in any community of national feeling. The contrary is the case. Bound to gether in provincial clanship, the inhabitants known themselves and their neighbours not so much

as Arabs, but as Shafa'i and Zeidi, Yafai hillomen and those of the plains : Aulaki, Audhali, Bedani, & C. Tribes may be bought and re-bought by different and opposing parties.

If the Turk goes, the Arabs will rejoice at regaining their independence. Will they then welcome our taking over Turkish rights and liabilities ?

The Imam opposes Turkish rule, not because he loves us, but rather because he considers the Yemen the property of his forbears. The raid on Lahej he abhorred just because Lahej he considered a part and parcel of his ancient domain and he had a secret treaty with the late Sir Ahmed Fadl of Lahej.

When in 1640 the Turks left the Yemen, the Imam took it over. Will he now after this lapse of time with a similar disappearance of the Turks, be content to be cribbed, cabined and confined in the tracts now assigned him by the Turks, i.e., in the Northern Yemen?

When we told the Imam we did not seek territorial expansion in the Yemen and asked him to join us to expel a foe to Arab progress, he at once instanced our attack on Sheikh Said as belying that assertion; that we were poaching on his preserve, and he could not believe that no ulterior motive lay behind our desire for his friendship.

- 4 -- I have said that our border line will be a *tobula rasou* when the Turk goes. This line was drawn between ourselves and the Turks, and not between us and the Arabs. The Arabs have never recognised the line. The line cut in two tribes who had for years considered themselves one in attack and defence. I speak of Juban, Nawa, Bani Dabyan and Moustá. Juban in the division went over to

the Turks. The Sheikh made frequent and feverish appeals to be taken over by us. He was as often told that he was within borders of our good friends the Turks. When the Turk goes, the Treaty between us and the Ottoman Government of March 1914 is also a dead letter. I refer to the Turkish recognition of the prolongation of the north-east line from Lakamat al Ashub.

5 --- We must work back to our delimited border and expel the Turks who have crossed it, and in crossing have taken over the Haushabi and Amiri tribesmen.

6 --- Until we take over our former borders we shall have lost caste with our Arab proteges and it will be idle for us to talk of a delimitation of our borders vis-a-vis the Imam.

7 --- A new border is imperative. We must keep the Imam, if possible, within a certain prescribed area. Colonel Wauhope advises that we go up to Taiz, I am not sure of the advisability of the means he proposed, though the end in view is admirable. The Turks had made Taiz their headquarters and had before this war practically left the Imam supreme in the Northern Yemen. We, too, should keep him there and not allow him to come south.

8 --- I do not advocate a "forceful penetration" of this new area. I do not believe that the Arabs will welcome us as steppers into Turkish shoes. The Turks were, at any rate, Moslems, even if bad Moslems. They derived their rule in the Yemen from their Caliph. Their rule was despotic and detested. The Arabs liked our presence at Dala up to 1907, but only because we did not harass them. We did not administer the country but unostentatiously supervised their administration. We levied no taxes. The Turks disar-

med all whom they thought dangerous to their rule and then taxed the people by force. Should we begin to administer the country, our popularity would cease; but unless we imitate in principle the Turkish regime we cannot stay in the country and make our stay pecuniarily profitable.

- 9 - For this reason I do not recommend a forceful occupation of the country. I think we can best, rule there by proxy. We can take over Taiz, Shurman, and Kamaran and the Hogariya district, and in fact, all southwards in Sheikh Said, but this tract should be merely a "sphere of influence", a sphere where we will brook no foreign power to come in, just as our present treaties stipulate for no cession or sale of lands, which by stipends paid we consider as exclusively within the British sphere.

The Mavia Sheikh administered the Taiz and Mavia tracts under the Turks: Ahmed Noman that of Hogariya under the same masters, we should follow suit, though it would be well to give over a part of the Hogariya district to the Abdali who has lost much, pecuniarily and morally before and since 4th July by espousing our cause. I say "our cause" advisedly, for though Lahej was his, and his interests mainly at stake, yet by treaty we were pledged to safeguard his territory.

- 10 - In order to open this country, a railway to Taiz will be the best means. There are many ways of greatly extending our influence over this new tract, and I have enumerated some of them in my Memorandum of 9th September 1915, which was forwarded to Government by General Sir G. Younghusband, with his letter No. G. 694, dated 23rd September 1915. These measures include levies, a school in Aden for Chiefs' sons & C. By these means we shall prove to the Arab our sincerity when we asked them to

oust the Turks, who for many years had been a block to Arab progress in the Yemen, and further when we denied all idea of personal aggrandisement.

- 11 — The most difficult problem before us will be to placate the Imam, and this is best done by putting up an influential Arab in the Taiz district — one, however, who happens to be anti — Zeidi, as indeed he is anti-Turk.
- 12 — As regards existing treaties with the Arabs, we must either ratify or repudiate them.

The Arabs did not join us to fight the Turk. They could hardly fight the Turk on their own without guns. They might harass the Turkish communications, and would do so now if we advanced from Sheikh Othman. They will not harry the Turks until well assured of our forward policy. Since 1907 we have to all practical purposes lost first-hand touch with the Hinterland. If we are not eventually to expel the Turks, and until the Arabs are sure of this, our ultimate aim, they will hesitate before incurring very possible reprisals here after the Turks being left in situ.

The majority of the Arab proteges have remained neutral. This war they consider we waged between two Governments. They will prefer us as a Government, but as one afar off, one that grants largesses and protects them against foreign intorusion. Their present neutrality does not argue love for Turks, but shows that they would be left alone to live their own lives.

- 13 — The treaties we first concluded in 1839 were the result of our taking over the Abdali's role of paramount partner,

and were made mainly to keep open the trade routes. Therefore, I think the present treaties should be retained — save perhaps, those between the Haushabi and the Amiri — these two deserve readjustment. Repudiation of the others would be read as bad faith, and we should avoid all possibility of this indictment at this critical juncture.

- 14 — The question of making fresh treaties will depend on the exact position of the new line and the attitude of tribesmen when we retake the country up to the old boundary.

Beda is well within our present sphere, but so far the Sultan has not been able to come down to us. In view of the Imam's aspirations in that direction, the Beda Treaty seems very essential.

The Hadramout and its uplands should be left in our hands and consolidated under his rule.

The Imam has aspired to extend his spiritual away in this tract, which he would approach by the Beda country. This is an old and pet scheme of his which the Turco-Italian war postponed to a more convenient season. The chief seaport of the Kuwaiti Sultan's domains is the growing port of Mokalla. This place calls for the presence of a British agent. The country has great potentialities, and there is a lot of discontent and unrest fomented by the Kathiri Sultan who is backed by Java and Singapore dollars. We should put all our money on the Kuwaiti and bolster him up as best we can.

- 15 — It is by the railway and roads and by levies and by a chiefs' college that we can best penetrate the Yemen and leave Arabia for the Arabs under the British aegis, but we

must first of all work back to the border which the Turks lately crossed. A diplomatic set-back of Turks will be mischievous and suicidal, and will wreck all our hopes of posting in the future as the Arabs' best friend. Unless we go back by force, the Yemen will become the happy hunting ground of other European nations, who will however, hesitate to challenge our position as the Power exercising actual oversight.

16 -- I believe the Imam will be the readier to listen to our wish to live in peaceful juxtaposition with him if we put up an Arab in the Southern Yemen. He might perpetually intrigue against us, but that he would do even after we had conquered the whole country by force, and this latter method has the demerit of leaving a smouldering resentment against us in the Arab mind and speak of annexation.

17 -- For this reason I think that a policy of annexation of extra territory should be discounted as a dangerous policy. I would except the port of Hodeida which, if in our hands, would be a useful sop on occasion to quiet the Cerberus of Sanaa. Aden, Hodeida and Mokalla control the entrance of supplies at three important places.

18 -- I do not discuss the Idrisi border. This is a matter beyond our immediate ken. He will not object to our proposed role of general supervision over certain territories now in Turkish hands. He himself proposed we should capture Hodeida.

The Idrisi border will seek expansion vis-a-vis the Imam's in the Northern Yemen. It will be our business to adjudicate between these two chiefs.

The role of adjudicator will not be suffered unless we
work back to the delimited border twist ourselves and
the Turks.

H.F. — Jacob Lieutenant — Colonel,

First Assistant Resident — Aden.

Aden Residency,

10th May 1916.